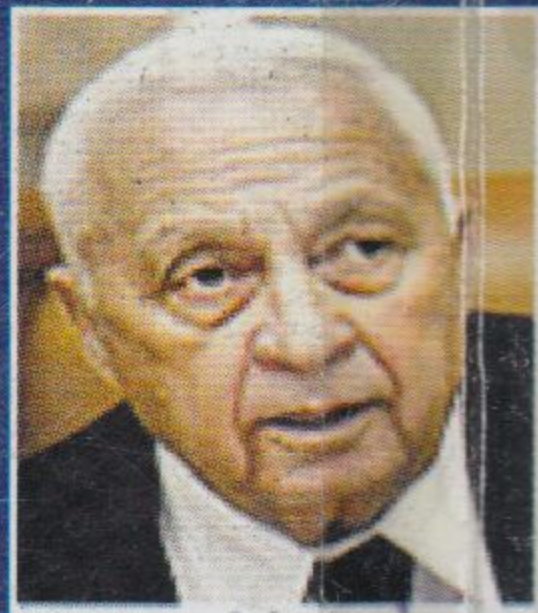
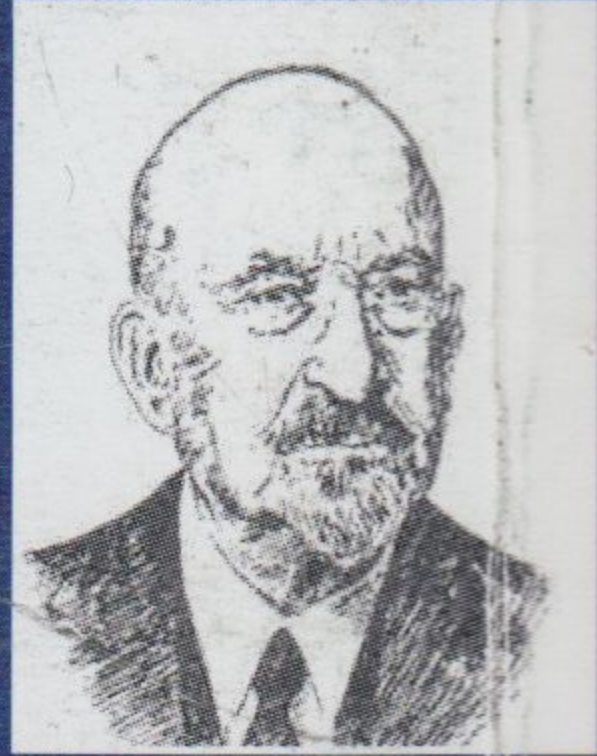


إسرائيل بين الحقائق والأكاذيب رؤية موضوعية وتحليلية



منير محمود



إهداء

إلى أبنائي الأعزاء كريم وياسمين،

وإلى كل أبناء جيلهم من شباب مصر الذين سيعملون

مستقبلها إلى مستقبل أكثر إشراقاً وسيحافظون على ريادة

في كل مجالات الحضارة الإنسانية.



BIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

مع حبى وتقديرى

منير محمود

الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع

٢٦ ب شارع شريف

ت : ٢٣٩٢٨٨١٥ - ٢٣٩٥٦٩٢٦

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى : مايو ٢٠١٠ م

رقم الإيداع 2010 / 10352

الترقيم الدولي 5 - 8932 - 17 - 977

تقديم

أول ما لفت نظري في هذه الدراسة - كان عنوانها - " إسرائيل بين الحقائق والأكاذيب " - فقد أعاد هذا العنوان إلى ذهني هذه الحركة التي كانت قد ظهرت في إسرائيل منذ سنوات - أقصد بها حركة " المؤرخين الجدد " - وهؤلاء مجموعة من المؤرخين اليهود الإسرائيليين آلوا على أنفسهم كشف مجموعة من الأكاذيب الإسرائيلية التي أحاطت بقيام إسرائيل - وما زالت - بحكم التكرار والزمن تُرسخ في وجدان الإسرائيليين - و- للأسف - بعض العرب ، من هؤلاء المؤرخين الجدد أعجبت بالمؤرخ اليهودي الإسرائيلي آفي شلايم وبكتابه الذي أسماه "الجدار الحديدي" (ويقصد به الجيش الإسرائيلي)، والذي كشف فيه زيف - بل - وكذب الكثير من المعلومات التي شكلت تاريخاً وقناعة لدى إسرائيل على مر السنين، ومنها مثلاً أن خمس جيوش عربية هزمتها فلول من المستوطنين اليهود على أرض فلسطين، التي شهدت محاولة عربية لرفض قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧؛ فإشتبكت فيما سُمي " بحرب فلسطين " - وقد رأى شلايم أنه من دروب الخطر المدمر على أي شعب وأية دولة أن تبني تاريخها على الأكاذيب التي ستكون بمثابة الأساس الفاسد الذي ينهار ما يُبنى عليه - لذلك على اليهود الإسرائيليين أن يعلموا أنه لم تكن هناك خمس جيوش عربية بل مجرد جيش مصري غير مدرب، وبتسليح بدائي، وجيش عراقي إشتبك في معركة واحدة ثم انسحب عائداً للعراق لأنه " ماكو أوامر"، وجيش أردني من خمسة عشر ألف جندي يمتطون الخيول والجمال ومعهم عدد قليل من العربات المدرعة الأثرية - و- يقودهم الجنرال جون جلوب - البريطاني - الذي كان يقضي وقتاً أطول مع القوات الإسرائيلية عن الوقت الذي كان يقضيه مع قواته الأردنية - ومن الناحية الأخرى لم تكن القوات الإسرائيلية فلول من المستوطنين كما ظل يُشاع على مر التاريخ؛ بل الحقيقة أنهم كانوا من ضمن القوات التي قاتلت مع

الحلفاء في الحرب العالمية الثانية - ولدى نهايتها ومكافأة لهم أخرجهم الغرب من هذه القوات وكون منهم ما سُمي بالفيلق اليهودي (عددهم كان مختلفاً عليه ولكنه كان ما بين ١٥ إلى ٣٠ ألف مقاتل)، وسلّحتهم بأحدث ما كان لدى الغرب من سلاح ودفعت بهم إلى فلسطين - وهؤلاء كانوا هم من واجهوا القوات العربية - لذلك حسبما رأى آفي شلايم كأحد أشهر مؤرخي حركة المؤرخين الجدد - يكون من الأفضل لشعب إسرائيل ألا يستمر مؤمناً بمثل هذه الأكاذيب التي أطلقتها إسرائيل في الماضي حتى تستطيع أن تبني المستقبل على أسس أكثر متانة.

هذه الإطالة - قصدت بها أن أقدم للقارئ هذا الباحث المقتدر المجتهد الذي إبتغى - كمصري وكعربي - أن ينحى منحى حركة المؤرخين الجدد - ولكن من منظور قومي وطني أكثر دقة وأكثر موضوعية و- يقيناً - أكثر قدرة على كشف الأكاذيب الإسرائيلية - طويلاً وعرضاً وعمقاً - فقد قام بدراسته القيمة التي بين أيدينا بالغوص في باطن التاريخ بهدف تأصيل الأمور والردود الكاشفة - وهذه سمة الباحث الجاد المخلص - فلاشك عندي أن فهم الأسس التاريخية - لأي موضوع - أمر حتمي لفهم حاضره ومستقبله، وهذا ما إتبعه الباحث السيد منير محمود - لأنه مقتضى ما يخرج به القارئ من هذه الدراسة المستفيضة الثرية - ثوابت أهمها:

١. كشف أكبر قدر من المعلومات التاريخية - القديمة والمعاصرة والحديثة - مما يُتيح فهماً أعمق لهذا الكيان - بكل ما يحيط به - وهو ما آن الأوان لتحقيقه - خاصة وأننا نعلم قدر ما جمعته إسرائيل عنا من معلومات.

٢. الدراسة تُبرز لنا بشكل منهجي نقاط الضعف في المجتمع الإسرائيلي - وأهمية هذا التناول أنه لم يبني على أساس أكاديمي نظري مجرد بقدر ما بني على أساس المعاشاة الفعلية على الأرض - وبالتالي جاءت النتيجة أكثر صدقاً وتعبيراً ودقة - وفائدة.

٣. كشفت الدراسة زيف وأكاذيب دعايات إسرائيلية كانت قد بدأت تُطلق منذ الأربعينيات - وترسخت في وجدان العالم - وأن الألوان أن يتم كشفها - عربياً وقومياً وعالمياً - وهذه إحدى المزايا العديدة لهذه الدراسة.

٤. العاملين في المجال البحثي عن إسرائيل والقضية الفلسطينية - ستصل بهم هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل - ليس فقط غير راغبة - ولكن - غير قادرة على الوصول مع العرب عامة - والفلسطينيين خاصة - إلى علاقة أساسها السلام المبني على العدل، والذي بموجبه تعود الأرض المحتلة في يونيو ١٩٦٧ إلى أصحابها.

هذه الدراسة ضرورة لكل باحث أو عامل في هذا المجال. ولا يسعني إلا أن أشكر الباحث على جهده الذي بذله - مخلصاً وجاداً - ليضيف إلى المكتبة العربية دراسة يتدعم، ما بها من النذر اليسير، من الدراسات المتخصصة عن إسرائيل - ولهذا فقد أصبح فضله فضلين - فضل الإضافة وفضل الفائدة.

جزاه الله سبحانه وتعالى كل الخير على عمله، والله من وراء القصد.

السفير/ حسن عيسى

- المدير السابق لإدارة إسرائيل بوزارة الخارجية المصرية .
- عضو ثم رئيس وفد مفاوضات طابا.
- المدير السابق للمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.
- محاضر غير متفرغ في أكاديمية ناصر العسكرية (كلية الحرب - كلية الدفاع).
- محاضر غير متفرغ في معهد الدراسات الدبلوماسية.
- محاضر غير متفرغ في معهد الدراسات الإعلامية التابع لوزارة الإعلام.

فهرس الكتاب

- مقدمة بقلم المؤلف ٧ - ٩
- مفاهيم ومصطلحات إسرائيلية ١٠ - ٣٢
- الباب الأول : علاقة بنى إسرائيل بمصر بين الحقائق والأساطير.. ٣٣ - ٣٧
- الفصل الأول : تأثير الحضارة المصرية القديمة على الفكر الدينى الإسرائيلى ٣٨ - ٥٣
- الفصل الثانى: الإدعاءات والتحريفات التاريخية والرد عليها ٥٤ - ٨٦

- الباب الثانى: إقامة الكيان الصهيونى فى فلسطين ٨٧ - ٩٠
- الفصل الأول: ملايسات ودوافع الدعوة لإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين فى القرنين التاسع عشر والعشرين ٩١ - ١٢٦
- الفصل الثانى: وجه إسرائيل الحقيقى وزيف إدعاءاتها بعد قيام الدولة... ١٢٧ - ١٦٤

- الباب الثالث : دراسة تحليلية للمجتمع الإسرائيلى
- الفصل الأول: نقاط الضعف فى المجتمع الإسرائيلى..... ١٦٥ - ١٦٧
- الفصل الثانى: قدرة المجتمع الإسرائيلى على تحقيق السلام العادل مع الفلسطينيين وأسباب محدودية تأثير قوى السلام فى إسرائيل) ١٨١ - ٢٠٢

- الباب الرابع :
- كيفية التعامل مع الكيان الإسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط ٢٠٣ - ٢٠٦
- الفصل الأول: الدروس المستفادة من الصراع العربى الإسرائيلى فى ظل معطيات القرن الحادى والعشرين ٢٠٧ - ٢١٦
- الفصل الثانى: ميزان القوى فى المنطقة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣
- والصراع فى ظل السلام ٢١٧ - ٢٤٤
- الفصل الثالث: أصوات السلام المؤيدة للحق الفلسطينى داخل إسرائيل وتحديد موقف عربى واضح من قضية التطبيع.. ٢٤٥ - ٢٧٥

- الباب الخامس:
- رؤية مستقبلية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ٢٤٥ - ٢٧٥
- ملحق الصور ٢٩٢ - ٣٠٦
- المراجع ٣٠٧

مقدمة

بعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود من تغيير قواعد ومفاهيم الصراع العربي الإسرائيلي من صراع مسلح لا يحكمه إلا الحروب والعمليات العسكرية إلى صراع أشد ضراوة؛ وهو صراع السلام الذي يحاول كل طرف فيه فرض وتطبيق قناعاته ومفهومه الشامل لهذا السلام وإستحقاقاته، لا يزال العالم العربي ، يعاني من نقص شديد في معلوماته عن كل ما يتعلق بإسرائيل أو اليهود، وما زال رجل الشارع العربي يتفاعل بحساسية مفرطة تشوبها مشاعر الخوف والقلق والغضب، وكلها معايير عاطفية إنفعالية، عند تناوله لأي موضوع يرتبط بإسرائيل أو باليهود واليهودية، فإما أن يصب جام غضبه على كل ما ومن يتعلق بدراسة أو حديث سياسي أو موضوعي عن دولة إسرائيل، وإما أن يؤثر التهرب بشتى أنواعه عن الخوض في مثل هذا الموضوع الشائك - وهو الموقف الغالب على الفئة العظمى من العرب- وإما يتظاهر بالموضوعية والعقلانية والمنطق والعقل المفتوح فينحاز لكل ما هو إسرائيلي أو يهودي من منطلق أنه فكر غربي متحضر يجب أن يحترم طالما أن العالم العربي مازال غارقاً في نقص الوعي الثقافي والتاريخي والقومي، ناهيك عن سياسات التعقيم والإخفاء للحقائق التي تتبعها أنظمة عربية كثيرة مع شعوبها التي مازالت حبيسة في إطار المخزون النفسي المتراكم منذ فترة الصراع العربي الإسرائيلي التي كانت تحكمها قواعد ومعايير الصراع المسلح فقط لاغير، بكل ذكرياته المؤلمة وجراحه التي لم تندمل بعد، وقد أدت هذه العوامل إلى ظهور العالم العربي في صورة الكيان المتعصب، والذي يأبى تفعيل المنطق والعقل على الجهل ونقص الوعي، بينما تظهر دولة إسرائيل في صورة الكيان المتحضر الذي يتعامل بمعايير الإنسانية وحقوق الإنسان ويعاني من تصلب أفكار وعقول الطرف العربي؛ بل وفي صورة الضحية التي تدافع عن وجودها وكيانها في ظل مجموعة من الأنظمة العربية يملكها الحقد والكراهية والغضب تجاه إسرائيل وتريد أن تقذف بها في البحر دون تفهم لحقوق وإحتياجات هذا الكيان الذي زرعه الغرب زرعاً في بلادنا نتيجة لعوامل سياسية وتاريخية وإقتصادية متراكمة على مدى عقود من الزمن، ويجب علينا نحن العرب أن

ندركها ونتفهمها ونعي أبعادها حتى نتحرر من حالة نقص الوعي الشديد التي تتخر في عظامنا.

وقبل أن تتسارع الأحكام المسبقة لدى قارئ هذه الدراسة - كدأبنا بصفة عامة - حيث نصدر أحكامنا على مضمون رسالة أو كتاب أو مقال موضوعي بعد قراءة العنوان فقط، أو بعد قراءة المقدمة أو الفقرة الأولى منه، فإنني أسارع بدوري للتأكيد على أن مضمون الدراسة التي بين أيديكم، والتي أرجو قراءتها بتأني وهدوء بعيداً عن الإنفعالات والأحكام المسبقة يهدف لزيادة الوعي الثقافي والتاريخي لدى جمهور القراء في مصر والعالم العربي نحو بعض النقاط والموضوعات، التي تمر علينا مرور الكرام فيما يتعلق بإسرائيل واليهود دون الخوض فيها ومعرفتها بالشكل الذي يجعلنا قادرين على إصدار أحكامنا في كل ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والذي بدأ يأخذ منذ ثلاثة عقود أشكالاً ومعاييراً مختلفة عما كانت عليه الأمور قبل زيارة الرئيس الراحل السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وبالتالي فإنني أؤكد وأطمئن القارئ مسبقاً بأن هدف هذه الدراسة الموضوعية ليس التعاطف مع إسرائيل أو التحامل على الجانب العربي؛ بل هدفها الوحيد الذي ظل يشغل فكري ووجداني طوال أكثر من عشرين عاماً قضيتها في البحث والدراسة، وإن صح القول، في إختراق المجتمع الإسرائيلي بكل فئاته وأنماطه وتياراته الفكرية والدينية؛ هو أن يعرف طلاب الدراسات الشرقية في الجامعات المصرية، والذين يصل عددهم لأكثر من ألفين خريج سنوياً، بعض النقاط والمعلومات التاريخية والدينية عن إسرائيل، والتي يدرسون لغتها وأدبها وديانيتها في إطار منظومة المناهج الدراسية بالكلية النظرية بجامعةينا .

كما أن هدف هذه الدراسة الموضوعية هو توضيح بعض النقاط والمعلومات لشبابنا لكي يتحرروا فكرياً في كل ما يتعلق بالطرف الآخر من طرفي الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي تصبح لدي الغالبية من جمهور مجتمعنا العربي القدرة على إصدار الأحكام والتعامل بفاعلية عندما يتعرضون للنقاش والحوار بجميع مستوياته عن إسرائيل واليهود واليهودية دون إغفال الحق في إبداء الإنفعالات الإنسانية من غضب ورفض بل وكراهية نحو الكيان الإسرائيلي (الذي نشأ بقرار عصبة الأمم المتحدة والمعروف بقرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧؛ أي قبل قرار إقامة الدولة

اليهودية في فلسطين بأيدي اليهود في مايو ١٩٤٨)، ولكن هناك فارق بين إصدار الأحكام والإنفعالات الناجمة عن نقص شديد في الوعي والمعرفة بإسرائيل وتاريخها ومجتمعها وبين إصدار الأحكام والتعامل بالعقل والعاطفة معاً على أساس الإدراك والفهم؛ وهو الأمر الذي سيقوّي من موقفنا كمجتمع عربي يناضل من أجل إسترداد حقوق عربية مازالت مسلوّبة وتنتهك جهاراً نهاراً في فلسطين وسوريا وجزء من لبنان، وذلك عندما يدرك المجتمع الغربي وأمريكا أنّ المجتمع العربي قد أصبح على درجة من الوعي والإدراك لقواعد ومعايير اللعبة السياسية التي تحكم الصراع العربي الإسرائيلي الآن، دون التخلي عن الحق العربي المشروع في مقاومة كل أشكال الإحتلال الإسرائيلي العنصرية والكريهة، ومن ثمّ يصبح المجتمع الدولي مؤهلاً لمساندة الحق العربي؛ بل والضغط الحقيقي على سلطات الإحتلال الإسرائيلي لإعادة الحقوق العربية والفلسطينية المشروعة لأصحابها.

إن زيادة الوعي الثقافي والتاريخي والقومي لدينا لن يساعدنا فقط على التعامل مع أية إدعاءات إسرائيلية زائفة حول تاريخ وحقوق طرفي الصراع في فلسطين؛ بل سيعضد من إحترام المجتمع الدولي لنا ومن ثمّ مساندتنا في قضية إعادة الحق المسلوب.

وكلمة أخيرة في هذا التمهيد للدراسة التي أنقلها للسادة المتخصصين في دراسة الشئون الإسرائيلية من أكاديمين ورجال فكر وإعلاميين من أساتذتنا الكبار، وهي أنّ المعلومات المتواضعة التي تحملها هذه الدراسة عن إسرائيل مقارنةً بخبراتهم وتخصصهم وعلمهم الغزير، هي معلومات أوليّة بسيطة أحاول بها توسيع مدارك المواطن العادي الذي لا يمتلك فرصة حقيقية متاحة للخوض المعرفي عن إسرائيل مثل الفرصة المتاحة لطلاب وقراء أساتذتنا الكبار المتخصصين في الشئون الإسرائيلية ومن ثمّ فإن هدف دراستي ومضمونها لا يتعارض أو يقلل من شأن العلم والمعرفة التي ينقلها متخصصو وعلماء وأساتذة الشئون الإسرائيلية لجمهور الطلاب والمواطنين المصريين والعرب نحو زيادة الوعي الثقافي والقومي.

منير محمود

مفاهيم ومصطلحات إسرائيلية

منذ بدأ الصراع العربي الإسرائيلي، ونحن نتداول ونتعرض لكثير من المفاهيم والمصطلحات الخاصة بإسرائيل واليهود بشكل يومي سواء في وسائل إعلامنا المختلفة أو من خلال حواراتنا اليومية، ولكننا في أغلب الأحيان نردد هذه المفاهيم ونُبدي إنفعالاتنا تجاهها دون تمييز بين دلالاتها ومعانيها وأبعادها الدينية والتاريخية والسياسية، وغالباً ما يحدث خلط كبير لدينا حول هذه المفاهيم يرجع سببه للنقص المعرفي والثقافي بمدلولات ومعاني كل مفهوم على حدة. وفي السطور القادمة تعريفات محددة لهذه المفاهيم المتداولة وذلك لتبسيط وشرح معانيها لفهم دلالاتها وبالتالي تناولها في السياق السليم:

❖ عبري أو عبراني:

وهو أقدم المصطلحات تاريخياً للدلالة على بني إسرائيل أو اليهود؛ حيث يرجع استخدامه في مصادر التاريخ وعلم المصريات والآثار إلى ما قبل إبراهيم ونسله عليهم السلام؛ فالعبرانيون هم خليط من الشعوب الآسيوية القديمة يرجع نسبها إلى سام بن نوح عليه السلام، وقد استقرت وسكنت لفترة في أرض كنعان*. وكان منهم الآراميون والعموريون والأشوريون والأموريون ومنهم عشائر من العماليق (العمالقة). كما يُعتقد أن الهكسوس قد تشكلوا من أجناس مشابهة وكان منهم عبرانيون أيضاً، ويُعتبر إبراهيم عليه السلام ومن ثمّ إسحق ويعقوب - طبقاً لهذا التعريف - عبرانيين كذلك.

يرى بعض علماء الآثار والتاريخ القديم بأنّ لهم صلة وثيقة بجماعات ورد ذكرها في الكتابات القديمة؛ ككتابات الهلال الخصيب وألواح تل العمارنة*،

* أي منطقة الشام وفلسطين القديمة.

* ألواح تل العمارنة: عبارة عن مجموعة كبيرة من الرُّقْم الطينية المكتوبة باللغة الأكادية (البابلية) والخط المسماري؛ التي وجدت في أرشيف قصر الملك المصري إخناتون (امنحوتب الرابع) في مقر حكمه (أخت أتون) أو تل العمارنة في المنيا بمصر (١٣٧٥ ق.م).

ممن يُسمون بالعابيرو (عبيرو) أو الخابيرو، وتبعاً لهذا المفهوم أيضاً فإن العبرانيين لا يمثلون عرقاً أو جنساً من الأجناس بقدر ما يمثلون جماعات وعشائر وقبائل مختلطة من شعوب أسيوية سامية. على أن العبرانيين لم يقتصر نسبهم على بني إسرائيل كما هو شائع الآن، وإن انتشر بين عامة الناس لبساً في هذا المفهوم أن العبرانيين هم اليهود، وهذا خطأ شائع؛ فبني إسرائيل الأوائل وعلى رأسهم يعقوب (إسرائيل) نفسه يُعتبرون من العبرانيين، بل إن أباه إسحق وجده إبراهيم عليهما السلام يُعدان تبعاً لهذا عبرانيين. ولم يُمثل بنو إسرائيل إلا فرعاً صغيراً من العبرانيين، ثم لم يلبث اليهود بعد ذلك بمئات السنين إلا أن نسبوا أنفسهم للعبرانيين دون غيرهم، حيث أتى أول استخدام لهذه الكلمة في سفر التكوين (١٤/١٣) وذلك للإشارة لإبرام أو إبراهيم العبراني وتستخدم الكلمة في العهد القديم بشكل عام لليهود الذين يُطلق عليهم أيضاً إصطلاح "بنو إسرائيل".

ويدور حول تسميتهم بالعبرانيين جدل كبير، ومن هذه التسمية إغصب اليهود تسمية لغتهم وجعلوا التسمية قاصرة عليهم وحدهم، وهو خطأ تاريخي، ولكن تتحصر آراء علماء التاريخ والآثار في إحتمالين لسبب تسميتهم بهذا الإسم وهما :

● إما لأنهم هاجروا وعبروا مع إبراهيم عليه السلام من بلاد الرافدين (العراق) وما حولها إلى فلسطين القديمة وصحراء الشام، عابرين الأنهار وخاصة نهر الأردن.

● أو نسبةً إلى "عابر" الذي ورد اسمه في التوراة، وهو طبقاً لها من نسل سام بن نوح، وهو أيضاً أحد أجداد إبراهيم عليه السلام.

والعلاقة بين العبرانيين والكنعانيين هي محل جدل عميق بسبب حساسيتها؛ ففي حين أنّ الرواية التوراتية - التي تم تدوينها بعد مئات السنين من نزول الشريعة اليهودية على بني إسرائيل في مصر، وهو الحدث الذي وقع بدوره بعد مئات السنين من عبور الأقوام السامية مع إبراهيم عليه السلام لأنهار منطقة بلاد الرافدين إلى صحراء الشام وفلسطين القديمة - تؤكد على هجرة العبرانيين

وإستقرارهم في المنطقة؛ فإن بعض الإكتشافات الأثرية والدراسات الحديثة تؤكد أن العبرانيين ما هم إلا جزء من شعب كنعان؛ أي جزء من سكان المنطقة لأنهم استوطنوا في أرضهم لفترة، برغم إختلاف الجنسين وتباينهما. وقد كانت لغتهم عبارة عن لهجة من لغة كنعان؛ حيث لم تكن لهم لغة خاصة بهم تميزهم عن غيرهم؛ بل كانوا يتأثرون بلغات المناطق التي يهاجرون إليها، ثم لم تلبث بعد قرون أن أصبحت لهم لغة وهي العبرية القديمة في أيام سليمان عليه السلام، بعد أن قصر بنو إسرائيل التسمية على أنفسهم، وإغتصبوا المسمى للغتهم فقط .

أما أسباب حصر إستخدام لفظ عبري أو عبراني للدلالة على بني إسرائيل، ومن ثمّ اليهود دون غيرهم من الأقوام السامية الأخرى التي عبرت مع إبراهيم عليه السلام إلى منطقة صحراء الشام وفلسطين القديمة مما جعل هذا المفهوم خطأ شائعاً بين عامة الناس، فإنّ ذلك يرجع في أغلب الظن لهدف مقصود؛ وهو خلق بعد تاريخي لربط بني إسرائيل دون غيرهم من الأقوام بعامل الأرض والمكان الذي إستقروا فيه لفترات قبل وبعد نزول الشريعة السماوية عليهم في مصر، وهو هدف قومي وسياسي يرتبط بقضية الهوية.

❖ عبرية (لغة) :

إحدى اللغات السامية من المجموعة الكنعانية كان يتحدث بها الكنعانيون ثم إتخذها العبرانيون لغة لهم بعد إستقرارهم في فلسطين أو أرض كنعان، وقد سميت هذه اللغة "العبرية" في وقت متأخر، فقد كان يُشار إليها بإصطلاح "يهوديث" (سفر الملوك الثاني ١٨/٢٦). وعمر العبرية قصير للغاية، وأول النصوص المعروفة بهذه اللغة يرجع تاريخه إلى عام ١٢٠٠ ق.م. وقد ظل العبرانيون يتحدثون بها حتى السبي البابلي في عام ٨٥٦ ق.م ثم أخذت الآرامية في الحلول محلها كلغة لليهود وكلغة للتجارة في المنطقة، ولكن مع ذلك ظلت العبرية لغة دوائر محدودة من حاخامات اليهود وزعمائهم الدينيين . وفي القرن الثالث ق.م نسي الكثير من يهود الإسكندرية كلاً من العبرية والآرامية تماماً مما أضطر علماء

اليهود إلى ترجمة أسفار موسى الخمسة إلى اليونانية. ثم ماتت اللغة تماماً في القرن الثاني ق.م وإقتصرت إستخدامها على الصلوات اليهودية وعلى الكتابات الدينية مثل المشناه والمدراش (ولكن الشروح المعروفة بإسم الجماراه والزوهار كتبت بالآرامية أساساً) إلى أن بُعثت العبرية بعد ذلك بين المسيحيين المهتمين بالدراسات الإنجيلية.

وكما أشرنا لم تكن العبرية لغة اليهود إلا فترة وجيزة من تاريخ العبرانيين في فلسطين، أما بالنسبة للأقليات اليهودية في العالم فإن عاداتها اللغوية تختلف باختلاف الزمان والمكان، فقد كانت بعض هذه الأقليات تستخدم الأبجدية العبرية في الكتابة. وفي الحديث اليومى كان اليهود يستخدمون رطانات مكونة من اللغة الأم بعد أن تدخلها بضع كلمات ومصطلحات عبرية، فيهود الأندلس على سبيل المثال كانوا يتحدثون بلهجة تسمى بالعربية اليهودية ويهود أسبانيا كانوا يتحدثون باللادينو، أما يهود أوروبا فكانوا يتحدثون بالييديشية. ولعله من المفيد أن نذكر أن بركوخبا البطل اليهودى كان يتحدث الآرامية، وأن موسى بن ميمون كتب معظم مؤلفاته بالعربية، ومارتن بوبر كتبها بالألمانية، وأن هرتزل كان لا يجيد التحدث إلا بالألمانية .

وقد ترتب على موت اللغة العبرية واستخدامها في الصلوات وحسب أن أصبحت تسمى " باللغة المقدسة" وهذا يتفق مع الإتجاه العام للوجدان اليهودى الذى يخلع القداسة على كل ما هو " قومى" فالوطن هو " الأرض المقدسة" والشعب هو " الأمة المقدسة" وهكذا.. وقد أُعيد بعث اللغة العبرية فى العصر الحديث على يد مفكرى حركة الإستتارة الذين حاولوا بعث التراث اليهودى الأصلى قبل أن تدخل عليه الشوائب والغيبات وظهرت أول جريدة عبرية عام ١٨٥٦م. وقد تبنى آباء الصهيونية بتقديسهم للتراث اليهودى فكرة بعث العبرية فنجد أن أدباء العبرية فى العصر الحديث هم أيضاً من أهم المفكرين الصهاينة ويمكننا أن نذكر من بينهم أحاد هاعام وبياليك وتشيرنخوفسكى.

❖ إسرائيل :

هو اللفظ الذي أُطلق على سيدنا يعقوب عليه السلام عند صراعه مع الرب، حسب الرواية التوراتية، وهو لفظ مركب من جزئين حسب اللغة العبرية، الجزء الأول من الفعل سارا (שָׂרָה)، ويعني في العبرية صارع أو كافح، وفي حالة المضارع يُنطق يسريه (יְסַרֶּה)؛ أي يتصارع مع، والجزء الثاني كلمة إيل (אֵל)؛ وتعني الرب أو الإله لدى الكنعانيين، ثم لدى العبرانيين من نسل إبراهيم وإسحاق عليهم السلام.

والكلمة " يسرائيل " أُطلقت على يعقوب عليه السلام بعد صراعه -حسب الرواية التوراتية (سفر الستكوين ٣٢/٢٥-٢٩)- مع الرب، ولذلك فهي تأتي في الترتيب التاريخي بعد لفظ عبراني أو عبري، ثم أصبحت تطلق على الشعب الذي من نسل يعقوب والذي عُرف ببني إسرائيل والذي خرج منهم الأسباط التي سكنت مصر بدعوة من النبي يوسف عليه السلام حسب روايتي التوراة والقرآن الكريم، ثم كان الإستخدام التاريخي الثالث لمفهوم إسرائيل؛ وهو كناية عن مملكة إسرائيل التي قامت في فلسطين في الشمال لتمييزها عن مملكة يهودا (يهوذا) التي قامت في الجنوب في عهد الأنبياء داود وسليمان، وتمتد هذه الفترة التاريخية حوالي ثمانين عاماً إنتهت بتخريب وحرق هيكل سليمان على يد نبوخذ نصر* عام ٥٨٦ ق.م، وأدت إلى شتات وسبي اليهود في العراق (السبي البابلي)، وفي فلسطين (السبي الأورشليمي).

ثم كان الإستخدام الأخير للفظ إسرائيل بدلالته الدينية والسياسية من قبل الحركات الصهيونية طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين وحتى قيام الدولة في منتصف القرن الماضي ويعني شعب إسرائيل أو الأمة اليهودية أينما كانت؛ وذلك لربط هذا الشعب بالبعد التاريخي المدون في التوراة عن أرض إسرائيل المقدسة في

* نبوخذ نصر: ملك بابل للفترة (٦٠٥-٥٦٣) ق.م، قاد الجيوش البابلية في معارك حاسمة ضد الجيوش المصرية وهزمها سنة ٦٠٩ ق.م و٦٠٥ ق.م، وسيطر على بلاد الشام ودمر عدة ممالك منها مملكة يهودا وسبى الكثير من سكان منطقة بلاد الشام إلى بابل.

فلسطين. ومنذ قيام الدولة تستخدم كلمة " إسرائيلي " للإشارة لأعضاء التجمع الإستيطاني الصهيوني والذي إكتسب شرعيته داخل الخط الأخضر بموجب قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وكذلك لأعضاء التجمع الإستيطاني الصهيوني الذي يحتل الأراضي العربية خارج الخط الأخضر منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم.

❖ يهودي:

وهو اللفظ الثالث في الترتيب التاريخي والزمني الذي أستخدم بعد نزول الشريعة اليهودية على موسى عليه السلام وقومه من بني إسرائيل، الذين كانوا يسكنون مصر وخرجوا معه في عهد فرعون مصر*؛ فاليهودية هي دين موسى وإسرائيل وهو اللفظ الذي تنحصر دلالاته في المفهوم الديني، ويعني كل من يؤمن بديانة موسى وبكتابه المقدس التوراة الذي دونت فيه الشريعة التي نزلت على نبي الله في سيناء قبل خروجهم من أرض مصر ومنها إلى أرض كنعان ثم فلسطين بعد ذلك ، ثم صارت دلالاته قومية لفترة تاريخية وجيزة؛ حيث أقيمت مملكة يهودا في القسم الجنوبي من مملكة إسرائيل، والتي توطن فيها سبط يهودا ثم عادت دلالاته الدينية لتتردد طيلة قرون طويلة من بعد خراب الهيكل وشتات بني إسرائيل الذين اعتنقوا ديانة موسى في مختلف بقاع الأرض حتى قيام الحركات الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر، في محاولات ربط الدلالة اليهودية بأرض إسرائيل وباللغة العبرية لخلق واقع له خلفية تاريخية قديمة ويوفر لليهود أينما كانوا إطاراً قومياً أو هوية قومية .

ولأن خلط المفاهيم الثلاثة ببعضها - عبري وإسرائيلي ويهودي - كان وما زال أحد أهم أهداف الحركات الصهيونية لخدمة الغرض السياسي القومي وإنقاذ اليهود من حالة الشتات والإضطهاد الديني والعربي التي عاشوها في معظم بلدان أوروبا وبعض الدول العربية فإننا يمكننا وبكل وضوح القول بأنه ليس كل يهودي بالشرط أن يكون عبرياً: أي يتحدث العبرية أو عبرانياً: أي يرجع لأصول سامية للأقوام التي عبرت بلاد الرافدين مع إبراهيم عليه السلام أو إسرائيلياً:

* فرعون مصر: ينحصر تحديد اسمه تاريخياً في الملك رمسيس الثاني أو ابنه الملك مرنبتاح (الاسرة الـ ١٩ الفرعونية، حوالي ١٢٤٠ ق.م).

أي من نسل بني إسرائيل ذوي الدلالة العرقية والتاريخية أو يرتبط بالضرورة بالفكر الصهيوني عن أرض إسرائيل أو يحمل الجنسية الإسرائيلية حديثاً بعد قيام الدولة.

ولهذا السبب فإننا نجد حتى الآن جدلاً واسعاً في أوساط اليهود، معتققي ديانة موسى أينما كانوا في العالم وكذلك في دولة إسرائيل حتى اليوم حول تحديد ماهية من هو اليهودي، حتى وصل الأمر إلى محاولات سن تشريع قانون من هو يهودي (חוק מי הוא יהודי)؛ وهو قانون يحاول ممثلوا اليهودية الربانية التقليدية منذ وقت طويل تمريره وإصداره في الكنيست، ويركز على الأخص على عدم إدخال أي شخص غير يهودي إلى الديانة اليهودية إلا حسب الشريعة الدينية اليهودية، وعدم التساهل في ذلك الأمر الذي أدى إلى نقاش حاد مع اليهودية الإصلاحية التي تتمركز خصوصاً في الولايات المتحدة إلى حد التهديد بالإنشقاق. وهنا تجدر الإشارة إلى توضيح معاني ثلاثة مصطلحات كلها ترتبط بسياق الحديث عن من هو اليهودي وهي:

• اليهودية الأرثوذكسية (יהדות אורתודוקסית):

وهي اليهودية الربانية الأصولية التقليدية التي تنتهج أصول الديانة اليهودية حسب مفهومها لدى كبار الحاخامات خلال الأجيال المتعاقبة. واليهودية الأرثوذكسية من أهم المذاهب اليهودية في العصر الحديث وهي تُعد رد فعل رجعي للتيارات الإستنارية والإصلاحية بين اليهود. وتزعم هذه الحركة الحاخام "سمسون هيرش" الذي إنتقد اليهودية الإصلاحية لأنها " تأخذ نقطة إرتكازها خارج اليهودية في مبادئ مستعارة من غير اليهود". إن التوراة حسب تصور الأرثوذكسي هي كلام الله، كتبها حرفاً حرفاً، قيمها خالدة أزلية تنطبق على كل العصور، ولولا التوراة لما تحقق وجود إسرائيل، وعلى "الشعب اليهودي" اتباع هذا الكتاب المقدس إلى أن يأتي وحى جديد.

ويطالب الأرثوذكس أتباعهم بالإيمان الكامل بالشرعية المكتوبة والشفوية وبكل كتب اليهودية الحاخامية مثل (التلمود والهالاخاه)، وهم فى إيمانهم هذا لا يقبلون أى تمييز بين الشرائع الخاصة بالعقائد وتلك الخاصة بالطقوس، فكلها مُلزمة وبنفس الدرجة. وتدافع اليهودية الأرثوذكسية بل وتعتقد إعتقاداً حرفياً فى صحة الأساطير اليهودية بكل بساطتها ومجافاتها لحقائق التاريخ والواقع. وهم يستخدمون فى صلواتهم اللغة العبرية ولا يسمحون بإختلاط الجنسين، كما أنهم يعارضون أى نشاطات تبشيرية قد يقوم بها اليهود. وتسيطر الأرثوذكسية على الحياة الدينية فى إسرائيل، فهى تسيطر على دار الحاخامية الرئيسية وعلى وزارة الشؤون الدينية وكذلك على الأحزاب الدينية مثل أجودات إسرائيل، وهى أحزاب تمارس سلطات واسعة لأن الحزب الحاكم يُدخلها فى الإئتلافات الوزارية التى تُمكنه من البقاء فى الحكم نظير تنازلات كثيرة تطالب بها .

• اليهودية المحافظة (יהדות קונסרבטיבית):

وهي حركة يهودية واسعة وخصوصاً فى الولايات المتحدة، تدعو للتخفيف قليلاً من صرامة التشريع اليهودي وإدخال بعض التغييرات على التقاليد الدينية والصلوات مع المحافظة على لغة هذه الصلوات بالعبرية، والتقيد بالسبت والأعياد الدينية كما وردت فى الشريعة اليهودية.

واليهودية المحافظة ليست مدرسة فكرية ولا حتى فكرة دينية بقدر ما هى اتجاه دينى عام، فالمفكرون المحافظون يختلفون فيما بينهم بخصوص أمور مبدئية مثل الوحي وفكرة الإله ولكنهم يعتقدون بأن اليهودية لم تتجمد أبداً، وأنها كانت قادرة على التكيف مع اللحظة التاريخية ولهذا فاليهودية ليست مجموعة عقائد ثابتة وإنما هى تراث آخذ فى التطورات التاريخي الدائم. وقد وقفت اليهودية المحافظة ضد التيار اليهودي الإصلاحى فنادت بأن أى تغيير أو تطوير لليهودية لابد وأن يكون نابعاً من أعماق الروح اليهودية لا من خارجها. وعلى الرغم من ذلك فإن

المحافظين ينظرون إلى التوراة والكتب الشفوية على أنها كتب غير سماوية وتراثهم اليهودي ليس من عند الله، إنما هما تعبيراً عن "روح الشعب اليهودي" وعبقريته. ولذلك فهم يؤمنون بتطوير الدين والعقيدة على أن يكون هذا التطور متسقاً مع منطق اليهودية نفسها.

ومن الجدير بالذكر أن الفكر الصهيوني يُشبه في كثير من الوجوه الفكر اليهودي المحافظ حيث الصبغة العلمانية التي يُضفيها على سائر الأمور الدينية والدينية في حياة اليهود، في حين أن الفروق الدينية بين المحافظين والأرثوذكس طفيفة وغير جوهرية فكلاهما يُضفي على حياة الشعب اليهودي وتاريخهم حالة من القداسة، يرجعها الأرثوذكس إلى "الربانية" بينما يُرجعها المحافظين إلى "القومية". ولعل التقابل الواضح بين اليهودية المحافظة والصهيونية يظهر في موقف الحاخام اليهودي المحافظ "زكريا فرانكل" و"بن جوريون" عن التراث اليهودي فكلاهما يرى أن الدين اليهودي هو التعبير الديني عن روح الأمة ولذا يجب ألا تتأثر مسألة ما إذا كان القانون من أصل سماوي أو أرضي، فطالما أن القانون يُعبر عن الإجماع الشعبي العام فإنه يجب أن يستمر ساري المفعول.

• اليهودية الإصلاحية (יהדות רפורמית):

وهي حركة يهودية جديدة وخصوصاً في الولايات المتحدة، تدعو إلى ملائمة الديانة اليهودية مع التطورات الحديثة مما أدى إلى نقاش وجدل مع اليهودية الربانية وخصوصاً حول قانون من هو اليهودي. يمكن اعتبار مذهب اليهودية الإصلاحية ثمرة مباشرة لحركة الإستنارة اليهودية ولفكر مندلسون على وجه الخصوص فقد حاول مؤسسو هذا المذهب أن يصلوا إلى صيغة معاصرة لليهودية تلئم العصر وتتخلص من آثار المطلقات اللاتاريخية التي كانت تدور في فلكها هذه الديانة. فالإصلاحيون يرفضون التلمود، ونرى ذلك في موقف كبيرهم الحاخام "صموئيل هولدهايم" عندما يقول:

"يتكلم التلمود بأيديولوجيا العصر الذي جُمع فيه، فصلاحيته مقصورة على هذا العصر. أما أنا فأتكلم من وجهة نظر الأيديولوجيا لهذا العصر. وقد عبّر الإصلاحيون عن إيمانهم بوجوب إعادة صياغة القانون الإلهي بما يتمشى مع روح العصر، حتى ولو كان الله صاحبه ومُشرعه في قرارات مؤتمر "بيتسبرج الإصلاحى" عام ١٨٨٥ حينما قالوا " أن الكتاب المقدس ليس من صنع الله بل هو وثيقة من صنع الإنسان".

وكان من المنطقي أن تعادى اليهودية الإصلاحية الحركة الصهيونية بنزعتها الماشيكانية القومية وفي تمجيدها لحياة الجيتو والتلمود، والتي ظلت قائمة لزمن طويل. ولكن مع الضغط اليهودى الغربى صاحب الإقتصاد القومى، وقلة المساندين للجماعة، بدأت فى تعديل بنائها، وبالفعل بدأوا فى العودة إلى فكرة "القومية اليهودية" وإلى فكرة الأرض المقدسة، إلا أن مصدر قداستها ليس هو العهد بين الرب والشعب، وإنما هو الشعب اليهودى . وفى النهاية نجد أن الفكر الصهيونى قد تزايد نفوذه داخل معسكر اليهودية الإصلاحية، إلا أنه من المتوقع أن يعود هذا المذهب للانتعاش، فى حالة إذا ما شدد العرب من الضغط على الكيان الصهيونى بالدعم الغير مباشر للتيار الليبرالى الإصلاحى المُعادى لفكرة القومية اليهودية.

❖ صهيونى (ציוני):

وهو اللفظ الرابع فى الترتيب التاريخي الزمني والذي أُستخدم بعد عبري/إسرائيلي/يهودي؛ فكلمة صهيون كناية عن أورشليم ومملكة يهودا فى التوراة، وكناية عن إسرائيل (سفر أشعيا ٥١ / ١٦)، وكناية عن الديار المقدسة – أرض إسرائيل – (سفر أشعيا ٣٥ / ١٠).

وقد ظلت الدلالات الدينية التاريخية المأخوذة عن التوراة للفظ صهيوني حبيسة في قلوب اليهود ووجدانهم منذ خراب الهيكل الثاني على يد الرومان عام ٧٠ م طوال ما يقرب من تسعة عشر قرناً من الزمان كاد اليهود خلالها أن يذوبوا في الأوطان التي عاشوا فيها ما بين شتات وإستقرار وإزدهار وإضطهاد أحياناً لولا تفاقم مشكلة تواجدهم في المجتمعات الأوروبية في أماكن معيشتهم التي عُرفت باسم "الجيتو" * خلال القرن التاسع عشر وما تلى ذلك من إثارة الزعزعة في إقتصاد تلك المجتمعات الأوروبية بسبب الربا والمضاربة بالأسعار في أسواق المال، وهو ما أدى إلى إزدياد مشاعر الغضب والحنق والكراهية تجاه يهود أوروبا والذين أثروا الفكر العرقي والعنصري في ممارسة شعائرهم الدينية اليهودية على الإنخراط في قوميات أوروبا مع التمتع بحرياتهم الدينية؛ فوصلت المشكلة إلى أبعاد خطيرة نتج عنها تعالي الأصوات اليهودية منذ منتصف القرن التاسع عشر للدعوة لإنشاء وطن قومي لليهود يجمعهم من الشتات ويوفر لهم هوية قومية مستقلة تحررهم من مشاعر الغضب والكراهية التي ساهموا في غرسها في نفوس الشعوب الأوروبية على مدى عشرات السنين؛ فنشأت أول حركة يهودية شعبية لإعمار أرض إسرائيل سُميت **محبة صهيون (חַיִּבַּת צִיּוֹן)** ، والتي ظهرت في أوروبا الشرقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وقد سبقت الحركة الصهيونية بمفهومها السياسي الحديث.

وبناءً على ما تقدم فإن الصهيونية تعني: الحركة القومية السياسية الإسرائيلية، وقد جاءت على مر الأجيال بأشكال مختلفة؛ منها حركات الإنقاذ والهجرة إلى أرض فلسطين وقصائد الحنين إلى البلاد المقدسة وحركة محبة صهيون، وأخيراً إتخذت شكلها السياسي المعروف الآن على يد الدكتور بنيامين

* الجيتو: المصطلح أصلاً يشير إلى قطاعات في المدن الأوروبية، استوطن فيها اليهود، أو أجبروا على العيش فيها. وفي البداية، استقر اليهود طوعاً في جماعات منفصلة، حتى يستطيعوا مواصلة عاداتهم الثقافية بسهولة. وليسهل عليهم إعداد طعامهم وفقاً لقوانينهم التقليدية والعيش قريباً من المعابد، والحفاظ على الحياة الجماعية. وفيما بعد أجبر اليهود على العيش في الجيتو؛ حيث طالب القادة الدينيون أو السياسيون بفصل اليهود، وأصبحت الجيتو أكثر شيوعاً. وفي ١٥٥٥م أصدر البابا بول الرابع مرسوماً يقضي بأن يعيش اليهود الموجودون في الولايات البابوية - وهي المنطقة حول روما التي تحكمها الكنيسة الرومانية الكاثوليكية - في مراكز منفصلة. واتبعت السلطات في كل العالم النصراني مفعله البابا. وكانت الجيتو التي تم إنشاؤها تُحاط بجدران، وتغلق بواباتها ليلاً.

زئيف هرتسل (تيودور)*، الذي أسس في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ المنظمة الصهيونية العالمية، ومن ثم فإن لفظ صهيوني يعني كل من يؤمن بالحركة الصهيونية وإقامة كيان سياسي قومي يهودي في الديار المقدسة (أرض إسرائيل بفلسطين).

ومنذ بدأت الحركة الصهيونية المنظمة تنفيذ مخططاتها القومي لإنشاء وطن لليهود في فلسطين بكافة الأساليب الإعلامية والإقتصادية والسياسية والعسكرية، كان أحد أهدافها خلق حقائق تاريخية (ليست بالضرورة واقعية)، تعتمد على الإيحاء والإقناع بأن هناك روابط تاريخية تجمع بين العبرانيين وبني إسرائيل واليهود وأحباء صهيون وتصب كلها في إتجاه واحد؛ وهو أن اليهود الذين يعيشون المشكلة الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر هم نسل وذرية كل هذه التعريفات الأربع التي ترتبط كلها بأرض الميعاد، ومن ثم فهناك حق لهم في إنشاء كيان سياسي يجمعهم بالفعل بمساعدة الدول الأوروبية، وعلى رأسها إنجلترا وكانت كلها تتوق لحل يخلصهم من اليهود، من معتقي الفكر الصهيوني؛ فكانت مأساة هتلر معهم بمثابة آخر الفصول التي ساعدت المخطط الصهيوني على تنفيذ الحلم الذي طال لمدة قروناً عديدة.

ويرى الصهاينة أن الحركة الصهيونية بدأت مع "التاريخ اليهودي" ذاته، حين أمر الله إبراهيم أن يذهب إلى "الأرض التي سأريها لك" (سفر التكوين ١٢/٢) والتي سيورثها نسله (تكوين ١٢/٧)، كما يرون أن تاريخ اليهود بعد خراب الهيكل إنما هو تعبير عن رغبتهم العارمة في العودة، وبهذا تكون الصهيونية هي التعبير الحقيقي الوحيد عن مسار "التاريخ اليهودي".

ومن الجدير بالذكر أن محاولة الصهيونية تحويل مشاعر اليهود من الحنين الديني لزيارة الأماكن المقدسة والإقامة فيها إن كان الإنسان على جانب كبير من

* بنيامين زئيف هرتسل: ولد في بودابست، في المجر، عام ١٨٦٠ وتوفي عام ١٩٠٤ في النمسا. تربى على روح "الثقافة" اليهودية - الألمانية التي سادت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أنهى دراسته في كلية الحقوق. وبعد مرور سنة على دراسته ترك مهنة الحقوق. في عام ١٨٩١ بدأ يعمل كالمراسل الباريسي للجريدة الفينية (Neue Freie Presse). وفي بداية عام ١٨٩٦ أصدر كتابه "دولة اليهود" والذي كان له صدى كبير في العالم اليهودي. وحتى وفاته في عام ١٩٠٤ حاول هرتسل أن يحصل على تصديق من السلطان العثماني على الاستيطان اليهودية في أرض فلسطين.

التقوى والورع (وهو حنين تعرفه كل الديانات السماوية وغير السماوية) عن طريق تحويل هذه المشاعر إلى أهداف قومية هو أمرٌ يتناقض مع الفكر الدينى اليهودى بل أن محاولة العودة "القومية" كانت أمراً مُحرمًا، لأنه كان على اليهودى أن ينتظر قدوم الماشيح الذى سيقود الشعب المقدس إلى الأرض المقدسة، وكانت محاولة العودة الفردية تعد ضرباً من الهرطقة والتجديف والتدخل بما يتعارض مع مشيئة الله. ويرى الصهاينة أن انبعاث الصهيونية كحركة سياسية فى العصر الحديث يعود للمذابح التى دُبرت ضد اليهود فى روسيا عام ١٨٨١، وظهور معاداة السامية فى ألمانيا عام ١٨٧٠ والنمسا فى عام ١٨٩٠، كما يعود إلى أثر الأفكار القومية على اليهود فى أوروبا، والأفكار البروتستانتية بخصوص ضرورة إسترجاع اليهود لأرضهم كى يتم الخلاص (منهم ولهم). وعن تاريخ ومخططات الفكر الصهيونى للحركة التى إنبثق عنها ما لا يقل عن ١٣ تياراً مختلفاً يُرجى الإطلاع على مصطلح "الصهيونية" فى موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية للدكتور عبد الوهاب محمد المسيرى رحمه الله.

❖ عرب إسرائيل:

إن خطأ كبيراً يحدث لدينا عندما نسمع أو نقرأ عن عرب إسرائيل أو عرب ١٩٤٨، وسبب ذلك يرجع لعدم معرفة غالبيتنا بقضية عرب إسرائيل؛ وبالتالي بهويتهم؛ فالمفهوم السائد عنهم أنهم يدينون بالولاء لدولة إسرائيل وليست لهم أية علاقة بالقضية الفلسطينية وبالأراضي العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧ حتى وصل الأمر لدى الغالبية منا إلى نسيان ديانتهم الإسلامية أو المسيحية وذوبانها فى الفكر اليهودي الذى يسود المجتمع الإسرائيلى، وهو تعميم خطير ينم عن نقص المعرفة بأبعاد مفهوم عرب إسرائيل؛ فبعد نكبة عام ١٩٤٨ وإعلان قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ - وهو القرار الذى استند شرعياً على مشروع التقسيم الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية - وبعد عمليات الطرد الجماعي والإبادة الجماعية لسكان ما يقرب من ٤٠٠ قرية عربية، قبل وبعد إعلان الدولة الإسرائيلىة، أصدرت السلطات الإسرائيلىة قرارات تنظيم حقوق المواطنة وفرض الجنسية الإسرائيلىة على

المواطنين الفلسطينيين الذين رفضوا النزوح أو الهجرة وتمسكوا بديارهم وأراضيهم مع قبول الجنسية الإسرائيلية وأداء الواجبات اللازمة نحو الدولة الإسرائيلية - من دفع الضرائب وإحترام القوانين الإسرائيلية - ماعدا واجب الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي، والذي يؤديه طوعية من عرب ١٩٤٨ طائفة الدروز فقط وجزء كبير من البدو.

ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم وقضية الهوية لدى عرب إسرائيل أو عرب ١٩٤٨ تمثل أكبر درجات الجهل ونقص المعرفة لدى المواطن العربي؛ فالقسم الأعظم منهم رغم إنخراطه في المجتمع الإسرائيلي اليهودي الغربي، وتعلمه للغة العبرية حتى يستطيع مسابقة الحياة اليومية هناك والتعامل فيما يخص حقوق المواطنة وواجباتها، فإنه ما يزال متمسكاً بدينه الإسلامي أو المسيحي وبهويته العربية؛ بل وبقوميته العربية المتمثلة في مناصرة إخوتهم الفلسطينيين الذين أُحتلت أراضيهم في عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية والقدس الشرقية ويعرب عن ذلك بكل جرأة وشجاعة حتى تحت منصة البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، والذين وصلوا إليه عن طريق الإنتخاب الحر مستفيدين من أصوات عرب إسرائيل في الدولة، والذين يزدون عن مليون مواطن عربي، ومن أبرزهم على الساحة السياسية الشيخ رائد صلاح، زعيم الحركة الإسلامية في مدينة أم الفحم العربية، والمتقف المسيحي د.عزمي بشارة والذي ظلت السلطات الإسرائيلية تضغط عليه وتحاربه حتى أسقطت عنه عضوية الكنيست بتهمة مقابلة شخصيات معادية من سوريا ولبنان وهو يحمل الجنسية الإسرائيلية، وعضو الكنيست أحمد طيبي الناشط السياسي.

أما القسم الأصغر منهم، وهم نسبة ضئيلة، فقدَ فَقَدَ إنتماءاته القومية العربية ولم يعد يشعر بأي حرج من إيداء ولائه الكامل للدولة الإسرائيلية التي تمنحه حق المواطنة والحماية، وبالتالي فلا مانع من خدمة الدولة في جميع مؤسساتها ومنها الجيش الإسرائيلي أو أجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة، وبالتالي فإسرائيل تستخدمهم في أجهزة الاستخبارات لزرعهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو بوحدات حرس الحدود للتعامل مع دول الجوار من الأردن ومصر وسوريا ولبنان.

وكما ذكرنا من قبل فإن نسبة عرب إسرائيل الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، ويبدون ولاءهم الكامل لدولة إسرائيل تتحصر في طائفتي الدروز والبدو وبالطبع بعض ضعاف النفوس من عرب ١٩٤٨ الذين آثروا التمتع بكل حقوق المواطنة الإسرائيلية وكسب رضا أجهزة الدولة ولو على حساب إنتماءاتهم القومية العربية لمناصرة أخوتهم من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الإحتلال الإسرائيلي لأراضيهم منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ وحتى اليوم.

ومما سبق يجب توخي الحذر الشديد وعدم التعميم في إلقاء الإتهامات المتسربة جزافاً فيما يتعلق بمسألة هوية وولاء عرب إسرائيل أو عرب ١٩٤٨ والتعامل معها بوعي معرفي وإدراك حقيقة الأمور على أرض الواقع .

❖ يهودي عربي:

هذا المصطلح أو المفهوم يعني ببساطة أي يهودي - بالمفهوم الديني أي يعتقد الديانة الموسوية - من أصل عربي أي ولد في أي بلد عربي وحمل جنسية البلد العربي الذي ولد فيه وتحدث بلغته وتطبع بطابعه بصرف النظر عن معتقداته السياسية فيما يتعلق بالصهيونية. وبعبارات أخرى اليهود الذين مازالوا يعيشون في البلدان العربية ولم يتركوها أو يهاجروا منها، برغم مخططات الحركة الصهيونية قبل وبعد قيام دولة إسرائيل؛ مثل الطائفة اليهودية التي لا تزال تعيش إلى الآن في المغرب وتونس وما تبقى من الطائفة المصرية، وهم حتى الآن يهود عرب (مصريون ومغاربة وتوانسة ... إلى آخره) وقومياتهم وجنسياتهم عربية وديانتهم موسوية بصرف النظر عن مكنون وجدانهم أو ولائهم المعلن.

كما ينقسم اليهود العرب الذين هاجروا من بلدانهم العربية قبيل وبعد قيام دولة إسرائيل مع تيارات الهجرة والتهجير الجماعية التي كانت تدعو لها الحركة الصهيونية إلى قسمين:

- **القسم الأول:** لا يعتق الفكر الصهيوني؛ أي لم يرغب بالضرورة عند هجرته من الدول العربية في أن يعيش في إسرائيل ويحقق الحلم الصهيوني، المبني في أساسه على خلط وخلق مفاهيم مغلوطة تحول الديانة اليهودية من دين سماوي مطروح على كافة البشر إلى قومية بكل ما تحتويه الكلمة من معاني؛ أي ربط الديانة اليهودية بولاء سياسي قومي لأرض معينة يجب أن يعيش فيها اليهود، على أساس أنهم عاشوا عليها بالفعل لفترة لا تزيد عن التسعين عاماً، منذ ما يزيد عن ألفي عام من الزمان، ولهذا فقد هاجر هذا القسم من اليهود، وهم من الأثرياء غالباً الذين كانوا يملكون قرارهم، من البلدان العربية في حقبة الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي إلى تجمعات اليهود العالمية في أمريكا وفرنسا وإنجلترا والأرجنتين وغيرها من دول العالم. ومن هؤلاء أغلب يهود مصر الذين خرجوا منها إلى فرنسا بالذات وإلى بعض بلاد المهجر السالف ذكرها. أما الجزء القليل منهم فهو الذي وصل لإسرائيل، وبالتالي فإن أصغر طائفة من اليهود العرب الذين يعيشون في إسرائيل منذ قيام الدولة هم اليهود المصريون .

- **أما القسم الثاني من اليهود العرب الذين هاجروا من بلادهم في تلك الحقبة فإنه ينقسم بدوره إلى قسمين:**

✓ **القسم الأول:** هم أولئك اليهود الفقراء والغير متعلمين الذين كانوا لا يدركون معاني ودلالات الحلم الصهيوني، ولم تكن لديهم القدرة المالية على الاختيار الحر بالهجرة إلى أماكن أخرى من العالم غير دولة إسرائيل فهاجروا ضمن تيارات الهجرة الجماعية، هرباً من ظروف اجتماعية سيئة، وحالة سياسية صعبة، سادت فيها حالات التربص والمطاردة وبعض حالات الاضطهاد الغير موجهة بشكل رسمي، نتيجة للآثار السلبية لنكبة ١٩٤٨ وماحدث للفلسطينيين، والتي انعكست على مشاعر ووجدان الأقطار العربية نحو اليهود العرب الذين برزوا بفكرهم الصهيوني المتعصب.

✓ **القسم الثاني** والأخير من اليهود العرب، هم الذين هاجروا وسافروا طواعية رغم قدرتهم المالية ودرجة وعيهم الثقافية، إلى دولة إسرائيل لإعتناقهم الفكر الصهيوني بضرورة وحتمية أن يعيش اليهود في وطن قومي خاص بهم فقط دون غيرهم من الشعوب التي تعتنق ديانات أخرى بغض النظر عن حق شعب كالشعب الفلسطيني المسلم والمسيحي في أرضه الفلسطينية التي عاش عليها، في تواصل زمني لمئات السنين، وكأن ذنبه في فقدانها لصالح الحلم الصهيوني هو أن الشعب الفلسطيني عاش طيلة تلك المئات من السنين تحكمه سلطات إسلامية متعاقبة منذ القرن الثامن الميلادي ما بين خلافة أموية وعباسية وعثمانية وملوك وسلاطين أيوبيين ومماليك عثمانيين، حتى قام الإحتلال البريطاني بالدور الأعظم في حل مشكلة يهود أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وطيلة النصف الأول من القرن العشرين بمساندة الحلم الصهيوني بالأموال والبناء المكثف للمستوطنات في فلسطين، بأموال أثرياء إنجلترا أمثال إدموند روتشيلد (١٨٤٥-١٩٣٤)، ثم التمهيد لإغتصاب الأرض الفلسطينية تحت سائر دولي يضفي الشرعية على عملية سلب الأرض الفلسطينية من أصحابها بإصدار وعد بلفور الشهير في نوفمبر عام ١٩١٧.

ثم كان الفصل الأخير في الدور البريطاني بالإتفاق السري، الذي لا مجال للتشكيك في عقده، مع زعماء اليهود من المنظمة الصهيونية أو من منظمة الهاجاناه* الذين قاموا بالتطهير العرقي للفلسطينيين، وعمليات الإبادة الجماعية والطرده التي تمت في كنف الإنتداب البريطاني لفلسطين، والذي إتفق مع زعماء اليهود للترتيب لإعلان قيام الدولة فور خروج بريطانيا من فلسطين بشكل مسرحي مخزي دون التمهيد أو الإعلان عن ذلك مع أصحاب الأرض؛ بل ببيان مفاجئ عن إنهاء الإنتداب البريطاني لفلسطين في ١٤ مايو ١٩٤٨ ليعلن زعماء اليهود الصهيوونيون قيام الدولة في ١٥ مايو ١٩٤٨.

***الهاجاناه**: تأسست منظمة الهاجاناه (١٩١٧: أي الدفاع) في عام ١٩٢١ في مدينة القدس، وهي تكتل عسكري إرهابي في الأراضي الفلسطينية، في الفترة السابقة لإعلان دولة إسرائيل. كان الهدف المعلن من تأسيسها الدفاع عن أرواح و ممتلكات المستوطنات اليهودية في فلسطين خارج نطاق الإنتداب البريطاني. وبلغت المنظمة درجة من التنظيم مما أهلها لتكون حجر الأساس لجيش إسرائيل الحالي.

وأخيراً فإن اليهود العرب الموجودين في دولة إسرائيل منذ قيامها إلى الآن، سواءً هاجروا إليها لإعتناقهم الفكر الصهيوني أو ضمن المشروع الصهيوني للتهجير، الذي لم يكن لهم خيار فيه للأسباب السالفة الذكر، يتركزون في ثلاث طوائف من أصول عربية تمثل وحدها أكثر من ربع تعداد السكان اليهود في دولة إسرائيل، وهي طائفة اليهود المغاربة ويزيد تعدادهم على مليون نسمة، يليهم في العدد يهود العراق ثم يهود اليمن، أما باقي اليهود العرب الذين يعيشون في إسرائيل فيتكونون من بضع آلاف من يهود مصر وتونس وليبيا وسوريا ولبنان وجميع اليهود العرب في دولة إسرائيل مازالوا محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم العربية في حياتهم الشخصية في منازلهم وبين أفراد المجتمع الذين يعيشون فيه. وقد بدأت الأجيال المتعاقبة من نسلهم، ممن ولدوا في إسرائيل في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي الغربي رويداً رويداً، ولكنهم جميعاً لم يصلوا إلى حالة الذوبان الكامل لهويتهم وثقافة آبائهم العربية في شتى نواحي الحياة .

❖ اليهود الإشكناز واليهود السفاراديم:

ترجع كلمة شكناز أو سكوناج للتوراة؛ حيث كانت تدل على أحد الشعوب القديمة، والتي ورد ذكرها في سفر التكوين: " وَبَنُو جُومَرَ : أَشْكَنَازُ وَرِيفَاتُ وَتُوجْرُمَةُ " (التكوين ١٠ / ٣)، وأطلقت الكلمة حديثاً على بلاد ألمانيا أو أواسط أوروبا؛ حيث إندرجت هذه التسمية على اليهود الغربيين الذين عاشوا في وسط وشرق أوروبا، وكان قد سبق هذه المصطلحات مفهوم لغة الييديش أو الشلختية؛ وهي لهجة ألمانية تكثر فيها الكلمات العبرية، وكان يتحدث بها يهود أوروبا الوسطى وتعرف أكاديمياً بلغة الييديش، ومازال يتحدث بها عشرات اليهود من أصول ألمانية، ونجوا من كارثة النازي ووصلوا إلى إسرائيل. أما مصطلح السفاراديم فيرجع أولاً إلى دلالة الكلمة في اللغة العبرية حيث أن معنى كلمة سفاراد هو أسبانيا، وقد أطلق لفظ اليهود السفاراديم في بداية الأمر للدلالة على اليهود الذين عاشوا العصر الذهبي في الأندلس في كنف الخلافة الإسلامية في العصور الوسطى، وبعد ذلك أصبح المصطلح ينحصر في اليهود الشرقيين وخاصة اليهود من أصول عربية وإسلامية .

والأهم من التعريفات والدلالات اللغوية لمصطلحي اليهودي الإشكنازي واليهودي السفارادي هو الدلالة السياسية أو بمعنى أدق العنصرية؛ فقد كان مؤسسو الحركة الصهيونية وزعمائها ومخططوها كلهم من اليهود الغربيين وخاصة من يهود ألمانيا وبولندا - وهي الأماكن التي شهدت مأساة المحرقة الشهيرة والمعروفة بالهولوكوست على أيدي هتلر، والتي يدور حولها الجدل والنقاش حتى الآن - والذين وجدوا في أحداث تلك المأساة الذريعة الكبرى نحو تهجير اليهود من العالم كله وليس فقط من أوروبا الشرقية إلى الوطن القومي الذي أعدوا له على مدى ما يقرب من قرن من الزمان وأصبح حلما قريب المنال في ظل تبني إنجلترا للمشروع الصهيوني منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومن ثم فإن زعماء حركة الإستييطان الكبرى والتي شيدت المستوطنات الزراعية

العلاقة في فلسطين وعرفت باسم **الموشاف***، والمستوطنات الاجتماعية الاشتراكية والتي بدأت في تعمير الوطن القومي في فلسطين وعرفت باسم **الكيبوتس***، وكلها بدأت ترى النور وتصبح كياناً قومياً يهودياً في فلسطين قبل إعلان قيام الدولة بعشرات السنين.

وكما أسلفنا الذكر فقد تمت الهجرات الأولى لفلسطين وعمليات الإستيطان منذ أواخر القرن التاسع عشر وطيلة عقود قبل قيام الدولة، وعلى هذا الأساس كان اليهود السفارديم أو اليهود ذوو الأصول الشرقية والعربية - ومعظمهم كما ذكرنا من الفقراء والجهلة وأتوا إلى أرض الميعاد حسب الحلم الصهيوني لكي يعمروها ويعملوا فيها - وقد أدى هذا الوضع إلى خلق طبقة اجتماعية ظلت طوال ما يقرب من مائة عام تسيطر على سلوكيات المجتمع الإسرائيلي ومفادها أن زعماء الحركة الصهيونية ومتقفوها وعلية القوم في الكيان الإسرائيلي الوليد هم الإشكناز الذين بدأوا في تعمير المستوطنات الأولى ووضعوا أساس الدولة الوليدة، أما باقي النسيج الاجتماعي من اليهود السفارديم ومن بعدهم يهود أثيوبيا والذين تم تهجيرهم بواسطة عمليات عسكرية أشرف عليها جهاز الموساد (المخابرات العامة الإسرائيلية) في الستينات من القرن الماضي؛ فكانوا يمثلون الدرجة الثانية من طبقات المجتمع الإسرائيلي وهم العمال والفلاحون وأصحاب المهن الوضيعة.

وقد انعكس هذا الوضع العنصري على جميع نواحي الحياة؛ فلم يرتق اليهود السفارديم إلى المناصب العليا في جميع مؤسسات الدولة لسنوات طويلة،

* **الموشاف: (מושבים)** عبارة عن قرية زراعية، تشكل كل أسرة من الأسر الفاطنة فيها وحدة اقتصادية منفصلة وتدير قطعة الأرض المخصصة لها بشكل مستقل. ويشار إلى أن أراضي الموشاف تعود ملكيتها للصندوق القومي اليهودي. وهناك نوعان من (الموشاف)، أولهما والقل انتشاراً، هو (الموشاف التعاوني)، القائم على أساس الشراكة في الملكية على الأراضي، والبيوت، والانتاج، والتسويق الذي يتم من خلال وحدة تعاونية مركزية. أما النوع الثاني والأكثر انتشاراً، فهو (الموشاف العمالي)، الذي يقتصر التعاون فيه على بعض المنشآت المركزية، وعلى بعض الفروع الاقتصادية المشتركة، فيما تدير كل أسرة الأراضي التابعة لها بشكل مستقل.

* **الكيبوتس: (קיבוץ)** وتعني: تجمع، هو تجمع سكني تعاوني يضم جماعة من المزارعين أو العمال اليهود الذين يعيشون ويعملون سوياً، ويُعد الكيبوتس من أهم المؤسسات التي استندت إليها الحركة الصهيونية في فلسطين (قبل ١٩٤٨) أو إسرائيل (بعد تأسيسها) والتي أثرت على الحياة السياسية والاجتماعية في إسرائيل حتى بداية الثمانينات عندما بدأت في الإنهيار.

وبالتالي فإن الصفوة من قادة الجيش الإسرائيلي ورؤساء الأحزاب السياسية والدينية كانوا ينحسرون في اليهود الإشكناز، وهو ما تجلى في إختيار رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا.

وقد ظل هذا الوضع يسيطر على سلوكيات المجتمع الإسرائيلي حتى أواخر القرن العشرين عندما أصبح هناك جيل ثالث من مواليد إسرائيل، وأدى الزواج المختلط بين مواليد الطائفتين جيلاً بعد جيل إلى ذوبان تلك الفوارق العنصرية تدريجياً حتى أصبحت هذه القضية تثار في أضيق الحدود الآن، وأصبح الحديث خلال العقدين الأخيرين ينصب على عنصرية من نوع آخر في المجتمع الإسرائيلي؛ وهو الوضع الإجتماعي للمهاجرين الجدد والذين أتوا من بلاد الإتحاد السوفيتي بوجه عام في تسعينات القرن الماضي وأتى معهم بعض ما تبقى من يهود أثيوبيا وبعض الدول الأفريقية الأخرى التي تعاني من الفقر وتدهور الأحوال الإقتصادية، ومع تمسك أكثر من مليون مهاجر روسي - معظمهم من اليهود وجزء منهم ممن لا يعتنقون ديانة سماوية من الشيوعيين أو يعتنق المسيحية وقد هاجروا مع تيار تهجير يهود الإتحاد السوفيتي بعد إنهيار النظام الشيوعي في بداية التسعينات من القرن الماضي - بهويتهم الثقافية ولغتهم الروسية وإنخراطهم في المجتمع الإسرائيلي، رويداً رويداً تحولت طبقة وعنصرية المجتمع الإسرائيلي من عدم المساواة والتفرقة بين اليهود الإشكناز واليهود السفاراديم، والتي لازمت المجتمع الإسرائيلي خلال الأربعين عاماً الأولى من قيام الدولة، إلى مشكلة أكثر تعقيداً فيما يتعلق بحقوق المواطنة داخل الدولة التي تدعي تطبيق الديمقراطية بأزهى صورها بإعتبارها واحة أو جزيرة في وسط بحر من الدكتاتورية والنظم الإستبدادية؛ حيث أن المتابع عن كثب يستطيع أن يقف بوضوح على عنصرية فجّة في التعامل مع طبقات النسيج الإجتماعي للمجتمع الإسرائيلي والتي لا تظهر للعالم الخارجي بفضل الآلة الإعلامية الصهيونية، التي تعلم جيداً أن مايدور داخل كواليس المجتمع الإسرائيلي باللغة العبرية القاصرة على متحدثيها لا يجب أن يخرج للإعلام العالمي إلا بعد تنقيحه وتجميله لينشر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ولكن الموضوعية تحتم علينا الاعتراف بأن الأقلام والشخصيات النزيهة المعتدلة

داخل المجتمع الإسرائيلي هي التي تفصح وتكشف لنا - باللغة العبرية - الوجه القبيح لذلك المجتمع والذي لا نراه في الشرق الأوسط إلا من خلال مرآة الحروب والآلة العسكرية الشرسة التي لا تتوانى عن ممارسة أبشع جرائم الحرب التي تقوم بها قوة إحتلال في عالمنا اليوم ونحن في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ولن أخوض أكثر من ذلك في ديمقراطية المجتمع الإسرائيلي، التي سنفرد لها دراسة كاملة مبنية على تحليل ما كتبه وتكتبه أقلام يهودية إسرائيلية بالعبرية بكل موضوعية حتى نضع أمام القارئ المصري والعربي الحقائق المطلوبة لزيادة الوعي الثقافي والقومي وبموضوعية عندما نتناول أي حديث يتطرق لليهود أو لإسرائيل أو للصهيونية بدون إنفعالات عاطفية أو مشاعر مبنية على جهل بالآخر.

❖ جيل الصابرا " الصبار "

كلمة عبرية مشتقة من الكلمة العربية " نبات الصبار " أو "التين الشوكي"، وقد تردد المصطلح بمعناه الإجتماعي لأول مرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة حيث أطلق في مدرسة هرتزليا الثانوية في تل أبيب على التلاميذ اليهود من مواليد فلسطين والذين كانوا يحسون نقصاً حيال أقرانهم الأوروبيون الأكثر تفوقاً في الدراسة مما كان يجعلهم يلجأون لتعويض شعورهم بالنقص بتحدى أولئك الأقران بنوع من النشاط الخشن يرد لهم إعتبارهم. وقد تمثل هذا النشاط في الإمساك بثمرات التين الشوكي وتقشيرها بالأيدي العارية، وقد إتسعت التسمية فيما بعد حتى صارت تطلق على جميع اليهود الذين يولدون على الأرض الفلسطينية وبما أنهم المجموعة التي ولدت على أرض إسرائيل (سواء قبل أو بعد قيام الدولة) فهي بالتالي لا تعرف لها وطن آخر سوى إسرائيل، وإرتباطها بإسرائيل ليس نتيجة اعتقاد إيدولوجيا أو إيماناً بالصهيونية، ولكن ببساطة لأنها ولدت هناك، وهي لا تعرف معاداة اليهود اللاسامية، إلا ما

يقال لها عنها حيث ولدت فى مجتمع غالبيته يهودية ولذلك ليس لديها عقدة الإضطهاد كالتى عند آبائهم ولم تشعر أبداً بإحساس الأقلية الذى عرفه أبؤها من قبل. ولذلك تراها تضع إسرائيليتها قبل يهوديتها، حيث تعتقد أنها وُجدت على هذه الأرض ليس لأنهم يهود والأرض يهودية، بل لأنها ولدت عليها كإسرائيلية. وقد كانت نسبة الصابرا عند قيام الدولة (٣٥%) وفى عام ١٩٦٤ أصبحت (٣٩% منهم ٢٢% إشكنازى و ١٧% سفارادى) ووصلت النسبة فى عام ١٩٧٤ إلى ما يقرب من (٥٠%) من المجموع الكلى للسكان اليهود فى إسرائيل. فالصابرا هم بمثابة الأبناء الحقيقيين، والورثة الشرعيين، والإمتداد الحضارى بكل ما تعنيه الكلمة بالنسبة للإشكنازيم أو الصفوة الإسرائيلية. حيث قال عنهم الكاتب الإسرائيلى عاموس ايلون :

" إن مواليد البلاد تمثل اليهودى الذى يجهل الماضى، أو غير حريص عليه، جنساً متمسكاً بالحاضر يعيش كل لحظة حماس وعمل، غير مُعقد إسرائيلى جديد تماماً، أو بصورة أخرى هو لإمتداد لشخصية " العبرى الجديد" الذى روجت له الصهيونية من خلال فكر وايدولوجية. وقد نجحت العقيدة الصهيونية ثم العقيدة الإسرائيلية إلى حد كبير فى تغيير شخصية " اليهودى الجتيوى" الضعيف المضطهد إلى " اليهودى العداونى " الصهيونى الإسرائيلى والذى يتمثل فى فوز بنيامين نتنياهو برئاسة الوزارة الإسرائيلية عام ١٩٩٦ بإعتباره أول صبار .

الباب الأول

علاقة بني إسرائيل بمصر بين الحقائق والأساطير

لقد أصبح الإدعاء المغرض بإشتراك اليهود في بناء أهرامات مصر العظيمة منذ أكثر من ٤٦٠٠ عاماً، حين كان بنو إسرائيل يعاملون في مصر بالسخرة وكعبيد لدى فرعون مصر، أصبح إدعاءً مثيراً للسخرية؛ بل وأحياناً مستفزاً، وسواء كان الإدعاء الإسرائيلي أو اليهودي الذي يطلق من حين لآخر في هذا الصدد مبنياً على جهل بالأمور التاريخية أو بالحقائق العلمية أو كان مغرضاً ومبنياً على علم بالأمور وخباياها، فإن الأمر الأخطر من هذين الاحتمالين هو أن رد الفعل المصري إزاء تلك الشائعة أو الأسطورة أو غيرها من الإدعاءات التاريخية الزائفة - وما أكثرها - مازال إلى اليوم يأخذ شكلاً إنفعالياً عاطفياً بشكل عام، وليس منهجياً مبنياً على معطيات تاريخية أو حقائق علمية مستقاة من علوم الآثار والحفريات واللغة والتاريخ وغيرها.

وعلى ضوء تزايد أعداد الدارسين والباحثين بالجامعات والمعاهد والمؤسسات المصرية المختلفة للدراسات الشرقية ولتاريخ المنطقة والمهتمين معهم بدراسة الشئون الإسرائيلية عموماً، ومن أجل زيادة الوعي الثقافي والتاريخي والقومي لدى المصريين بوجه خاص ولدى العرب بوجه عام؛ فإنه من الضروري معرفة بعض الحقائق التاريخية الثابتة بل والتعمق في دراستها للراغبين في ذلك، حتى يتسنى لنا جميعاً تكوين رؤية صحيحة منهجية وغير عاطفية مبنية على العلم والموضوعية، وذلك حتى تكون لدينا القدرة على طرحها بشكل سليم سواء عند تعرضنا لإدعاءات خاطئة مبنية على الجهل أو بغرض تشويه التاريخ، أو حتى عند طرحنا لهذه الحقائق أو القضايا التاريخية فيما بيننا وخاصة في أوساط طلبة ودارسي وباحثي الدراسات الشرقية والشئون الإسرائيلية والمتخصصين في هذه المجالات، وعلى ذلك فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة

هو نقل فحواها ومعطياتها للمصريين قبل اليهود أو الإسرائيليين، وتوصيل الحقائق التاريخية السليمة لأكثر عدد من المصريين، وليس مناظرة الإسرائيليين أو الدخول معهم في جدال حول وجود بعض المغالطات والإدعاءات الزائفة المرتبطة بعلاقة فكرهم وديانتهم وتاريخهم بتاريخ مصر الزاخر بالأحداث.

إن المعلومات التالية ليست كلها بالضرورة رداً على مغالطات تاريخية يروجها اليهود؛ بل هي معلومات أساسية مبنية على أسس تاريخية ثابتة يجب علينا جميعاً معرفتها من أجل زيادة الوعي الثقافي والقومي لدينا.

مبادئ أساسية لفهم تاريخ بني إسرائيل

لقد أجمع علماء الآثار في العالم كله أن الكتب السماوية المقدسة (التوراة والإنجيل والقرآن الكريم) لا تعتبر بأية حال كتب أو مصادر للتاريخ ، وأن ما يرد في الكتب المقدسة من قصص وأحداث غرضها الأول إتخاذ العظة وإدراك الدروس المستفادة من الحضارات القديمة لإنتهاج الطريق السليم في الدنيا بالإستعانة بالشرائع السماوية؛ فالكتب المقدسة هي كتب نزلت على الرسل لتكون مصدراً للشرائع السماوية في المقام الأول، ولم تدون للإستعانة بها ككتب للتاريخ البشري، وهذا بالطبع لا ينفي صحة أو وقوع الأحداث المذكورة في تلك الكتب المقدسة، ولكن تقييم وتأريخ الأحداث وتأكيد شخصياتها يأتي عن طريق علم الآثار والتاريخ أولاً مع الإحتمال القائم دائماً بإمكانية الإستعانة بالإشارات والأحداث التي ورد ذكرها في الكتب المقدسة، فإن تطابقت أو إتفقت القصة التي ورد ذكرها في التوراة مثلاً مع ما هو مثبت تاريخياً من خلال علم الآثار والتاريخ فنحن إذاً بصدد إستنتاجات قوية، ويمكن الإعتماد عليها في المقارنة والتحليل والتوثيق. أما إذا لم يكن هناك سند تاريخي أو أثري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للرواية التوراتية مثلاً فإننا إذاً بصدد إستنتاجات هزيلة وليس لها أرض تقف عليها في الواقع.

وأول المصادر التاريخية التي نعتمد عليها في أبحاثنا ودراساتنا المقارنة في هذا الصدد هو تقسيم أشهر مؤرخين للتاريخ المصري القديم (الفرعوني) ، وهما

المؤرخ اليوناني الشهير **هيرودوت***، والذي زار مصر في القرن الخامس قبل الميلاد (أواخر عصر الأسرات الفرعونية)، وجلس مع الكهنة الدينيين المصريين واستمع لمعتقداتهم وقصصهم وأساطيرهم، واستعان بها في تقسيم التاريخ الفرعوني إلى أسرات تبدأ بالأسرة الأولى - مع معرفة الكتابة المصرية القديمة (الهيروغليفية) والتدوين بها حوالي عام ٣٢٠٠ ق.م - وتنتهي بالأسرة الثلاثين مع قدوم الإسكندر الأكبر لمصر عام ٣٣٤ ق.م وبداية الفترة اليونانية في التاريخ المصري.

أما المؤرخ الثاني فهو الكاهن المصري **مانيتون***، والذي قام بدوره بتقسيم التاريخ الفرعوني إلى أسرات؛ حيث عاش **مانيتون** نهاية العصر الفرعوني وبداية الفترة اليونانية بدخول الإسكندر الأكبر مصر؛ فقد كان كاهناً في عصر الملك البطلمي "بطليموس الثاني" - القرن ٣ ق.م - ونحن نميل للأخذ بتقسيم **مانيتون** المصري كمصدر تاريخي أكثر صدقاً عما جاء في تقسيم **هيرودوت** اليوناني لسبب هام وبسيط وهو أن **هيرودوت** جاء إلى مصر زائراً، وقام بتدوين إنطباعاته الشخصية حينما استمع لقصص الكهنة المصريين دون أن يعلم أو يدرك دلالات هذه القصص الدينية والسياسية المتوارثة من جيل لجيل عبر آلاف السنين؛ فهو في تدوينه وتاريخه ناقل ولكنه لا يعلم ببواطن الأمور الدينية أو الاجتماعية المصرية، على عكس **مانيتون** المصري الذي دون ونقل الفكر المصري العقائدي الأصل بصفته رجل دين ومصري.

* **هيرودوت**: مؤرخ إغريقي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد (حوالي ٤٨٤ ق.م - ٤٢٥ ق.م). اشتهر بالأوصاف التي كتبها لأماكن عدة زارها وأناس قابلهم في رحلاته وكتبه العديدة عن السيطرة الفارسية على اليونان، عرف بأبي التاريخ، معروف بفضل كتابه تاريخ **هيرودوتس** الذي يصف فيه أحوال البلاد والأشخاص التي لاقاها في ترحاله حول حوض البحر الأبيض المتوسط. وموضوع كتابه الأساسي هو الحروب بين الإغريق والفرس أو الميديين.

* **مانيتون**: عاش **مانيتون** في الفترة (من ٣٢٣ إلى ٢٤٥ ق.م) وهو مؤرخ مصري كان كاهناً بمعبد **سبينيتوس** بقرية **سمنود** (محافظة الغربية)، وقد عاش في ذلك المعبد في بداية القرن الثالث قبل الميلاد في عهد البطالمة، كان يقرأ الهيروغليفية وتعلم الديانة المصرية كما كان يعرف اللغة الإغريقية أيضاً. يعتبر **مانيتون** المرجع الأول لعلماء التاريخ المصري القديم حيث وضع **مانيتون** قائمة عرفت باسمه تتألف من قوائم بأسماء الملوك منذ بدء التاريخ حتى نهاية الأسرات الفرعونية مرتبة بحسب الأسرات مع تقدير بمدة حكم كل ملك. ومن أشهر مؤلفات **مانيتون** كتاب (تاريخ مصر) الذي كان سيعد المرجع الأول للباحثين في تاريخ مصر القديمة لولا سوء الحظ وضياع النسخة الأصلية في حريق مكتبة الإسكندرية ولم يتبقى إلا بعض صفحات من هذا الكتاب نقلها لنا بعض المؤرخين

وعلى أية حال فإن تقسيم المؤرخين الشهيرين هيرودوت ومانيون تم التحقق منهما بواسطة المقارنات الأثرية والتاريخية بشكل لا يدع مجالاً للشك العلمي، وذلك إستناداً إلى المصادر التاريخية والأثرية الآتية، والتي تعتبر في حد ذاتها مصادر تاريخية مكملّة لتقسيم الأسرات الفرعونية الذي قام به كل من هيرودوت ومانيون وهي:

■ **حجر باليرمو**، ويرجع للأسرة الخامسة الفرعونية (حوالي ٢٤٠٠ ق.م) ويشمل على قوائم لأسماء الملوك والأحداث من الأسرة الأولى للخامسة، وهو موجود حتى الآن في متحف باليرمو بجزيرة صقلية.

■ **قائمة أوثبت الكرنك**، وترجع لعهد الملك تحتمس الثالث من الأسرة الثامنة عشر الفرعونية (حوالي ١٥٠٠ ق.م)، وهي موجودة الآن في متحف اللوفر بفرنسا.

■ **قائمة سقارة**، وترجع لعهد الملك رمسيس الثاني من الأسرة التاسعة عشر (حوالي ١٢٥٠ ق.م)، وهي موجودة الآن في المتحف المصري.

■ **أوراق ولفائف البردي الأصلية**، والموجودة بالآلاف في كل أنحاء العالم، والتي تم العثور عليها وإكتشافها في المعابد والمقابر الفرعونية المختلفة، ودونت باللغة المصرية القديمة بأشكالها الثلاثة: الهيروغليفية والهيراطيقية والديموطيقية، وهي تعتبر بمثابة كتاب مفتوح للتاريخ المصري القديم والعقيدة المصرية القديمة.

■ **الآثار المصرية القائمة إلى الآن** من اهرامات ومعابد ومقابر ومومياوات وأدوات حياة يومية، والتي تم التحقق من تواريخها جميعاً عن طريق الكشف الكيميائي الحديث الذي يستخدم في علم الآثار لتحديد عمر الأحجار والأدوات المختلفة التي يتم إكتشافها أثناء الحفريات، بالإضافة لما تحتويه تلك الآثار من معلومات تاريخية مختلفة موثقة ومدونة باللغة المصرية القديمة، وبعضها مدون باللغة المسمارية الدولية التي كانت تستخدم في المكاتبات والمراسلات الدولية بين الحضارات القديمة، وكلتاها تم فك

رموزها اللغوية مع بداية القرن العشرين وتعتبران من أهم المصادر التاريخية التي يُستند عليها عند التأريخ.

■ **البحث الأثري المقارن للإكتشافات الأثرية** التي تتم خارج حدود مصر، وتستكمل بإكتشافها المعطيات التاريخية الموجودة لدينا من قبل.

ومما سبق يجدر بنا أن نتحقق من أي إدعاء تاريخي زائف يروج لأية فكرة أو لأية نظرية ولا يستند في مصادره أو مرجعياته للمصادر التاريخية التي تعتبر قياساً لعلماء التاريخ والآثار في العالم كله عند الحديث من قريب أو بعيد عن أية أحداث ترتبط بالحضارة المصرية القديمة، ولا يستند في مصادره إلى تقسيم المؤرخين هيروودوت ومانيتون وإلى المصادر الرئيسية السالف ذكرها.

وأدعو شبابنا من مراحل الدراسة المختلفة، وخاصة من المرحلة الثانوية وطوال فترة الدراسة الجامعية بالقراءة العامة لزيادة المعلومات عن مصادر التاريخ المصري القديم وعن أهم ملوك وشخصيات الفترة الفرعونية وإنجازاتهم العلمية والمعمارية والفنية وعن مبادئ العقيدة المصرية القديمة وعلاقة المصري القديم بالخالق ومفهومه عن الثواب والعقاب والجنة والنار والحساب والبعث والخلود، وكلها معلومات أساسية عن تاريخ حضارتنا التي صنعها أجدادنا وأبهرت ومازالت تبهر العالم كله برقي فكرها وإنجازاتها التي أسهمت في رقي البشرية جمعاء؛ فعند تزودنا بمعرفة تاريخنا ومصادره يمكن لنا أن نتعامل، بشكل موضوعي وواقعي، مع أية إدعاءات زائفة مبنية في الأساس - وللأسف الشديد - على عدم معرفتنا بتاريخنا العظيم، وهو ما يجعلنا مع أي جدال أو هجمة ثقافية علينا نقف عند حدود الغضب والإنفعال العاطفي الشديد، ونقف عاجزين عن إقناع غيرنا بهدوء وتحضر بعدم مصداقية تلك الإدعاءات الزائفة لعدم تسلحنا في الأصل بأدوات ومصادر تعرية كل تلك الأكاذيب وفضحها دون تشنج .

الفصل الأول

--

تأثير الحضارة المصرية القديمة على الفكر الديني الإسرائيلي

يسود الاعتقاد بأن علاقة بني إسرائيل واليهودية بمصر تنحصر في الفترة التي سبقت خروج أقوام بني إسرائيل من منطقة الدلتا - محافظة الشرقية تحديداً ٢٨٦٦ ١٧١٦- مع سيدنا موسى عليه السلام في عصر فرعون مصر الملك رمسيس الثاني (حوالي ١٢٤٠ ق.م) حسب الرواية التوراتية، وهو الحادث المعروف باسم الخروج (יציאת מצרים) أي خروج بني إسرائيل من مصر، والواقع أن أقوام بني إسرائيل - حسب روايتي التوراة والقرآن الكريم - قد دخلت إلى مصر منذ قدوم يوسف عليه السلام، وظلت تعيش في مصر وتتكاثر حوالي ٤٣٠ عاماً حتى خروجهم مع موسى عليه السلام، حسب النص التوراتي (سفر الخروج ١٢ / ٥١، ٥٠، ٣٧)، وسوف نفرد لهذا الحدث التاريخي الهام والخطير الذي مازال ليومنا هذا مثار جدال ونقاش شديد بين علماء الآثار والتاريخ والديانات في العالم دون الوصول لرأي فاصل متفق عليه، سنفرد له مساحة تفسيرية مفصلة لاحقاً في هذه الدراسة لزيادة الوعي الثقافي والتاريخي بها.

وبالتالي فإن فترة مايزيد عن ٤٠٠ عاماً في كنف الحضارة المصرية الفرعونية قد حفرت بعمق تأثيرات مصرية واضحة على حياة ومعتقدات وفكر بني إسرائيل قبل وبعد تلقي الشريعة الموسوية مما ترك بصماته بوضوح على الفكر الديني اليهودي منذ الفترة الفرعونية - والتي تمثل حلقة واحدة من حلقات تاريخية عديدة نسجتها الحضارة المصرية - وحتى يومنا هذا، ومن الواجب على الدارسين المصريين بالذات إدراكها ومعرفتها.

وسوف أتطرق فقط إلى أهم هذه التأثيرات البارزة الملموسة فهي كثيرة وتحتاج لمساحة ومقام آخر لطرحها جميعاً والحديث عنها بإسهاب:

أولاً : شكل ألواح الشريعة (لوحات البرية):

إن الشكل الذي رسمه وصوره بنو إسرائيل بعد الخروج من مصر للألواح التي كتبت عليها الوصايا العشر عند تلقي الشريعة السماوية في سيناء، والمعروفة لدى يهود العالم بلوحتي العهد*، لم تتخذ أي أشكال هندسية تقليدية (مربعة- مستطيلة - دائرية - إسطوانية .. إلخ)؛ بل أخذت نفس الشكل الذي صورته المصريون القدماء ودونوه على جدران معابدهم وعلى آلاف لفائف البردي لريشتي العدل- وهو الشكل الذي كان يميز تاج الإله آمون في العقيدة المصرية القديمة).

ولا يمكن أن يكون هذا التطابق في الشكلين محض مصادفة بحتة في أمر له دلالاته القاطعة ومغزاه الواحد وهو العدل الإلهي الذي يميز رب المخلوقات؛ حيث كان شكل ريشتي العدل يمثل فلسفة دينية واضحة في الفكر المصري القديم وظل إلى يومنا هذا راسخاً في الوجدان المصري شأنه شأن عشرات الرموز الفرعونية التي نستخدمها اليوم في حياتنا اليومية وبعد مرور آلاف السنين على الحضارة المصرية العظيمة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، رمز القضاء المصري والمحاكم المصرية؛ وهو الريشة والميزان (ريشة العدل المستقاة من تاج الإله آمون، والتي يتم بها تدوين أعمال الإنسان لحين ساعة الحساب، والميزان الذي توزن به أعمال الإنسان ساعة المحاكمة المصرية نحو الحياة الأبدية).

وقد ظل هذا الفكر الديني الفلسفي راسخاً في الوعي المصري الذي عايشه بنو إسرائيل لمدة ٤٣٠ عاماً، فما لبثوا أن استخدموه في شكل لوحات الشريعة التي تحمل كلمات الرب، وهو فكر تجسدي أقرب منه إلى الروحانية والإيمان، وجميعنا يعلم رفض بنو إسرائيل للشريعة السماوية التي نزلت على موسى عليه السلام، وعدم قبولهم للفكر الوجداني المجرد الذي جاء لتصحيح فكرهم الوجداني التجسدي منذ عهد يعقوب (إسرائيل) عليه السلام، مروراً بنسله وذريته حتى عهد موسى عليه السلام؛ وبالتالي جاءت تأثيرات الحضارة المصرية القديمة التجسيدية الملموسة، في الطقوس وشكل أداء الشعائر الدينية كما سنرى لاحقاً أكثر من تأثيراتها في العقيدة الروحانية فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بخالقه.

* لوحتي العهد: ر.أ. شكل رقم (١) في ملحق الصور في نهاية الدراسة.

ثانياً: عبادة العجل الذهبي (לגל הזהב):

لقد كان أول رد فعل لدى بني إسرائيل عندما حدث خلاف بينهم وبين نبي الله موسى عليه السلام بعد تلقيه الشريعة السماوية في سيناء، والتي كانت تدعوهم لإعتناق الفكر الوجداني المجرد ونبذ الفكر التجسدي الملموس عن الإله، أن رفضوا هذه الدعوة واتخذوا هيئة العجل الذي صنعوه من ذهب استطاعوا جمعه - أو الإستيلاء عليه - ليتعبدوا له على غرار الطقوس الدينية المصرية القديمة؛ فهئية العجل هي الشكل الحيواني للإله أبيس المصري*، والذي كان يُعبد في مصر طوال الفترة الفرعونية المتأخرة ثم طوال الفترة الهلينستية. ولم يكن شكل العجل جديداً في الفكر الديني المصري القديم للدلالة على هيئة الإله التجسيدية؛ فمنذ بداية تكوين نظريات الخلق لدى المصريين القدماء وصورة الإلهة حتحور - على هيئة بقرة - تسيطر على الفكر الديني والعبادة المصرية، وإن كانت تلك العبادة مبنية على فلسفة روحانية ذات دلالات وفكر رمزي راقٍ، تدرج من التجسيد إلى التجريد، بدءاً بنظرية تاسوع هليوبوليس (إيزيس وأوزوريس) وبلوغاً لذروة الرقي في نظرية الخلق بمنف (الإله بتاح)؛ إلا أن الطقوس التجسيدية للعقيدة المصرية التي عاش في كنفها بنو إسرائيل مئات السنين، هي فقط التي علقت بأذهانهم ورسخت في وجدانهم - كما كانت متوارثة لديهم من أجداد أجدادهم الذين جاءوا من قبل الحضارة الكنعانية قبل وصولهم لمصر - حيث أنهم لم يذوبوا في الحضارة المصرية وفلسفتها الدينية مثلما حدث للبطالمة حتى عصر كليوباترا؛ فكانوا منغلقيين على أنفسهم لظروف تواجدهم كأقوام أجنبية ليست من النسيج الاجتماعي المصري، لدرجة إستخدامهم كعمال بالسخرة في عهد الملك رمسيس الثاني، ومن ثم كان رد فعلهم التلقائي والفوري بعد خلافهم مع موسى عليه السلام هو عبادة العجل (حتحور أو أبيس)، والتي كانت راسخة في وجدانهم من مظاهر طقوس الديانة المصرية التجسيدية التي كانت أقوى من تأثير الفكر الروحاني المجرد الذي أتى به نبيهم موسى عليه السلام.

* أبيس المصري: را. شكل رقم (٢) في ملحق الصور في نهاية الدراسة.

ثالثاً: فكرة تابوت العهد والهيكل (אֲרוֹן הַבְּרִית וההיכל):

كان الصندوق الخشبي الذي يحمله الكهنة الدينيون في مصر الفرعونية ليضعوا فيه أغلى وأقدس رموزهم الدينية في أهم مكان بمعابدهم (قدس الأقداس)، وهو التمثال التجسيد للإله (آمون، حورس، أوزوريس... إلخ)، والذي كان يخرج ليراه عامة الشعب فقط في الإحتفالات الدينية المصرية محمولاً على أكتاف الكهنة ليطوفوا به إلى معابد أخرى، ثم يعودون به مرة أخرى إلى داخل قدس الأقداس، الذي لا يُسمح بالدخول إليه إلا للكهنة الأعظم والملك الفرعون في حياته والوريث الشرعي للملك عند تجهيز الجثة للتحنيط قبل الدفن.

كان هذا الطقس الديني المصري القديم جزءاً أصيلاً من العقيدة الدينية لدى الفراعنة، وهو منظر متكرر مع كل ملك فرعوني تم نقشه على جدران المعابد والمقابر الملكية وخاصة في الأقصر (طيبة).

وقد كان لهذا الطقس الديني المصري أكبر الأثر في نفوس ووجدان بني إسرائيل؛ حيث لازمهم بعد تلقيهم الشريعة الموسوية في سيناء ومارسوا محاكاة له طيلة مايزيد على خمسمائة عام بعد خروجهم من مصر؛ وذلك عندما بدأ اليهود من بني إسرائيل في تدوين توراتهم بأيديهم فقاموا بتسجيل هذا الطقس الديني المستوحى من الفكر الديني الفرعوني الذي عاشوا في كنفه أكثر من أربعة قرون. وجاء تصويرهم لتابوت الرب - أو تابوت العهد - في التوراة في سفر صموئيل الثاني، الإصحاح السادس، ورد تصوير تفصيلي لتابوت الرب الذي حفظ فيه أهم وأقدس رموزهم الدينية وهي ألواح الشريعة، وكان يوضع على عجلات ليتم نقله من مكان إلى مكان (بدلاً من أكتاف الكهنة وحسب الفكر المصري القديم)، كما قاموا بنقش هذه الصورة لتابوت العهد ♦ - على غرار النقوش الجدارية بالمعابد بالأقصر - على جدران معبد يهودي قديم في منطقة كفار ناحوم بفلسطين من عام ٣٠٠ م (بعد خراب الهيكل على أيدي الرومان)،

* تابوت العهد: را. شكل رقم (٣) في ملحق الصور في نهاية الدراسة.

وبذلك لا يقتصر تأثير الفكر التجسدي المصري القديم على الفكر اليهودي الذي لازم بني إسرائيل مع خروجهم من مصر في الفترة الفرعونية التي واكبت حادث الخروج فقط (حوالي ١٢٠٠ ق.م)، ولكنه تعداها لطقوس وأشكال تجسدية مازالت راسخة في الوجدان اليهودي حتى الآن، بعد مرور آلاف السنين.

أما فكرة الهيكل أو إتجاه الصلاة نحو مكان معين في أقصى نقطة بعيدة عند مدخل أماكن التعبد، والتي تكون قريبة من حركة عامة الشعب الدنيوية، لضمان الوصول إلى أقصى درجة من الخشوع والتواصل الروحاني مع الرب أو الخالق؛ فقد انتقلت من طقوس العبادة المصرية الفرعونية القديمة، فيما كان يُعرف بقدس الأقداس بالمعابد المصرية القديمة، والذي كان يُشيد حسب زوايا فلكية وهندسية محددة ومختارة لتتلاءم مع الإتجاه الشرقي؛ حيث شروق الشمس، رمز إطلالة الإله رع أو تجسيدا لتجلي الإله رع لشعبه، حسب الفلسفة الدينية المصرية. أقول إن فكرة قدس الأقداس بالمعابد المصرية إنتقلت مع بني إسرائيل عند تلقيهم للشرعة الموسوية فجسدوها في فكرة الهيكل (على غرار هيكل سليمان)، ودونوها بأيديهم بعد مرور خمسمائة عام على الخروج من مصر.

رابعاً: عادة خلع الحذاء في الأماكن الدينية المقدسة:

كان المصريون القدماء أول من إنتهجوا طقس خلع النعل عند أي وضع تعبدي للإله، وعند تقديمهم للقرابين؛ وذلك كنوع من التواضع الإنساني الشديد في حضرة الإله (الخالق)، وزيارة واحدة إلى المتحف المصري ستتيح للزائر رؤية عشرات الملوك والكهنة الدينيين وهم حفاة وقت التعبد أو وقت تقديم القرابين للآلهة المصرية.

ونحن اليوم نرى أن الطائفة اليهودية السومرية (وتعيش اليوم في عدة مناطق في فلسطين وإسرائيل؛ حيث أن أكبر تجمع لهم في منطقة نابلس على حدود الخط الأخضر)، مازالت تخلع الأحذية وقت دخولها للمعبد للصلوات. وهناك من يرى أن هذا تأثير الحضارة الإسلامية عليهم، ولكنني لا أتفق مع هذا الرأي؛ لأن تأثير الفكر المصري الفرعوني على الفكر اليهودي كان راسخاً في وجدان بني إسرائيل بعد خروجهم من مصر لمئات السنين قبل ظهور الإسلام في مصر وأفريقيا في القرن السابع بعد الميلاد، وهو نفس التأثير على ما يبدو - فيما يتعلق بهذا الطقس من طقوس العبادة المصرية القديمة - بالنسبة للرهبان في الأديرة القبطية النائية والقديمة؛ حيث نجدهم يخلعون أحذيتهم عند دخول كنيسة الدير لإقامة شعائرهم الدينية، والتي يُقام جزء منها باللغة القبطية - إمتداداً للغة المصرية القديمة - الديموطيقية والتي دُونت بحروف يونانية قديمة .

خامساً: عملية الطهارة (الختان)

يسود اعتقاد قوي في أوساط اليهود أن أول من إبتدع عملية الطهور أو الختان هم بنو إسرائيل، وأن ذلك الطقس بدأ مع سيدنا إبراهيم عليه السلام حين قام بذلك مع أبنائه إسماعيل ثم يعقوب عليهما السلام، ولكن الثابت تاريخياً وأثرياً أن هذه العملية هي عادة مصرية خالصة منذ آلاف السنين، منذ الفترة الفرعونية؛ بل وهناك الكثير من النقوش الجدارية بالمعابد والمقابر المصرية القديمة التي تصور بوضوح إجراء هذه العملية للأطفال الذكور؛ حيث يبدو عمر الطفل في هذه

النقوش الجدارية ما بين العاشرة والثالثة عشر، وكان الجراح أو الطبيب المصري الذي يقوم بذلك يستخدم سكيناً خاصاً مصنوعاً من حجر الصوان (من مقابر النبلاء بمنطقة سقارة)، ومن البديهي والواضح تاريخياً أن هذا الطقس تأثر به بنو إسرائيل خلال إقامتهم بمصر لمئات السنين وأصبح جزء من تراثهم الديني بعد زيارة إبراهيم عليه السلام لمصر وزواجه من هاجر المصرية، والتي قامت بدورها بأداء الطقس لأبنائها وفقاً للمعتقدات والعادات المصرية القديمة.

ويؤكد هذه الحقيقة الباحث اليهودي الإسرائيلي أوري يهودا في الكتاب الذي ألفه بعنوان "التوراة الحقيقية" وصادر عام ٢٠٠٠، وكشف فيه عن الكثير من الأخطاء التاريخية التي يتناولها اليهود وتعتبر تزيفاً للتاريخ وتحريفاً للحق سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد؛ حيث قال فيه الباحث إن طقس الطهارة هو طقس مصري قديم منذ بداية الأسرات وعرض بالكتاب صورة منقوشة* بجدران أحد المعابد بمنطقة سقارة منذ عام ٣٠٠٠ ق.م مع شرح لكيفية إنتقال هذا الطقس العقائدي لإسرائيل بعد وصول إبراهيم عليه السلام إلى مصر وزواجه من هاجر المصرية.

سادساً: الترانيم الدينية (المزامير):

وهي تختلف بالطبع عن الشعائر الدينية أو الإلهية؛ ولهذا فهي من صنع الإنسان كوسيلة من وسائل التعبير عن قناعة الإنسان بخالقه - الإله أو الرب - وبالتالي ترديد قدراته الإلهية وتمجيدها تودداً وتقرباً لله سبحانه وتعالى كنوع من أنواع العبادة لينال الإنسان رضا خالقه، وبالتالي فإن أشهر ترانيم دينية في اليهودية هي مزامير داود عليه السلام (٦١٢-٦٨٨)، ولكن قبل أن يرسخ في الوجدان إعتقاد خاطئ بأن ترانيم داود عليه السلام هي الأولى في البشرية التي تبرز الإيمان بوحداية الله سبحانه وتعالى، فإن الحقيقة التاريخية الثابتة تقول أن ترانيم فرعون مصر أمحتب الرابع - إخناتون بعد إيمانه بالواحدانية - قد سبقت مزامير داود بحوالي سبعمائة عام، وسبقت حادث خروج بني إسرائيل من مصر

* طقس الختان في النقوش المصرية القديمة : ر.ا. شكل رقم (٤) في ملحق الصور في نهاية الدراسة.

في عصر الملك رمسيس الثاني (حوالي ١٢٤٠ ق.م برواية التوراة) بحوالي مائة وأربعين عاماً؛ حيث أنها مدونة ومنقوشة على جدران معابد تل العمارنة بصعيد مصر والتي شهدت الدعوة الأولى في تاريخ البشرية للوحدانية في عهد إخناتون - 1380 ق.م - في الأسرة الثامنة عشر الفرعونية) وأية قراءة متأنية لأنشودة آتون التعبدية والمنقوشة بجلاء على مقبرة الكاهن الديني "آي" بمنطقة العمارنة بالمنيا، والتي ترجمت للغات الحديثة عن الهيروغليفية، ستوضح بجلاء مدى تأثير العقيدة المصرية القديمة على فكر ووجدان بني إسرائيل، وأن هذا التأثير لازمهم طيلة مئات السنين حتى العصر الذي دونوا فيه توراتهم - بعد ٥٠٠ عام من نزول الشريعة السماوية على نبيهم موسى عليه السلام - وللدلالة على أن هناك تشابهاً كبيراً يصل إلى حد الإقتباس الحرفي أحياناً بين الترانيم الدينية لنشيد آتون وبين الصياغة التي كتب بها المزمور رقم ١٠٤ من مزامير داود، سنعرض لبعض الترانيم الدينية من نشيد آتون المصري وما تم تدوينه في المزمور رقم ١٠٤ بسفر المزامير في التوراة* :

الأنشودة: " كل أسد يخرج من حرينه (ليفترس)، و كل الثعابين تنساب لتلدغ، والظلام يخيم، والعالم يكون في صمت في حين أن الذي خلقهم باقٍ في أفقه".

المزامير: "الأشبال تزمجر لتخطف ولتلتمس من الله طعامها " .
(المزمور ١٠٤/ ٢١)

الأنشودة: "والأرض زاهية حينما تشرق في الأفق، عندما تضيء بالنهار مثل "آتون" فإنك تقضي الظلمة إلى بعيد. حينما ترسل أشعتك تصير الأراضي في عيد، والناس يستيقظون ويقفون على أقدامهم عند إيقاظك لهم، وبعد غسلهم لأجسامهم يلبسون ثيابهم ثم يرفعون أذرعهم تعبداً لطلعتك ثم بعد ذلك يقومون إلى أعمالهم في كل العالم".

* راجع المقارنة الكاملة بالنصوص موجودة في موسوعة سليم حسن عن مصر القديمة- الجزء الخامس

المزامير: " تشرق الشمس فنجتمع، وفي مأويها تربع، الإنسان يخرج لعمله وإلى شغله إلى المساء".

(المزمور ١٠٤ / ٢٢-٢٣)

الأنشودة: " ما أكثر تعدد أعمالك وهي على الناس خافية، يا أيها الإله الأحد الذي لا يوجد بجانب شأنه أحد، لقد خلقت الأرض على حسب رغبتك، وحينما كنت وحيداً (لا شيء غيرك) خلقت الناس وجميع الماشية والغزلان وجميع ما على الأرض مما يمشي على رجليه وما في عليين مما يطير بأجنحته، وفي الأقطار العالية "سوريا" و "كوش" وأرض مصر، وإنك تضع كل إنسان في موضعه وتمدهم بحاجاتهم وكل إنسان لديه قوته، وأيامه معدودات، والألسنة في الكلام مختلفة، كذلك تختلف أشكالهم وجلودهم، وإنك تخلق الأجانب مختلفين".

المزامير: "ما أعظم أعمالك يا رب، كلها بحكمة صنعته. فلأنه الأرض من هناك". (المزمور ١٠٤ / ٢٥)

وجدير بالذكر أن تأثير الترانيم المصرية القديمة في الصلوات موجود وبشكل بارز في ترانيم الكنيسة باللغة القبطية – اللغة المستمدة من الديموطيقية إحدى صور اللغة المصرية القديمة – والتي تستخدم حتى يومنا هذا، مثل أداء اليهود حتى يومنا هذا لمزامير داود عليه السلام.

وهنا يجب الإشارة إلى موضوع في غاية الأهمية وهو فضل مصر على بقاء وإستمرارية الديانة اليهودية بل وإنتشارها في العالم بعد خراب الهيكل، فلا يعلم الكثيرون أن الديانة اليهودية تدين ببقائها وإنتشارها لفضل مصر الكبير في هذا الشأن؛ حيث وقعت أحداث تاريخية حاسمة ومؤثرة قبل وبعد خراب هيكل سليمان عليه السلام أدت إلى الحفاظ على الديانة اليهودية من الإندثار والموت، وكل هذه الأحداث وقعت بمصر، وهي:

١. المركز الديني اليهودي الروحاني في جزيرة ألفنتين:

عندما اشتدت الحروب في منطقة الشام بين قوى بابل وآشور، إستشعر اليهود خطورة الموقف خاصة مع بداية الغزوات الآشورية على فلسطين القديمة وعلى الممالك السورية إيداناً بإنفصال تلك الممالك عن الإمبراطورية المصرية الفرعونية فبدأت هجرات يهودية تصل إلى مصر قبل الأسرة ٢٦ الفرعونية (حوالي ٦٧٠ ق.م)؛ أي حتى قبل خراب هيكل سليمان الأول وسبي بابل على يد نبوخذ نصر ملك بابل عام ٥٨٦ ق.م فإستوطنت هذه المجموعات اليهودية (التي يقدر علماء الآثار والحفريات عددها بعدة مئات) إحدى الجزر النائية في صعيد مصر بأسوان، وهي الجزيرة المعروفة الآن باسم ألفنتين*، وقد دونت في العهد القديم باسم جزيرة ييف (יִיִף-יִיִף). (إشعيا ١٩، ٢٠ وإرميا ٤٣، ٤٤)، وكان اليهود الذين إستوطنوا جزيرة ألفنتين قبل عشرات السنين من خراب هيكل سليمان قد عملوا كجنود مُرتزقة من قبل فرعون مصر قبل الإحتلال الفارسي لحماية الحدود الجنوبية لمصر ثم إستمروا في هذا العمل في عهد ملوك الفرس الذين إحتلوا مصر في الأسرة ٢٧ (منذ ٥٢٥ ق.م حتى عام ٤٠٤ ق.م). وقد تأثر اليهود الذين سكنوا جزيرة ألفنتين من البيئة التي حولهم وعملوا في التجارة وأقاموا الشعائر اليهودية وحافظوا على الأعياد وبالذات عيد الفصح وتبادلوا المكاتبات مع الحُكم الفارسي (في مصر وفي منطقة فلسطين) ومع الطائفة اليهودية التي عاشت في منطقة فلسطين بعد خراب هيكل سليمان .

وهناك أسطورة تروى أنه في أيام مناشيه ملك "يهوذا" ابن "حزقياهو" تم تهريب تابوت العهد من الهيكل اليهودي إلى مصر حيث هيكل اليهود أو معبدهم

* جزيرة ألفنتين: كانت عاصمة الإقليم الأول لمصر العليا عند أسوان. وقد كان اسمها المصري القديم هو "أبو" ويعنى العاج، ومنها ظهر الاسم ألفنتين وذلك لكونها مركزاً لسوق العاج. وتحتل موقعاً جغرافياً إستراتيجياً حيث يحدها من الجنوب حاجز طبيعي من الشلالات وعدد كبير من الترسبات الحجرية. وقد تم اكتشاف العديد من القطع الأثرية من فترات زمنية مختلفة بهذه الجزيرة. وفي خلال العصر الروماني، تم استخدام المعابد المشيدة على الجزيرة كمحاجر ونتيجة لذلك تم تخريب وتدمير أغلب المعابد.

فى جزيرة ألفنتين، وحسب هذه الرواية فإن تابوت العهد إنتقل بعد ذلك إلى أثيوبيا وهو موجود بداخل كنيسة السيدة مريم بمدينة أكسوم بأثيوبيا.

وجدير بالذكر أن المعهد الألمانى للآثار بالقاهرة هو الذى أشرف على حفائر المستوطنة اليهودية فى جزيرة ألفنتين والتى قد تؤدى إلى كشف أثرى بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمعبد اليهودى (الهيكل) الذى كان مقاماً هناك، ويسود الإعتقاد بين علماء الآثار على أن الطائفة اليهودية ظلت فى ألفنتين حتى نهاية الحكم الفارسى فى مصر ثم إنتقلت شمالاً وإمتزجت بالطائفة اليهودية فى الإسكندرية فى عصر البطالمة، بينما يعتقد البعض الآخر أن أساس اليهودية فى أثيوبيا قد جاء مع يهود ألفنتين بعد نهاية حكم الفرس.

وقد تزايدت أعداد اليهود الذين إستوطنوا جزيرة إلفنتين بعد خراب هيكل سليمان الأول، وأقاموا مركزاً دينياً للعبادة وأقاموا معبداً يضم هيكلًا للصلاة - للحفاظ على العقيدة اليهودية بعد زوال مملكتي يهودا والسامرة فى فلسطين القديمة - والأهم من كل ذلك أنهم قاموا بإرسال مكاتبات للطائفة اليهودية الروحانية فى أورشليم باللغة الآرامية وُجِدت مدونة على أوراق البردي المصرية فى مجموعة برديات هامة جداً تاريخياً، والجزء الأكبر منها محفوظ بمتحف برلين بألمانيا، وجزء منها موجود بالمتحف المصري للآثار بالقاهرة، وأهمها جميعاً البردية رقم ٣١، المؤرخة بـ ٤٠٧ ق.م) والتي جاء فيها طلب من الطائفة اليهودية الموجودة فى جزيرة إلفنتين بمصر إلى الحاكم الفارسى الذى يحكم منطقة " يهوذا " بالموافقة لهم على بناء الهيكل من جديد، والذي كان مشيداً فى إلفنتين، وتهدم بأيدي المصريين الذين إستفزهم إقامة معبداً وشعائر يهودية على غير العقيدة المصرية القديمة .

والسؤال الذى يطرح نفسه علمياً بشدة ولم نجد له إجابة حتى هذه اللحظة - إلا بالنشر العلمى للبرديات المكتوبة على أوراق البردي المصرية باللغة الآرامية والتي تحتوي على مراسلات الطائفة اليهودية التي كانت تستوطن جزيرة إلفنتين مع المركز الروحى لليهود فى أورشليم بعد خراب الهيكل - ذلك السؤال هو :

هل ذلك الهيكل المشار إليه في البردية رقم ٣١ الذي كان مشيداً في جزيرة إلفنتين ويطالبون مركزهم الروحي في أورشليم بالموافقة على إعادة تشييده كان قد شيد قبل أو بعد خراب هيكل سليمان ؟

قد تؤدي الإجابة على هذا السؤال إلى ثورة علمية وبالتالي سياسية في كل ما يتعلق بالأفكار والحقائق السائدة حتى اليوم حول العقيدة اليهودية والفكر الصهيوني إذا ما ثبت مستقبلاً أن الهيكل المشار إليه قد شيد قبل خراب هيكل سليمان الأول مع بداية هجرات اليهود لمصر كما أشرنا سالفاً، وهو ما يعني إنهيار نظريات يهودية كثيرة تحاول ربط إقامة شعائر اليهودية كديانة سماوية بأرض الميعاد في فلسطين القديمة بعد زوال ממكلكتي داود وسليمان بعشرين قرناً من الزمان خلافاً لمفهوم العقائد السماوية العالمية الأخرى كالمسيحية والإسلام، والتي تحدد إطار العلاقة بين الإنسان ورب العباد دون قصرها على بقعة بذاتها على وجه الأرض، وأغلب الظن أن علماء الآثار الذين يعتنقون الفكر الصهيوني على مختلف أهوائهم ومذاهبهم الفكرية والدينية سيقاثلون لعدم الوصول لهذه الإجابة بقتل أي محاولة علمية للكشف عما تحتويه أوراق البردي المذكورة والمحفوظة بمتحفي برلين و القاهرة في هذا الصدد، ولكن الأمل موجود في جهود دارسي وعلماء المصريات من الأثريين واللغويين إذا توافرت لديهم الرغبة والإصرار على كشف الحقيقة ونشرها لصالح البشرية وإرساء السلام العالمي .

ونعود لسياق حديثنا عن فضل مصر في الحفاظ على الديانة اليهودية من الزوال ونقول أن اليهود كانوا في أمس الحاجة لمركز ديني روحاني آخر غير الذي تم تدميره في أورشليم بخراب هيكل سليمان وذلك ليحافظ المؤمنون اليهود فيه على هويتهم ومعتقداتهم الدينية من الضياع والزوال بعد غضب الرب على أفعالهم الوثنية التي بعدت كل البعد عن الرسالة الموسوية لبني إسرائيل - وقد تم التعبير عن ذلك بوضوح في التوراة بسفر إرميا، وتحديداً في الإصحاح ٤٤ :

"فَقَالَ إِرْمِيَا لِكُلِّ الشَّعْبِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الَّذِينَ حَاوَوْهُ يَهَذَا الْكَلَامَ:

٢١ [الَّذِينَ النَّحُورُ الَّذِي تَخْرِمُوهُ فِي مَدُنٍ يَهُودًا وَفِي شَوَارِعِ أُورُشَلِيمَ
أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ وَمُلُوكُكُمْ وَرُؤَسَاؤُكُمْ وَسَعَبُ الْأَرْضِ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّبُّ
وَصَعِدَ عَلَى قَلْبِهِ. ٢٢ وَلَمْ يَسْتَطِعِ الرَّبُّ أَنْ يَحْتَمِلَ بَعْدُ مِنْ أَجْلِ شَرِّ
أَعْمَالِكُمْ مِنْ أَجْلِ الرَّحَاسَاتِ الَّتِي فَعَلْتُمْ فَصَارَتْ أَرْضُكُمْ حَرَبَةً وَدَهْشَةً
وَلَعْنَةً يَلَا سَاكِنٌ كَهَذَا الْيَوْمِ. ٢٣ مِنْ أَجْلِ أَنْتُمْ قَدْ بَخَرْتُمْ وَأَخْطَأْتُمْ إِلَى
الرَّبِّ وَلَمْ تَسْمَعُوا لَصَوْتِ الرَّبِّ وَلَمْ تَسْلُكُوا فِي شَرِيعَتِهِ وَفَرَائِصِهِ
وَسَهَادَاتِهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَدْ أَصَابَكُمْ هَذَا الشَّرُّ كَهَذَا الْيَوْمَ]

فكان مركزهم الديني الروحاني في جزيرة إلفنتين بمصر على
غير أماكن تواجدهم الأخرى بمصر، والمذكورة في سفر إرميا، خير
مكان حافظاً لمبادئ الديانة اليهودية من الزوال.

٢. الترجمة السبعينية للتوراة بمصر:

وهي الترجمة اليونانية للتوراة التي ترجمها سبعون من كبار حاخامات
اليهود الذين كانوا يعيشون في مصر في القرن الثالث ق.م بأمر من ملك مصر
في سبعين يوماً بالأسكندرية في عهد البطالمة. وتؤكد المصادر العبرية، ومنها
الموسوعة اليهودية صفحة ٣٠٧، مثلها مثل آراء جميع الباحثين في اليهودية
فضل الترجمة السبعينية للتوراة على إبقاء الديانة اليهودية في الوجدان البشري،
والحفاظ عليها من الزوال في ظل أخطر قضية بشرية؛ وهي مصداقية تدوين
التوراة الأصلية والتي كان من المفترض أن تحتوي على الشريعة الإلهية
المنزلة على موسى عليه السلام، ولكنها لأسباب بشرية تتعلق ببني إسرائيل
وبرفضهم للإيمان بالشريعة السماوية وقت نزولها على نبيهم، بدأوا في تدوينها
بعد مرور خمسمائة عام كاملة، وإستمروا في هذا التدوين مئات السنين بقرارات
ودوافع وهواجس بشرية كما سأوضح لاحقاً بشئ من التفصيل في مسألة
"التدوين"؛ فالترجمة السبعينية هي أول ترجمة للكتاب المقدس بلغته العبرية
القديمة المتأثرة بالأرامية إلى لغة أجنبية حية ومستخدمة، حيث تمت الترجمة

لغة اليونانية السائدة في عصر البطالمة والتي كان يعلمها ويتحدث بها حضارات وشعوب الغرب في حوض البحر المتوسط - أوروبا حالياً.

وإستمرت تلك الترجمة تتناقل كعمل حضاري جبار لعشرات السنين، تمت في الأساس بمصر ومنها إنتشرت إلى سائر دول أوروبا بل وإلى فلسطين مرة أخرى في العصر الحديث - قبل إحياء العبرية القديمة التي ماتت منذ مئات السنين مع حركات أحباء صهيون مع بداية القرن التاسع عشر - ولنتخيل معاً كيف كان حال ومصير اليهودية كديانة في فترة الشتات الكبرى في أوروبا بعد دمار الهيكل الثاني عام ٧٠ م - وبعد موت العبرية كلغة مقدسة بمئات السنين دون ترجمة للتوراة بلغة أوروبية معروفة، والتي تمت بمصر دون سائر الدول الأخرى التابعة للإمبراطورية اليونانية. وقد ساعدت مكتبة الأسكندرية التي شيدت في عهد البطالمة أيضاً على الحفاظ على ذلك العمل الحضاري الجبار ومن ثم الحفاظ على الديانة اليهودية وإنتشارها والإبقاء عليها حتى اليوم.

٣. أول كتاب توراة طبع بالتشكيل في مصر:

ويُطلق عليه "كودكس ليننجراد" حيث وُجد في سانت بطرسبورج بروسيا (ليننجراد)، وهو أول تجميع للتوراة المدونة في لفائف، ثم طباعته بالقاهرة بالتشكيل (بظهور الحركات) حوالي عام ١٠٠٨-١٠١٠م، بداية القرن الحادي عشر، أثناء الفترة الفاطمية حيث قامت أسرة " بن أشر" اليهودي المصري بطباعة التوراة بأسلوب التشكيل (التنقيط للحركات العبرية)، ثم بيعت النسخة على ما يبدو ليهودي من روسيا في القرن الثامن عشر ووصلت إلى ليننجراد، وظلت بها حتى اليوم.

ومن هذه النسخة التي تعتبر أول وأقدم توراة في العالم في شكل كتاب، وليس لفائف، إنتشرت طباعة كتب التوراة على مدى التاريخ بالتشكيل، والذي يمثل أهمية قصوى للتفسير الدينية اليهودية؛ فعلى مدى أكثر من عشرين قرناً من الزمان كانت هناك مشاكل عديدة في تفاسير الآيات التوراتية حيث كانت

التوراة قبل " كودكس ليننجراد"، والذي طُبِع في القاهرة، مُدونة بالعبرية القديمة بدون تشكيل أو تنقيط للحركات مما أدى لإختلاف حاخامات اليهود في كثير من الأحكام التشريعية وفقاً لفهم كل منهم لنطق الكلمة، وبالتالي لمعانيها ومدلولاتها.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى تمتع حاخامات اليهود الكبار في العصور الوسطى، الذين عاشوا أو ولدوا في مصر بأكبر قدر من الحرية في إعتناق ديانتهم وممارسة شعائرهم بل والقيام بنشر تفاسيرهم الدينية الهامة لجمهور اليهود في العالم كله من أرض مصر وبالذات من القاهرة.

ويكفي أن نذكر على سبيل المثال وليس الحصر إثنين منهم ممن يعتمد عليهم الفكر الديني اليهودي كمصدر تشريعي في مجالات الدين والفلسفة والأدب حتى اليوم وهم " موسى بن ميمون " (الرمبام) רמב"ם، وسعديا الفيومي* (الجاؤون) רבי סעדיה הגאון، وهذا بالطبع إلى جانب ما أسهم به الكشف المذهل لوثائق الجنيزاه القاهرية* الشهيرة التي تم اكتشافها في معبد ابن عزرا

* موسى بن ميمون : ولد موسى بن ميمون في قرطبة سنة ١١٣٥ ميلادية، وتوفي في القاهرة سنة ١٢٠٤ ميلادية ، واشتهر بأنه أهم شخصية يهودية خلال العصور الوسطى. له تصانيف شهيرة مكتوبة باللغة العبرية. وله أيضاً في اللغة العربية كتاب "دلالة الحائرين" الذي طبع في باريس من سنة ١٨٦٥ إلى ١٨٦٦م مع ترجمة فرنسية و شرح و الكتاب يتناول توفيق التوحيد مع الفلسفة. وله أيضاً في اللغة العربية كتاب الشرائع الذي تُرجم إلى العبرية ، وله أيضاً مقالة في تدبير الصحة و كتاب فصول في علم الطب استخرجه من مصنفات جالينوس اليوناني.

* سعديا الفيومي: سعاديه او سعيد بن يوسف الفيومي هو من أهل مصر في الاصل ولد في الفيوم سنة (٨٩٢م) في اغلب الروايات او سنة (٨٨٢م) ولهذا نسب الى الفيوم وقد غادر مصر الى فلسطين فالعراق فسكن في مدينة (سورا) القريبة من الحلة وكانت من اهم مراكز العلم والثقافة بالنسبة الى اليهود في ذلك العهد وتولى رئاسة يهود سورا حتى سنة (٩٤٢م)(٣٣١هـ) فتوفي فيها ودفن في قبر جعله اليهود مزارا يقصدونه من مختلف انحاء العراق. درس العلوم العربية بانواعها ودرس العبرية والكتب الدينية اليهودية من تورا وتلمود ومشنا وكتب دينية اخرى وتعلم الاغريقية ومعارف اليونان واحاط بمعارف زمانه من فلسفة ورياضيات وجغرافية وتاريخ وموسيقى وشعر ولغة وديانات وانكب على تعلمها حتى برع فيها وحاز على شهرة كبيرة عند بني قومه اليهود وعند المسلمين كذلك. مؤلفات عديدة الفها بالعربية، وله مؤلفات بالعبرانية كذلك. ومن مؤلفاته ((كتاب التاج)) وهو ترجمة اسفار العهد القديم الى اللغة العربية.

* الجنيزاه: مصطلح عبري يعني في اليهودية دفن أية وثيقة أو ورقة مكتوب عليها أو بها ذكر للفظ الجلالة أو آيات توراتية وذلك لقدسيته. وقد جرى العرف اليهودي أن يتم دفن هذه الوثائق في مقابر اليهود، ثم أصبح اليهود يقومون بدفن وثائقهم الدينية في مكان ما أسفل تابوت العهد أو الهيكل لقدسيته بالمعبد، أما طائفة اليهود المصريين فمُنذ حصلوا في عهد أحمد بن طولون على الأرض التي أقاموا عليها أقدم معابدهم في مصر (القرن التاسع)، وهو معبد أبراهام بن عزرا - والموجود حتى اليوم في منطقة مصر القديمة بماري جرجس - وأخذوا يخبئون وثائقهم الدينية والدينية المكتوبة باللغة العبرية تارة وباللغة اليهودية العربية تارة أخرى؛ أي كتابة النص العربي بدلالاته وقواعده الصوتية بحروف عبرية، وهو نهج كان موجوداً في العصور الوسطى بالأندلس وكذا في مصر، وذلك في المكان المخصص بأعلى المعبد لصلاة النساء وظل هذا الحال إلى أن تم الكشف عن هذه الخبيثة، والتي وصلت وثائقها لأكثر من ٤٥٠ ألف وثيقة منذ القرن العاشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر ، بأيدي العالم اليهودي الأسكتلندي شلومو شختر عام ١٨٩٦ إبان الاحتلال الإنجليزي لمصر، وهو ما أدى إلى تهريب معظم تلك الوثائق إلى ليننجراد وكمبريدج. وبعد قيام دولة إسرائيل تم تهريب عدد منها إلى الجامعة العبرية بالقدس ومازال موجودا عدد قليل

بمصر القديمة آخر القرن التاسع عشر، والتي وصلت إلى أكثر من نصف مليون وثيقة تم حفظها على مدى ما يقرب من تسعمائة عام ويغطي ما جاء بها من مكاتبات ومعاملات لطائفة اليهود المصريين، كافة مجالات الحياة، وتعتبر بالنسبة لدارسي الطوائف اليهودية في العالم ثروة لا تقدر بثمن، ولكن ما نشر فيها حتى الآن لا يتعدى ٥% من مجمل هذه الوثائق الهامة التي تم تهريب معظمها من مصر وإستقرت في مركزين في العالم هما ليننجراد بروسيا، وجامعة كمبريدج بإنجلترا ومنهما تم تهريب جزء وصل للجامعة العبرية بالقدس.

منها بحوزة وزارة الثقافة المصرية ولكنها تعود للقرن الثامن عشر والتاسع عشر فقط. وتكشف الجنازة القاهرية معلومات وفيرة عن كل ما يخص حياة اليهود في مصر ومكاتباتهم مع الطوائف الدينية الأخرى بالعالم.

الفصل الثانى

الإدعاءات والتحريفات التاريخية لدى اليهود والرد عليها

كثيراً ما نصطدم بأخطاء شائعة وإدعاءات مرتبطة بالتاريخ المصري القديم وعلاقته ببني إسرائيل وباليهودية، وغالباً ما يكون الرد عليها إما إنفعالياً عاطفياً دون معرفة الحقائق التاريخية ومن ثم الرد على هذه الإدعاءات الزائفة بالمنطق وبالتثقة المعرفية المطلوبة، وإما الإنسياق وراء ترديدتها بعد الإقتناع بها، خاصة إن تلقيناها عن طريق الألة الإعلامية الصهيونية المحترفة والتي تعتمد على نقص الوعي الثقافي والتاريخي لدينا بصفة عامة .

وسواء كانت هذه الإدعاءات التاريخية الزائفة تطرح من قبل أفراد أو شخصيات من يهود العالم يتوارثونها عن جهل بالأمور التاريخية، مثل غالبيتنا في الوطن العربي أو عن طريق شخصيات ومؤسسات ثقافية إعلامية في العالم الغربي على معرفة بالحقائق ولها أغراض سياسية من وراء الطرح والترويج لهذه الأكاذيب بهدف تشويه التاريخ وخطط الأوراق عمداً، فإنه من الواجب علينا على مستوى الأفراد والحكومات والمنظومات الإعلامية العربية معرفة الحقائق التاريخية أولاً ثم نشرها وتدريسها لأجيالنا بشكل موضوعي محترم وذلك لحماية العقل العربي، ولتوضيح الأمور عند طرحها في أي سياق بصورة موضوعية واثقة بعيداً عن أية إنفعالات عاطفية تفقدنا مصداقيتنا عند طرح أي إدعاء تاريخي كاذب؛ وهي الصورة الضعيفة التي يرغب مصوروا ومروجوا تلك الأفكار التاريخية الخاطئة أن تظهر عليها مقابل الصورة الحضارية الوثيقة التي يتم بها غالباً عرض تلك الإدعاءات بالأدلة التاريخية المحرفة والإدعاءات الكاذبة.

وفي هذا الصدد فإن التوضيح التالي لبعض الحقائق التاريخية الهامة ضروري للتسلح بها عند أي طرح من أية جهة وفي أي وقت .
وقد إخترت للقارئ أبرز الأخطاء والإدعاءات الشائعة وكيفية الرد عليها تاريخياً وموضوعياً، وسوف أطرحها بإيجاز شديد لضيق المساحة المطروحة لهذا الفصل من الكتاب حيث أن كل موضوع منها يحتاج لكتاب منفصل في حد ذاته، وأبرز هذه الإدعاءات هي:

(١) الإدعاء بمشاركة اليهود في بناء أهرامات مصر الفرعونية

عندما يبدأ النقاش أو الحديث مع أي يهودي تسيطر عليه هذه الفكرة الخاطئة المتوارثة حديثاً والتي أطلقها لأول مرة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين في ضيافة الرئيس الراحل أنور السادات عند سفح الأهرامات المصرية أثناء محادثات السلام التي دار جزء منها في فندق مينا هاوس الشهير في أواخر السبعينات من القرن الماضي؛ فإن السند الوحيد الذي يعتمد عليه في إقناع مستمعيه هو ما جاء في سفر الخروج بالتوراة من عبارات تتحدث عن أعمال السخرة التي كان يشتغل بها بنو إسرائيل كعبيد وأسرى لدى فرعون مصر، حيث بنوا له في أماكن تجمعهم مدناً من الطين والتبن وهي الأبنية التي يفسرها البعض لغرض في نفس يعقوب على أنها هي أهرامات مصر العظيمة، ولأن السند هو قصة توراتية بكتاب مقدس نؤمن به فإن المستمع أو المتلقي يعجز عن الرد بشكل علمي موضوعي مبني على الحقائق إذا كان غير ملم بها فيضطر في أغلب الأحيان للإنفعال العاطفي لرفض الفكرة من أساسها، ولكن الإنفعالات وردود الفعل العاطفية لا تكفي للإقناع وخاصة عندما يحضر النقاش طرف ثالث محايد، مثل الأوروبيين أو غيرهم ممن يهتمون بعلم المصريات القديمة.
وإليك التنفيذ العلمي الموجز والبسيط لهذا الإدعاء التاريخي الزائف :

أولاً: نبدأ بالآيات التوراتية التي جاءت في سفر الخروج ويعتمد عليها مروجو الإدعاءات الزائفة؛ حيث جاء في سفر الخروج (الإصحاح الأول، الآيات 8-14):

" ثُمَّ قَامَ مَلِكٌ جَدِيدٌ عَلَى مِصْرَ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ يُوسُفَ. فَقَالَ لِشَعْبِهِ: «هُؤُذَا بَنُو إِسْرَائِيلَ شَعْبٌ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ مِنَّا. هَلُمَّ نَحْتَالْ لَهُمْ لِنَلَا يَتَمُوا فَيَكُونُوا إِذَا حَدَّثْتَ حَرْبَ أَنَّهُمْ يَنْضَمُّونَ إِلَى أَعْدَائِنَا وَيَحَارِبُونَنَا وَيَصْنَعُونَ مِنَ الْأَرْضِ». فَجَعَلُوا عَلَيْهِمْ رُؤُسَاءَ تَسْخِيرٍ لِكَيْ يُذَلُّوهُمْ بِأَثْقَالِهِمْ فَبَنُوا لِفِرْعَوْنَ مَدِينَتَيْ مَخَازِنَ: فِينُومَ وَرَعْمْسِيسَ. وَلَكِنْ بِحَسَنِيٍّ أَذَلُّوهُمْ هَكَذَا تَمُوا وَامْتَدُّوا. فَاخْتَشَوْا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. فَاسْتَعْبَدَ الْمِصْرِيُّونَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِعُنْفٍ. وَمَرَّرُوا حَيَاتَهُمْ بِعُبُودِيَّةٍ قَاسِيَةٍ فِي الطِّينِ وَاللَّبْنِ وَفِي كُلِّ عَمَلٍ فِي الْحَقْلِ. كُلُّ عَمَلِهِمُ الَّذِي عَمِلُوهُ بِوَأَسِطَتِهِمْ عُنْفًا."

كما جاء في الإصحاح الثاني عشر، الآية ٣٧:

" فَارْتَحَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ رَعْمْسِيسَ إِلَى سَكُوتَ نَحْوَ سِتِّ مِئَةِ أَلْفٍ مَاشٍ مِنَ الرِّجَالِ عَدَا الْأَوْلَادِ."

أما الآيات (٤١، ٤٠، ٤٢) من نفس الإصحاح فتقول:

" وَأَمَّا أَقَامَةُ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّتِي أَقَامُوهَا فِي مِصْرَ فَكَانَتْ أَرْبَعَ مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً. وَكَانَ عِنْدَ نِهَآيَةِ أَرْبَعَ مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَيْنِهِ أَنَّ جَمِيعَ اجْتِنَادِ الرَّبِّ خَرَجَتْ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ. هِيَ لَيْلَةٌ تُحَقِّظُ لِلرَّبِّ لِأَخْرَاجِهِ إِيَّاهُمْ مِنْ أَرْضِ مِصْرَ. هَذِهِ اللَّيْلَةُ هِيَ لِلرَّبِّ. تُحَقِّظُ مِنْ جَمِيعِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي أَجْيَالِهِمْ."

ويكفينا تفسير وتوضيح لهذه الآيات التوراتية فقط، والتي تتسف الإدعاء التاريخي الخاطئ وتجعل الجدل أساساً غير ذي جدوى لعدم إستناده على الحقائق، والحقيقة التاريخية هي :

➤ أن فرعون مصر الملك رعمسيس الثاني الذي عاش في الأسرة الـ ١٩ حوالي عام ١٢٤٠ ق.م قد بنى عاصمته في دلتا مصر وأطلق عليها اسمه بررعمسيس -أي قصر رعمسيس أو بيت رعمسيس- وأطلالها مازالت قائمة لليوم ويمكن زيارتها بمنطقة صان الحجر بالقرب من مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية.

وقد جلب رعمسيس الثاني مئات الأسرى من الأفارقة والأسويين من خلال الحروب التي خاضها ودونها على جدران معابده وخاصة معبد الكرنك ثم جلب معهم أقوام بني إسرائيل من نسل يعقوب الذين دخلوا مصر في عهد يوسف عليه

السلام وعاشوا في بداية الأمر في منطقة الفيوم - أيام عاصمة مصر في الدولة الوسطى والتي كانت بالقرب من مدينة إهناسيا - ثم نزحوا مع تكاثرهم في مصر إلى منطقة الدلتا الغنية بالخيرات الزراعية ومصادر المياه، وقام بتشغيل وتسخير كل هؤلاء الأقوام الأجنبية في أعمال البناء والزراعة بأنحاء عاصمته بررعمسيس. والآيات التوراتية الأولى التي ذكرناها من سفر الخروج تؤكد هذه الحقائق التاريخية؛ حيث سجلت التوراة أن بني إسرائيل قد تم تسخيرهم لبناء مدينتي "فيثوم" و "رعمسيس" - على اسم العاصمة بررعمسيس - كمدن تستخدم كمخازن للغلال، وأنهم قاموا بتشبيدها من الطين اللين المخلوط بالتبن والذي احترق بنو إسرائيل البناء به حيث لم يعرفوا البناء بالأحجار وهو ما يميز الحضارة الفرعونية.

➤ ومن هذه المقولة لا تجد لغوياً أي ذكر لكلمة أهرامات أو مقابر ملكية أو أبنية حجرية تشيد لفلسفة دينية حسب عقيدة البعث والخلود المصرية، كما أن تدوين أسماء المدن التي شيدها الملك رمسيس الثاني بالأسماء الدقيقة ومواد البناء وأماكنها الجغرافية الحقيقية في دلتا مصر ينسف الإدعاء بمشاركتهم في بناء المقابر الملكية الحجرية التي بنيت على شكل أهرامات في منطقة الجيزة وسقارة، وهي جغرافياً تبعد مئات الكيلومترات عن دلتا مصر.

➤ مع عدم وجود أي ذكر في الآيات التوراتية للأهرامات أو ما يشير إليها، ومع ذكر الأماكن التي شيد فيها بنو إسرائيل أبنيتهم في الدلتا تحديداً، وبمواد بناء مختلفة عن أحجار الأهرامات، فإنه من الثابت تاريخياً في جميع المصادر التاريخية التي أشرنا إليها سالفاً أن فترة حكم الملك رمسيس الثاني الذي عاش في الأسرة الفرعونية التاسعة عشر وحكم لمدة ٦٧ عاماً، كانت ما بين الأعوام ١٢٩٧ و ١٢٣٠ ق.م، وتؤكد التوراة والمصادر العبرية على ذلك، بالإضافة إلى ما جاء تفصيلاً في سفر الخروج؛ حيث يؤرخ اليهود لحادث خروجهم من مصر (وهي قضية شائكة ومثار جدل شديد بين علماء التاريخ والآثار حتى الآن) وبداية العمل بالتقويم العبري (السنة العبرية) بعام ١٢٤٠ ق.م، في حين

أن الثابت تاريخياً في جميع مصادر التاريخ التي يعمل بها أساتذة التاريخ والآثار وعلم المصريات القديم من اليهود في الجامعات الإسرائيلية وجامعات العالم المختلفة أن أهرامات مصر الفرعونية الشهيرة التي بنيت في هضبة الجيزة - أحد عجائب الدنيا السبع - والتي يدعي بعض اليهود أنهم شاركوا في تشييدها في تزييف صارخ للتاريخ البشري، قد بنيت في عهد ملوك الأسرة الرابعة (خوفو و خفرع ومنكاورع) في عام ٢٦٠٠ ق.م؛ أي أن هناك فارقاً زمنياً بين فترة بناء الأهرامات وبين فترة الملك رمسيس الثاني - التي يستند إليها اليهود أنفسهم من نص التوراة في الترويج للإدعاء الزائف، يصل إلى ١٤٠٠ سنة كاملة، ناهيك عن أن ملوك مصر الفراعنة بناء أهرامات الجيزة قد عاشوا في العاصمة ممفيس وبنوا أهراماتهم في هضبة الجيزة، في حين أن ملوك مصر الفراعنة في عهد الرعامسة قد عاشوا في العاصمة بررعمسيس بالدلتا، والتي خرج منها بنو إسرائيل إتجاه صحراء سيناء المصرية قبل أن يتلقوا شريعة الرب التي نزلت على نبيهم موسى عليه السلام.

➤ إذا مارجعنا للآية رقم ٤٠ من سفر الخروج، والتي ذكرناها سالفاً، وتحدث بشكل قاطع عن الفترة الزمنية التي قضاها بنو إسرائيل في مصر منذ دخول الأسباط من نسل يعقوب عليه السلام إلى مصر بدعوة من يوسف عليه السلام*؛ حيث تحدد التوراة فترة إقامة بني إسرائيل التي أقاموها في مصر - بين يوسف عليه السلام الذي دعاهم للدخول لمصر وسكنها وبين موسى عليه السلام الذي قادهم في عملية الخروج من مصر بأمر إلهي - بأنها ٤٣٠ عاماً، فإن هذا يعني بكل وضوح أن يوسف عليه السلام دخل مصر وعاش فيها، وحدث له ما حدث حسب الروايتين التوراتية والقرآنية حوالي عام ١٦٧٠ ق.م*.

* قصة دخول بني إسرائيل إلى مصر وسكنهم في أرضها بتفاصيلها موجودة في سفر الخروج، الإصحاح الأول بأكمله.
* بالرجوع ٤٣٠ عاماً وإضافتها لعام ١٢٤٠ ق.م حيث يبدأ التقويم العبري مع خروج بني إسرائيل.

والمعروف والثابت تاريخياً أن هذه الفترة التي تعرف في التاريخ المصري بفترة الإضمحلال الثانية؛ حين كانت أقوام الهكسوس تحتل مصر في فترة الأسرات الفرعونية الضعيفة التي أدار فيها حكام الأقاليم الجنوبية وكبار الكهنة أمور مصر من طيبة جنوباً وحتى الأشمونين (بجوار المنيا حالياً)، وهي فترة الأسرات من الثالثة عشر وحتى السابعة عشر، وفي هذه الفترة التاريخية المظلمة من التاريخ الفرعوني لم تكن هناك إدارة ملكية تحكم بأيدي فرعون مصري، وبالتالي لم تكن هناك مقابر ملكية (أهرامات) حيث أن الثابت تاريخياً أن آخر المقابر الملكية المشيدة على شكل هرم كانت مع نهاية الأسرة الثانية عشر الفرعونية عام ١٧٨٠ ق.م أي أن آخر مقبرة ملكية بنيت على شكل هرم في مصر شُيّدت قبل دخول يوسف عليه السلام بمفرده بمائة وعشر سنوات، وذلك بعد مرور ٨٢٠ عاماً على تشييد أهرامات الجيزة في الأسرة الرابعة الفرعونية التي يدعي اليهود إشتراكهم في بناءها.

أما أول المقابر الملكية بعد طرد الهكسوس من مصر فقد شُيّدت في صعيد مصر بالقرب من العاصمة الجديدة طيبة (الأقصر الآن)، وكانت مقابر منقورة في الصخر، والتي تعرف الآن بوادي الملوك، ومنها مقبرة رمسيس الثاني نفسه، الذي اتبع عقيدة أباءه بدفن موتاهم في طيبة رغم أن عاصمته كانت في الدلتا.

➤ وأخيراً وليس آخراً، لقد أثبتت جميع الأدلة التاريخية والأثرية والحفريات أن المصريين القدماء لم يشيدوا أهراماتهم بأعمال السخرة والعبودية كما يروج لذلك الكثيرون ممن يجهلون التاريخ البشري والفرعوني وممن لا يرغبون في القراءة والإطلاع على آخر الإكتشافات الأثرية التي يتم توثيقها ونشرها بجميع لغات العالم لغرض في نفس يعقوب؛ فقد ثبت تاريخياً أن المصريين كانوا جميعاً يعتقدون الديانة المصرية القديمة، والتي كان أحد أهم أركانها أن الملك هو صورة الإله على الأرض وبالتالي كانوا يتسابقون للمشاركة في تشييد مشاريعه القومية والإقتصادية في حياته ومنها بالطبع تشييد مقبرته الملكية التي ستحفظ جثته في أحسن صورة وحال حتى لحظة البعث والخلود لينالوا رضاه.

وأقوى الإكتشافات الأثرية الحديثة في هذا الشأن هو الكشف الإثري لقرية العمال المصريين الذين شاركوا في بناء أهرامات الجيزة وهي تقع على بعد حوالي عشر كيلو مترات من الهضبة، وسوف تفتتح للزيارة في الفترة القادمة للجمهور بعد الإنتهاء من إجراءات التسجيل الأثري والصيانة والترميم المطلوبين للإعداد لإستقبال آلاف الزائرين من السائحين والعلماء من كافة أنحاء العالم على غرار منطقة دير المدينة بالأقصر، والتي تحتوي على قرية العمال المصريين الذين شاركوا في بناء المقابر الملكية بوادي الملوك. وقد أكد هذا الكشف الأثري الأخير أن فترة البناء ونقل الأحجار والعمل بهضبة الجيزة لتشييد أهرامات ملوك الأسرة الرابعة من الفراعنة (خوفو وخفرع ومنكاورع) والتي استمرت حوالي ٢٠ عاماً لبناء هرم الملك خوفو تحديداً، كانت تتم أثناء موسم الفيضان السنوي فقط لا غير؛ أي حوالي أربعة أشهر من شهر يونيو حتى شهر أكتوبر، حيث لا يوجد عمل للمصريين القدماء*، وبالتالي فإن قصر فرعون الملكي كان يدعو الرجال المصريين في فترة الفيضان لنقلهم وإعاشتهم في معسكرات العمل إن صح التعبير) وهي قرية العمال المكتشفة حديثاً) ويوفر لهم المأكل والمشرب والإقامة والعلاج الطبي على نفقة الدولة في حال وقوع أي حوادث أثناء عملية البناء الشاقة.

وقد كشفت إحدى جدران قرية العمال عن أسماء بعض المصريين الذين تم إجراء عمليات جراحية لهم نتيجة كسور في عظام الساقين والجمجمة، ومن ثم فمن لم يحضر من المصريين للمشاركة في العقيدة الدينية التي يؤمنون بها، وهي تشييد مقبرة الملك (الإله على الأرض)، فقد أتى بفكر دنيوي للعمل لدى القصر الملكي في فترة البطالة أي موسم الفيضان، والمهم هنا أننا في جميع الأحوال لسنا بصدد الحديث عن أعمال بناء تمت بالعبودية ولا بالسخرة، كالتى قام بتفعيلها الملك رمسيس الثاني في أغلب الظن وفقاً للإجتهادات والقرائن

* أي بالمصطلحات الإقتصادية موسم البطالة؛ فمن المعروف ان فصول السنة المصرية القديمة كانت مقسمة لثلاثة مواسم هي موسم الفيضان (من يونيو حتى أكتوبر)، ويعقبه على الفور موسم الزراعة والفلاحة (يستمر حتى أواخر فبراير)، ثم ينتظرون جني ثمار جهدهم وفلاحتهم في موسم الحصاد (خلال شهري مارس وأبريل) قبل إراحة الأرض وتقليب تربتها للتهوية وأعمال الفلاحة إنتظاراً لموسم الفيضان الذي يحمل معه غذاء الأرض الطبيعي الرباني وهو الطمي الذي يحمله نهر النيل من موارده.

الأثرية مع الأقوام الأجنبية والأسرى والسبائا من الأمم الأخرى، ومنهم بالطبع بنو إسرائيل، حيث لا علاقة من قريب أو من بعيد في هذا الصدد بأبنية أو مقابر تم تشييدها وفقاً لفلسفة وعقيدة دينية راسخة في وجدان المصريين مثل أهرامات مصر، والتي ثبت بالدليل العلمي الأثري القاطع عدم مشاركة أي إنسان أجنبي في تشييدها*.

وفي النهاية يمكننا الرد بهدوء وبتقة معرفية تستند للحقائق على ذلك الإدعاء الزائف المغرض بأن المصادر العبرية التوراتية والأثرية والتاريخية تؤكد بالدليل المادي القاطع أنه لا توجد أية إشارة لفظية للأهرامات في التوراة ولا توجد أية علاقة تاريخية بين فترة وجود بني إسرائيل بمصر وبين الأهرامات، ولا توجد أية علاقة مادية بين مواد البناء التي استخدموها في منشآتهم وأبنيتهم في دلتا مصر، وبين الحجارة التي إستخدمها المصريون القدماء في بناء الأهرامات بمنطقة الجيزة وسقارة، ناهيك عن عدم وجود أي دليل أثري يشير إلى عبودية وتسخير بناء الأهرامات المصرية، الذين شاركوا في تشييدها لأسباب عقائدية وإقتصادية بحتة.

إن المسؤولية القومية لدى كل مصري وكل عربي يقرأ هذه المعلومات للمرة الأولى تحتم عليه أن يرجع للمصادر المذكورة هنا وغيرها من المصادر التاريخية المختلفة المكومة بين جدران المكتبات العامة بالجامعات، ثم يبدأ في نشر الوعي التاريخي في هذا الصدد بكل الأساليب التعليمية الممكنة، وما أسهلها اليوم عبر البريد الإلكتروني لكي ندحض معاً رويداً رويداً معظم الإدعاءات التاريخية الزائفة والتي تحولت من أساطير إلى أشباه حقائق.

* راجع " الكشف الأثري الأخير لقرية العمال بالجيزة " للدكتور زاهي حواس، الذي نشر في جريدة الأهرام ٢٠٠٠/٤/٢١، ضمن سلسلة مقالاته الدورية بالجريدة عن أهرامات الجيزة.

(٢) التشكيك التاريخي في فترة وشخصية إخناتون

يسود الاعتقاد الخاطئ، بعض الأوساط اليهودية على وجه الخصوص وكثيراً ممن لا يعرفون شيئاً عن التاريخ الفرعوني على وجه العموم، بأن فترة حكم فرعون مصر الشهير أمنحتب الرابع، والذي غير اسمه إلى إخناتون وقاد ثورة فكرية ودينية لتغيير المعتقدات الدينية التي كانت سائدة من قبله داعياً إلى نشر فكرة الوحدانية، وأن قوى الطبيعة والكون خالقها واحد أحد، يسود الاعتقاد بأن فترة حكمه يحيط بها الغموض بل وأنه لا توجد قرائن أكيدة على دعوته العالمية للتوحيد؛ بل وكثيراً ما نسمع ونصطدم بإدعاءات كاذبة للتشكيك في شخصية إخناتون نفسه وفي نسبه وأحياناً نسمع أن إخناتون هو نفسه نبي الله موسى عليه السلام، وكثيراً ما نسمع في هذا السياق أن موسى عليه السلام هو أول من نادى بعالمية التوحيد، وأن إخناتون جاء من بعده وبالتالي فهو ناقل للفكرة عن أصحابها من بني إسرائيل. وسواء كانت هذه الإدعاءات والأفكار الخاطئة تُطرح عن جهل حقيقي أو لأغراض دينية وسياسية مختلفة ليست بخافية على أي دارس متخصص في علوم التاريخ والآثار والدين، وهي تحديداً تُطرح بهدف تشويه تلك الفترة المضيئة من تاريخ البشرية والتي تثبت فيها بالأدلة التاريخية القاطعة ريادة الحضارة المصرية للعالم أجمع في جميع المجالات ومنها بالطبع الدعوة للوحدانية بمفهوم عالمية التوحيد وعدم قصره على فكر قومي داخل حدود دولة أو إمبراطورية بعينها، وهذه الريادة آمن بها وكتب ومازال يكتب عنها كبار العلماء والفلاسفة الغربيين بالذات بإستفاضة، ولمن يرغب في المعرفة وزيادة الوعي الثقافي ما عليه إلا دخول أي مكتبة عامة أو مواقع الموسوعات العالمية العالمية ليقراً بجميع لغات العالم ما أسهمت به الحضارة المصرية للبشرية بما في ذلك الفكر الديني المجرد وعالمية التوحيد.

ومن المفيد والمطلوب أيضاً في هذا الصدد أن نلقي الضوء في عجالة

على الحقائق التالية عن تاريخ فترة إخناتون المصري وثورته الدينية:

⇒ أن المصريين القدماء هم أول من بلوروا فكرة القوة العظمى للخلق والتي تدير نظاماً إدارياً للخلق العظيم، وإن ظلت عقيدتهم الدينية الراقية التي سبقت جميع حضارات العالم الأخرى حبيسة الفكرة الدينية القومية التي تخص القطر المصري وحضارته وشعبه فقط إلى أن جاء إخناتون للحكم خلفاً لأبيه الملك العظيم أمنحتب الثالث في عام ١٣٧٥ ق.م - أي قبل خروج بني إسرائيل مع نبيهم موسى عليه السلام بـ ١٣٥ عاماً كاملة - فمنذ عصر ما قبل الأسرات الفرعونية التي بدأت عام ٣٢٠٠ ق.م، والمصريون يبلورون فكرة خلق البشرية والآلهة التي تقف وراء القوى العظمى من أفكار تجسدية ظهرت في نظريات الخلق المصرية المعروفة وأهمها نظرية تاسوع هليوبوليس - ومنها خرجت أسطورة إيزيس وأوزوريس الشهيرة، والتي تتحدث عن صراع الخير والشر في العالم - ونظرية خلق الأشمونيين، وآخرها نظرية منف للخلق والتي معها بدأ الفكر الديني المصري يتحول رويداً رويداً من التجسيد إلى التجريد، وأصبحت الفكرة الدينية السائدة هي أن كوكب الشمس العظيم يجسد القوة الإلهية للخلق، وسميت هذه القوة الإلهية بـ "رع".

وقد شهد عصر الأهرامات بعد ذلك (الأسرة الرابعة ٢٦٠٠ ق.م) تطوراً فكرياً دينياً كبيراً لدى بعض الكهنة الدينيين والكتاب النابهين أمثال "بتاح حتب"، والذين دوّنوا أفكارهم ومعتقداتهم على جدران مقابرهم في منطقة سقارة وعلى لفائف البردي الدالة على ريادة الحضارة المصرية للعالم في جميع أوجه الحياة حيث آمنوا بوجود قيم خلقية عالمية تسيطر على الملك هي أقوى من سلطانه وتخضع لإله الشمس، وهذا يدلنا على أن المصريين كانوا قد بدأوا يسIRON بالفعل في الطريق المؤدي إلى التوحيد.

وكان في مقدور المصريين وقتئذ أن يتقدموا نحو الوصول إلى المعرفة التامة بالوحدانية بما تصوره من النظام الإداري الخلفي العظيم. وقد وصل فعلاً

إلى ذلك رجال الفلسفة واللاهوت الذين أتوا بعد ذلك العصر ولكن على الرغم من ذلك فقد بقي هذا النظام الخلقي فكرة قومية لم يمتد سلطانها حتى ينتظم العالم كله؛ فبقي إله الشمس يحكم مصر وحدها. وكان وراء تقييد وتحجيم الفكر الديني العقائدي المصري فئة الكهنة الدينيين الذين تمتعوا بقوة وسلطات طغت أحياناً كثيرة على قوة وسلطان الفرعون؛ فكلما ظلت الفكرة الدينية التوحيدية قومية وأقرب إلى التجسيد كلما ازداد النفوذ الديني للكهنة، وهو النفوذ الذي يمنح شرعية النفوذ السياسي للحاكم، وهذا السلوك بشري سلكه ويسلكه حتى اليوم رجال الدين الذين يتاجرون بالنفوذ الديني على حساب النفوذ السياسي للحاكم حتى مع وجود ديانات سماوية ظهرت وانتشرت على مدى العشرين قرناً الماضية من الزمان.

مع إتساع مجالات الفتوحات الأجنبية العظيمة على يد فرعون مصر تحتمس الثالث (١٥٠٠ - ١٤٥٠) ق.م في عصر الإمبراطورية المصرية التي جعلت السيادة المصرية تظل رقعة واسعة من العالم تمتد من أول الجزر الإغريقية فسواحل آسيا الصغرى ومرتفعات أعالي نهر الفرات شمالاً وحتى الشلال الرابع لنهر النيل جنوباً، ولما كان اللاهوت الشمسي سريع الاندماج بأحوال العالم، فقد إمتد إجلال الإله وتقديسه حتى ظل هذه الميادين الجديدة التي دانت لمصر بالسلطان، فأثرت الإمبراطورية المصرية الواسعة على الفكرة الدينية القديمة، وقد صاحب ذلك يقظة عقلية هزّت التقاليد المصرية القديمة من أساسها، وكان تحتمس الثالث الفاتح يعد أول شخصية تتسم بسمة البطولة العالمية فتأثر بذلك لاهوت الدولة المصرية وخرجت مصر من عزلتها القديمة حين كانت فكرة التوحيد القومية قاصرة على حدود القطر المصري، وبالتالي إتجهت إلى التجسيد أقرب من إتجاهها للتجريد، وإشتركت مصر في العلاقات العالمية التي كان لإله الشمس صلة وثيقة بها، وإذا كان تحتمس الثالث قد قال عن إله الشمس " إنه يرى جميع العالم في كل ساعة " فإنه كان يقصد بذلك تلك السلطة العالمية التي كشفت لرجال الإمبراطورية المصرية من المفكرين المجال العالمي لممتلكات إله الشمس في

صورة مجسمة؛ ففي عهد أمنتب الثالث العظيم أبو إخناتون (١٤٠٥-١٣٧٥ ق.م) نرى توأمين من رجال العمارة هما "سوتي" و"حور"، كانا يعملان في طيبة لحسابه، وقد تركا لنا أنشودة للشمس فوق لوحة موجودة الآن بالمتحف البريطاني توضح لنا المجال الآخذ في الإتساع الذي كان يدين بالسيطرة لرجال الإمبراطورية المصرية مدركين ان مملكة إله الشمس لاحد لها في إمتدادها وإتساع رقعتها.

وهذه الأنشودة لإله الشمس تحتوي على أسطر خطيرة المعنى ولكنني سأقتبس أهمها لضيق للمساحة* وأهم الأسطر التي جاءت في الأنشودة:

إنك صانع مصور لأعضائك بنفسك

ومصور دون أن تُصورَ

منقطع القرنين في صفاته مخترق الأبدية

مرشد الملايين إلى السبل

وعندما تقلع في عرض السماء يشاهدك كل البشر

على الرغم من أن سيرك خفي عن أنظارهم

كل الناس تنظر بوساطتك

وأنت خالق الكل وماتحهم قوتهم

وهو الذي يرى ما خلق

والسيد الأحد الذي يأخذ جميع من في الأراضي أسرى كل يوم

وهو يخلق الفصول والشهور

والحرارة عندما يريد

والبرد عندما يشاء

فكل البلاد في فرح

عند بزوغه كل يوم لأجل أن تسبح له

* لمن يرغب في قراءتها كاملة فهي منشورة في الصفحات ٢٩٥ - ٢٩٦، بالجزء الخامس من موسوعة مصر القديمة لسليم حسن "السيادة العالمية والتوحيد".

ولم تصل إلينا وثيقة تضم تعبيرات صريحة عن التفكير المصري أقدم من هذه، ولكن المهم في سياق حديثنا عن إخناتون المصري هو إدراك المناخ العام الذي كان مسيطراً على الفكر المصري الديني في عهد الملك أمنحتب الثالث، والذي يكشف لنا جلياً بالأدلة التاريخية التي نقرأون جزء منها مدى ما وصل إليه الفكر الديني التجريدي نحو عالمية التوحيد الإلهي، ومن ثم عندما شارك أمنحتب الرابع (إخناتون) أبيه في الحكم في آخر أيام حياته لمرضه الشديد كان وجدان وفكر الملك الشاب يبتعد ويرفض فكرة إله الشمس القديم (التجسيدي المحلي) فأعرض عن مذهب آمون - الذي يحمل اسمه : آمون حتب أي الإله آمون السعيد - وقد ناصر أمنحتب الرابع في بداية حكمه فكرة جديدة للمذهب الشمسي ربما كان غرضه منها التوفيق السياسي الديني بين المذهبين حتى لا يقف بمفرده ضد التيار الديني الكهنوتي المتمثل في القوة الدينية والسياسية لكهنة آمون، ولكن لم يكن هناك مفر من الإصطدام والمواجهة.

⇒ ومن كل ما تقدم نصل إلى أن نسب الملك إخناتون ثابت أثرياً وتاريخياً في جميع مصادر التاريخ البشري، وهو منقوش على جدران المعابد المصرية فهو ابن الملك أمنحتب الثالث من الزوجة الملكية المحبوبة للشعب المصري تي (فترة أمنحتب الثالث كانت بين ١٤٠٥-١٣٧٥ ق.م).

وقد تولى العرش بعد عدة سنوات من مشاركة أبيه في الحكم لمرضه في آخر أيام حكمه، وتم تتويجه رسمياً على عرش مصر عام ١٣٧٠ ق.م، وهو يحمل اسم ولقب أبيه أمنحتب الرابع ثم بعد التتويج وبداية نشره للأفكار الدينية التي تقضي بوضوح بالوحدانية العالمية الغير قاصرة على شعب دون آخر أو على قطر دون غيره، قام بتغيير اسمه إلى (آخ إن آتن) أي إشراقة آتون، وهو الإسم الرمزي للإله الخالق الواحد الأحد والذي صورته في شكل قرص الشمس* الذي يمد الأذرع لإنقاذ البشرية وخلصها

* ر.أ. شكل رقم (٥) في ملحق الصور.

وحمايتها، وذلك لإقناع أنصاره والشعب المصري بالفكر التجريدي رويداً رويداً حتى يسهل تقبل العقيدة الدينية الجديدة أي أنه رغب من خلال آتون تبسيط الفكرة المجردة للإله الذي لا يراه البشر ولكنه يرى أعمال البشر، لنقلهم من الوثنية المتمثلة في التجسيد الحسي الكامل لفكرة الإله إلى الوحدانية المجردة والعالمية التي لا تقتصر على مكان أو شعب بعينه.

وهذا التوثيق لاسم أو تاريخ ونسب وفكر إخناتون مدوّن في التاريخ باللغة المصرية القديمة (الهيروغليفية) على كل آثار فترة أبيه وحكمه في طيبة (الأقصر)، وفي تل العمارنة (بالقرب من المنيا).

⇒ إن رسائل تل العمارنة* الشهيرة - حيث هرب من طيبة وهاجر إلى صحراء المنيا هو وأتباعه لنشر تعاليم ديانة التوحيد الجديدة بعد أن وجد صداماً ومواجهة شرسة من كهنة آمون وأتباعه ممن يرتزقون من النفوذ الديني لصناعة الأحكام ومنحهم الشرعية السياسية لحكمهم - تروي لنا بالتفصيل ملابسات موت الملك أمنحتب الثالث والد إخناتون، الذي كان لا يزال شاباً، ومنشغلاً بالفكر الديني الفلسفي الجديد، وتكشف لنا رسائل العمارنة دور الملكة تي أمه في إخفاء خبر موت زوجها عن الممالك المصرية في سوريا وبلاد الرافدين لظهور بواذر إنشقاق على العقيدة المصرية القديمة والتجسدية.

وجدير بالذكر أن رسائل تل العمارنة موجودة بالمتحف المصري للآثار في ميدان التحرير وجزء منها موجود في متاحف العالم، وقد ترجمت من اللغة المسمارية التي دونت بها - وهي لغة المخاطبات والمراسلات الدولية بين الحضارات القديمة، كالإنجليزية اليوم - إلى أغلب اللغات، ويمكن الإطلاع عليها وقراءة ماجاء بها من وثائق تاريخية هامة جداً.

* را. شكل رقم (٦) في ملحق الصور.

⇒ وأخيراً وليس آخراً فإن أطلال قصر إخناتون ومقابر رجال البلاط الملكي بمنطقة تل العمارنة، وتعتبر كتاباً مفتوحاً نُقِشت عليه بالصور المرسومة ودُونت عليه باللغة المصرية القديمة صلوات إخناتون المصري وترانيمه للإله الواحد الأحد، وأشهرها على الإطلاق أنشودة آتون التي تشبهها كثيراً مزامير داود عليه السلام، وتصل إلى حد الإقتباس منها، وعلى وجه التحديد المزمور رقم ١٠٤، والذي أشرنا إليه سالفاً، ونقلنا بعضاً من ترانيمه*

وخلاصة القول أن إخناتون ظهر ونشر دعوته التوحيدية - التي كانت إرهاباتها موجودة بالفعل منذ أيام فرعون مصر تحتمس الثالث - وذلك قبل موسى عليه السلام بما يزيد عن ١٣٥ عاماً، وأن مزامير النبي داود التي دونت في التوراة تحمل في صياغتها وفحواها ومدلولاتها ترانيم للإله سبقها إخناتون المصري، ودونها على جدران معابده وقصره ومقابر أنصاره في تل العمارنة بسبعة قرون كاملة.

وعلى الرغم من هذا الوضوح الكامل بالأدلة التاريخية لفترة حكم إخناتون المصري، والتي لاخلاف عليها بين علماء الآثار والتاريخ في العالم كله بما فيهم اليهود طبعاً، فإننا مازلنا نرى ونسمع من حين لآخر بعض الأفكار الخاطئة والإدعاءات الزائفة التي تشكك في إخناتون المصري، ومنها الكتاب الذي صدر منذ عدة سنوات في إسرائيل ويحمل عنوان "التوراة الحقيقية" لمؤلف يدعى أوري يهودا*، وهو كتاب ملئ بالمغالطات التاريخية الفجة، والتي وصلت لحد جعل خروج بني إسرائيل من مصر وتلقي الشريعة قد تم عام ١٤٤٦ ق.م!! (أي قبل تأريخ التوراة نفسها ككتاب مقدس لحادث

* لمن يرغب في قراءة أنشودة آتون ومقارنتها بالمزامير يمكن مراجعة الجزء الخامس من موسوعة مصر القديمة لسليم حسن.

* أوري يهودا: ولد عام ١٩٥٢، عمل سكرتيراً عاماً لمجلس "لا" (المناطق المحتلة)، كان عضواً في عدد من اللجان في الكنيسة لسنوات طويلة منها (اللجنة المالية، لجنة شؤون مراقبة الدولة، اللجنة المشتركة لميزانية الأمن).

الخروج ولبداية التقويم العبري بـ ٢٠٦ عاماً كاملة)، كما جعل فترة إخناتون المصري بعد حادث الخروج بأكثر من ٢٣٠ عاماً!!! حيث حددها مؤلف الكتاب بعام ١٠١٢ ق.م تحديداً، ولا تعليق.

ورغم أنك تقابل عدداً لا بأس به من اليهود المتقنين والدارسين للتاريخ القديم والآثار جيداً، وهم بدورهم يقللون من شأن هذه المغالطات أو الأخطاء الشائعة، ويزعمون دائماً أنها تجاوزات وآراء فردية شخصية لا تمثل الفكر اليهودي الإسرائيلي بصفة عامة، إلا أنني أؤكد من واقع خبرتي الطويلة أن الأمر ليس بهذه البساطة أو السطحية، وأقول لجميع الدارسين والمتقنين من اليهود عامة، ومن الإسرائيليين خاصة أن آراءكم وتقييمكم المحترم والمتحضر في هذا الشأن لا ولن يغير من واقع الأمر شيئاً، وأن الأفكار الخاطئة – التي إن اعتبرناها مبنية على جهل بالأمور مثلما يحدث في المجتمع العربي والمصري بصفة خاصة – عن مشاركة اليهود في بناء الأهرامات، أو عن التشكيك والجدال حول دعوة إخناتون المصري، ستظل مطروحة ولن يتم تصحيحها إلا بجهود خالصة تتبع من حسن النوايا لتصحيح المغالطات التاريخية وتشويه الحقائق، وذلك لن يتم بمقال جريء يكتب بأقلام يهودية في جريدة أو في برنامج موضوعي إسرائيلي يثبت في تقرير إخباري لعدة دقائق على المشاهدين في إسرائيل حول حقائق التاريخ الذي يجمع بني إسرائيل واليهودية بمصر والحضارة المصرية على مدى التاريخ البشري كله وحتى اليوم؛ وإنما الأمر سيستقيم إذا ما خصصت وزارة التربية والتعليم جزءاً من مناهجها في مواد التاريخ لتعليم الأجيال الصغيرة في المجتمع الإسرائيلي كل ما يدركه المتقنون الإسرائيليون المحترمون، وأن يتجرأ هؤلاء الموضوعيين في تدريس مناهجهم بالجامعات الإسرائيلية على أساس توضيح الحقائق التاريخية، وأن نرى رجال فكر ذوي ثقل في المجتمع الإسرائيلي يظهرون في برامج ثقافية ومنتديات دورية ويكتبون بشكل دائم في أعمدة الصحف العبرية عن الحقائق التاريخية

التي تدحض كل الأفكار الخاطئة والإدعاءات الزائفة حتى لا يجد أمثال المدعو أوري يهودا مؤلف التوراة الحقيقية من يشتري ويروج لأفكارهم، وهذه الدعوة التي أوجهها إلى رجال الفكر والتعليم والإعلام من الإسرائيليين المثقفين والمحترمين - وهم كثيرون ومؤثرون ولهم ثقل بعيد عن اللعبة السياسية وتوازنات القوى في المجتمع الإسرائيلي - هي دعوة حسب إعتقادي المتواضع تعتبر جزءاً بسيطاً من "ثقافة السلام"، والذي تتادي به وزارة الخارجية الإسرائيلية ليل نهار مع كل كاريكاتير أو مقال ينشر عن المجتمع الإسرائيلي أو عن مؤسسته العسكرية المحتلة للأراضي الفلسطينية حتى اليوم، ويرون فيه من وجهة نظرهم أنه يسئ أو يشوه الحقيقة.

(٣) قضية تدوين التوراة ككتاب مقدس

إنني أعلم وأدرك تماماً أن هذه الجزئية من الكتاب تعتبر مسألة شائكة ومعقدة لأنها في غاية الحساسية، ولا يجرؤ أحد على طرحها بشكل عام لكونها تتعلق بمصداقية النص التوراتي ككتاب مقدس للمؤمنين بديانة موسى السماوية؛ ومن ثم فإن ما جاء به من قصص وروايات تعتبر مصادر تشريعية وأوامر وعهود إلهية يجب العمل والإلتزام بها، إن مجرد التشكيك في مصداقيتها يعتبر من المحرمات التي لا يجب الإقتراب منها، وفي هذا الصدد يحلو لكثير من اليهود المتعصبين الإدعاء والترويج لفكرة خاطئة تزعم بأن القرآن الكريم كتاب المسلمين المقدس هو كتاب منقول عن التوراة بإعتبارها الأصل وأقدم الكتب السماوية التي سبقت تدوين الإنجيل والقرآن مستنديين في فكرتهم الخاطئة على أن كثيراً من قصص التوراة جاءت بالقرآن الكريم ووصلت إلى حد التطابق في التفاصيل، وأن ما زاد عنها في القرآن هي إضافات كتبت بأيدي المسلمين البشرية؛ ففي نظرهم أن ما جاء في أسفار التوراة هو كلام الله المباشر والمقدس والذي لا يجب الجدل حوله أو التشكيك فيه.

ومع إحترامي الكامل وإحترام كافة المسلمين والمسيحيين في العالم أجمع للكتب السماوية المقدسة، وإيماننا بها كجزء لا يتجزأ من عقيدتنا، فإننا هنا بصدد مناقشة ودراسة قضية التدوين والأمانة البشرية في النقل عن المصادر السماوية المقدسة لأنها تمثل قضية خطيرة للغاية وتتجاوز أبعادها بكثير حدود التشريعات الدينية والمواظ على الإلهية لتقويم سلوكيات البشر وعلاقتهم بخالقهم؛ بل إن أبعاد قضية تدوين التوراة لها آثار سياسية وإجتماعية غاية في الخطورة، ولا يسعنا هنا إلا طرح الحقائق العلمية والتاريخية الموثقة والتي يدركها كل يهودي محترم يتسم بالموضوعية والفهم الحقيقي للدين، ومن ثم فإنني أجد أنه من الواجب على زيادة الوعي التاريخي والثقافي والديني في أوساط المصريين والعرب نحو قضية تدوين التوراة رغم حساسيتها الشديدة دون المساس بقضية الرسالة السماوية الإلهية للبشر كافة سواء كانوا يهوداً أو نصارى أو مسلمين، ولذلك فإن سندي الكامل سيكون الحقائق التاريخية العلمية وليس الإجتهادات العاطفية، وسوف أوجزها في النقاط المحددة التالية:

١. إن التشابه أو التطابق في الأفكار والروايات الرئيسية التي جاءت بالكتب السماوية المقدسة الثلاثة (التوراة - الإنجيل - القرآن الكريم) هو أمر منطقي وطبيعي ليس له أية علاقة بمسألة مصداقية التدوين لهذه الكتب السماوية والتي قام بها البشر في الديانات السماوية الثلاث؛ فالخالق واحد والعقل الإلهي المدبر لشئون الكون واحد أحد وهو ربنا سبحانه وتعالى ورسالة الوعظ الديني والتاريخي للإنسان في الكتب السماوية الثلاث واحدة، بهدف تقويم سلوك البشر وعلاقتهم ببعضهم في الحياة الدنيا وعلاقتهم بربهم الذي خلقهم عن طريق عبادته لخير البشرية؛ ولذلك فمن الطبيعي أن نجد في القرآن الكريم تكراراً للأفكار والقصص الدينية التي جاء ذكرها في التوراة التي في وجداننا وفي مخيلتنا - الأسفار الخمسة - لأن هناك فارقاً زمنياً كبيراً بين الرسالة السماوية التي نزلت على موسى عليه السلام - القرن الثالث عشر ق.م - والتي قام اليهود بتدوينها بأيديهم بعد مرور مئات

السنين في عهد الكاهن يهوشوع بن نون الذي دخل ببني إسرائيل أرض فلسطين القديمة قبل بناء مملكتهم فيها في عهد داود وسليمان عليهما السلام، وبين الرسالة السماوية التي نزلت على محمد عليه الصلاة والسلام (القرن السابع الميلادي)، ودُوت كلها بأيدي الحفظة في حياة النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وأن الأمر الغير طبيعي هو أن تختلف أفكار وعظات الخالق في الكتابين المقدسين، فهدف الرسالتين السماويتين واحد، ومن ثم فلا مجال للحديث هنا عن نسخ أو نقل النص التوراتي عند تدوين القرآن الكريم ففي هذا الأمر خلط عظيم؛ فنحن نتناول مسألة مصداقية تدوين الرسالة السماوية الإلهية في الديانتين ومدى مطابقة نصوصها التي بين أيدينا اليوم في القرن الحادي والعشرين مع كلام الله المباشر الذي خاطب به رسله موسى عليه السلام ومحمد عليه الصلاة والسلام لينشره ويعلمه للبشرية من أجل إصلاحها وخيرها.

٢. إن نص القرآن الكريم الذي نزلت آياته كلها على رسول الله محمد عليه الصلاة والسلام منذ بعثته وحتى وفاته عن طريق الوحي الإلهي الممثل في الملاك جبريل عليه السلام هو نفس النص الذي بين أيدينا اليوم، بعد مرور أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، لم ولن يتغير لسبب واضح وقاطع وصريح: وهو أن كلام الله سبحانه وتعالى للرسول عليه الصلاة والسلام كان ينزل به جبريل عليه السلام من السماء إلى محمد عليه الصلاة والسلام، فيقوم الرسول بنقله شفاهة للصحابة ويقوم الحفظة بتدوينه على الفور في صحائف لينشرها ويعمل بها المسلمون في الحال؛ أي أنه منزل من الله سبحانه وتعالى لجبريل عليه السلام ومنه للرسول عليه الصلاة والسلام ومنه للحفظة، ومنهم إلى الصحائف دون مرور وقت بين تلقي الآيات وتدوينها يمكن أن يتدخل فيه عامل النسيان البشري؛ فالحفظة من صحابة رسول الله والمؤمنين سجلوا كلام الله سبحانه وتعالى وحفظوه عن ظهر قلب، حتى أمر

عثمان بن عفان رضي الله عنه بتجميع آيات وسور القرآن الكريم، والتي كانت مدونة بالفعل في لفائف وصحائف منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، بشكل منظم في مصحف واحد، وهذا هو النص القرآني منذ تم تجميعه في عهد عثمان بن عفان إلى اليوم ولم يتغير ولم تزد عليه كلمة واحدة من صنع البشر لأنه كلام الله الذي وعد بحفظه "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (الحجر، ٩).

٣. أما التوراة أو العهد القديم أو الكتب المقدسة التي نتناولها بالحديث ليل نهار، يجب ان نعلم بالحقيقة التاريخية ماذا حدث في مسألة تدوينها لأن هذه المسألة تهمنا جميعاً، وأكرر مرة أخرى للتوضيح أننا لسنا بصدد الحديث عن الشريعة الموسوية التي نزلت على نبي الله موسى بجبل سيناء، ويؤمن بها يهود العالم فاحترامنا لها، وإيماننا بموسى عليه السلام جزء لا يتجزأ من عقيدتنا الإسلامية الخالصة لله، ولكننا نذكر حقائق تاريخية حول مصداقية وكيفية تدوين هذه الديانة الموسوية. بعد أن تلقى موسى عليه السلام كلمات الله في سيناء لكي ينقلها إلى شعبه من بني إسرائيل، تتحدث المصادر التاريخية كلها عن ألواح الشريعة الإلهية التي إحتوت على الوصايا العشر*، والتي تمثل أول مصدر تشريعي مقدس لكلام الله لبني إسرائيل، وتؤكد جميع المصادر التاريخية والكتب المقدسة بما فيها التوراة بعد تدوينها بمئات السنين أن تلك الألواح المقدسة قام موسى عليه السلام بنفسه بكسرها غضباً وحنقاً على شعبه الذي رفض إعتناق الديانة السماوية الموسوية - اليهودية فيما بعد - وإرتد بنو إسرائيل حتى عن العقيدة التوحيدية لإبراهيم عليه السلام، والتي كانت تميزهم عن باقي الجماعات البشرية قبل خروجهم من مصر، بما في

* الوصايا العشر هي قوانين اعطاها الله لشعب اسرائيل بعد الخروج من مصر. وتعتبر هذه الوصايا ملخص لعدد كبير من الوصايا (حوالي ٦٠٠ وصية) موجودة في الشريعة أو العهد القديم. والوصايا العشر موجودة في سفر الخروج ١٧: ١-٢٠ وسفر التثنية ٥: ٦-٢١ " لا يكن لك آلهة أخرى أمامي"، " لا تصنع لك تمثالا منحوتا"، "لا تقتل"، "لا تزن"... إلى آخره.

ذلك المصريين أنفسهم بعقيدتهم الدينية الحسية، فكان غضب الله عليهم وفترة التيه أربعين عاماً في سيناء، ثم فترة طويلة غامضة في تاريخ البشرية عاش فيها بنو إسرائيل في أرض كنعان في الفترة من ١٢٤٠ ق.م - ١٠٠٠ ق.م، وطوال تلك الفترة الزمنية قبل وبعد وفاة موسى عليه السلام، لم يكن هناك نص مقدس مدون لكتاب سماوي وإنما كان الكتاب المقدس، قبل كونه مجموعة من الأسفار، تراثاً شعبياً لا سند له إلا الذاكرة، وهي العامل الوحيد الذي إعتد عليه نقل الأفكار، وكان هذا التراث يُغنى - يُنشد في شكل ترانيم وأناشيد - وعلى مدى ما يزيد عن سبعمائة عام كاملة من تلقي موسى عليه السلام لشريعة الرب مع خروجه ببني إسرائيل من مصر، كانت هناك محاولات بأيدي الكهنة الدينيين لتدوين أسفار الكتاب المقدس الأولى، وذلك بجمع التراث الشعبي المتوارث شفهاً عبر الأجيال من موسى عليه السلام وحتى القرن الثالث قبل الميلاد تقريباً.

٤. إن مسألة تدوين أسفار الكتاب المقدس مسألة أكثر تعقيداً مما قد يظن قراء العهد القديم وأولهم اليهود، وهناك دراسات علمية موضوعية كثيرة تمت في أوروبا وعلى أيدي رجال الكنيسة حول الكتاب المقدس وحول من هو مؤلف العهد القديم، وهناك أيضاً دراسات أكثر إيجازاً وموضوعية فيها معطيات دقيقة كدراسة العالم آدموند جاكوب Edmond Jacob "العهد القديم"، ويُعطي هذا الكتاب رؤية شاملة وكاملة عن مشكلة تدوين أسفار الكتاب المقدس؛ حيث يشير إدموند جاكوب إلى أنه في البدء لم يكن هناك نص واحد فقط بل كان هناك تعدد في النصوص؛ ففي القرن الثالث ق.م تقريباً كان هناك على الأقل ثلاث مدونات للنص العبري للتوراة، كان هناك النص المحقق (الماسوري)، وهو عبارة عن تراث الأباء، والذي كان يُروى شفاهة من جيل لجيل، والنص الذي أستخدم جزئياً على الأقل في الترجمة اليونانية (السبعينية) التي تمت بمصر في عصر البطالمة، والنص المعروف بالسامري (أسفار موسى الخمسة)، ثم بعد

ذلك في القرن الأول ق.م كان هناك الإتجاه إلى تدوين نص واحد، ولكن تدوين الكتاب المقدس لم يتم إلا في القرن الأول بعد الميلاد؛ أي بعد مرور أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان منذ نزول الشريعة السماوية على موسى عليه السلام. ولو كانت هذه المدونات الثلاثة موجودة الآن لأمكن عقد المقارنات للوصول ربما إلى رأي عما كان عليه النص الأصلي ولكن ليس لدينا أدنى فكرة عنه. إن أقدم نص عبري للتوراة يرجع عهده إلى القرن التاسع بعد الميلاد هذا إذا ما وضعنا جانباً لفائف قمران بالبحر الميت، والتي ترجع إلى ما قبل العصر المسيحي بقليل، ومدونة بتأثيرات آرامية، وبردية الوصايا العشر التي تختلف إختلافاً طفيفاً عن النص الكلاسيكي، وبعض مخطوطات ناقصة ترجع إلى القرن الخامس بعد الميلاد (كنيسة القاهرة). وتعد الترجمة السبعينية أول ترجمة، وهي باللغة اليونانية، ويرجع تاريخها للقرن الثالث ق.م، والنصوص اليونانية الأصلية التي يستخدمها عموماً العالم المسيحي هي المخطوطات المحفوظة باسم Codex Vaticanus في الفاتيكان و Codex Sinaiticus المحفوظة بالمتحف البريطاني، ويرجع تاريخ هذين المخطوطين إلى القرن الرابع الميلادي.

٥. ظلت اليهودية والمسيحية لقرون طويلة تعتبران أنّ موسى نفسه هو كاتب التوراة*، وهي الأسفار التي كونت العناصر الخمسة الأولى بكتاب العهد القديم الذي يتكون من تسعة وثلاثين سفرًا، ولكن مع إزدياد الدراسات الكهنوتية التي تمت على أيدي كبار الكنيسة في القرون الوسطى أصبح العالم كله يُجمع على إستحالة كتابة موسى عليه السلام للتوراة، وإن كانت هناك بعض الأصوات التي تزعم أنه كتب جزء من الأسفار بنفسه؛ ففي القرن السادس عشر أشار كارلستود Carlstodt إلى إستحالة أن يكون موسى قد كتب بنفسه كيف مات (را. سفر التثنية: ٣٤ ، ٥-١٢)، ويذكر

* المقصود بالتوراة الأسفار الخمسة: سفر التكوين وسفر الخروج وسفر اللاويين وسفر العدد وسفر التثنية.

المؤلف بعد ذلك نقاداً آخرين يرفضون أبوة موسى على الأقل لجزء من الأسفار الخمسة، ويذكر على وجه الخصوص دراسة ريتشارد سيمون Richard Simon "التاريخ النقدي للعهد القديم" عام ١٦٧٨، وفيها يؤكد سيمون على الصعوبات الخاصة بتسلسل الأحداث والتكرارات وفوضى الروايات وفوارق الأسلوب في أسفار موسى الخمسة، ونحن ندين لجان استروك Jane Astruc طبيب لويس الخامس عشر بالبرهان الحاسم الذي قدمه في هذا المجال؛ فقد نشر جان استروك في عام ١٧٥٣ دراسة بعنوان "قرائن عن المذكرات الأصلية التي يبدو أن موسى قد إستخدمها لتحرير سفر التكوين"، ويؤكد فيها على تعدد المصادر مما يثير الشكوك حول مصداقية النقل عن مصدر واحد. ولم يكن استروك أول من أشار إلى هذا ولكن على أية حال كانت لديه الشجاعة لأن ينشر على الملأ ملاحظة أساسية خطيرة وهي: وجود نصين جنباً إلى جنب في سفر التكوين يحتوي كل منهما على خاصية مختلفة في تسمية الرب؛ إذ يسميه أحدهما "يهوه"، ويسميه الثاني "إلوهيم"؛ إذن فسفر التكوين يحتوي على نصين جنباً إلى جنب. ثم قام الباحث إيخورن Eichhorn (١٧٨٠-١٧٨٣) بنفس الإكتشاف بالنسبة للأسفار الأربعة الأخرى، ثم جاء إيلجن Elgen (١٧٩٨) ولاحظ أن أحد النصين اللذين ميزهما استروك، وهو النص الذي يسمي الرب إلهيم (المصدر الإلهيمي)، ينقسم هو أيضاً إلى قسمين، وبهذا تفتت تماماً كتاب أسفار موسى الخمسة.

٦. كرس باحثوا القرن التاسع عشر جهودهم في البحث عن المصادر التوراتية التي تم الإعتماد عليها في تدوين أسفار العهد القديم، وفي عام ١٨٥٤ كانت هناك أربعة مصادر مقبولة أمام العالم، وتسمى بالأسماء التالية: الوثيقة

- اليهوية (المصدر اليهودي) والوثيقة الإلوهيمية (المصدر الإلهيمي)، وسفر التثنية والنص الكهنوتي. وقد أفلح الباحثون في إعطائها أعماراً زمنية:
- تقع الوثيقة اليهودية في القرن التاسع ق.م، وقد حررت ودونت في مملكة الجنوب المعروفة باسم دولة يهودا حيث توطن فيها سبط يهودا.
 - أما الوثيقة الإلوهيمية فهي أقرب تاريخياً بقليل، وقد حررت في مملكة إسرائيل في الشمال لتمييزها عن مملكة يهودا الجنوبية.
 - وأما سفر التثنية فينتهي إلى القرن الثامن ق.م - في رأي إدموند جاكوب - وهناك باحثون آخرون مثل الأب ديفو يرون أنه ينتمي إلى عصر جوزياس؛ أي القرن السابع ق.م.
 - وأما النص الكهنوتي فينتهي إلى عصر النبي أو ما بعد النبي، بعد خراب الهيكل الأول؛ أي القرن السادس ق.م .
- ومما سبق يتضح إمتداد تحرير أسفار موسى الخمسة على ثلاثة قرون بأقل تقدير ولكن المشكلة تزداد تعقيداً؛ ففي عام ١٩٤١ إستطاع أ.لودز A.Lods أن يميز في الوثيقة اليهودية ثلاثة مصادر، وفي الوثيقة الإلوهيمية أربعة مصادر، وفي سفر التثنية ستة مصادر، وفي النص الكهنوتي تسعة مصادر. وقد توصل علماء الكهنوت والأديان المقارنة منذ فترة أكثر قرباً إلى أن كثيراً من نواميس أو قوانين أسفار موسى الخمسة كان لها ما يوازيها خارج التوراة، وفي فترة تسبق بكثير التاريخ المنسوب إلى هذه الوثائق، وقد دفع ذلك الجميع إلى الإهتمام بمشكلة "تشكل التراث الديني".
- إن المشكلة تبدو عندئذ على درجة كبيرة من التعقيد بحيث أن الأمر يختلط على الكل وأي دارس موضوعي لقضية تدوين الكتاب المقدس لليهود سواء في جزئه الأول (أسفار موسى الخمسة)، أو في باقي أسفاره التسع والثلاثين سيجد نفسه تائهاً لا محالة بسبب كثرة المصادر وتنوعها وإختلاف الترجمات والخلاف الدائر حولها من رجال الدين اليهودي أنفسهم ورجال الكنيسة، ويعطي كتاب أسفار موسى الخمسة على وجه الخصوص، على مستوى نقد النصوص، أكثر

الأمثلة وضوحاً على التعديلات التي قام بها بشر في فترات مختلفة من تاريخ الشعب اليهودي، كما يعطي أمثلة جلية عن تعديلات التراث الشفهي والنصوص التي تلقتها الأجيال السابقة والدوافع الكامنة لدى محرري هذه النصوص بعد مرور مئات السنين على نزول الرسالة الموسوية على موسى عليه السلام.

٧. وأخيراً وليس آخراً بناءً على ما سبق طرحه من حقائق علمية موضوعية لا يستطيع أن يختلف عليها أي يهودي موضوعي دارس لعلوم الدين، أود أن أختتم قضية مصداقية تدوين الكتاب المقدس بحقيقة هامة وخطيرة وهي أنه نظراً لعدم وجود نص توراتي واحد واضح وصريح ينقل الشريعة السماوية الموسوية بشكل بسيط لتكون مصدراً لتعاليم الدين اليهودي على غرار الإنجيل والعهد الجديد كمصدر للبشرية لنشر تعاليم المسيحية، والقرآن الكريم كمصدر تشريعي لنشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، نظراً لهذا الوضع المعقد والذي حوّل التراث الديني اليهودي الشفهي عبر أجيال إلى تسعة وثلاثين سفرًا كتبت على مدى ما يزيد على سبعمائة عام؛ فإن اليهود على مدى السنين بعد خراب الهيكل والسبي البابلي ثم الشتات العظيم في دول أوروبا طوال العصور الوسطى راحوا ينشدون التفسير من حاخاماتهم لأسفار التوراة بشكل يلتقي مع العقل البشري، فقام حاخامات اليهود بالكثير من التفاسير والشروح لأسفار التوراة لتبسيطها وتحويلها، من كتاب مقدس ملئ بالروايات التاريخية المستقاة من مصادر مختلفة ومختلف على ترجماتها، إلى نصوص تشريعية مبسطة؛ فقاموا بتأليف "المشنا" ، وهي مجموعة الفتاوى

* المشنا (משנה): كلمة عبرية مشتقة من الفعل العبري "נָשַׁן" ومعناه "كرر". ولكن بتأثير اللغة الآرامية صار معناها "درس". ثم أصبحت الكلمة تشير بشكل محدد إلى دراسة الشريعة الشفوية، وخصوصاً حفظها وتكرارها وتلخيصها. و"المشنا" عبارة عن مجموعة كبيرة من الشروح والتفاسير تتناول أسفار العهد القديم بأجزائه الثلاثة (التوراة والأنبياء والكتب) ويطلق عليه التناخ أو المقرأ ، وتتضمن مجموعة من الشرائع اليهودية التي وضعها معلمو "المشنا" (התנאים - التنايم) على مدى ستة أجيال. وتُعتبر "المشنا" مصدراً من المصادر الأساسية للشريعة اليهودية ، وتأتي في المقام الثاني بعد التناخ (المقرأ) باعتباره هو الشريعة المكتوبة التي تُقرأ. أما "المشنا"، فهي الشريعة الشفوية، أو التثنية الشفوية، التي تتناقلها الألسن، فهي إذن تكرار شفوي لشريعة موسى مع توضيح وتفسير ما التبس منها.

والشرائع الدينية اليهودية الشفهية المتناقلة أبا عن جد وخصوصاً المجموعة التي وضعها الرابي "يهودا هناسي"، في القرن الخامس ق.م، ثم قاموا بتأليف "التلمود"* ويتكون من مجموعة التفاسير والشروح الشفاهية الدينية المنقولة التي تضم المشنا نفسها والإضافات الفقهية، ويعد من أهم الشرائع والسنن اليهودية بعد الكتاب المقدس نفسه، وهناك نصان للتلمود وهما التلمود البابلي (مجموعة الأحكام الفقهية اليهودية التي وضعها حاخامات بابل إضافة إلى المشنا وهو مبوب حسب أبواب المشنا الستة، وقد تم ذلك في بداية القرن السادس الميلادي)، والنص الثاني هو التلمود الأورشليمي أو المقدسي (وهو مجموعة الأحكام الفقهية وتفسير المشنا التي وضعها حاخامات إسرائيل وخصوصاً حاخامات طبريا وتسبوري وكيسارين وتم قبل التلمود البابلي بمائة وخمسين عاماً أي في عام 375م). ثم قام حاخامات اليهود بتأليف الجمارا وتعني بالعبرية "الختم"، وهو اسم عام لكل كتاب من كتب التلمود التي تضم فصول المشنا وتفسيرها أو التفاسير بلا فصول المشنا نفسها.♦

وكل تلك الكتب التشريعية من شروح وتفسير عوملت معاملة التوراة في قدسيته بل وإنصرف كثير من اليهود عن النص الأصلي وإهتموا بالتفسير التي تتماشى مع واقع حياتهم فنتج عن كل ما سبق من قضية تدوين الكتاب المقدس لليهود تيارات ومذاهب دينية مختلفة لا يوجد مثل لها في أي عقيدة أو ديانة أخرى سواء كانت سماوية أو وثنية؛ فنجد اليوم:

* التلمود (תלמוד): هو مجموعة قواعد ووصايا وشرائع دينية وأدبية ومدنية وشروح وتفسير وتعاليم وروايات تتناقلها الألسن، فوصلت شفاهاً وسماعاً إلى الناس، وقبلت إلى جانب الشرائع المدونة في أسفار موسى الخمسة. وخوفاً من النسيان والضياع، وحفظاً للأقوال والنصوص ولكثرة الشروحات والاجتهادات، فقد دوتها الحاخاميون وشكلت ما يسمى بالتلمود. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الشريعة الشفوية لم تصبح بمنزلة الشريعة المكتوبة إلا بعد خراب الهيكل الثاني، أي منذ عام 70م وحتى مطلع القرن السادس، وذلك بيد المعلمين المعروفين بـ"التنائيم" ويقسم التلمود إلى قسمين رئيسيين هما "المشنا والجمارا".

♦ را شكل صفحة التلمود في ملحق الصور شكل رقم (٧).

- اليهود السامريون:

إشتق إسمهم من السامرة، عاصمة مملكة إسرائيل القديمة، ويبدو أنهم البقية الباقية من يهود هذه المملكة الذين أصبحت لهم عبادة يهودية خاصة، لأنهم لم يتم سببهم إلى بلاد الرافدين، على أيدي الآشوريين، فبقوا وتزوجوا مع المستوطنين الجدد. وحينما عاد اليهود من السبي البابلي، رفضوا إشراك السامريين في إعادة بناء الهيكل وسنوا القوانين التي تحرم الاختلاط بهم.

والسامريون يمثلون أصغر طائفة في العالم فعددهم لا يتجاوز ٢٤٠ نسمة، يعيش أغلبهم في نابلس، والباقي في ضواحي تل أبيب.

والسامريون متصلين باليهود تاريخياً، ولكنهم منفصلين عنهم عقائدياً فهم يؤمنون بأسفار موسى الخمسة فقط " التوراة " ويرفضون أنبياء اليهود وكتبهم، لذلك نجد أن كتابهم يختلف اختلافاً واضحاً عن توراة اليهود . وهم بحكم دينهم ليسوا صهاينة، فهم لا يعترفون بقدسية جبل صهيون فلهم جبلهم المقدس "جريزيم" الذي سيحل عليه الماشيح بعد عودته وينفى اليهود عن السامريين صفة الإنتساب إلى إسرائيل أو الإيمان بآله إسرائيل، أما السامريون فينسبون نسلهم إلى هارون أخو موسى .

ونظراً لعزلة السامريون فقد عاشوا في جهل وفقر، حتى أن أغلبهم لا يعرف القراءة والكتابة فهم حافظون لصلواتهم المكتوبة بلغة خاصة بهم، ويتحدثون العربية .

- اليهود الربانيين :

من يعترفون بالتوراة الشفهية بالإضافة للتوراة المدونة . وهم طائفة علماء الشريعة من الربانيين القدماء، وكانوا يُسمون "بيروشم" أو المنعزلون، وكانوا يُلقبون أيضاً بلقب الحاخامات أو الفقهاء وهم أيضاً "الكتبة" الذين يشير لهم المسيح عليه السلام في الإنجيل، وهم طائفة الحسيدية الحديثة. والربانيون هم حزب ديني سياسي كان موجود أيام السيد المسيح، وكان مقصوراً على المثقفين أو المثقفين في الدين..ومن هنا جاءت التسمية "بالمنعزلين" وبرغم إنعزالهم عن الجماهير ألا أنهم كانوا يمثلون نقطة وسيطة بين طائفة الصدوقيين "الإستقراطيون" وطائفة القناتيين "الشعبيين".

وقد دخلوا فى صراع دائم مع الصدوقيين على النفوذ والمكانة والأمتيازات فكانوا يتصرفون مثل الكهنة وقيمون كل شعائر الطهارة، بل حاولوا فرض نفوذهم على الهيكل ذاته على حساب الصدوقيين وهم يدافعون عن تفسير مرن للشرية، فى مقابل التفسير الحرفى للصدوقيين، والتفسير المرن لاشك أنه يوسع رقعة الإستقرارية الدينية، وهم يؤمنون بفكرة الماشيح والحياة الآخرة والملائكة والدين عندهم يغطى جوانب الحياة المختلفة . والجدير بالذكر أن اليهودية الحاخامية/التلمودية ..هى يهودية الربانيين والتي انتصرت على المدارس والإتجاهات الدينية الأخرى فالربانيون يؤمنون بالعهد القديم والكتب الشفوية التي هم أبدعوا فيها بل ساووها بالشرية المكتوبة، وهم متعصبون ومتشددون، ويعتبرهم اليهود أنهم المسئولين عن حياة الشتات، حيث أنهم كانوا حريصين على القيادة الدينية لليهود. وهم حريصون على غرس بذور الصهيونية فى نفوس الشعب وتوجيههم لإحتقار الأمم والأديان الأخرى، كما تحملهم المسيحية مسئولية دم السيد المسيح وصلبه.

- اليهود القراءون :

ترجع تسمية القرائين إلى العهد القديم، والذي يُسمى عند اليهود من ضمن أسمائه (المِقْرَأ أى المقروء)، وقد أسس هذه الطائفة عنان بن داود فى العراق فى القرن الثامن الميلادى ويتلخص مذهبها فى جعلهم النص المكتوب فقط هو المقدس، أى أن العهد القديم، هو المرجع الأول والأخير والمنبع لكل العقيدة أو القانون ويرفضون ويكفرون بالتلمود - التوراة الشفهية - ونبذوا تقاليده وهدموها، وقد إشتد الخلاف بينهم وبين الربانيون لدرجة أن كل طائفة كَفَرَت الأخرى. وكان أكثر اليهود القراءون يقيمون فى مصر (من أشهر معابدهم الموجودة فى ميدان عبده باشا بالعباسية) والشام وتركيا والعراق وإيران وبعض أجزاء روسيا وأوروبا، وقد إبتعد القراءون عن اليهود تدريجياً منذ أوائل القرن الثالث عشر وأدى إلترامهم المتزمت بالتفسير الحرفى للتوراة إلى الجمود والتخلف. وقد كانت الطائفة القرائية فى البداية

معادية للصهيونية، ولكن الأخيرة سعت بشتى الطرق لكسبها لصفها وبالفعل نجحت فى إقناع بعض قطاعاتها بالهجرة إلى إسرائيل ولكن يبدو أن إنتمائهم الدينى لا يزال قوياً بعض الشيء فهم يقيمون فى مستوطنات خاصة بهم مثل رانين وباطيش ومسلول وأوفاكيم، ولهم حوالى ٧ معابد فقط فى إسرائيل، ويضطر أبناؤها للزواج من اليهود من أبناء الطوائف الأخرى، وبالتالي مُرغمون الحاخامات إلى طردهم من طائفة القرائين .

- **اليهود الحريديم أو الأرثوذكس:** وهم الربانيون الأصوليون الذين ينتهجون أصول الديانة اليهودية حسب مفهومها لدى كبار الحاخامين خلال الأجيال المتعاقبة.

- **اليهود المحافظون** ويتبعون حركة يهودية واسعة تدعو للتخفيف من صرامة التشريع اليهودي وإدخال بعض التعديلات على التقاليد الدينية والصلوات مع المحافظة على لغة هذه الصلوات بالعبرية.

- **اليهود الإصلاحيون:** وهم يتبعون حركة يهودية جديدة وخصوصاً فى الولايات المتحدة الأمريكية تدعو لملائمة الديانة اليهودية مع التطورات الحديثة مما أدى إلى نقاش وجدل مع اليهودية الربانية وخصوصاً حول قانون من هو اليهودي.

إن مسألة عدم وجود نص واحد فى عهد موسى عليه السلام أو بعد وفاته مباشرة للكتاب المقدس، وعملية تدوين التوراة بعد مئات السنين من تلقي الشريعة فى شكل قصص تراثية من صنع الأنبياء والكهنة الدينيين كل ذلك ألقى بظلال من الشك الكبير على مصداقية مطابقة النص الأصلي المفترض للتوراة لما هو بين أيدينا الآن، وهذا الشك ليس إجتهاذاً شخصياً مني أو من علماء المسلمين؛ بل جاء كما طرحنا سالفاً من علماء الكهنوت المسيحي ومن أقلام يهودية كثيرة، وسأكتفى هنا فقط بإقتباس الكلمات الآتية من كتاب "التوراة

الحقيقية " للمؤلف أوري يهودا، والذي نشر عام ٢٠٠٠، وجاء فيه حرفياً بالنص تحت عنوان " أسفار التوراة والأنبياء والكتب ":

" إن إرميا الذي كان أحد أنبياء اليهود المهمين قال قبل حوالي ٢٦٠٠ سنة أن حاخامات اليهود شوهاوا وزيفوا الكتب ويشير الكاتب إلى الإصحاح الثامن من سفر إرميا والذي يتناول التشويه؛ فالتوراة لم تكن شيئاً مقدساً، وكل واحد فعل بها ما يتراءى له ولقلمه.

وبعد دمار الهيكل الثاني رأى حاخامات اليهود أن التشويهات آخذة في الزيادة وقرروا وضع نهاية وحد لهذا التشويه، وذلك بتحويل العهد القديم إلى كتاب واحد مغلق لا يجب تغيير شيء فيه، وقد اختتم العهد القديم في عام ٧٠ م، وتم تناقله من جيل إلى جيل على أيدي كتبة مجردين والذين قاموا بنسخه. أما التقاليد اليهودية فتزعم أن العهد القديم تم تدوينه بدقة، وأنه دقيق للغاية ... ". انتهى الاقتباس من كتاب تم تأليفه باللغة العبرية وصدر في إسرائيل وقرأه من اليهود من آمن بفحواه ومن لم يؤمن، ولن أضيف كلمة واحدة من عندي تاركاً للقارئ فهم وإدراك الأمور المدونة بأيدي اليهود أنفسهم نحو زيادة الوعي الثقافي والقومي لدينا لزيادة القدرة على التحليل السليم.

ولعل القارئ العزيز قد لاحظ أنني لم أستند في الحقائق التي سقتها على أي نص من نصوص القرآن الكريم.

- وما أكثرها فيما يتعلق بقضية التوراة ومصادقية التدوين والتحرير والتشويه والتزييف - ولكنني أثرت الاعتماد على حقائق علمية ودراسات قام بها على إمتداد مئات السنين رجال فكر ودين سواء من الكنيسة أو من محراب العلم للوقوف على الحقيقة.

وكان غرضي من ذلك عدم إعطاء أية فرصة لأي متعصب دينياً سواء من اليهود أو المسلمين لتأويل الشرح الموضوعي الذي أنقله للقارئ أو صبغه بأي بعد ديني أو عاطفي، بل إنني سأكرر ما بدأت به حديثي في هذا الموضوع من أن القرآن كتاب مقدس للمسلمين وقد أتى بعد موسى بتسعة عشر قرناً من

الزمان وبعد عيسى بستة قرون، قد تناول معطيات عديدة جاءت في التوراة العبرية* والأناجيل؛ ولذلك فهو يذكر التوراة والإنجيل كثيراً.

والقرآن يوصي كل مسلم بالإيمان بالكتب السماوية السابقة عليه :

" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا " (النساء، ١٣٦).

وأختتم كلامي بهذه العبارات التي كتبها الدكتور موريس بوكاي في مؤلفه العلمي المحترم " القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم، دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة "، في مقدمة كتابه*، وأنقلها للقارئ بالنص الحرفي:

"إن معالجة الكتب المقدسة من خلال علم الدراسة النقدية للنصوص شيء قريب العهد في بلادنا؛ ففيما يخص العهد القديم والعهد الجديد ظل الناس يقبلونهما على ما هما عليه طيلة قرون عديدة، وكان مجرد التعبير عن أي روح نقدية إزاء الكتاب المقدس خطيئة لا تغتفر. وكان القساوسة هم الصفوة التي تستطيع بغير عناء أن تكون لديها معرفة إجمالية عن التوراة والأناجيل، أما عامة العلمانيين فلم تكن تتلقى إلا نصوصاً مختارة خلال الطقوس الدينية أو عبر المواعظ، وبعد أن أصبح نقد النصوص علماً، فقد كان له الفضل في أن جعلنا نكتشف مشاكل مطروحة وخطيرة في أحيان كثيرة. وهناك فرق جوهري بين المسيحية والإسلام فيما يتعلق بالكتب المقدسة، ونعني بذلك فقدان نصوص الوحي الثابت لدى المسيحية، في حين أن الإسلام لديه القرآن الذي هو وحي منزل وثابت معاً؛ فالقرآن هو الوحي الذي أنزل على محمد عليه الصلاة والسلام عن طريق جبريل، وقد كُتب فور نزوله وحفظه، واستظهره المؤمنون عند الصلاة وخاصة في شهر رمضان، وقد رُتب في سور بأمر من محمد عليه

* ونقصد بالتوراة العبرية وبأي ذكر للتوراة في القرآن بأسفار موسى الخمسة مجازاً بما تحتوي على فحوى الوحي الإلهي لموسى عليه السلام دون الوقوف عند مصداقية النص الإلهي عند تدوينه بأيدي اليهود.
* ر.أ. صفحة (من ٤ إلى ٩)

الصلاة والسلام نفسه، وجمعت هذه السور فور موت محمد عليه الصلاة والسلام، وفي خلافة عثمان - من السنة الثانية عشر إلى الرابعة والعشرين التالية لوفاة محمد عليه الصلاة والسلام؛ ذلك لتصبح النص الذي نعرفه بين أيدينا اليوم.

ويضيف بوكاي قائلاً: " ولقد كانت مقابلة نصوص الكتاب المقدس بحقائق العلوم موضوع تفكير الإنسان في كل العصور؛ ففي البدء قيل أن إتفاق العلم والكتب المقدسة أمر لازم لصحة النص المقدس، وأن القديس أوغسطين في خطابه الثاني والثمانين قد حدد هذا المبدأ بشكل حاسم، ولكن تطور العلم كشف للمفكرين عن وجود نقاط خلاف جوهرية بين الإثنتين، وبهذه الطريقة خلق ذلك الوضع الخطير الذي جعل مفسري التوراة والأنجيل يناصبون العلماء العداء؛ إذ لا يمكن في الحقيقة أن نقبل رسالة إلهية تنص على واقع غير صحيح بالمرّة. وبناء على ذلك فليس هناك سوى إمكانية واحدة للتوفيق المعقول بين الأمرين، وهي عدم قبول صحة المقطع الذي يقول في التوراة بأمر غير مقبول علمياً. ولقد قمت أولاً بدراسة القرآن الكريم وذلك دون أدنى فكر مسبق وبموضوعية تامة بحثاً عن درجة إتفاق نص القرآن ومعطيات العلم الحديث، وبفضل الدراسة الواعية للنص العربي إستطعت أن أحقق قائمة أدركت بعد الإنتهاء منها أن القرآن لا يحتوي على أية مقولة قابلة للنقد من وجهة نظر العلم في العصر الحديث، وبنفس الموضوعية قمت بنفس الفحص على العهد القديم والأنجيل، أما بالنسبة للعهد القديم فلم تكن هناك حاجة للذهاب إلى أبعد من الكتاب الأول؛ أي سفر التكوين، فقد وجدت مقولات لا يمكن التوفيق بينها وبين أكثر معطيات العلم رسوخاً في عصرنا، وأما بالنسبة للأنجيل فما نكاد نفتح الصفحة الأولى منها حتى نجد أنفسنا دفعة واحدة في مواجهة مشكلة خطيرة، ونعني بها شجرة أنساب المسيح؛ وذلك أن نص إنجيل متى يتناقض بشكل جلي مع لوقا، وأن هذا الأخير يقدم لنا صراحة أمراً لا يتفق مع المعارف الحديثة الخاصة بقدم الإنسان على الأرض؛ غير أن وجود هذه الأمور المتناقضة وتلك التي لا تحتمل التصديق

وتلك الأخرى التي لا تتفق والعلم، ولا يبدو لي أنها تستطيع أن تُضعف الإيمان بالله، ولا تقع المسؤولية فيها إلا على البشر بما أضافوا من خيال وهوى في عملية تحرير النصوص، وبما حرفوا عن قصد في متنها وفحواها".

إنتهى الإقتباس عن العالم الفرنسي موريس بوكاي، وفحوى كلماته هي نفس محتوى كلماتي التي بدأت بها هذا الموضوع الشائك.

الباب الثانى

إقامة الكيان الصهيونى فى فلسطين

يرى الصهيونيون ان إقامة دولة يهودية فى فلسطين، إنما هى تحقيق لما جاء فى العهد القديم، فهى " أرض الميعاد والمعاد " وهنا يجب علينا أن نشير نقاط هامة، ونحاول أن نجيب عليها باختصار من خلال العقيدة اليهودية نفسها، وهى : لمن أعطى الوعد الإلهى بالأرض؟ وما هى الأرض الموعودة؟ وهل كان الوعد نهائياً أم مشروطاً؟. وسنحاول من خلال البحث فى العهد القديم والتوراة الإجابة عليها..

لمن أعطى الوعد الإلهى بالأرض :

♦ جاء أول وعد صريح بإعطاء فلسطين لنسل إبراهيم فى " شكيم " - نابلس حالياً- فى سفر التكوين (الإصحاح ١٢: ٦-٧): وظهر الرب لإبرام وقال " لنسلك أعطى هذه الأرض " وحين كان إبراهيم يقف على مقربة من بيت آيل، قيل له فى سفر التكوين (الإصحاح ١٣: ١٤-١٥): " إرفع عينيك وانظر من الموضع الذى أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأراضى التى أنت ترى لك أعطيها، ولنسلك للأبد ". ثم جاء الوعد الإلهى أكثر صراحة كما نجده فى سفر التكوين (الإصحاح ١٥: ١٨) .. " فى هذا اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطى هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات " - والمقصود بنهر مصر.. هو نهر العريش وليس نهر النيل.

♦ تكررت الوعود لإسحق ويعقوب فى سفر التكوين (الإصحاح ٢٨: ١٣). حينما عقد إبراهيم عقداً مع الرب بأن يختن كل ذكر، " وعدت له جميع أرض كنعان " ملكاً أبدياً " سفر التكوين (١٧: ١٨).

♦ من المفترض أن هذه الوعود أعطيت لليهود، واليهود فقط، غير أن ذلك ليس المقصود بما جاء فى التوراة. لأن كلمة "لنسلك" تشمل بالضرورة العرب أيضاً، ولهم حق الدعوى بأنهم من نسل إبراهيم

بواسطة ابنه إسماعيل أخو اسحق الأكبر وهو أب لعدد من القبائل العربية، حيث يسجل العهد القديم ان إبراهيم أصبح أباً للعديد من قبائل العرب عن طريق زوجته هاجر. وعلاوة على ذلك عندما قطع عهد الختان مع إبراهيم (سفر التكوين/الإصحاح: ١٧) ووعد أرض كنعان ملكاً أبدياً، كان إسماعيل هو الذى ختن، ولم يكن إسحاق قد وُلد بعد . ونجد مما سبق عن الوعد الإلهي الذى قطع لنسل إبراهيم نرى أن الوعد الأول قد إشتمل بالضرورة على نسل إسماعيل، وإن كان بعد ذلك فى زمن إسحاق ويعقوب ضاق نطاق الوعد فقطع لنسلهما، إلا أن ذلك لم يكن بشكل يستبعد فى صراحة العرب.. والمعروف أن كثير من العرب صحبوا موسى ويوشع إلى فلسطين، ويرجع الكثير فى نجاح موسى إلى عطف الكاهن "يثرون المدينى" (النبي شعيب) المدينى وكرم ضيافته فقد كان عربياً وحماً لموسى .

ما هى حدود الأرض الموعودة :

♦ بخصوص حدود الأرض الموعودة، من الصعب أن نحدد حدوداً لها، ومدى إتساع رقعتها فمن خلال ما جاء فى العهد القديم تبدأ بإشارة غامضة إلى " هذه الأرض" من نقطة البدء فى شكيم " نابلس" ثم يستطرد لتشتمل كل المنطقة من نهر مصر - نهر العريش - إلى نهر الفرات، والفقرة التالية تحدثنا عن نسل إبراهيم ينتشر فى كافة الإتجاهات الأربعة . وهنا يهمنى التأكيد على أن الوعد بالإقليم الممتد من نهر مصر إلى نهر الفرات كان سابقاً لميلاد إسماعيل، وبالطبع لميلاد أخيه الأصغر اسحق. الأمر الذى لا يجعل من هذا الإقليم بالضرورة والشمول إسرائيلياً، وبإستثناء تلك الفترة الوجيزة التى اعترف فيها بسلطة سليمان على هذه المنطقة (سفر الملوك" ٤ : ٢١) فقد كانت دائماً فى حوزة العرب .

♦ إذا نظرنا مرة أخرى إلى سفر التكوين (الإصحاح ١٣: ١٥) سيتضح أن منطقة شرق الأردن كانت مشمولة فى الوعد لإبراهيم، لأن شرق الأردن يُرى بوضوح من تل بيت آيل" ولكن هذا الوعد أيضاً يسبق

ميلاد إسماعيل وإسحق . ومن ثم لا يمكن اعتباره أساساً قاطعاً لمطالبة الإسرائيليين بالإقليم عبر الأردن .

♦ وفي سفر التثنية قال موسى للشعب: أن الرب أمرهم بالذهاب وإحتلال الإقليم الواقع بين البحر المتوسط غرباً والفرات شرقاً ومن النقب جنوباً إلى لبنان شمالاً. ولم ينفذ الإسرائيليون هذه التعليمات أو أنهم لم يستطيعوا تنفيذها، حيث أنهم لم يتمكنوا من إحتلال الأرض الساحلية التي كانت في حوزة الفلسطينيين، ولم يحدث مطلقاً أن امتلكوا الموانئ أو الأرض المتاخمة للسواحل الفينيقية. ثم مضت قرون بعد ذلك وامتلك اليهود دمشق في عهد داوود وعقد داوود معاهدة صداقة مع "حيرام" ملك صور حتى أن سليمان عندما أقام إحتفالاً لتدشين المعبد بعد بنائه جاء مندوبون من أقاليم تبعد شمالاً حتى حماه ومن الجنوب حتى العريش حالياً. ولكن قبل أن ينتهى حكم سليمان كان الكثير من إمبراطورية داوود قد عاد لملاكه السابقين، حتى إستمرت المملكة فى الإنحسار فى بضعة مئات من الكيلومترات المربعة من الأرض حول أورشليم، وحتى هذه إستولى عليها البابليون فى عام ٥٧٧ ق.م .

هل كان الوعد نهائياً أم مشروطاً :

♦ ربما لاحظنا فى العبارات المقتبسة من العهد القديم والخاصة بالوعد، إستخدام عبارة (إلى الأبد - أبدى)، ونحن نجد فى مزامير داوود يقول المُنغنى " سأغنى للأبد" وهو تعبير لا يمكن لأى مفسر حرفى للعهد القديم أن يفترض فيه معناه الحرفى، فالمعنى المقصود هو فترة من الزمن ولم يقصد للأبد .

وخلاصة القول سنجد أنفسنا مضطرين لإستنتاج أن أرض كنعان العربية القديمة لم تكن فى الأصل قد وعدت لليهود فقط، وأن الوعد الأول لم يكن محدد "هذه الأرض" ثم وسع بعد ذلك ليشمل مناطق شرق الأردن، وسوريا ولبنان وأرض القبائل الرحل حتى الفرات وإلى نهر مصر .

♦ يتضح من الدراسة والتحليل أنه لم يكن هناك أبداً وعداً غير مشروطاً بالإمتلاك الأبدى- وإن كان المقصود منه فترة طويلة غير محددة- ونصل الآن لمرحلة يدعوا فيها اليهود إلى طور من التاريخ والنبوة، يقوم على اتجاه أساسه سوء الفهم للنبوة اليهودية ومدلولها. فالواقع أن لدينا من رسائل الأنبياء فى العهد القديم، ما يدل على أن هذه الوعود بإمتلاك أرض كنعان كانت مشروطة. فالعهد بين إسرائيل والرب يتطلب إخلاصاً ووفاءً بالعهد من جانب الشعب وإستقامة وصلاًحاً وبراً فردياً من جهة، والتضامن وتحمل المسئولية المشتركة من جهة أخرى، فإذا تنصل الشعب من هذه الأمور ونقض العهد مع الرب الذى كان قد قطعه على نفسه، ولم يعمل بالوصايا وفرائض الله انتظرهم المصير المحتوم، والذى فى سفر التثنية (الإصحاح ٢٨: ١٥-٦٨) على لسان موسى تنطبق على معاناة اليهود خلال فترة الشتات ويتضح هنا أن الوعود الإلهية التى قطعت للآباء أصبحت لاغية بفعل الردة اليهودية وقد رأى الأنبياء فى ذلك إنتقاماً للعدالة الإلهية من الشعب العاصى المخالف.

الفصل الأول

ملايسات ودوافع الدعوة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في القرنين التاسع عشر والعشرين

تعد مسألة تغييب الرأي العام العالمي وتقديم معلومات زائفة أو طمس حقائق تاريخية مثبتة عن الأجيال المتعاقبة فيما يتعلق بأرض فلسطين العربية وأحقية وجود اليهود عليها في كيان سياسي بمثابة صلب النزاع العربي الإسرائيلي؛ وعلى قدر ما سيغضب كلامي وتحليلي الآتي بعض اليهود أو الإسرائيليين فإنه سيكون ثقيلًا كذلك على قلوب بعض العرب والمسلمين الذين يرون أنّ الطرف العربي وبعض أنظمتة السياسية ليسوا طرفاً بأي حال في الإسهام في خلق وتعميد مشكلة فلسطين والتي كانت ومازالت وستظل لب الصراع العربي الإسرائيلي، سواءً كان هذا الإسهام بتدخل خاطئ أو بقرارات غير مدروسة، أو كان إسهاماً سلبياً لا يقل خطورة في نتائجه، وأعني بذلك تجاهل وطمس حقائق تاريخية كان التعامل معها، بالعقل والموضوعية وبلغة المصالح القومية المشتركة منذ أكثر من مائة عام، سيؤدي بالحتم لوضع مختلف تماماً عن الوضع الذي آلت إليه الأمور الآن والذي يبدو مستحيلاً، وهو أمر مؤسف للغاية ولكنه بالطبع ليس مستحيلاً وإذا صدقت النوايا لدى الطرفين العربي والإسرائيلي في العيش في سلام يحفظ الحقوق المشروعة لكل طرف، لبات حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي في متناول اليد، ولكننا في الجانب العربي لم نرى على مدى عقود من الزمان غير صيغة واحدة لطرح قضية فلسطين من المنظور العربي الذي أهمل وتجاهل حقائق تاريخية بالغة الخطورة واكبت أفعالاً وقرارات ونتائج على أرض الواقع بفلسطين العربية على مدى ما يزيد عن قرن من الزمان، فكانت النتيجة هي خسارة وفقدان حقوق الفلسطينيين على أرضهم الواحد تلو الآخر قبل وبعد قيام دولة إسرائيل في منتصف القرن الماضي، وعندما رغبت بعض الأطراف العربية في تصحيح الوضع وتدارك أخطاء الماضي، كانت الكارثة والطامة الكبرى في الإنقسام العربي وفي التخبط الذي شاب ويشوب تاريخ النضال العربي لإسترداد بعضاً من الحقوق الفلسطينية المهذرة .

ولأن الغرض من هذه المقدمة لا يهدف إلا للتتوير وإلقاء الضوء على بعض الحقائق البسيطة التي يعلمها كل مطلع وقارئ جيد للتاريخ في الطرفين العربي والإسرائيلي، ولكنها تغيب عن الأغلبية العظمى من شبابنا؛ فأصبح الجيل الحالي من شباب العرب يتناول القضية الفلسطينية بموروثاتها السلبية من نقص المعرفة والوعي التاريخي، فغاب التيار المعتدل الواعي والذي لا يمكنه التفكير بموضوعية وساد التيار الإنفعالي الغاضب والذي لا ينفع أو يفيد القضية الفلسطينية بقدر ما يضرها ويزيد من تعقيداتها.

وإليك بعض الحقائق الوثيقة التي سأشير إليها بإنجاز داعياً قراءنا الأعزاء إلى زيادة القراءة والوعي لكل واحدة منها من مصادر المعرفة المختلفة:

أولاً: الوجود اليهودي في فلسطين حتى القرن التاسع عشر:

إذا ما رجعنا بذاكرة التاريخ عدة قرون من الزمان سنجد أن اليهود بعد خراب الهيكل الثاني عام ٧٠ م على أيدي الإمبراطور الروماني تيتوس*، وإنهيار مملكتهم السياسية في فلسطين، قد بدأوا فترة الشتات الأكبر في تاريخهم، وبدأوا يستقرون في الدول المجاورة في تجمعات طائفية يميزهم فكرهم الديني وطبيعة تعاملهم مع الآخرين من الأجناس والديانات الأخرى، وكانت النتيجة المباشرة لشتات اليهود في العالم خلال القرون الوسطى أن أفرز ذلك الشتات نمطين من أنماط الطوائف اليهودية في دول الشتات، وهما:

*** الطوائف اليهودية التي عاشت في كنف الدول الإسلامية:**

تمتع يهود الشتات الذين عاشوا في كنف الحضارة الإسلامية بحياة هادئة ومستقرة حيث مارسوا شعائرهم الدينية وطقوس حياتهم اليومية في حرية كاملة دون إضطهاد أو مضايقات من أنظمة الدول التي عاشوا وذاوبوا في مجتمعاتها الإسلامية السمة لمئات السنين وحتى العصر الحديث، ولولا ظهور الحركة

* تيتوس فيلافيوس (٣٩ - ٨١) ، وهو ثاني امبراطور من السلالة الفلانيانية، والتي حكمت الامبراطورية الرومانية بين ٦٩ و ٩٦.

الصهيونية والأحداث التي وقعت لليهود في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لما سمعنا عن رغبة أي طائفة من الطوائف اليهودية التي تعيش في دولة إسلامية في إنشاء وطن قومي لليهود في أي مكان في العالم، وأي وضع مخالف لهذه الحقيقة الثابتة التي ذكرتها للتو وذلك الوضع الاجتماعي والديني الذي عاشه اليهود في الدول الإسلامية حتى القرن التاسع عشر جاء كنتيجة مباشرة لا تحتمل أي شك لسببين جوهريين:

- **السبب الأول:** لأن العقيدة الإسلامية السمحة مبنية على مبدأ لا إكراه في الدين، وعلى الإيمان بالأنبياء والرسل والكتب السماوية، وبالتالي فقد أتاح المناخ العام الذي وفرته الدول الإسلامية لأهل الكتاب فرصة ذهبية للطوائف اليهودية التي عاشت في كنفها لممارسة شعائهم الدينية بكل حرية، ووفر النظام الإسلامي الإقتصادي المعروف **بالجزية*** للطوائف اليهودية مناخاً ممتازاً للشعور بالمواطنة والولاء للدول العربية والإسلامية التي يعيشون فيها بينما يمارسون شعائهم الدينية بحرية وخصوصية كاملة دون الخلط بين الدين اليهودي وقوميات الدول التي تمتعوا فيها بحق المواطنة، ولنا في فترة العصر الذهبي لليهود الذين عاشوا في الأندلس، والمكانة الاجتماعية التي عاشها اليهود بمصر - منذ عظماء تاريخهم موسى بن ميمون وسعديا الفيومي وحتى رموز المجتمع المصري من اليهود في شتى المجالات في القرن الماضي - خير دليل على هذه الحقيقة الثابتة التي تؤكد أن اليهود عندما عاشوا وعاشوا حقيقة أن الدين لله، في القلوب، والوطن للجميع في الأوطان الإسلامية والعربية كادوا يذوبون وينصهرون في تلك المجتمعات، وظهرت إسهاماتهم الحضارية التي لا خلاف عليها.

- **السبب الثاني:** وهو الأهم، أن اليهود الذين عاشوا لقرون طويلة في كنف الدول الإسلامية، وإستمتعوا بحق المواطنة فيها كما ذكرنا، كانوا يعيشون

* الجزية: وهي الضريبة التي كان يدفعها أهل الكتاب من اليهود والنصارى للدول الإسلامية نظير الحماية وحفظ حقوق هؤلاء المواطنين مع عدم خدمتهم أو إنضمامهم للجيش الإسلامي في الفتوحات الخارجية.

ويعتبرون شعائرهم الدينية في إطار مفهوم الخلافة الإسلامية الذي هو أشمل من مفهوم القومية الوطنية ذات الأبعاد السياسية لمنظور سيادة الدولة، والذي سيطر على الحياة السياسية في الأوطان العربية طوال العصور الوسطى وحتى القرن العشرين، ومن ثم لم تكن هناك نغرات قومية سياسية في الدول العربية والإسلامية من شأنها خلط السياسة بالدين فيما يتعلق بالمواطنين غير المسلمين، وبالتالي تمتع اليهود بالإستقرار وحق المواطنة طالما أظهروا ولاءهم السياسي للخليفة أو للحكام والولاة التابعين لهم في الدول العربية، ولتوضيح ذلك الأمر بالأمثلة البسيطة لكي يدرك القراء هذه الحقيقة سأذكر مصر كأوضح الأمثلة الملموسة في هذا الصدد؛ فقد تمتع اليهود بحق المواطنة الكاملة في مصر في عهد الوالي أحمد بن طولون - الذي حكم مصر باسم الخلافة العباسية التي كان مقرها بغداد - وفي عهد الخلفاء الفاطميين - الذين كانوا غير مصريين وأتوا من المغرب بمذهب الشيعة المخالف لمذهب أهل السنة - وفي عهد الدولة الأيوبية - أسرة صلاح الدين الأيوبي التي حكمت مصر باسم الخلافة العباسية - وطوال الفترة المملوكية - وبها حكم مصر سلاطين ليسوا مصريين أتوا من بلاد آسيا الصغرى للخدمة في الجيش الإسلامي الذي أعده صلاح الدين الأيوبي لصد الحملات الصليبية على المشرق - وطيلة الفترة العثمانية حتى حكم أسرة محمد علي باشا الألباني الأصل، والتي ظلت تحكم مصر حتى ثورة يوليو عام ١٩٥٢؛ أي بعد قيام دولة إسرائيل بأربعة أعوام، وإذا أدركنا أن المثال المصري ينطبق على كل البلاد التي عاش فيها اليهود طيلة قرون من الزمان بما فيها فلسطين، سنتفهم بكل بساطة المناخ السياسي الذي عاشت فيه الطوائف اليهودية في أوروبا والدول المسيحية، والذي كان مهداً للفكر الصهيوني.

* الطوائف اليهودية التي عاشت في أوروبا :

على النقيض مما ذكرناه عن الظروف والمناخ الذي عاش فيه اليهود في كنف الدول العربية الإسلامية فإننا نجد وضعاً مختلفاً تماماً لليهود الشتات الذين عاشوا في أوروبا خلال القرون الوسطى، ورويداً رويداً مع كل ما أتى به عصر النهضة الأوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وما أتى به عصر الثورة الصناعية بأوروبا ونتائجها الاجتماعية والسياسية التي انعكست على دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر بدأ اليهود في أوروبا يعيشون المفهوم الحقيقي والملموس لمعنى ودلالات الشتات حتى وصل الأمر مع بداية القرن العشرين إلى وصف وضع يهود أوروبا بـ "المشكلة اليهودية"، وهو المناخ الذي أفرز الفكر الصهيوني في أوروبا الشرقية حينما أقام يهود روسيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حركة شعبية باسم **محبة صهيون (חבת ציון)**، من أجل بناء دولة يهودية في فلسطين، ثم انتشرت بين يهود سائر البلدان الأوروبية فيما عرف باسم **أحباء صهيون (חובבי ציון)**، ومن رحم هذا المناخ ولدت الحركة الصهيونية (**התנועה הציונית**) في أوروبا الغربية على يد مؤسسها دكتور بنيامين زئيف هرتسل مع بداية القرن العشرين، والتي اتخذت شكلها السياسي المعروف الآن عندما أسس هرتسل في بازل بسويسرا عام ١٩٠٥ المنظمة الصهيونية العالمية وهدفها تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة كيان سياسي يهودي في فلسطين (أرض إسرائيل حسب ما جاء في التوراة)، وقد وصل وضع اليهود في أوروبا إلى حد "المشكلة اليهودية" التي كانت تؤرق دول أوروبا على خلاف وضعهم الاجتماعي والسياسي والديني في الدول العربية الإسلامية لسببين جوهريين:

السبب الأول: أن العقيدة المسيحية تجاه اليهود تختلف تماماً عن العقيدة الإسلامية تجاههم؛ فكتاب اليهودية المقدس هو التوراة، وتختلف التوراة عن "العهد القديم المسيحي"، لأن هذا الأخير قد أضاف عدة أسفار لم تكن موجودة بالنص العبري القديم، ورغم هذا فإن الاختلاف لا يمس شيئاً من العقيدة إلا أن اليهودية

لاتعترف بأي وحي جاء بعدها. وهكذا فإن المسيحية قد إعتمدت التوراة العبرية ولكنها زادت عليها بعض الإضافات، وقامت الكنيسة بإجراءات حذف هامة لعدد كبير من الأسفار التي كتبت لتعريف الناس بحياة المسيح وبتعاليمه.

وهكذا فإن الكنيسة لم تحتفظ من العهد الجديد إلا بعدد محدود من الكتابات وكان من أهمها الأناجيل الأربعة المعترف بها كنسياً، غير أن المسيحية بدورها لا تعترف بأي وحي جاء بعد المسيح وحوارييه، ولذلك فهي تستبعد القرآن. وعلى ضوء ذلك المناخ العقائدي المتناقض أضطر اليهود في الشتات الأوروبي لممارسة شعائرهم الدينية في تجمعات خاصة بهم كانت أشبه بالكانتونات العنصرية وذلك للحفاظ على هويتهم الدينية، فعاشوا في الأحياء الخاصة بهم والتي عرفت باسم "الجيتو" وهي أحياء لم تعرف التواصل الإجتماعي مع النسيج الإجتماعي لسائر البلدان الأوروبية المسيحية وولدت فكراً عنصرياً في أوساط يهود أوروبا مع تزايد إحساسهم بالإضطهاد السياسي من قبل الأنظمة السياسية الأوروبية التي رأت في الأقلية اليهودية التي تعيش خطراً بدأ يتنامى مع بدايات القرن العشرين عندما بدأ إقتصاد الدول الأوروبية بالتأثر نتيجة المضاربات المالية اليهودية في بورصة التجارة والبنوك لإنتشار ظاهرة الربا (الفوائد المالية على القروض).

السبب الثاني: وهو الأهم، أن النعرة القومية العرقية التي صاحبت الثورة الصناعية في بلدان أوروبا جعلت المناخ السياسي الذي يعيش فيه اليهود في الجيتوهات الخاصة بهم مناخاً محتقناً للغاية وهو ما أفرز فكرة الخلاص من هذه المجتمعات العنصرية - من وجهة نظر اليهود - التي لا يشعرون فيها بالتواصل الإجتماعي أو حق المواطنة المتساوي مع المواطنين الأوروبيين المسيحيين، وهي فكرة خلط الدين بالقومية؛ أي لكي يتمتع اليهود بممارسة شعائرهم الدينية المبنية على أفكار التوراة وعهد الرب وشعب الله المختار يجب أن يقوموا بذلك في وطن قومي خاص بهم ليس فيه الإضطهاد الديني أو السياسي الذي يعيشونه في البلدان الأوروبية، وهذا الفكر هو ملخص الفكر الصهيوني الذي أدى في

نهاية الأمر إلى إقامة دولة إسرائيل في منتصف القرن الماضي بعدما تفاقمت المشكلة اليهودية الأوروبية مع مأساة النازي التي كان بطلها هتلر الذي عمل على التطهير العرقي فكانت أحداث المحرقة بمثابة الوقود الذي أدار عجلة الحركة الصهيونية نحو الخلاص وإنهاء المشكلة اليهودية التي باتت تسبب صداماً للدول الأوروبية إبان الحرب العالمية الثانية.

وعلى ضوء الملابسات والمناخ والأحداث التي واكبت وضع اليهود في أوروبا يمكننا أن ندرك الأسباب والدوافع التي أدت إلى ظهور الفكر الصهيوني والحركات الصهيونية في أوروبا من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين - وعندما نطالب بإدراك الأمور فهذا لا يعني بأية حال الإقرار بها أو الموافقة عليها أو التعاطف معها، ولكن إدراك الأمور دائماً ما يكون مفيداً عند التعامل معها وإتخاذ القرارات المصيرية بشأنها.

وإذا ما عدنا إلى بداية حديثنا في هذه النقطة الهامة من حقيقة الوجود اليهودي في فلسطين حتى القرن التاسع عشر سنجد أن الطائفة اليهودية التي عاشت في أورشليم القدس وبعض المدن الفلسطينية المقدسة حسب الروايات التوراتية كانت تمثل أقلية دينية تعيش وتمارس شعائر دينها بحرية كاملة مع التمتع بكافة حقوق المواطنة طوال العصور الوسطى وذلك في كنف العقيدة الإسلامية تحت مظلة الإطار السياسي الشامل للخلافة الإسلامية مثلها في ذلك مثل كل الطوائف اليهودية التي عاشت في البلدان العربية الأولى كما أسلفنا الذكر دون ضغوط سياسية من نظام قومي بعينه كما كان الحال في أوروبا؛ حيث كانت فلسطين تابعة للإمبراطورية العثمانية التي بدأت في القرن السادس عشر الميلادي بمفهوم ومعايير حكم الخلافة الإسلامية التي كانت تُدار من الأستانا (إسطنبول)، وإنتهت في القرن العشرين بسيادة عثمانية منقوصة تدار من لندن تحت مظلة الإنتداب البريطاني.

ثانياً : وضع فلسطين العربية من خلال القرنين التاسع عشر والعشرين:

منذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام في القرن السابع الميلادي ومروراً بفترة الحروب الصليبية التي خاضها المسلمون وحسمها صلاح الدين الأيوبي بتأكيد عروبة أورشليم القدس وأهل فلسطين يتمتعون بحياة مستقرة وتواصل تاريخي على هذه الأرض طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية من الزمان والتي كانت فيها فلسطين جزء لا يتجزأ من الخلافة الإسلامية بمفهومها الواسع كما شرحنا سالفاً، ولأن عنصر الشعب الذي يعيش على أرضه في تواصل تاريخي حضاري له كيان سياسي أو نظام حكم متوارث -على غرار الشعب المصري على أرض مصر قبل الفتح الإسلامي بآلاف السنين والشعب العراقي على أرض العراق (بابل) قبل الفتح الإسلامي بآلاف السنين - لم يكن واضحاً في فلسطين التي كانت دائماً جزء من بلاد الشام (سوريا وفلسطين) منذ الإمبراطورية الرومانية التي شهدت أحداث أواخر عصر مملكتي إسرائيل وخراب الهيكل والشتات اليهودي ثم شهدت عصر ميلاد المسيحية في فلسطين وحتى الفتح الإسلامي؛ فإن فلسطين منذ القرن السابع الميلادي مع الفتح الإسلامي وحتى القرن العشرين كان شعبها يعيش كياناً عربياً في ظل مفهوم الخلافة الإسلامية ولم يُقدر له أن يتمتع بالاستقلال السياسي في كيان سيادي مع نهاية نفوذ الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر؛ حيث قامت إنجلترا التي وضعت البلدان العربية التي إحتلتها منذ أواخر القرن التاسع عشر تحت الإنتداب والوصاية بتمهيد وإعداد أرض فلسطين لتكون حلاً نهائياً ومريحاً للمشكلة اليهودية في أوروبا بشكل دراماتيكي، ولكن بأسلوب منهجي مع بداية القرن العشرين وحتى صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ كما سنرى لاحقاً.

لذلك فإن بداية الصراع العربي الإسرائيلي الذي إنطلق مع قرار التقسيم ثم حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل لم يكن إلا الفصل الأخير في المخطط الصهيوني الذي ولد في أوروبا وساعد على تنفيذه غياب كامل لأي كيان سيادي

عربي أو إسلامي كان يتحمل المسؤولية السياسية أو الدينية أو الأدبية في إدارة شئون فلسطين بداية من تركيا العثمانية ومروراً بالأردن التي كانت ومازالت تشرف على إدارة الأوقاف والأماكن الدينية المقدسة بالقدس الشريف وإنهاءً بالأنظمة العربية التي كانت تعاني نير الاحتلال البريطاني ورغم ذلك تعاملت برعونة وعدم إدراك للعواقب مع تنامي الكيان الصهيوني وفقاً للمخطط الصهيوني الأوروبي رويداً رويداً حتى صار دولة بدلالاتها السياسية والاجتماعية قبل الإعلان عن قيام الدولة رسمياً في مايو ١٩٤٨. فقد بدأت موجات الهجرة الصهيونية الأولى لفلسطين عام ١٨٨٢ (مع إنتشار فكرة محبة صهيون في روسيا وأوروبا)، وبدأ اليهود يبنون المستعمرات الزراعية المعروفة باسم الكيبوتس، وقد كانت هذه المستعمرات النواة الأولى لنشر فكرة الكيان القومي لليهود، وخلال النصف الأول من القرن العشرين زادت أعداد المستعمرات اليهودية وبدأت الهجرات اليهودية الصهيونية تَبْلُور أشكالاً قومية لليهود الذين يعيشون في فلسطين وذلك في إصدار صحف ومطبوعات لهم باللغة العبرية ثم سك عملة باللغة العبرية للتعامل بها جنباً إلى جنب مع العملات الفلسطينية، ثم أطلقت الحركة الصهيونية على المجتمع اليهودي الذي يعيش في فلسطين "اليشوف اليهودي" **היישוב היהודי*** ويعني التجمع الاستيطاني لليهود في فلسطين.

وقد دارت كل هذه الأحداث حتى أصبحت واقعاً يومياً في حياة فلسطين العربية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى مما شجع زعماء الحركة الصهيونية

* **اليشوف:** كلمة عبرية تعني التوطن أو السكن، وهي تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية. واليشوف القديم كان يستعمل للإشارة إلى الجماعات اليهودية التي كانت تعيش على الصدقات التي ترسلها لهم جماعات يهودية أخرى، وهذا اليشوف القديم لم يكن عند أعضائه أي مطامع سياسية لأن الغرض من وجودهم كان دينياً محضاً، وكانوا على علاقة طيبة بالعرب. أما اليشوف الجديد وهو المراد عند إطلاق مصطلح اليشوف وهو الأكثر استعمالاً وشيوعاً. فيشير إلى التجمع الاستيطاني اليهودي الصهيوني قبل قيام دولة إسرائيل، ما بين عامي ١٨٨٢-١٩٤٨. وأعضاء اليشوف بهذا المعنى هم جماعة قومية استيطانية صهيونية ذات برنامج سياسي محدد تستهدف إقامة "الوطن اليهودي"، لتحقيق هذه الغاية، وقد ركزوا جهدهم على تأسيس بنية اقتصادية وسياسية وحضارية في إطار مفاهيم انعزالية تفصلهم عن العرب. ومع تحقق هدف اليشوف بإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، أصبحت فترة النشاط الصهيوني الاستيطاني قبل هذا التاريخ، هي فترة اليشوف.

بزعامه هرتسل ومن خلفه على الضغط وبشدة على الحكومة البريطانية لإستصدار تصريح بلفور- المعروف بوعده بلفور- في نوفمبر ١٩١٧ بأحقية اليهود في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.

ومن أجل استكمال البنية التنظيمية السياسية للتجمع الاستيطاني اليهودي (اليشوف) أنشئ العديد من المؤسسات الصهيونية التي نظمت في داخلها الأغلبية الساحقة من المهاجرين والمستوطنين اليهود؛ ففي عام ١٩٢٠ أنشئت النقابة العامة للعمال اليهود (الهستدروت)، واكتمل في نفس السنة بناء الجهاز المالي الصهيوني بإنشاء الصندوق التأسيسي كيرن هيسود (٦٦٦ ٦٦٥٦٦)، المختص بالهجرة والاستيطان والمسئول عن توفير الظروف الملائمة للعمل الزراعي والصناعي وبناء المستوطنات والمدن اليهودية. وقد بدأ هذا الصندوق بالعمل برأسمال قدره ٢٥ مليون جنيه إسترليني. أما على المستوى العسكري فقد أسست الحركة الصهيونية منظمه "الهجاناه" والتي شكلت جناحها العسكري الضارب.

وفي ظل هذا المخطط المتنامي للحركة الصهيونية في فلسطين على مرأى ومسمع من العالم العربي، كان اليشوف اليهودي في فلسطين قد إكتمل إطار كيانه السياسي والاجتماعي وأصبحت له أنشطة رياضية وفنية واجتماعية وسياسية تدار باللغة العبرية، ويُصدر صحفاً عبرية ويتعامل بعملة عبرية ويتخاطب من زعماء الطوائف اليهودية في البلدان العربية بل ويتبادل وفوده الزيارات مع الدول العربية قبل قيام دولة إسرائيل بعدة سنوات، فكان من السهل على بريطانيا حل المشكلة اليهودية الأوروبية وخصوصاً بعد أحداث ومأساة النازي والتي إستغلتها الحركة الصهيونية في الترويج لفكرة الخلاص من الإبادة الجماعية على أيدي هتلر وذلك بالتنسيق والمتابعة مع زعماء الحركة الصهيونية لإضفاء الشرعية على الكيان القومي اليهودي الذي كان قائماً على أرض الواقع بالفعل ومعتزفاً بوجوده من كل الدول التي حوله منذ بداية القرن العشرين.

ثالثاً: قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

- بناءً على الوضع القائم على أرض الواقع، والذي أوجزناه في النقطة السابقة فقد تبادرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير " لجنة بيل " عام ١٩٣٧ وتقرير " لجنة وودهد " عام ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تعيينهما على يد الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى* التي دارت بين السنوات ١٩٣٦-١٩٣٩.

- بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بدلاً من عصبة الأمم طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الإنتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية وإعتبرت حالة الإنتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيداً وأهمية.

- قامت هيئة الأمم المتحدة بمحاولة لإيجاد حل للنزاع العربي اليهودي القائم في فلسطين فقامت بتشكيل لجنة UNSCOP وتتألف من دول متعددة باستثناء الدول دائمة العضوية لضمان الحياد في عملية إيجاد حل للنزاع وقامت

* إثر الثورة الفلسطينية الكبرى هي من اضخم الثورات الشعبية التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد المستعمرين الإنجليز واليهود المهاجرين إلى فلسطين في زمن الإنتداب البريطاني على فلسطين ، استمرت ثلاث سنين متواصلة ابتداءً من عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ إثر وفاة الشيخ عز الدين القسام على أيدي الشرطة البريطانية في جنين، حيث أعلن في ٢٠ ابريل في نابلس عن تأليف لجنة قومية دعت إلى الإضراب العام وفي ٢٥ ابريل اجتمعت الأحزاب برئاسة الحاج أمين الحسيني ، الذي ساند الإضراب انتشر في جميع القرى والمدن الفلسطينية، كانت أهم أسبابها: ازدياد عدد العاطلين والهجرة اليهودية المتدفقة على أبواب فلسطين تحت عيون الإنجليز وبتشجيع منهم وبسط اليهود يدهم على أراضي فلسطينية (سواء عن طريق أراض منحتها حكومة الإنتداب البريطانية لليهود مقابل أجر أو اشتراها اليهود من بعض اللبنانيين السماسرة) ، رفض الفلسطينيين لفكرة إقامة وطن قومي لليهود وتخوفهم على مصيرهم ومكانتهم وتاريخهم وكيانهم وعدم المساواة بين اليهود والعرب أمام الحكومة البريطانية وقوة اليهود في الحكومة البريطانية مما يقوض آمال العرب القومية وعدم وضوح نوايا الإنتداب البريطاني. وكانت أهم أعمالها: الامتناع عن العمل - استمر ٦ أشهر ومهاجمة المستعمرات ومهاجمة مراكز الشرطة الإنجليزية وتدمير خطوط سكة الحديد والجسور والاشتباك مع الجنود وأفراد الشرطة الإنجليز ووقوع معارك طاحنة. وكان أهم قادتها: القيادة السياسية مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني ، القيادة العسكرية: القائد العام العسكري الشهيد عبد الرحيم الحاج محمد وقائد منطقة جنين الشهيد فرحان السعدي وقائد منطقة القدس الشهيد عبد القادر الحسيني وقائد منطقة يافا المناضل حسن سلامة والشهيد يوسف أبو درة والقائد الشهيد محمد صالح الحمد قائد منطقة نابلس وقائد منطقة نابلس الشهيد عبد الفتاح مصطفى. كانت أهم نتائجها: خسائر الفلسطينيين: سقوط آلاف الشهداء والجرحى من الجانب الفلسطيني و ملاحقة الفرنسيين للثوار الذين لجأوا إلى لبنان وسوريا وقطع خطوط الإمداد للثوار ووقوع خسائر اقتصادية فادحة نتيجة الإضراب والعقاب الجماعي للقرى والمدن الفلسطينية..

اللجنة بطرح مشروعين لحل النزاع، تمثل المشروع الأول بإقامة دولتين مستقلتين، وتدار مدينة القدس من قبل إدارة دولية، وتمثل المشروع الثاني في تأسيس فيدرالية تضم كلا من الدولتين العربية واليهودية. ومال معظم أفراد لجنة UNSCOP تجاه المشروع الأول الرامي لتأسيس دولتين مستقلتين بإطار إقتصادي موحد وقامت هيئة الأمم المتحدة بقبول مشروع لجنة UNSCOP الداعي للتقسيم مع إجراء بعض التعديلات على الحدود المشتركة بين الدولتين على أن يسري قرار التقسيم في نفس اليوم الذي تنسحب فيه قوات الإنتداب البريطاني من فلسطين.

- وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة قراراً أطلقت عليه اسم "خطة تقسيم فلسطين"، ويقضي بإنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيه إلى ثلاثة كيانات جديدة؛ أي تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية على تراب فلسطين وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة تحت الوصاية الدولية. وكان هذا القرار المسمى رسمياً بقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ من أول المحاولات لحل النزاع العربي الإسرائيلي الصهيوني على أرض فلسطين.

- أعطى قرار التقسيم ٥٦% من أرض فلسطين للدولة اليهودية، وشملت حصة اليهود من أرض فلسطين على وسط الشريط البحري (من أشدود إلى حيفا تقريباً، ما عدا مدينة يافا تظل عربية)، وأغلبية مساحة صحراء النقب (ماعدا مدينة بئر سبع تظل عربية وشريط على الحدود المصرية يظل عربياً). ولم تكن صحراء النقب في ذلك الوقت صالحة للزراعة ولا للتطوير المدني، وإستند مشروع تقسيم الأرض الفلسطينية على أماكن تواجد التكتلات اليهودية "اليشوف اليهودي" الذي كان قائماً بالفعل كما ذكرنا سالفاً بحيث تبقى تلك التكتلات داخل الدولة اليهودية مع إعطاء الكيان اليهودي أرضاً صحراوية لإستيطانها وتعميرها.

- في نوفمبر ١٩٤٧ كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ٥٧ دولة، مازالت الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية - ألمانيا واليابان وحلفائها - خاضعة لسلطات الإحتلال أو ممنوعة من الإنضمام إلى المنظمة الدولية، أما أغلبية دول القارة الأفريقية وآسيا الجنوبية الشرقية فمازالت خاضعة للسلطات الإستعمارية ولم تكن مستقلة، وشارك في التصويت ٥٦ دولة بإستثناء دولة واحدة هي مملكة سيام (تايلاند حالياً). وافقت الدول العظمى في ذلك الحين - الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا - على خطة التقسيم بإستثناء بريطانيا التي أدارت سلطة الإنتداب والتي فضلت الإمتناع. ومن بين الدول المعارضة للخطة كانت جميع الدول العربية والإسلامية وكذلك اليونان والهند وكوبا.

- بذل زعماء الحركة الصهيونية جهوداً كبيرة لإقناع الدول المترددة وإستعانوا بالدبلوماسيين الداعمين للخطة داخل الأمم المتحدة من أجل تأجيل التصويت إلى ٢٦ نوفمبر مما أعطاهم الفرصة لإقناع ليبيريا والفلبينيين وهايتي للإنضمام إلى مؤيدي الخطة، وذلك لتأمين دعم ثلثين من الدول الأعضاء وهي النسبة التي كانت لازمة لإقرار خطة التقسيم، وحاولت الدول العربية منع هذا التأجيل لإحباط محاولات الحركة الصهيونية لإقناع الدول المترددة لتأمين دعم ثلثي الأعضاء ولكن البعثة الأمريكية المؤيدة لخطة التقسيم أصرت على تأجيل جلسة التصويت إلى ما بعد عيد الشكر الأمريكي الذي حل في ذلك العام في ٢٧ نوفمبر، وخلال فترة التأجيل على التصويت مارس بعض السياسيين ورجال الأعمال الأمريكيون الضغوط على الدول المترددة والتي كانت متعلقة إقتصادياً بالولايات المتحدة على سبيل المثال كان المليونير الأمريكي الشهير هارفي صموئيل فايرستون Sameul Fireston Harvey ، صاحب مزارع المطاط في ليبيريا وصاحب مصانع الإطارات المشهورة فايرستون، هو الذي مارس ضغوطاً كبيرة على ليبيريا لتغيير موقفها.

- في مساء ٢٩ نوفمبر جرى التصويت فكانت نتيجته ثلاثة وثلاثين صوتاً مؤيداً للتقسيم، وثلاثة عشر صوتاً ضده وإمتنعت عشر دول عن التصويت وغابت دولة واحدة. وكانت الدول الثلاث وثلاثين التي وافقت على القرار هي: الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأستراليا وبلجيكا وبوليفيا والبرازيل وبيلاروسيا وكندا وكوستاريكا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك والدومنيكان والإيكوادور وجواتيمالا وهايتي وأيسلندا وليبيريا ولوكسمبورج وهولندا ونيوزيلنده ونيكاراجوا والنرويج وبنما وباراجواي وبيرو والفلبين وبولونيا والسويد وأوكرانيا وجنوب أفريقيا وأرجواي وفنزويلا. والدول الثلاث عشرة التي كانت ضد القرار هي أفغانستان وكوبا ومصر واليونان والهند وإيران والعراق ولبنان وباكستان والسعودية وسوريا وتركيا واليمن. أما الدول العشر التي إمتنعت عن التصويت فهي: الأرجنتين وتشيلي والصين وكولومبيا وسلفادور وأثيوبيا وهندوراس والمكسيك وبريطانيا ويوغوسلافيا.

رابعاً: مواقف أطراف الصراع بعد قرار تقسيم فلسطين

على ضوء المعطيات السابقة لا يمكننا بأي حال من الأحوال حصر أطراف الصراع العربي اليهودي - كما أسموه في أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ - بين العرب المدافعين عن حق الشعب الفلسطيني العربي الذي عاش ما يربو على ثلاثة عشر قرناً من الزمان في تواصل تاريخي على أرضه ولكن في ظل ومفهوم الخلافة الإسلامية والإمبراطورية العثمانية والإحتلال ثم الإنتداب البريطاني دون أن يتمتع طوال هذه الحقبة الزمنية بمفهوم الدولة السيادية التي يحكمها نظام سياسي محدد مسئول عن مواطنيه داخل حدود دولية معترف بها حتى ولو من قبل مستعمره، وبين اليهود الذين نجحوا طوال ما يزيد عن قرن وربع قرن من الزمان - منذ بداية الهجرات اليهودية الأولى التي دعت إليها

جمعية أحياء صهيون في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر)، في ترسيخ الفكر الصهيوني في عقول ووجدان الغرب وبالذات أوروبا بأن العقيدة الموسوية التي تسمى اليهودية ليست كالمسيحية ولا كالإسلام، والتي يستطيع أن يعتنقها أي إنسان على وجه الأرض ويمارس شعائرها في أي مكان على وجه الأرض على اعتبار أن العلاقة بين الخالق والمخلوق لا يشكلها أو يرسخها المكان بل قوة الإيمان التي في القلوب، وإنما هي ديانة قومية تُعامل معاملة المفهوم الوطني القومي لأي شعب له أرض ودولة وسيادة، وفي ظل الإستعمار الأوروبي - الذي قادته وتزعّمته إنجلترا بل ومثّلته في إضفاء شرعية الزعم الصهيوني لإدعاء قومية الدين اليهودي- على منطقة الشرق الأوسط طيلة النصف الأول من القرن العشرين فإن الموضوعية والإنصاف التاريخي تستوجب إشتراك (أو قل تورط إن شئت)، الإستعمار الغربي بزعمارة بريطانيا والولايات المتحدة كطرف ثالث رئيسي في خلق المشكلة الفلسطينية وتأجيج الصراع العربي الإسرائيلي إلى يومنا هذا وذلك بإرتداء ثوب الضمير الإنساني العالمي الذي يدعي الحيادية والمصداقية بينما الحقيقة التاريخية الدامغة تؤكد أن تبني أوروبا بزعمارة بريطانيا للحلم الصهيوني ودعم فكرة إنشاء وطن قومي لليهود لم يكن دوافعه إنسانية خالصة بل كان الدافع الأعظم هو التخلص من المشكلة اليهودية الأوروبية التي إستفحلت وأصبحت تهدد إستقرار وإقتصاديات دول أوروبا بعد إنتشار النعرة القومية في بلدان أوروبا والغرب على إثر الثورة الصناعية؛ فالصداع الذي كان يُسببه يهود أوروبا وتم تدوين أحداثه تاريخياً في كل المصادر الصحفية والإعلامية إبان الحرب العالمية الثانية قد تم تصديره بلا رجعة إلى الأرض العربية الفلسطينية مع تثبيت للإدعاءات والأكاذيب الصهيونية ومع تغييب الضمير الإنساني الأوروبي والعالمي وفي ظل أخطاء تاريخية للكيانات العربية والإسلامية التي كانت تدير شئون فلسطين وتركت للمخطط الصهيوني الأوروبي المجال فسيحاً لينمو الحلم الصهيوني رويداً رويداً على مرأى ومسمع من الجميع إلى أن أصبح هذا الحلم فجأة وكأنه كابوس يطل علينا

عام ١٩٤٨ مع الإعلان عن قيام دولة إسرائيل ولتتوارث الأجيال المغيبة عن الحقائق جيلاً بعد جيل فكرة أن الصراع العربي الإسرائيلي بدأ عام ١٩٤٨ وكأن المائة عام التي سبقت هذا الحدث لم يكن لها تدوين في تاريخ البشرية. ويمكننا حصر الأدوار التي لعبتها الأطراف الثلاثة للصراع العربي اليهودي (دون الدخول في النوايا أو الملبسات أو الظروف التي دفعت تلك الأطراف للإسهام طوعاً أو قسراً في خلق الأزمة، وقد قمنا بشرحها بالفعل) في النقاط المحددة الآتية:

١. دور الإستعمار الأوروبي في خلق الأزمة:

لقد ساهم ساسة البلدان الأوروبية مع بدايات القرن العشرين في تغييب الرأي العام العالمي مع غياب، مع سبق الإصرار والترصد، لضمائرهم الإنسانية وذلك في دعم أهداف الحركة الصهيونية التي إلتقت مع رغبتهم الكامنة في تصدير مشكلة يهود أوروبا إلى خارج الدول الأوروبية وذلك بالمشاركة في ترسيخ الأكنوبة الصهيونية الكبرى " شعب بلا أرض جاء لأرض بلا شعب ". وقد لعبت إنجلترا الدور الأكبر في هذا الإسهام نظراً لأنها كانت تستعمر منطقة الشرق الأوسط بما فيها فلسطين العربية وشعبها العربي الذي لا ذنب له ولا جريمة فيما كان يعاني منه اليهود من تفرقة عنصرية على أيدي الأوروبيين وصلت إلى حد المحرقة الشهيرة، أو ما كانت تعاني منه الدول الأوروبية من ممارسات اليهود الشاذة وسياساتهم المالية الهدامة لإقتصاديات الدول التي إحتضنتهم وعاشوا فيها منبوذين في أحياء الجيتو. وأصدق دليل على ما أقوله هو التنسيق والتخطيط الكامل لحل مشكلة يهود أوروبا بين زعماء الحركة الصهيونية وعلى رأسهم هرتسل، وبين وزراء خارجية ومستعمرات ومليونيرات بريطانيا طوال النصف الأول من القرن العشرين؛ فالدور البارز الذي لعبه المليونير البريطاني روتشيلد في تمويل بناء الكيبوتسات لإستيعاب هجرات يهود

أوروبا لفلسطين لم يكن خافياً على أحد في التاريخ المثبت، وبعد فشل محاولات هرتسل في إقناع السلطان عبد الحميد (بعد مقابلته عام ١٩٠١) بالترحيب بهجرة اليهود إلى إمبراطوريته والإستيطان فيها إتجه لتحقيق مساعيه إلى بريطانيا حيث التقى هرتسل بوزير المستعمرات البريطانية جوزيف تشمبرلين عام ١٩٠٢ واقترح عليه أن تقوم بلاده بدعم مشروع إستيطان يهود أوروبا في قبرص أو العريش، وقد تم صرف النظر عن قبرص بسرعة بينما تابع الطرفان فحص إمكان العريش، وبعد لقاء وزير الخارجية البريطانية إلتقى هرتسل اللورد كرومر حاكم مصر وإتفق على إرسال بعثة لدراسة المنطقة وتقديم مشروع الإمتياز إلى المنظمة الصهيونية. ووصلت البعثة فعلاً إلى العريش في فبراير عام ١٩٠٣، ولكن التقرير جاء غير مشجع بسبب طبيعة المنطقة الصحراوية وقلة مياهها الأمر الذي يجعلها غير ملائمة لإستيطان اليهود الأوروبيين. ثم عاد هرتسل من القاهرة واجتمع ثانية بوزير المستعمرات البريطاني الذي أبلغه إقتراحه لمنطقة أوغندا، التي لم يتحمس لها الزعيم الصهيوني في البداية، لكن المؤتمر الصهيوني السادس الذي عُقد عام ١٩٠٣ ناقش إقتراح هرتسل لتوطين المهاجرين اليهود من روسيا وغيرها في أوغندا كمرحلة مؤقتة في سبيل إيصالهم بعد ذلك إلى فلسطين، وكل هذا التنسيق والتخطيط المشترك بين زعماء الحركة الصهيونية وبريطانيا العظمى الممثلة لأوروبا إنصب على إخراج يهود أوروبا من المجتمعات الأوروبية وتوطينهم في أي مكان في العالم دون أي فكر ديني مقدس؛ فمن الناحية النظرية الإفتراضية كان من الممكن نجاح المخطط الصهيوني الأوروبي لتوطين المهاجرين اليهود الذين يعيشون في أوروبا في قبرص أو العريش أو أوغندا أو الأرجنتين، ومن ثم فمن الناحية الإفتراضية أيضاً أننا كنا سنواجه صراعاً يهودياً قبرصياً أو يهودياً مصرياً أو يهودياً أوغندياً أو أرجنتينياً بدلاً من الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن مع فشل كل محاولات توطين اليهود في الأماكن المقترحة بدأ التنسيق لصب كل الجهود نحو الترويج للفكر الصهيوني الديني - رغم أن الحركة الصهيونية حركة علمانية بحتة - بأن

لليهود حقاً تاريخياً في فلسطين؛ فكان وعد بلفور الشهير عام ١٩١٧ ثم كانت جهود أوروبا لإضفاء الشرعية على الكيان اليهودي الذي دعمته في فلسطين (اليشوف اليهودي)، من خلال كواليس الأمم المتحدة لإصدار قرار التقسيم تحت ذريعة حل النزاع العربي اليهودي بعد أن حولوا الديانة اليهودية لقومية، وبعد أن صدروا المشكلة من أرض أوروبا لأرض فلسطين العربية. ولم يقتصر دور أوروبا عند حد قرار التقسيم بل في وقوفها موقف المتفرج العاجز أمام جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية والتي وصلت إلى قرار بشأن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧ وإبتلاعها أرض فلسطين كاملة دون أن يحرك ساكناً فيما يتعلق بالحق العربي وما جرى على أرض الواقع لأصحاب الأرض الأصليين، وإذا كان الضمير الأوروبي والأمريكي قد إرتضى تصدير المشكلة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين على حساب حقوق شعب لا حول له ولا قوة وذلك بعد قرار التقسيم فإننا يمكننا أن نتفهم الدوافع لذلك (وتفهمنا لايعني القبول أو التعاطف مع الدور الأوروبي بشأن قرار تقسيم فلسطين)، فإن الضمير الأوروبي والأمريكي قد خالف كل المعايير الإنسانية فيما يتعلق بمساندة القوة الإسرائيلية الغاشمة في إحتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧ والتي لم يشملها قرار التقسيم، وسوف يظل الموقف الأوروبي والأمريكي في هذا الصدد يمثل عاراً على جبين البشرية.

٢. دور الإمبراطورية العثمانية والأنظمة العربية في خلق الأزمة:

رغم الدور القومي المشرف الذي لعبه السلطان عبد الحميد سلطان الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين لصد جميع محاولات زعماء الحركة الصهيونية للسماح بهجرة اليهود بأعداد كبيرة إلى إمبراطوريته والإستييطان فيها، حيث كان هرتسل قد قابل السلطان عبد الحميد في مايو ١٩٠١* وقدم له إقتراحاً بالسعي لتوحيد ديون الدولة العثمانية ومساعدتها في سداد تلك الديون إذا ما رحب السلطان بهجرة يهود أوروبا إلى إمبراطوريته والإستييطان فيها. وإستمرت اللقاءات بين بعض زعماء الحركة الصهيونية ورجال الدولة العثمانية في السنة التالية، لكن من دون فائدة؛ فقد عارض السلطان عبد الحميد إستيطان اليهود بأعداد كبيرة في فلسطين، كما فشل هرتسل في إيجاد الأموال اللازمة لذلك فتوقفت المباحثات بين الطرفين وإقتنع هرتسل بعد مقابلاته مع السلطان وبعض مقربيه بأنه لن يحصل على ما يبتغي من السلطات العثمانية، لذا إنتقل بمساعيه السياسية إلى المحطة التالية وهي بريطانيا كما أسلفنا ذكراً.

أقول أنه بالرغم من الموقف المشرف الذي لعبه السلطان عبد الحميد إلا أن التاريخ والتحليل الموضوعي البعيد عن العواطف يستوجب منا أن نشير إلى بعض النقاط الخطيرة والتي تمثل سلبية الطرف العربي في التعامل مع المخطط الصهيوني لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لحل مشكلتهم المعقدة في أوروبا، والتي تتلخص في عدم توافر المناخ العقائدي لدى دول أوروبا من ناحية وعدم تكيف يهود أوروبا على مدى عشرات السنين في الذوبان في النسيج الإجتماعي القومي في البلدان الأوروبية (على غرار ما عاشه اليهود كما أسلفنا الذكر في البلدان العربية الإسلامية والتي كان إنتمائهم القومي فيها للبلدان التي منحتهم حق المواطنة وحرية ممارسة شعائرهم الدينية)، فكان ما حدث من تتافر ومضايقات بين يهود الجيتو وبين البلدان الأوروبية فيما سمي بأوروبا بالمشكلة اليهودية.

*الدكتور عادل مناع ، "تاريخ فلسطين في ظل الحكم العثماني في القرن التاسع عشر"، الكتاب صدر باللغة العبرية لطلبة أقسام التاريخ بالجامعات الإسرائيلية ، ص ٢٣٦.

وهذه النقاط يمكن إيجازها في المواقف التالية:

أولاً: لم تنتبه السلطات العثمانية ولا الدول العربية (وخاصة المتاخمة لفلسطين كالأردن) طيلة ما يزيد عن ستين عاماً منذ بداية الهجرات اليهودية الأولى التي دعت إليها جمعية أحباء صهيون، للكيان اليهودي الذي أخذ يتبلور بشكل قومي (أنشطة إجتماعية وسياسية ومطبوعات وصحف كلها تدار باللغة العبرية وليس باللغة العربية)، ولم ترصد حركة شراء الأراضي اليهودية المتنامية خلال النصف الأول من القرن العشرين وبالتالي لم تتخذ المواقف الرسمية التي تحد من أنشطة اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين، حتى أن تسميتهم المعلنه والتي تحولت من الطائفة اليهودية (على غرار كل الطوائف اليهودية التي عاشت في العالم العربي) إلى اليشوف اليهودي أي الإستهيطان اليهودي فأصبحوا يواجهون خطراً متنامياً بسرعة تدعمه سلطات الإنتداب البريطاني بالأموال والدعم السياسي ثم بعد قرار التقسيم أصبحت كل الدول الأوروبية تدعمه بالسلاح تحت ستار تنفيذ قرار الأمم المتحدة بأيدي اليهود أنفسهم وليس بأيدي القائمين على المنظمة الدولية آنذاك.

ثانياً: وصل الأمر في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات إلى حد "التعايش" مع الواقع الذي أصبح ملموساً وهو دولة تسمى اليشوف اليهودي داخل دولة وهي فلسطين وكلاهما في نظر العالم الغربي آنذاك ليس له كيان سياسي معترف به أو نظام حكم سيادي له حدود معترف بها دولياً، ورغم ذلك فقد كان ذلك التعايش غريباً ويثير كثيراً من علامات الإستفهام عندما نكتشف أن التاريخ المدون بالصوت وبالصورة يكشف لنا عن تبادل الزيارات والوفود بين ممثلي اليشوف اليهودي في مختلف الأنشطة الرياضية والفنية والاجتماعية، وبين طوائف اليهود في الدول العربية

تحت أعين وبصر الأنظمة العربية أياً كان شكلها السياسي ويكفي أن نعلم مثلاً واحداً وهو وفد نادي المكابي اليهودي* قد زار دولاً عربية مثل الأردن ومصر وتقابل مع الشخصيات السياسية البارزة في تلك الدول، والأرشيف التاريخي يعج بالأمثلة المماثلة، دون أن يتحرك العالم العربي آنذاك لوقف تشكيل الكيان السياسي القادم لا محالة لليهود في فلسطين.

ثالثاً: تأتي المأساة الكبرى بعد ذلك في أعقاب قرار تقسيم فلسطين، والذي جاء كنتيجة حتمية ومباشرة لوضع ظل ما يزيد عن نصف قرن يتشكل على ساحتي الأحداث بأوروبا وفلسطين تحت مرأى ومسمع البلدان الأوروبية والأنظمة العربية والتي تشارك جميعها بدرجات متفاوتة بالطبع في تمهيد الطريق أمام القوى الإستعمارية المسيطرة على الجمعية العمومية للأمم المتحدة لإصدار قرار التقسيم الذي من شأنه من وجهة النظر الأوروبية أن يحل المشكلة اليهودية المتفاقمة في بلدانهم، وأن يحقق أحلام الحركة الصهيونية التي باتت تشكل لوبي شديد الضغط من خلال أثرياء يهود أوروبا، وفي نفس الوقت يضع حدوداً جديدة لنظام عربي في شكل دولة تعيش على نصف أراضيها الشرعية منذ أكثر من ١٥ قرناً من الزمان طالما أنه ليس هناك نظاماً سياسياً محدداً يحكمها سوى تبعيتها للإمبراطورية العثمانية الإسلامية.

ورغم تلك الأحداث التاريخية الدرامية التي دفع ومازال يدفع ثمنها شعب فلسطين فإن رد الفعل العربي في أعقاب قرار التقسيم جاء إنفعالياً وغير مدروس بل والأكثر من ذلك جاء مشوباً بعلامات إستفهام كبرى تاهت الإجابة عنها في خضم الأحداث المتلاحقة والتراجيدية والتي أعقبت قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، والذي دفعني بكل موضوعية لأن أطرح هذا التحليل هو الحقائق

* يرجع اسم مكابي إلى لفظ توراني صريح يدون لفترة الإضطهاد الروماني لليهود في فلسطين بعد خراب الهيكل.

التاريخية الآتية، والتي يجب أن ندركها ونعيها جيداً قبل الإنسياق وراء إنفعالاتنا بدون تفعيل لغة العقل والمنطق:

أ- رفضت الزعامات العربية بإستثناء الحزب الشيوعي خطة التقسيم ووصفتها بالمجحفة في حق الأكثرية العربية التي تمثل ٦٧% مقابل ٣٣% من اليهود؛ فقد أعطى الإقتراح ٥٦% من فلسطين لليهود الذين كانوا يملكون ٧% فقط من التراب الفلسطيني، فاجتمعت الجامعة العربية الناشئة بعد هذا القرار وأخذت بعض القرارات كان أهمها:

- إصدار مذكرات شديدة اللهجة لأمريكا وإنجلترا.
 - إقامة معسكر لتدريب المتطوعين في قطنة بالقرب من دمشق بسوريا لتدريب الفلسطينيين على القتال.
 - تكوين جيش عربي أطلق عليه جيش الإنقاذ وجعلوا عليه فوزي القاوقجي*.
 - رصد مليون جنيه لأغراض الدفاع عن فلسطين.
- ب- حتى صدور هذه القرارات من جامعة الدول العربية كرد فعل قوي وسريع على قرار الأمم المتحدة بالتقسيم تبدو الأمور للقارئ العزيز منطقية وتتماشى مع الضمير الإنساني والحق العربي، ولكن هل طرح أحد سؤالاً خلال الخمسين عاماً الماضية مفاده: هل زعماء الدول العربية الذين أصدروا قرارات جامعة الدول العربية درسوا أبعاد ونتائج قراراتهم قبل إصدارها؟ هل درسوا رد فعل أمريكا وإنجلترا المتوقع وما سيجري عليه؟ هل كان زعماء العرب يملكون بالفعل القدرات العسكرية والمالية التي تمكنهم من الصمود أمام الظلم الدولي المتمثل في إنجلترا ممثلة لأوروبا

* فوزي القاوقجي: ضابط سوري. ولد في طرابلس (في لبنان اليوم). درس في المدرسة الحربية في الأستانة (اسطنبول)، وتخرج ضابطاً في سلاح الخيالة العثماني عام ١٩١٢. عمل في الموصل (العراق)، وشارك في المعارك ضد الإنكليز خلال الحرب العالمية الأولى في العراق ١٩١٤ وفلسطين ١٩١٦.

وأمرىكا كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية؟ للأسف الشديد التاريخ لن يُنصف من إتخذوا قرارات رد الفعل العربي على قرار تقسيم فلسطين، فما أن تم بالفعل تنفيذ القرارات بتدريب الفلسطينيين بقطنة وتشكيل جيش الإنقاذ حتى إعترضت بريطانيا وأرسلت رسالة تقول فيها: "إن بريطانيا تعتبر تسليح الفلسطينيين وتدريبهم في قطنة عملاً غير ودي!".

فاجتمعت الجامعة العربية وتشاورت وإتخذت قراراً بغلق معسكر قطنة وتسريح المتطوعين وسحب أسلحة المعسكر والإكتفاء بتجهيز جيش الإنقاذ مع تحديد عدده بـ ٧٧٠٠ جندياً وإمداده ببعض الأسلحة. أما الأموال فلم يصل إلى فلسطين إلا شئ قليل منها فلماذا أصدر زعماء العرب قرارات ليس في إستطاعتهم تنفيذها؟ لماذا رجعوا في قراراتهم السيادية أمام عبارة أن بريطانيا تعتبر تسليح الفلسطينيين وتدريبهم عملاً غير ودي؟ ولماذا لم تصل المليون جنيه لإغراض الدفاع عن فلسطين؟ ولماذا تم تحديد جيش الإنقاذ بسبعة آلاف وسبعمائة جندي عربي؟ إذا إفترضنا جدية أصحاب القرارات في إنقاذ فلسطين العربية، لو كانوا أرسلوا من كل دولة عربية ألف جندي لصار هناك عشرين ألف جندي عربي كان يمكنهم تحرير فلسطين من العصابات اليهودية الأكثر تسليحاً منهم والتي كانت تتمركز في ٧% من التراب الفلسطيني ولكانت وسائل التسليح أمراً هامشياً فوفقاً لنظرية الأمواج البشرية التي يمكنها إدارة حرب عصابات طويلة لا يجدي مع أي جيش صغير - وليس عصابات يهودية مسلحة من أوروبا - الصمود لعدة أيام مع نفاذ المؤن والذخيرة.

ج- بعد تراجع الجامعة العربية في قراراتها عاد المفتى أمين الحسيني إلى فلسطين وكان قد هرب منها إلى لبنان وبدأ يقود الجهاد المسلح ضد اليهود ومعه البطل عبد القادر الحسيني واجتمع الناس على قيادة المفتي الذي أراد

الحصول على التأييد العربي فاتجه إلى الجامعة العربية يعلن رغبته في تكوين حكومة فلسطينية يكون المفتي على رأسها كما يريد الشعب الفلسطيني هناك، لكن الجامعة العربية رفضت الطلب دون تبرير واضح؛ بل إن الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن قال لجولدا مائير، وكانت وقتها ممثلة الوكالة اليهودية أنه يعتزم أن يضم إلى الأردن الجزء المخصص للعرب في مشروع التقسيم (الضفة الغربية) كما ينوي على إقامة علاقات سلام وصداقة مع الدولة اليهودية، وختم كلامه بقوله: "كلانا يواجه خصماً مشتركاً يقف عقبة في طريق خططنا، ذلك هو المفتي أمين الحسيني"!! ولا تعليق، لا تعليق لديّ سوى دعوة خالصة لكل من يرغب في معرفة الحقيقة التاريخية أن يبحث عنها بنفسه في كل الموسوعات والوثائق الموجودة بأراشيف المتاحف وأجهزة المخابرات في العالم أجمع حتى يكون غضبنا وإنفعالاتنا نحو الإتجاه الصحيح دون مزايدة أو شعارات جوفاء سئمت منها على مدى عقود من الزمان.

د- قام اليهود بتوظيف رد الفعل العربي الإنفعالي الغير مدروس (كالعادة للأسف) وإستغلوه أحسن إستغلال فإستغاثوا بأمريكا وإنجلترا ودول أخرى لحمايتهم وتسليحهم للدفاع عن أنفسهم؛ فأنهمرت عليهم سفن الأسلحة من أمريكا وإنجلترا وأوروبا الشرقية وقدم ضباط من أمريكا وتشيكوسلوفاكيا وروسيا لتدريب اليهود على الأسلحة الجديدة، وإستعدت المنظمات اليهودية للقتال وقوامهم سبعون ألف جندي مسلح مدرب، وليذكر التاريخ أن جامعة الدول العربية شمרת عن ساعديها وأصدرت قراراً بتشكيل جيش الإنقاذ العربي وقوامه ٧٧٠٠ جندياً، أي ما يوازي ربعمئة جندي من كل دولة للدفاع عن أرض عربية وحق عربي وشعب عربي لاحول له ولا قوة، بينما زعماء الوكالة اليهودية والمنظمات اليهودية والصهيونية كان لديهم سبعون ألف جندي مدربون على أحدث الأسلحة والعتاد لإغتصاب أرضاً

ليست لهم ولم يملكوا إلا ٧% فقط من ترابها، وثار الشعب الفلسطيني بقيادة المفتي أمين الحسيني والقائد البطل عبد القادر الحسيني إلا أن جيش الإنقاذ الضعيف رفض التعاون مع الحاج أمين الحسيني حتى قال الدكتور عبد الله عزام في تاريخ هذه الفترة: " إن فوزي القاوقجي هذا كان رجلاً تحوم حوله الشبهات". فهل كانت الأنظمة العربية حقاً مدركة لما تفعل عن دراسة وعلم بالأمور؟ ألم يكن في مقدور زعماء العرب أن يسلكوا دروباً سياسية للتصدي لقرار التقسيم الظالم وتغيير كفة ميزان القوى الدولي لإستمالة الدول المترددة والتي إمتنعت عن التصويت لنصرة الحق العربي دون الدخول في مغامرة عسكرية غير محسوبة بكل المقاييس العقلية وفقاً للمعطيات التي أسلفنا ذكرها؟ وإذا كان العرب قد درسوا وإقتنعوا بأن قراراتهم هي الخيار الأوحده لماذا تراجعوا عنها بعد أول بيان صدر عن بريطانيا التي كانت رسمياً تحتل معظم أراضيهم؟ ولماذا لم يساند العرب المفتي أمين الحسيني الفلسطيني والذي إختاره الشعب الفلسطيني لصد العدوان على فلسطين العربية؟

هـ- لقد حققت كتائب الجهاد من المتطوعين المسلمين الذين وصلوا فلسطين من الدول الإسلامية وعلى رأسها مصر وسوريا لتدافع عنها حققت إنتصارات هائلة في البداية في مستعمرات النقب وبيت لحم والخليل وكفار دروم وبئر سبع، وحاصروا القدس حصاراً شديداً بينما كانت مدن عربية أخرى تسقط الواحدة تلو الأخرى، وحدثت مذبحة دير ياسين وغيرها، ورفضت الدول العربية إرسال أية تعزيزات للمجاهدين ثم إنقلبت الأمور حتى كانت حرب ١٩٤٨ الخاسرة قبل أن تبدأ بكل المقاييس التي أسلفنا ذكرها؛ بل ويزيد عليها عاملاً مخزياً آخر لم نرى مثله في تاريخ البشرية ألا وهو إستخدام جيش الإنقاذ العربي الهزيل والضعيف لأسلحة فاسدة، ولو أن حرب ١٩٤٨ دارت بأسلحة سليمة على ضوء ما ذكرناه لما وقعت النكبة!

و - أما عن أخطاء الأمة العربية التي ساهمت في تعقيد أزمة الحق العربي في فلسطين بعد قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم فسوف نفرد لها جزء في نهاية الكتاب حتى نصل لأكبر قدر من الموضوعية المطلوبة لزيادة الوعي التاريخي والقومي لدينا.

٣. دور المنظمات اليهودية والصهيونية في خلق الأزمة :

إذا كانت عبارات اللوم والنقد الذاتي الشديد الذي وجهته للطرف العربي بموضوعية شديدة لا تستند على الإنفعالات أو العواطف فيما ساهموا فيه بسلبيتهم وقراراتهم الإنفعالية الغير مدروسة، وكذلك الحال بالنسبة للطرف الأوروبي وعلى رأسه إنجلترا، والذي تخلق تماماً عن كل معايير الضمير الأخلاقي الإنساني بتصدير مشكلة يهود أوروبا التي باتت تؤرقه وتهدد استقراره إلى الساحة العربية التي كانت دول أوروبا تحتلها وتستنفد خيراتها، وذلك على حساب الحق الفلسطيني حتى اليوم؛ فإن العبارات والفقرات القادمة من الكتاب ستكون ثقيلة على أصحاب الضمائر الحية والمنادين بحقوق الإنسان والسلام والديمقراطية من يهود العالم، ومنهم بالطبع من ولدوا ويعيشون في دولة إسرائيل التي قامت، من حيث الشكل الشرعي، بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، وبموجب النتائج المباشرة لحرب ١٩٤٨ المعروفة باسم النكبة، فإذا كنت وصفت الدور العربي الغائب بالسلبية وعدم الجدية والدور الأوروبي بالإنحطاط الأخلاقي وغياب الضمير الإنساني؛ فإن الدور الذي لعبته المنظمات اليهودية وزعماء اليهود في العالم قبل وبعد قيام دولة إسرائيل في ترسيخ مفاهيم ودعاوي الحركة الصهيونية مبني كله على أكاذيب وتزييف للحقائق التاريخية مستغلين في ذلك الظروف التي كانت عليها الدول العربية، وخاصة فلسطين تحت وطأة الاحتلال الأوروبي والظروف التي عاشها يهود أوروبا قبل وبعد مأساة النازي، وهو دور يفوق السلبية وغياب الضمير البشري بكثير ليصل لدرجة تقنين وتحليل الجريمة،

جريمة السلب والنهب والقتل وتزييف وتشويه الحقائق التاريخية وإضفاء الشرعية على كل هذه الأفعال متناسين أنهم ينافقون أنفسهم أولاً والبشرية جمعاء فيما ساهموا في خلق أزمة الصراع العربي اليهودي (حسب وصف الأمم المتحدة عام ١٩٤٧)، والذي يحمل اليوم بعد مرور ستين عاماً مسمى الصراع العربي الإسرائيلي، ومتناسين قبل هذا وذاك أنهم ينافقون الله سبحانه وتعالى في تحويل الإيمان بعقيدة موسى السماوية من علاقة تعبدية بين اليهود وخالقهم إلى علاقة عنصرية تجعل اليهودية قومية يستوجب إقامة شعائرها وجودهم في مكان بذاته في العالم.

ودليلي على هذه المقدمة العامة سأحاول إيجازه في النقاط والحقائق التاريخية التالية:

أولاً: أن الحركة الصهيونية التي نشأت في أوروبا نتيجة لظروف سياسية صعبة عاشها اليهود لعقود متعاقبة في تجمعاتهم المنبوذة التي عرفت بالحيثو، هي حركة علمانية بحتة وليس لها أي أيديولوجية أو عقيدة دينية؛ حيث قامت بالترويج لفكرة إنشاء وطن قومي لليهود تحت ستار وعبادة الدين اليهودي والتوراة، وأول بيان صدر عن مؤسسي دولة إسرائيل بتوقيع بن جوريون في مايو عام ١٩٤٨ حدّد هوية الدولة الوليدة بأنها دولة ليبرالية ديمقراطية مع وصفها باليهودية ليخلق بذلك التناقض الذي وُلد مع ميلاد الدولة: يهودية وليبرالية ديمقراطية تحترم حقوق كل مواطنيها! ولو كانت الديانة اليهودية تتسم بالقومية لما عاش يهود الشتات بعد خراب الهيكل الثاني في كنف الدول الإسلامية، التي تحترم حقوق كل مواطنيها من الديانات الأخرى، مئات السنين في سلام وإستقرار ينعمون بعقيدتهم الدينية الموسوية وبقومياتهم العربية المختلفة حتى صاروا جزء من النسيج الإجتماعي في الدول الإسلامية طيلة قرون من الزمان. ولو كانت الحركة الصهيونية ولدت دينية وذات عقيدة وأيديولوجية دينية مستقاة من التوراة كما إستطاعوا ترويج الأكذوبة للأوروبيين في القرن العشرين، لما

كانت خمسة مؤتمرات صهيونية بزعماء هرتسل قد روجت وإستجبت فكرة تهجير يهود أوروبا لإنشاء وطن قومي لهم تارةً في الأرجنتين وتارةً في قبرص وتارةً في العريش وتارةً في الكونجو وتارةً في أوغندا حتى تفتق ذهنهم عن تحويل أنظار العالم لحل مشكلتهم في أوروبا على حساب فلسطين العربية والتي كانت الطائفة اليهودية فيها لا تتعدى عدة آلاف وتعيش في نفس النسيج الإجتماعي الذي كان يعيشه يهود مصر وسوريا والعراق واليمن وبلاد المغرب حتى أوائل القرن العشرين.

ثانياً: إذا كان الحلم الصهيوني هو تنفيذ لعقيدة دينية واجب تنفيذها في كتاب اليهود المقدس (وعلى القارئ أن يختار الدلالة الملائمة لثقافته وفهمه ودرايته بهذا الكتاب المقدس وبعدد أسفاره حسب ما ذكرنا في الدراسة السابقة)، فلماذا ظل أثرياء اليهود في أوروبا وأمريكا والدول العربية إلى يومنا هذا في أوطانهم بقومياتها المختلفة ويمارسون شعائرهم الدينية اليهودية ولم يختاروا الهجرة إلى أرض إسرائيل (فلسطين) لتحقيق رغبات الرب، ولماذا نذهب بعيداً وجماعات اللوبي الصهيوني الشهيرة المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي والكونجرس الأمريكي تعيش على أرض أمريكا وتحمل الجنسية الأمريكية وتدعم بالمال والإقتصاد الكيان اليهودي في فلسطين رغم ديانتهم اليهودية ولا يفكرون في مسألة قومية الديانة اليهودية أو أن يعيشوا الحلم الصهيوني على أرض الميعاد في فلسطين، أليست هذه معضلة ونفاق وشيزوفرينيا واضحة بكل معاييرها يعيشها المجتمع الأمريكي والأوروبي حتى يومنا هذا في سيناريو عجيب مبني على المصالح الشخصية والعنصرية الفكرية على حساب العقيدة الدينية المجردة والضمير الإنساني الحي؟ ... ولماذا نجد اليوم طوائف دينية يهودية متشددة بعد مرور قرن من الزمان على إدعاءات الحركة الصهيونية الزائفة في فلسطين ممن يرفضون علانية الفكر الصهيوني

وقيام دولة إسرائيل على حساب الحق العربي مثل جماعة ناطوري كارتا (נטורי קרתא)* أو "حماة المدينة"، وهم جماعة دينية متطرفة من اليهود يعيشون في القدس، وتقول بأنها تحمي المدينة المقدسة وتناهض الصهيونية ولا تعترف بدولة إسرائيل.

والأمثلة كثيرة ولا تنتهي وعلى من يرغب من القراء الأعزاء في التزود والمعرفة بشأن إدعاءات الصهيونية الزائفة بربط الديانة اليهودية والتوراة بأرض فلسطين أوصي بأن يقرأ ما قاله المفكر الفرنسي المعروف "روجيه جارودي" في كتاب "الأساطير المؤسسة للسياسية الإسرائيلية" وعنوانه الأصلي بالفرنسية

Roger Garaudy: Les Mythes Fondateurs De La Politique Israelienne"

والذي قامت دار الغد العربي بترجمته للعربية تحت عنوان:

" رجاء جارودي: الأساطير المؤسسة للسياسية الإسرائيلية ومحاورات جارودي بالقاهرة"

ثالثاً: على مدى أكثر من خمسين عاماً والآلة الإعلامية الصهيونية تروج للفكرة الكاذبة بأن "اليهود شعب بلا أرض جاءوا لأرض بلا شعب"، وللأسف الشديد أن المنظمات اليهودية والجماعات اليهودية قد ساهمت في ترسيخ هذه الأكذوبة من خلال الآلة الإعلامية الصهيونية فخلقت بذور الصراع العربي اليهودي بالإستيلاء الغير شرعى على الأرض الفلسطينية.

ولأن الحديث يطول ولا ينتهي عن هذه النقطة الهامة فإنني سأقتبس بعض ما كتبه الأعلام الإسرائيلية باللغة العبرية، وهي أقلام نزيهة معتدلة وموضوعية مثل ما كتبه ونشره المفكر الفرنسي الشهير روجيه جارودي قبل وبعد إشهاره

* ناطوري كارتا: حركة يهودية أرثوذكسية ترفض الصهيونية بكل أشكالها وتعارض وجود دولة إسرائيل ، تعدادهم يقارب ٥٠٠٠ ويتواجدون في القدس و لندن و نيويورك جماعة دينية يهودية تم تأسيسها في سنة ١٩٣٥ ، هذه المجموعة الصهيونية تعارض و تنادي بخلع أو إنهاء سلمي للكيان الإسرائيلي، حيث أنها تقتنع بأن اليهود ممنوعون من الحصول على دولة خاصة بهم حتى مجيء المسيح. يتمركز أتباع هذه الجماعة في القدس و لندن و نيو يورك. المعنى الحرفي لأسمهم هو حراس المدينة

للدين الإسلامي الحنيف، فإن مثل هذه الأقلام تمثل الصفعة الكبرى التي تقتل الأفكار الصهيونية الزائفة في مهدها وأرجو أن نتمعن في قراءتنا لهذه الإقتباسات المترجمة عن اللغة العبرية (وقد إخترت للقارئ العزيز ثلاثة إقتباسات فقط على سبيل المثال لا الحصر) :

١. يقول الدكتور عادل مناع الباحث والمحاضر في جامعة بن جوريون والجامعة العبرية بالقدس بأقسام تاريخ الشرق الأوسط (ويحمل الجنسية الإسرائيلية من عرب ١٩٤٨) في كتابه باللغة العبرية الذي يحمل اسم " تاريخ فلسطين في ظل الحكم العثماني في القرن التاسع عشر"، فيما يتعلق بأكذوبة شراء اليهود لأراضي شاسعة وبنسب كبيرة من أرض فلسطين بغرض إعطاء نوع من الشرعية لعمليات السلب والنهب والإغتصاب التي مارسها اليهود قبل وبعد قيام الدولة: " معروف لدى الباحثين الأوروبيين واليهود أيضاً أن ما قام اليهود بشرائه من أراضي في فلسطين حتى عام ١٩٤٨ هو ٧% فقط من مساحة فلسطين، وأن ٩٣% من أرض فلسطين كانت مملوكة للفلسطينيين عام ١٩٤٨. وهذه المعطيات موجودة في الأرشيف الحكومي بأنقرة وإسطنبول بالإضافة لأرشيف إنجليزي تم إعداده في عام ١٩٤٥ بلندن، وفيه مسح شامل للأراضي والملكية العامة والخاصة في فلسطين، ويمكن لأي باحث الإطلاع عليه".

٢. في تعقيبه على رد الفعل الإسرائيلي إزاء تسلل مجموعة كبيرة من بدو قبيلة "العزازمة" من صحراء سيناء إلى صحراء النقب في شهر مارس من عام ١٩٩٩ كتب الصحفي الإسرائيلي اليهودي الجري "جدعون ليفي" مقالاً شديد اللهجة في جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢١ تحت عنوان " ملجأ لليهود فقط" جاء فيه: "وهكذا مرة واحدة، عدنا لأيام حروب الحدود لإسرائيل ما بين حرب الإستقلال - يقصد ١٩٤٨- وعملية سيناء - ١٩٥٦ - وهي الأيام التي أعلنت فيها إسرائيل الحرب على كل من حاولوا العودة إلى ديارهم وحقولهم من الفلسطينيين، وكان مصطلح " متسللين " وقتذاك أكثر تهديداً من مصطلح "مخربين" الذين نستخدمه

في أيامنا الحالية. لقد كانت حرباً وحشية ويجب قراءة الكتاب المفيد للمؤرخ بيني موريس* عن تفاصيل تلك الحرب للوقوف على طبيعتها؛ فالفلاحون الذين حاولوا الوصول لحقولهم لكي يجنوا محاصيلهم، أطلقت عليهم القوات الإسرائيلية النيران بدون رحمة، ومن بين ضحايا تلك الحرب في ذلك الوقت كان هناك أيضاً بدو غير قليلين ومن بينهم أبناء قبيلة العزازمة الذين تسللوا الآن للبلاد بطريقة غير شرعية؛ فقد طُردوا آنذاك مع آلاف البدو من أبناء البلاد والذين لم يتركوا الأرض في عام ١٩٤٨، والدلائل على ذلك لا تتقصدنا، فقد وصف رئيس مراقبي الأمم المتحدة في تلك الفترة، الجنرال "ويليام رايلي" عملية طرد ٤٠٠٠ من أبناء العزازمة في الثاني من سبتمبر عام ١٩٥٠، وبعد ذلك بتسعة أيام تم تنفيذ عملية طرد جماعي أخرى. ووصف "مائير هاريسون" في كتابه عمليات طرد أخرى للبدو على أيدي الوحدة ١٠١ بالجيش الإسرائيلي وتساءل هل كانت لهذا العمل مصداقية، كما أن كتابي "موريس" عن حرب الحدود وعن خلق مشكلة اللاجئين متخمان بالشواهد الإضافية عن "التطهير العرقي" للنقب من أبناء البدو للفلسطينيين.

ويختتم جدعون ليفي مقاله المثير بالعبارات التالية: "وحسب تقارير وزارة الخارجية الإسرائيلية عن تلك الفترة؛ فقد طردت إسرائيل إجمالاً حوالي ١٧ ألف بدوي لسيناء وللضفة الغربية عملية طرد جماعي فعلية، ولن نقول تطهير عرقي أو ترانسفير؛ فبعد إتمام عملية الطرد الفلسطيني الكبرى وإزالة ٤١٩ قرية فلسطينية عربية من على سطح الأرض، لم تتردد إسرائيل في الخمسينات أيضاً في طرد البدو من أرضهم ومعظمهم لم يحاربوها مطلقاً"

انتهى الاقتباس .. أريد منكم قراءته مرة أخرى بتمعن ... ولا تعليق.

* بيني موريس: من رموز التيار اليساري الذي ظهر في التسعينات من القرن الماضي بين المثقفين الأكاديميين الإسرائيليين الذين يعملون في مجال التاريخ الحديث والذين أطلق عليهم "المؤرخون الجدد" وكان هدفهم إعادة صياغة وكتابة تاريخ إقامة الدولة بشكل أقرب للحقائق والموضوعية ولا يعتمد على التزييف، وذلك بعد أن أفرجت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عن بعض الوثائق التاريخية الخطيرة التي تتعلق بحرب ١٩٤٨ وما بعدها من عمليات طرد وإبادة جماعية للسكان الفلسطينيين، بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على هذه الوثائق التي كان محظوراً نشرها حسب قوانين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

٣. وعن سياسة تهويد القدس وأكذوبة الحق اليهودي في القدس العربية سأكتفي بنموذجين مختارين من بين عشرات المقالات والكتب التي صدرت باللغة العبرية في إسرائيل على أيدي العديد من المثقفين وعلماء التاريخ اليهود الموضوعيين والذين يتسمون بالنزاهة وذلك على سبيل المثال فقط لا الحصر:

○ رداً على إدعاءات أريئيل شارون فيما يتعلق بالحق اليهودي في التواجد بالحرم الشريف تعقيباً على تدنيسه للحرم، والذي فجر الإنتفاضة الثانية في فلسطين المحتلة، وهي الإدعاءات التي نُشرت بجريدة "هآرتس" في نفس أسبوع الأحداث، قام البروفيسور فلينكشتاين من جامعة تل أبيب - وهو عالم حفريات شهير بالرد على إدعاءات شارون في نفس الجريدة بتاريخ ١٥/١١/٢٠٠٠ - حيث أكد على حقيقة عدم وجود أية شواهد تاريخية أو أثرية من قريب أو بعيد تدل على أن هيكل سليمان كان مُشيداً في منطقة الحرم الشريف، كما أن الإدعاء الزائف بوجود اليهود في فلسطين لفترات تاريخية طويلة ليس له أي أساس من الصحة وشكك البروفيسور فلينكشتاين في كل الإدعاءات الكاذبة التي ترمي لخلق واقع تاريخي وأثري في منطقة الحرم القدسي الشريف كلها، على أساس ماتم من حفريات علمية على مدى خمسين عاماً حتى الآن (حتى نشر المقال عام ٢٠٠٠).

○ في مقال للكاتب الصحفي الشهير "إفرايم سيدون" نُشر في جريدة معاريف بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٠٠ تحت عنوان "القدس والأكاذيب حولها" جاء فيه بالحرف الواحد: هناك العديد من الأكاذيب البيضاء والتي نعلم جميعاً أنها أكاذيب، ولكن من المريح لنا أن نتغاضى عن نقص الحقيقة التي بها، وأن نتعامل معها وكأنها أقوال إلهية حية، ومقولة "القدس الموحدة" هي النموذج الكلاسيكي لمثل هذه الأكاذيب، إن القدس موحدة فقط في الخطب الملتهبة، وفي البيانات الهيستيرية وفي التطلعات الشخصية، حتى أن بلدية القدس الموحدة على مدى الأجيال

تأخذ هذا الوصف بجدية، وكذلك الحال بالنسبة للمفهوم الجغرافي للقدس؛ فهو مفهوم إستعراضي ومائع بالطبع. تماماً مثل القرى العربية بيت حنينا وصور بحر وجبل مكبر ومثيلاتها، والتي تحولت فجأة عام ١٩٦٧ إلى القدس التاريخية بموجب قرار إداري وهي حتى لم تعرف أنها كذلك. لقد فقدنا في حرب الإستقلال (١٩٤٨) كما هو معروف سيطرتنا على المدينة القديمة والتي كانت عبارة عن الحي اليهودي فقط، لم يكن هناك أي جزء آخر بحوزتنا، كما أن بن جوريون نفسه لم يفقد صوابه لكي يحاول إحتلال الحي من جديد. إذاً على المدينة القديمة (الحي اليهودي) من الممكن ومن المفضل التفاوض لإبقاء الصلة الروحانية بالتراث اليهودي القديم، ولكن على القرى العربية مثل شوعفاط والعيساوية عن ماذا نتحدث؟ إن اليهود الوحيدين الذين يزورون تلك المناطق بالكاد هم رجال حرس الحدود الإسرائيليين، وحتى هؤلاء يقومون بذلك بحرص شديد".

إنتهت الإقتباسات اليهودية وأترك التعليق عليها وإدراكها للقارئ العزيز للوقوف على الحقائق التاريخية، ولكن قبل أن أختتم هذا الباب أود أن أوضح تاريخياً أمراً غاية في الأهمية بالنسبة لمخطط تهويد القدس العربية والذي بدأ فور إعلان إندلاع حرب ١٩٤٨ وتوضع لمساته الأخيرة الآن بدقة من قبل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، فقد بدأت الآلة الإعلامية الصهيونية على غرس مجموعة من الأكاذيب التاريخية التي ليس لها أي أساس من الصحة سواء تاريخياً أو أثرياً بالنسبة للقدس الشريف بغرض العمل بحرية على تهويد المدينة العربية الإسلامية وذلك في إطار سياسة خلق أمر واقع على الأرض، وهي أيديولوجية تحرك كل حكومات إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم بلا إستثناء، ولكن أي يهودي مثقف تاريخياً (وليس شرطاً أن يكون عالماً للحفريات والآثار) يدرك تماماً زيف هذه الأكاذيب بل ويسخر منها. ولن أقوم بشرح تاريخ القدس العربية أو الإسلامية؛ فكتب التاريخ والآثار زاخرة بالحقائق، وهي تكشف الزيف

الصهيوني وتُشعر أي عالم آثار أو تاريخ يهودي محترم بالخلج مما تقوم به الدعاية الصهيونية من أجل طمس الحقائق.

لكني أود الإشارة هنا إلى أكبر الأكاذيب الصهيونية في هذا الصدد والتي للأسف الشديد أصبحنا نردها دون وعي أو إدراك لمدلولاتها التاريخية ألا وهي **حائط البراق***، والذي يطلق عليه اليهود " حائط المبكى "، وإليك باختصار شديد الحقيقة التاريخية دون زيف أو تشويه لزيادة وعينا الثقافي بها:

يلعب حائط البراق دوراً خطيراً في تاريخ القدس الديني والسياسي المعاصر؛ فهذا الحائط بالنسبة لليهود والإسرائيليين القارئین لتاريخهم ولعلم الآثار دون تزييف هو الجدار الخارجي الغربي - ولذا فاسمه العلمي التاريخي הכותל המערבי أي الجدار الغربي بالعبرية - للهيكل اليهودي الثاني الذي بُني في عهد الملك الروماني "هيرودوس" في السنة العشرين قبل الميلاد؛ أي بعد خراب هيكل سليمان الأول بـ ٥٦٦ عاماً أي أكثر من خمسة قرون ونصف من الزمان - وذلك الهيكل الثاني لم يدم بناؤه على الأرض سوى تسعين عاماً؛ حيث تم تدمير وخراب الهيكل الثاني على يد الرومان عام ٧٠ م، فبعد أن قمع الإمبراطور "تيتوس" الثورة المكابية عام ٧٠ م دُمر المعبد بالكامل ولم يبق منه سوى الجزء الأسفل فقط للجدار الغربي والذي يمكن تمييزه بالعين المجردة اليوم من أسلوب نقش حجارتها الضخمة القديمة عن باقي أجزاء الجدار الذي تم ترميمه بأحجار حديثة أقل حجماً ليبدو جداراً كاملاً كما نراه اليوم، وكانت معالم الهيكل الثاني الذي بُني في عهد "هيرودوس" قد إندرت وتلاشت ولم يعرف مكان قدس الأقداس في المعبد اليهودي، ومنع اليهود من دخول منطقة أطلال المعبد من قبل الرومان عقاباً لهم ومن كهنتهم أيضاً خوفاً من تدنيس قدس الأقداس وأبطلت جميع الطقوس الخاصة بتقديم القرابين في المعبد فبقي اليهود يندبون حظهم ويبكون أمام الحائط حتى أصبح المكان يُعرف بحائط المبكى.

* حائط البراق: را. شكل رقم (٨) في ملحق الصور في نهاية الدراسة.

وأؤكد مرة أخرى للقارئ العزيز أن هذه المعلومات التاريخية الموثقة هي عن ما تبقى من أحجار الجدار الغربي لأطلال المعبد اليهودي الذي بُني لإحياء الهيكل الثاني للمعبد اليهودي تحت حكم الرومان؛ أي أن الطائفة اليهودية التي عاشت في فلسطين بعد خراب الهيكل الأول بخمسة قرون ونصف قامت بذلك بدون سيادة دولة أو مملكة على الأرض التي كانت ضمن الإمبراطورية الرومانية وقت سماحها لهم كطائفة دينية ببناء معبد للصلوات فيه، وأنه لا توجد أي علاقة أو أثر تاريخي في هذا المكان لهيكل سليمان كما يدعي اليهود، وأن الحفائر التي تتم بشكل متطرف غير شرعي تحت ساحة الحرم القدسي الشريف بإشراف ورعاية حكومات الإحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن لم تجد أو تعثر حتى الآن على أي دليل أثري ملموس يربط بين هيكل سليمان المزعوم في هذه المنطقة وبين ما تبقى من أحجار الجزء السفلي للجدار الغربي للمعبد الذي بُني في عهد الإمبراطور "هيرودوس" الروماني.

أما الحقائق الأثرية والتاريخية المرتبطة بنفس هذا الجدار والتي ترجع للقرن السابع بعد الميلاد بالنسبة للمسلمين فهي ترتبط بحادثة الإسراء والمعراج حيث ربط سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام البراق - الناقة التي حملته من مكة إلى القدس الشريف في معجزته الإلهية - بسلسلة في ذلك الحائط؛ فسمي بحائط البراق منذ حادثة الإسراء والمعراج إلى يومنا هذا، ومشى صلى الله عليه وسلم نحو الصخرة المقدسة قبل أن يعرج إلى السماء في رحلته المعروفة في تلك الليلة. لذلك تجد الآن بجانب باب المغاربة في ساحة المسجد الأقصى الغربية ومقابل "سبيل أبو السعود" جامعاً يُعرف باسم جامع البراق.

وقد أعاد الأمويون ترميم حائط البراق والجدار عندما بني مسجد قبة الصخرة* - والذي يصوره العالم أجمع خطأً على أنه المسجد الأقصى وهو ليس كذلك ويجب أن نعرف هذه الحقيقة التاريخية الأثرية جيداً؛ فالمسجد الأقصى يعرف في منطقة الحرم القدسي الشريف بمسجد عمر حيث بني في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ليكون مسجداً في أقصى، أبعد مكان وصل إليه الرسول عليه

* ر.أ. شكل رقم (٩) في ملحق الصور، لمعرفة موقع قبة الصخرة من المسجد الأقصى.

الصلاة والسلام في رحلة الإسراء والمعراج، ولم يكن هناك مساجد في الساحة الشريفة لقبة الصخرة عند حدوث معجزة الرسول عليه الصلاة والسلام فالدلالة اللفظية من كلمة مسجد التي تأتي في الآيات القرآنية الكريمة تعني مكان السجود الذي صلى فيه عليه الصلاة والسلام بالأنبياء في منطقة الصخرة المقدسة التي عرج منها للسماء، ولذلك فالآيات القرآنية الكريمة تذكر قدسية الساحة القدسية كاملة، المسجد الأقصى أي مكان السجود عند الصخرة الذي باركنا حوله، فقد بني المسجد الأقصى بمفهومه المعماري في عهد عمر بن الخطاب في أقصى مكان المسجد - أي سجود الرسول عليه الصلاة والسلام وصلاته بالأنبياء في المكان المبارك كله ومن حوله - ثم بعد ذلك بني مسجد قبة الصخرة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان - الذي يصوره الجميع بقبته الذهبية الشهيرة خطأً على أنه المسجد الأقصى أو مسجد عمر.

وإثر زلزال عام ١٠٣٣ م الشهير أعيد بناء الجزء العلوي لحائط البراق بجارته الصغيرة التي تختلف عن أحجار الجزء السفلي الأثرية القديمة المتبقية من أطلال الجدار الغربي لمعبد "هيرودوس" الروماني. والمنطقة المحيطة بالحائط معروفة بحارة المغاربة*، وكانت المنازل والجوامع بحي المغاربة وهي أوقاف إسلامية في ملكيتها منذ القرن السابع الميلادي مع دخول الإسلام لفلسطين أي بعد إنتهاء حكم الرومان للمنطقة، لا تبتعد أكثر من أربعة أمتار عن حائط البراق.

ولكن فور هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ بادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتدمير جميع الممتلكات الإسلامية في هذه المنطقة أسفل ساحة الحرم القدسي، وتم تجريف تلك الممتلكات وذلك كخطوة أولى نحو تغيير هوية القدس العربية الإسلامية وتهويدها ضمن مخططهم السياسي والعسكري لتهويد محيط مدينة القدس العربية وتغيير تركيبته السكانية لخلق عامل ديموغرافي يخلق بدوره نوعاً من الشرعية الكاذبة لإبتلاع الحق الفلسطيني والعربي على أرض فلسطين.

* حارة المغاربة (حي المغاربة): را. شكل رقم (١٠) في ماحق الصور.

الفصل الثاني

وجه إسرائيل الحقيقي وزيف إدعاءاتها بعد قيام الدولة

بعد أن ألقينا الضوء تاريخياً على تاريخ بني إسرائيل والديانة اليهودية وممرت بها طوال حقبة متعاقبة من الزمان حتى وصلنا إلى الملابس والظروف التاريخية التي مهدت وأدت إلى مولد الحركات الصهيونية في روسيا وأوروبا ثم المخطط الصهيوني لإنشاء وطن قومي لليهود في أي بقعة في العالم لكي يحيا حياة كريمة ويمارسوا طقوسهم الدينية بحرية تصل إلى جعل ديانتهم قومية حتى يتخلصوا من عقدة العبودية والشتات التي لازمتهم ولا تفارق وجدانهم طوال أكثر من ثلاثة آلاف عام، ثم إستغلال الحركة الصهيونية للظروف التي كانت عليها فلسطين والإمبراطورية العثمانية وإنجلترا الإستعمارية لخلق سيناريو " شعب بلا أرض جاء إلى أرض بلا شعب" مما خلق مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا.

كنت قد إستخدمت في كل ما سبق المصادر التاريخية الموثقة سواء كانت دينية أو علمية وقد عرضتها بموضوعية وصلت إلى حد توضيح الدور السلبي الخطير الذي أسهم فيه الطرف العربي في خلق وتعقيد مشكلة فلسطين، أما هذه الدراسة والتي تهدف لتوضيح الحقائق بعد قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم فإنها تصطدم بروايتي طرفي النزاع والصراع العربي الإسرائيلي وهما روايتان متناقضتان أحدهما للطرف العربي المسلوب حقه بقوة الإحتلال العسكري الإسرائيلي المدعوم بقوة من جانب القوى العظمى وعلى رأسها أمريكا وإنجلترا، والأخرى للطرف الإسرائيلي الذي تطرح روايته وتروج لها الآلة الإعلامية الصهيونية الرهيبة منذ أكثر من ستين عاماً في ظل غياب آلة إعلامية عربية بنفس القوة والكفاءة والإمكانيات لكي تؤثر في شعوب ودول العالم بإقناعهم بصدق ومصادقية المطالب العربية في إعادة الحقوق الفلسطينية المسلوبة، وبالطبع في ظل غياب عنصر القوة وهو أداة الحوار المادية المؤثرة في عالما الذي تحكمه قوة عظمى واحدة منذ أكثر من عقدين من الزمان.

وبناء على ما تقدم من تمهيد فقد رأيت أن أي طرح لحقائق تقع على أرض الواقع لكشف الأقنعة الزائفة للإدعاءات الإسرائيلية منذ قيام الدولة حول الديمقراطية وشرعية الإستيلاء على الأرض والتوجه للسلام سوف تكون تكراراً تقليدياً لكل المحاولات العربية بل والعالمية النزيهة في هذا الصدد ولكنها سوف تقابل بالرفض والتفنيد والهجوم من الجانب الإسرائيلي أو اليهودي وذلك لإشكالية وجود روايتين للصراع العربي الإسرائيلي وهو ما نجحت في ترسيخه في الأذهان حكومات إسرائيل المتعاقبة والآلة الإعلامية الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن حتى صرنا نرى ونسمع ونشاهد المذابح الإسرائيلية المتكررة ضد أبناء الشعب الفلسطيني المحتل ثم نصمت في كل مرة بعد كل حرب أو مذبحة في حق الفلسطينيين.

من الواضح أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحكومات أوروبا الموقرة يساوون بين الرواية الإسرائيلية رغم أنها الطرف المعتدي وبين الرواية الفلسطينية رغم أنها الطرف الذي وقع عليه الإعتداء والمذابح؛ ولهذا فقد وجدت أنه من الأجدى لكي أصل إلى الموضوعية كذلك في هذا الفصل، أن أعتمد على روايات إسرائيلية دونت بأقلام يهودية إسرائيلية وتعيش داخل المجتمع الإسرائيلي ولكنها تتمتع بضمير إنساني حي وبقدر من النزاهة الإنسانية تجعلهم يقولون ويكتبون آراءهم وي طرحون الواقع الإسرائيلي بكل شجاعة. والموضوعية هنا تحتم عليّ وأنا أحاول كشف الأقنعة الزائفة للمجتمع الإسرائيلي بوجه عام للقارئ العربي من أجل زيادة الوعي القومي والتاريخي والثقافي لديه فيما يتعلق بإسرائيل الماضي والحاضر، وبالتالي كيفية التعامل معها وتناول قضية الصراع معها في المستقبل، أقول الموضوعية تحتم عليّ الاعتراف بأنه لولا وجود مساحة كبيرة من حرية الرأي في المجتمع الإسرائيلي ولولا وجود أفراد وجماعات من اليهود الإسرائيليين الذين يتسمون بالشجاعة والموضوعية ويعترفون بالحق الفلسطيني على أرض فلسطين وينشدون التعايش السلمي الحقيقي بين الشعبين في إطار دولتين تتمتعان بسيادة معترف بها دولياً، لما كنا في الجانب العربي إستطعنا

التزود بالحقائق والأدوات المادية التي تساعدنا على تفنيد الرواية الإسرائيلية الصهيونية حيث أنني أرى أن أقوى برهان على دحض الرواية الصهيونية هو ما يكشفه ويكتب عنه وينشره اليهود الإسرائيليون الذين يعيشون داخل الكيان الإسرائيلي منذ إنشائه عام ١٩٤٨.

وسوف أقتبس بعض ما كتبه الأقلام الإسرائيلية حول ثلاثة موضوعات خطيرة وهي: ترسيخ سياسة إغتصاب الأرض العربية وبناء المستوطنات عليها، ومذابح دعاة السلام من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وأخيراً زيف إدعاءات إسرائيل بأنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط وذلك على سبيل المثال لا الحصر وسوف أجتهد في تزويد القارئ العربي بالقدر الكافي من المواقع الإلكترونية للمنظمات الحقوقية والشخصيات الإسرائيلية الداعية للسلام للإطلاع الدائم على كشفهم وفضحهم للرواية الإسرائيلية الزائفة عن حقيقة الأمور على أرض الواقع الفلسطيني المحتل.

أكاذيب الصهيونية حول أرض فلسطين وترسيخ الإستيطان كفكر أيديولوجي
على مدى أكثر من ستين عاماً والآلة الإعلامية الصهيونية تروج لفكرة أن المستوطنين اليهود أتوا من أوروبا لفلسطين لأنها كانت أرضاً جديداً مفتوحة - بلا شعب - فاستقبلت الشعب الذي قام بتعميرها بالإضافة لأكذوبة هروب أصحاب الأرض - العرب - من ديارهم عقب إعلان الدولة وذلك بهدف صبغ تلك المبررات الواهية للإحتلال بشئ من المنطق البشري لإضفاء الشرعية على عملية سلب الأرض الفلسطينية وترسيخ مفاهيم الإستيطان كفكر أيديولوجي يحرك اليهود الذين جاءوا لأرض الميعاد وسوف أكتفي هنا بعرض ثلاثة نماذج فقط على سبيل المثال لا الحصر مما كتبه الأعلام اليهودية الإسرائيلية في هذا الشأن وكلها تعبر عن أيديولوجية الإستيطان لدى قادة إسرائيل منذ بداية القرن العشرين قبل قيام الدولة وحتى يومنا هذا، فهي لم ولن تتغير أبداً بتغيير الوجوه أو الأحزاب.

(١) في مقاله عن السياسة الإسرائيلية الإستيطانية وبناء المستوطنات اليهودية الغير شرعية طوال الوقت في فلسطين كتب "جدعون ليفي" في جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٦ مقالاً معبراً عن الواقع بعنوان "شهوة الأرض" جاء فيه:
" إن سبعين في المائة من مناطق الإحتلال الإسرائيلي تُوصف بأراضي دولة، وهي تعني أراضٍ مسموح فيها لليهود بعمل كل شئ تقريباً، وذلك على الرغم من أنه يسكن فقط على حوالي ١٦% منها مستوطنون، وحتى في أوقات السلام النسبي في فترة حكومة سلام إسرائيلية - في العامين الماضيين ما بين توقيع إتفاقية أوسلو وحتى الإنتخابات الفلسطينية - تم مصادرة ما لا يقل عن ١٠٢٢١٩ دونماً حسب المصادر الفلسطينية.

إن النقب الإسرائيلي قفر ومنطقة الجليل الأعلى يسكنها أعداد قليلة من المستوطنين، ولكن على أرض النزاع فقط والتي تتبع شعباً آخر، فقط هناك على

باقي الأرض التي سُلِّبت منهم، يجب البناء والإستيطان وتمهيد الطرق والحفر إلى آخره؛ فكل صباح يستيقظ الفلسطينيون على أنباء جديدة عن أراضيهم المسلوبة فكل حقل مستهدف للمصادرة وكل بستان زيتون مستهدف للإقتلاع. ويضيف الكاتب الإسرائيلي اليهودي في مقاله قائلاً: " بعد عملية المصادرات الكبرى لحكومة رابين لتمهيد وشق الطرق الدائرية، يأتي الآن المشروع الأكبر، على ما يبدو، لتوسيع المستوطنات وهو يهدف أكثر وأكثر إلى خلق حقائق على الأرض نحو المفاوضات حول التسوية النهائية. إنها نفس الإستراتيجية القديمة جداً والتي بدأت في العشرينات، في الوقت الذي كانت فيه هناك ضرورة بالفعل لخلق حقائق على الأرض، مستمرة منذ ذلك الحين وبكل قوتها، ونعني بتلبية رغبات الهيمنة لأقلية صغيرة وذات صوت مرتفع، والتي تُخضع الغالبية في إسرائيل لشهواتها، ونعني الإحساس بإنعدام الثقة الإسرائيلية في واقع وجودنا بفعل أي شئ.

إن دولة مثلنا هي قوة عظمى إقليمية ونعني قوة عظمى دولية بكل المعايير عسكرياً أو إقتصادياً، مازالت تزعم أن إستمرار وجودها مرتبط بسلب بستان آخر ومصادرة دونم آخر، في الوقت الذي يُترك فيه الفلسطينيون مسجونين داخل الحصار، ومرتبطين تماماً بنزوات الإدارة الإسرائيلية، تنقصهم حرية الحركة وباقي حقوق الإنسان الأساسية، لا يستطيعون ليس فقط السكن أينما يريدون بل حتى لا يستطيعون السفر إلى حيث يشاعون..

ورغم ذلك يقول رئيس الوزراء نتنياهو (وقت حكومته الأولى مع تاريخ كتابة المقال) أن المستوطنين يعيشون داخل الجيوب المغلقة (الجيتو) ... ولا تعليق.

(٢) في مقال للكاتب الصحفي المعروف "حاييم هانجبي" نُشر بتاريخ ١٩٩٦/٥/٨ - أي في عهد شيمون بيريز - بجريدة معاريف تحت عنوان " الخليل مدينة كمثال " جاء فيه: " إنني كيهودي أشعر بالخجل الكبير لدرجة طأطأة الرأس، من أن كل شئ يتم هناك (في الخليل) باسم عقيدة آبائي: أمر التاريخ، مقدسات الأمة، كلام الله، تقليد يهودي، واجب قومي، بداية الخلاص، والشيطان وحده يعلم ماذا أيضاً.

إن المستوطنين يعلنون نواياهم صريحةً، وهي فرض سيطرتهم على كل المدينة وعلى كل البلاد لدفع الفلسطينيين للهروب من المدينة ومن البلاد؛ فالخليل على سبيل المثال، هكذا الوضع بها، رجال جماعة مسلحة صغيرة يفرضون الإرهاب على التجمع السكاني الفلسطيني الكبير، والحكومة مثل كل سابقتها لا ترفع إصبعاً واحداً ضد هذا الإرهاب.

إن الحقائق تتحدث عن نفسها ويمكنكم الذهاب للخليل لتروا بأعينكم عدة عشرات من المستوطنين يستوطنون في قلب المدينة، بإذن من الحكومة وبحماية الجيش وكل ما فعلوه بها ويفعلونه بها وإذا سُمح لهم أيضاً سيزيدون بالفعل فيها مستقبلاً، هو من قبل إسرائيل وعلى مسئوليتها الكاملة، ومعنى ذلك من قبلنا نحن المواطنين وعلى مسئوليتنا. إن مستوطني الخليل، الذين تخصصوا في إستغلال المخاوف لدى كل رؤساء الحكومات التي سبقت بيريز يعرفون جيداً كيف يستغلون ذلك الخوف بأساليبهم، فهم يوسعون من سيطرتهم ويعمقون نفوذهم؛ فحاضرات اليهود يمنحونهم بركة الرب وزعماء اليمين يمنحونهم التأييد السياسي، كل شيء نراه أمامنا على شاشات التلفزيون". إنتهى الإقتباس .. ولا تعليق سوى أنه قد حان الوقت لإستيعابه وإدراكه.

(٣) كتب السيد "جاذنيئمان" وهو من رجال فن السينما في إسرائيل، ولهذا دلالاته العظيمة لبعد الكاتب عن الأهواء السياسية والإعتبارات الحزبية التي قد تؤثر في آراء من يكتبون في الصحف الإسرائيلية فهو مثل أي مواطن يعكس نبض المجتمع الإسرائيلي العادي بشكل أكثر مصداقية حتى من رجال الإعلام من وجهة نظري الشخصية، وقد كتب مقالاً جريئاً في جريدة "هآرتس" بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٠ تحت عنوان "عالم المثل الصهيوني قبل الإنهيار" جاء فيه: "إن قرار إحلال الحكم العسكري على ماتبقى من النازحين الفلسطينيين داخل حدود إسرائيل (بموجب قرار التقسيم) لم يكن نتيجة إجبارية لحرب ١٩٤٨ بل كان نتيجة لدراسة مُخططة للأمور؛ فالحكومة الأولى برئاسة "بن جوريون" قامت في إسرائيل بتنفيذ

"ديكتاتورية الصهيونية " أي سلطة قمع من الطراز البلشفي والتي وُجّهت ضد " أعداء الدولة " العرب وضد " عناصر خطيرة " - الشيوعيين - في أوساط اليهود. وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتتيح حلاً متكاملاً للتناقض الصهيوني أو المعضلة الصهيونية: أي كيفية إقامة ديمقراطية يهودية بدون التخلي عن الديكتاتورية الصهيونية؛ فبعد عدة سنوات من إلغاء الحكم العسكري داخل الخط الأخضر (أي داخل حدود إسرائيل بموجب قرار التقسيم) تحتل إسرائيل الضفة وقطاع غزة وتفرض على الفلسطينيين حكماً عسكرياً حسب الموديل الذي تم التدريب عليه جيداً على عرب إسرائيل داخل الخط الأخضر. إن الثمار الفاسدة لأي عالم مثالي فاشل هي حكم ديكتاتوري بارد وتتقصه القيم المثالية، وهاهي بدلاً من إزدياد تدهور الحكم البن جوريوني في الخمسينات والستينات ليصل إلى سلطة قمع داخلية، نجحت إسرائيل في أن تخرج في وقت لاحق ديكتاتورية الصهيونية إلى المناطق المحتلة. إن بقايا القمع الداخلي أي نعم موجودة في إسرائيل (العرب، الطوائف الشرقية والمتشددين دينياً)، ولكن نقطة الثقل تم نقلها إلى فلسطين للغير يهودية. واليوم يتضمن عالم المثل الصهيوني صورة مرئية مخيفة: ٣٣ عاماً من أعمال القتل والتعذيب، معسكرات تجميع (على غرار معسكرات الإبادة الجماعية للنازي) إهانة وتمثيل بيروقراطية وإرهاب للمدنيين وهدم المنازل ومصادرة الأراضي وإغلاق صنابير المياه وتجريف البساتين والرقابة على الكتب وعلى وسائل الإعلام.

(٤) إن مسيرة الانفصال عن الإحتلال وعن الحكم العسكري التي نعيش في أوجها الآن هي مسيرة صعبة ومؤلمة لأن معناها واحد لا يقبل الجدل: الانفصال عن الصهيونية، فمثل الإتحاد السوفيتي فإن عالم المثل الصهيوني يقف على حافة الإنهيار بعد أن سئم الحكم الغير إنساني"

إنتهى الكلام ولكن وجب تعليق بسيط وهو أن الأيديولوجية الصهيونية التي من المفترض أن تنتهي عام ١٩٤٨ مع تحقيق الحلم الصهيوني الكبير بإنشاء وطن

قومي لليهود في فلسطين بكافة الوسائل المشروعة والغير مشروعة أصبحت للأسف الشديد جزء لا يتجزأ من تركيبة الشخصية الإسرائيلية بوجه عام إن لم يكن من تركيبة الشخصية اليهودية عامة أينما عاش اليهود حتى ولو لم يعترف اليهود بذلك صراحة؛ فالفكر الصهيوني يمثل الكيان في فلسطين والوجود والتخلي عنه يعني بكل بساطة الإنخراط في مجتمعات وثقافات متحضرة وذات قيم روحية إنسانية (مثلما حدث لليهود في فترات إندماجهم في مصر والأندلس وأوروبا قبل الثورة الصناعية)، ويعني ذلك التخلي عن نزعة السيادة والتعالي والغطرسة وشهوة إلتهايم أرض الغير والقدرة على التعبير عن الإنتقام وإبراز سمو العنصر الإسرائيلي كشعب الله المختار على سائر البشر وذلك للتخلص من عقدة اليهود الأزلية وهي "العبودية" والتي إلتصقت بهم وبوجدانهم ولازمتهم على مدى التاريخ البشري، فهل يقبل الإسرائيليون التخلي عن هذه الصفات والظروف والعيش في سلام عادل وفقاً لمعايير العدل والأخلاق والتسامح والتواضع والقناعة؟! أعتقد أن الإجابة الصادقة مع النفس يجب أن تأتي من معسكر السلام في إسرائيل (وهو موجود بالفعل) قبل أن تأتي من محترفي تزيف الحقائق والتاريخ لأن الصدق مع النفس هو الطريق الوحيد الذي يتيح وضع الأسلوب الأمثل لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي وإعادة الحق لأصحابه دون أوهام أو خداع للنفس.

أقول ذلك لأن العرب في نهاية المطاف توصلوا بعد مرور قرن من الزمان إلى قرار مدروس للمرة الأولى راعى الظروف التاريخية والاجتماعية والدينية والسياسية وراعى الأمر الواقع والمصالح المشتركة دون غطرسة القوة الزائفة أو شعارات جربوها طيلة سنوات الصراع العربي الإسرائيلي وأقصد بذلك كله المبادرة العربية للسلام والمطروحة على الطرف الإسرائيلي والمجتمع الأوروبي والدولي وأمريكا منذ أكثر من عقد من الزمان، تلك المبادرة التي رضيت بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لتقسيم فلسطين، وإعترفت بدولة إسرائيل ككيان حي سيادي يتقاسم الشعب الفلسطيني أرضه التي عاش في تواصل وتفاعل عليها أكثر من

أربعة عشر قرناً من الزمان وبتلك المبادرة التي تطالب بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وأن يعيش الشعب في سلام ويتم تطبيع كامل للعلاقات بين إسرائيل وكل جيرانها العرب أصبح إنتهاء الصراع العربي الإسرائيلي مرهوناً بإجابة عملية واقعية على الأرض يجب أن تخرج من الكيان الإسرائيلي دون فرض أو إكراه، هل إنتهى دور الصهيونية الإستيطانية أم لم ينته بعد؟ وهل الفكر الصهيوني يسري في دماء كل اليهود أم أنه يسيطر فقط على ما نسميهم اليمينيين المتطرفين القوميين والمتشدددين دينياً، وهل ستبقى شماعة الديمقراطية وحرية الرأي في دولة إسرائيل هي الشماعة التي يلجأ إليها صانعوا القرار الإسرائيلي من حكومات متعاقبة منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم بحيث تظل قصة ميزان القوى داخل إسرائيل لا تتيح لأنصار السلام واليساريين ومعارضى الفكر الصهيوني وغيرهم ممن يريدون العيش في سلام مع الفلسطينيين وفقاً لقرار التقسيم فقط؟ وهل سيبقى العالم المتحضر على هذه الحال إلى ما لا نهاية؟ فلنعيد قراءة التاريخ لزيادة الوعي لدينا نحن الشعوب العربية أولاً حتى نستطيع تقييم الأمور بشكل صحيح وبالتالي تصبح قراراتنا المستقبلية مدروسة النتائج قبل التنفيذ.

مذابح دعاة السلام من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة

إن الصور والمناظر البشعة التي تقشعر لها الأبدان ونراها كل يوم وكل ساعة على شاشات التليفزيون وفي صدر الصحف العالمية والمحلية لما يدور من مذابح على الساحة الفلسطينية بين حين وآخر منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى الشريف منذ ما يقرب من عقد من الزمان يجب التوقف عندها وقفة طويلة للتحليل والدراسة ولا يجب أن تمر هكذا في إطار من التقييم حول الفعل ورد الفعل؛ فالمسألة أخطر وأبشع من مجرد تلك الأحداث المفتعلة منذ البداية بأيدي الإسرائيليين لنسف آليات التوصل إلى سلام عادل قد يعيد الحق لأصحاب الأرض من الفلسطينيين، فكل المبررات التي يرددها المسئولون الإسرائيليون حول الحصار الجماعي والمذابح البشعة التي ترتكب من حين لآخر ضد الأطفال الأبرياء والشعب الفلسطيني الأعزل إلا من الحجارة وباستخدام الآلة العسكرية الهمجية لإسرائيل من دبابات وصواريخ وطائرات ورصاص محرم دولياً وأخيراً فوسفور أشد من النابالم وكلاهما صناعة إسرائيلية أنتجت لقتل وإيذاء العرب فقط لا غير، كل ما يُقال لتبرير تلك المذابح لا يرقى لدرجة النقاش فالمسألة في تقديري هي أيديولوجية متأصلة في دم وعقل ووجدان الساسة الإسرائيليين على إختلاف أشكالهم وإتجاهاتهم الحزبية من اللحظة التي يصبحون فيها صانعو القرارات المصيرية ويجلسون على مقاعد الحكومات الإسرائيلية، وأقصد بالأيديولوجية تلك النزعة الإسرائيلية المتعطشة لسفك دماء العربي كلما سنحت الفرصة والظروف لذلك، وتحت أي ظرف - لا يهم - فالآلة الإعلامية الصهيونية الرهيبة ستجد دائماً مخرجاً لتوظيف الظروف والملابسات المحيطة بأي مذبحه قام ويقوم أوسيقوم بها أي إسرائيلي ممسكاً بالسلاح والعتاد العسكري الفتاك عندما يفقد الصلة بالواقع ويغلبه الطبع البربري اللاإنساني عندما ينظر للعربي على أنه الشبح الذي يجب تصفيته وبأبشع الوسائل قبل أن ينهض ويقضي عليه، وأياً كانت صورة هذا الشبح

الوهمي الذي يربع إسرائيل فهذا لا يهم ولن يضيف أو ينقص من تلك النزعة
الهمجية، فيتساوى في ذلك أطفال مدرسة بحر البقر وعمال مصنع أبو زعل
المدنيين الذين قتلهم الطيران الحربي الإسرائيلي في العمق المدني المصري
والإسرائيلي أثناء حرب الإستنزاف، ويتساوى معهم أطفال ونساء وشيوخ القرى
العربية التي أبيدت من على وجه الأرض مع الإجتياح الإسرائيلي لفلسطين أثناء
حرب ١٩٤٨، وبالطبع يتساوى معهم شهداء مذبحة صابرا وشاتيلا في لبنان
والأطفال اللبنانيين الأبرياء الذين إحتتموا بسيارات الإسعاف قبيل مذبحة قانا بلبنان،
ومن سقطوا في أحداث النفق الشهيرة بالخليل وجبل أبو غنيم، وليس بعيداً عن
الأذهان المشهد المروع الذي قتل فيه الطفل البرئ محمد جمال الدرة بدم بارد
ومنظر الطفل وهو يتوسل لأبيه ليحميه من تلك النزعة الجهنمية التي إنتابت
الجندي الإسرائيلي عديم المشاعر والأحاسيس الإنسانية وهو يغتال براءة الطفل
بين أحضان أبيه الأعزل. وأخيراً وليس آخراً مذبحة المدنيين الأخيرة في حرب
غزة والتي قصفت خلالها القوات الإسرائيلية تجمعات الأطفال والنساء والشيوخ
الذين لاذوا بالفرار للإحتماء من القصف الكثيف للنيران الإسرائيلية داخل مدرسة
ومباني تابعة للأمم المتحدة فحصدت أرواحهم بدم بارد، ناهيك عن إستخدام القنابل
الفوسفورية المحرمة دولياً والقوة المفرطة ضد المدنيين الأبرياء.

وفي إطار تزيف الحقائق وإرتداء الأقنعة الزائفة لحكومات إسرائيل المتعاقبة
الواحدة تلو الأخرى، منذ بن جوريون وحتى نتتياهو، وجدت أنني لست أول من
يكتب في ذلك كمحلل للأمور على الساحة العربية وربما على مستوى القلائل الذين
كتبوا في هذا الصدد من ذوي الضمائر الحية والشجاعة من غير العرب، ووجدت
أيضاً أن كل من كتب راصداً ومحللاً للمذابح الإسرائيلية ضد العرب والفلسطينيين
على مدى ستين عاماً كان عرضةً دائماً للهجوم الشديد والنقد اللاذع والإتهام بعدم
الموضوعية والحيادية من قبل يهود العالم ومن قبل المتعصبين في العالم الغربي
الذين لا يستمعون ولا يفهمون إلا ما يصل إليهم من خلال منظومة الإعلام

الصهيوني المؤثرة في غالبية وسائل الإعلام العالمية الكبرى، ولذلك فقد قررت أن أكون من القلائل الذين سيكتبون في هذا الصدد مستخدماً الترجمة والتحليل لما كتبه بالفعل أقلاماً إسرائيلية يهودية جريئة عاشت الواقع المرير للمذابح التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء وذلك وفقاً لمقولة: " وشهد شاهد من أهلها"، وأهدي الإقتباسات التالية التي اخترتها على سبيل المثال لا الحصر من بين عشرات المقالات الإسرائيلية الجريئة التي يزخر بها أرشيف الوثائق الإعلامية الصادرة عن رجال فكر وأدب ومنظمات حقوقية إسرائيلية على مستوى المسؤولية الأخلاقية والشجاعة الأدبية والضمائر الإنسانية (حتى لا يُصنف كتابي هذا على غير إرادتي على أنه هجوم أعمى ذو اتجاه واحد نحو كل من هو إسرائيلي أو يهودي لمجرد كونه إسرائيلياً أو يهودياً فيفقد المغزى من كتابته وهو زيادة الوعي لدى شبابنا المصري والعربي عن كل ما يتعلق بإسرائيل سلباً أو إيجاباً نحو الأسلوب الأمثل للتعامل مع الواقع الذي نعيشه بلغة العقل والمنطق)، أقول أهدي الإقتباسات التالية لمن يدعون أنهم يمثلون معسكر اليسار أو السلام داخل إسرائيل ثم لا نجد لهم وجوداً ولا نسمع لهم صوتاً عندما يكون وجودهم وأصواتهم مؤثرين لحسم الصراع العربي الإسرائيلي وذلك في أعقاب أي مذبحه وعند صناديق الاقتراع الديمقراطية الحرة عند إختيار الشعب الإسرائيلي لمن يمثله في الإنتخابات؛ وذلك لقراءتها جيداً والتعمق في تحليلها بموضوعية، لعلني بذلك أفيد ذلك المعسكر المزعوم وأساعده على القراءة الواضحة للأمور ولأن المساحة لن تسمح بالإفازة في النماذج المختارة بأقلام الإسرائيليين فيما يتعلق بالمذابح وإثارة المشاعر الجماعية - الدينية والإنسانية - للفلسطينيين فإن النماذج الآتية هي فقط على سبيل المثال لا الحصر:

(١) لقد دأبت إسرائيل على الترويج لفكرة أن الفلسطينيين آثروا الهروب من القرى العربية فور الإعلان عن دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ وظلت تتفي طوال سنين عديدة حقائق عاشها أهل فلسطين والذين مازالوا على قيد الحياة والمتعلقة بالمذابح البشعة التي كانت تنفذها عصابات جيش إسرائيل من قتل وتشريد وطرده جماعي

للمواطنين العزل، حتى جاء مؤخراً منذ عشر سنوات باحث إسرائيلي هو "تيدي كاتس" وأعد بحثاً لنيل درجة الماجستير من جامعة حيفا عن المذابح التي قام بها جيش إسرائيل في قرية "تنتوره" كنموذج لما كان يحدث في القرى العربية التي تم محوها من على الخريطة مع قيام دولة إسرائيل ليكشف بذلك الوجه القبيح والبشع للدولة الوليدة والتي إرتدت الأقنعة الزائفة لطمس الحقائق منذ اللحظة الأولى لميلادها، وقد كتب الصحفي " أمير جيلات" عن ذلك البحث بإستفاضة في جريدة معاريف على ثلاث حلقات نشرت أيام ١٩، ٢١ يناير، ٤ فبراير عام ٢٠٠٠، وسأكتفي هنا بترجمة المانشيت الرئيسي لذلك التحقيق الصحفي الخطير والمنشور بالجريدة يوم الأربعاء الموافق ١٩ يناير عام ٢٠٠٠، والذي أثار ضجة كبيرة في أوساط المجتمع الإسرائيلي وقت نشره، ولكن للأسف الشديد أن ذاكرة هذا المجتمع الإسرائيلي ضعيفة للغاية فيما يتعلق بالمذابح بالذات والتي لا تعد ولا تحصى ضد الفلسطينيين وإليكم ما كتبه أمير جيلات:

" بحث جديد يعري فصلاً مظلماً في تاريخ حرب الإستقلال ١٩٤٨

جيش الدفاع الإسرائيلي قام بتنفيذ مذبحه جماعية في قرية طنطورة عام ١٩٤٨، ٢٠٠ مواطن عربي قُتلوا في معركة على طنطورة، إنهم كانوا يبدون كملاك الموت - روى ذلك واحداً ممن بقوا على قيد الحياة من المذبحة المروعة - متحدث الجيش الإسرائيلي: لا توجد دلائل على المذبحة في طنطورة "

بقلم أمير جيلات

" يكشف بحث جديد أجري في جامعة حيفا أنه أثناء إحتلال القرية العربية طنطورة عام ١٩٤٨، قام مقاتلوا " لواء ألكسندروني" بتنفيذ مذبحه جماعية ضد رجال القرية، والبحث الذي قام به "تيدي كاتس" في إطار رسالة ماجستير يعتمد من بين الأمور على شهادة لاجئ القرية والجنود الذين إشتراكوا في المعركة. ويزيح البحث الستار عن سلسلة من الأعمال الفظيعة المروعة التي تقشع لها الأبدان ومنها إطلاق النيران على مواطني القرية في الشوارع، وفي بيوتهم، وبشكل مركز، وفي مجموعات من ستة إلى عشرة أفراد، وفي مدافن القرية. لقد سُجل أكثر من ٢٠٠

قتل في القرية وتم دفنهم في مقبرة جماعية في المنطقة التي تستخدم اليوم كساحة انتظار لشاطئ الإستحمام " دور"، ويروي لجريدة معاريف فوزي محمود أحمد طنجي(٧٤) عاماً ويسكن اليوم في طولكرم: " لقد أخذونا لمقابر القرية وهناك وضعونا صفوفاً صفوفاً وجاء قائد اليهود وقال لجنوده خذوا عشرة فإختاروا عشرة منا وإقتادهم بجوار رراعات الصبار وهناك أطلقوا عليهم النيران بدم بارد، وبعد ذلك عادوا وأخذوا عشرة آخرين. كان عليهم نقل الجثث وبعد ذلك أطلقوا عليهم النيران أيضاً، وهكذا تكرر المشهد كثيراً. كان يجب على اليهود أن يتعلموا مما فعله الألمان فيهم، إنني لا أعلم لماذا يفعلون بنا نفس الشيء، وإنفجر طنجي باكياً وهو يتذكر ذلك.

ويقرر العقيد (متقاعد) "بنيتس فريدمان" والذي أشرف على إحتلال قرية طنطورة وعُين لفترة قائد اللواء، أنه في المعركة على القرية قُتل مواطنين عديدون، ويضيف: " إنها كانت حرب، وفي الحرب وبالذات تلك التي تدور في مدينة يُقتل فيها أناس. فعندما ترى أمامك عدو، ليس على جسده بطاقة مكتوب عليها أنه لاينوي قتلك، عندما تراه فأنت تطلق عليه النيران. وهكذا عبرنا من شارع لشارع وهكذا قُتل عدد كبير من المواطنين المدنيين!! "

إنتهى الإقتباس عن المصدر الإسرائيلي باللغة العبرية والذي قرأه المجتمع الإسرائيلي في أكثر الصحف اليومية إنتشاراً على مدى ثلاثة أيام منذ عشر سنوات، ولا تعليق أجده غير مقارنة ما جرى عام ١٩٤٨ بنفس المناظر والمشاهد المتكررة مع أطفال ونساء وشيوخ العرب الأبرياء وهم يُذبحون بدم بارد على مدى ستين عاماً سواء داخل الخط الأخضر أو خارجه طالما أنهم لا يحملون على أجسادهم بطاقة مكتوب عليها أنهم لا ينوون قتل الجندي الإسرائيلي الذي يواجههم سواء من داخل طائرة مقاتلة أو دبابة أو من وراء أحدث وسائل القتل المدمرة والمحرم إستخدامها دولياً.

(٢) كما أشرت من قبل أن المساحة لا تستوعب إقتباس الكثير من كتابات الإسرائيليين على مدى الأعوام والعقود السابقة والتي كشفت عن نزعة القتل وزيف الإدعاءات التي تسوقها حكومات إسرائيل المتعاقبة لتبرير مجازرها ضد المدنيين، وإيكم مثالين فقط مما كُتب عن المذابح التي نفذتها آلة التدمير العسكرية الإسرائيلية على أرض لبنان (خارج الحدود الوهمية للدولة) على غرار مذابح المدنيين في بحر البقر وأبو زعل بمصر.

• كتب الصحفي الشهير "يوسف لبيد" في جريدة معاريف بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٦ وقبل وقوع مذبحة قانا بثلاثة أيام فقط تعقيباً على الإدعاءات الإسرائيلية الزائفة لتشويه الحقائق، وذلك بعد قصف سيارة الإسعاف الشهيرة وبها أربع طفلات لبنانيات، كتب يقول بالحرف الواحد: " من المنطقي الافتراض بأن رجال حزب الله يستعملون سيارات الإسعاف من أجل تهريب أسلحة ومقاتلين، ولكن أضرار التهريب من هذا النوع لا تمثل أي ثقل في مقابل الضرر البالغ الذي أصاب صورة إسرائيل أمام العالم عندما قامت طائرات السلاح الجوي بقصف سيارات الإسعاف، ولكن الأسوأ من ذلك الضرر هو المحاولة الحمقاء السخيفة لإعطاء مصداقية لذلك. فبعد أن شاهد العالم كله في التلفزيون سيارة إسعاف مُحطمة وبها تم قتل أربع فتيات لبنانيات يأتي رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي (ليفكين شاحك في ذلك الحين... لا تتعجبوا !!) وبدلاً من الإعراب عن الأسف نجده يقدم تبريراً لتلك الفعلة بزعم أن سيارة الإسعاف كان بها أيضاً أحد أفراد حزب الله، فكيف عرف ذلك؟ وكيف علم طيار الهليكوبتر؟ وإذا افترضنا أن ذلك صحيحاً، إذن هل كان يجب قتل أربع طفلات صغيرات بدم بارد؟ وغداة الواقعة يتم إعتراض سيارة إسعاف أخرى؟ إن عملية "عناقيد الغضب" يرتبط نجاحها إلى حد كبير بتأييد الرأي العام في العالم، ولكن كل تفسيرات العملية لا تساوي صورة واحدة لسيارة إسعاف واحدة محترقة " إنتهى الإقتباس.

• لخص الكاتب الصحفي " باروخ كيمركينج " موضوع المجازر في مقاله الذي نشر في جريدة "هآرتس" بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٦ تحت عنوان "حرب جيش ضد المدنيين"، وجاء فيه: " إن حرب لبنان ١٩٩٦ سوف تسجل في تاريخ حروب إسرائيل كحرب خاصة، حرب جيش ضد مدنيين عُزل غير مسلحين. إن الضغط على سوريا أو على إيران عبر عملية ترحيل للسكان المدنيين اللبنانيين والإضرار بالبنية الأساسية والإقتصادية بينما " قيادات المخربين في بيروت " لهيّ فكرة سخيفة لدرجة أنه من الصعب التصديق بأنها يمكن أن تراود فكر أي ديكتاتور في أي منطقة من العالم، ولكن العمى الأخلاقي الذي يتجلى في طريقة الفكر والإدارة لهذه " الحرب " يتجاوز حتى الخسة والحقارة العسكرية والسياسية الواضحة بشكل كبير للناظرين. إن الأشخاص فقط الذين حولوا أبصارهم عن رؤية أي إعتبار أخلاقي هم الذين يستطيعون خلق وتنفيذ " سياسة إيجاد لاجئين " تلك السياسة التي تنتهجها أعتى أنظمة الحكم المظلمة في العالم، وبالذات في أفريقيا، فمثل تلك الأنظمة هي القادرة على خلق " سياسة التجويع " للسكان (على غرار الحصار المفروض على الفلسطينيين لتجويعهم) لأغراض سياسية.

إنتهى الإقتباس ولا تعليق.

(٣) إن لم يكن في تحليل المقالات الإسرائيلية السابقة ما يكفي للوصول لقناعة بأن كل تلك المذابح التي نذكرها ونتذكرها ما هي إلا تنفيذ وتنفيذ للنزعة الدموية لدى القيادات السياسية / العسكرية المتوالية لحكومات إسرائيل على مدى تاريخها منذ نشأتها وحتى اليوم فإنني أود أن اختتم هذه الدراسة التحليلية الأيديولوجية للقتل الجماعي والتي يتم تنفيذها بشكل منهجي من قبل صانعي القرار السياسي والعسكري الإسرائيليين ضد الفلسطينيين والعرب من المدنيين الأبرياء، بثلاثة إقتباسات عن أقلام إسرائيلية جريئة كلها تعكس هذا الفكر الدموي وقد سبق هذه المقالات الثلاثة كتاب أصدره الصحفي الإسرائيلي " إيلان هاليفي " تحت عنوان: " إسرائيل من الإرهاب إلى مجازر الدولة " وذلك بعد مشاهدته بنفسه لأحداث مذبحة صابرا وشاتيلا التي أشرف على تنفيذها أريئيل شارون إبان الغزو الإسرائيلي للبنان عام

١٩٨٢، ويبدو هذا العنوان صالحاً لوصف السلوك الإسرائيلي تجاه إنتفاضة الأقصى حسب التحليل الموضوعي الذي كتبه د. عماد جاد رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية في مقدمة العدد رقم ٧١ الصادر في نوفمبر عام ٢٠٠٠، وإليك مقتباساتي:

♦ تعقيباً على قرار حكومة بنيامين نتنياهو (الأولى عام ١٩٩٦) بحفر النفق أسفل المسجد الأقصى الشريف وتعهد اللعب بمشاعر المسلمين والعرب في مقدساتهم بفلسطين لخلق وتوظيف الظروف الملائمة كالعادة لتنفيذ المذابح، كتب الصحفي الإسرائيلي الشهير "ران كسليف" في جريدة هآرتس في عدد ١٩٩٦/٩/٢٩ مقالاً بعنوان: "الكبريت والديناميت" جاء فيه "ربما كان هناك أساس للزعم بأن ذلك العمل في حد ذاته، وهو إقتحام النفق المؤدي من ساحة حائط المبكى (حائط البراق) إلى داخل الحي الإسلامي، لا يعطي مصداقية لإنفجار المشاعر (الإسلامية) إلى هذا الحد. إلا أنه من المؤكد عدم وجود أي أساس من الصحة لمزاعم الحكومة الإسرائيلية، والتي تبحث عن أي طريق للضرب على آلام وجراح غيرهم، وكأن القيادة الفلسطينية إستغلت ذلك الموقف إستغلالاً هزلياً من أجل تفجير أعمال الشغب، وأنه لو لم تكن وقعت أحداث النفق لكانت تلك القيادة قد وجدت فرصة أخرى ومبرراً آخر. إن حادث النفق كان بمثابة الكبريت - في الواقع فتيل كبير مشتعل - والذي ألقى داخل مستودع للمواد الناسفة. إن الديناميت انفجر ليس فقط نتيجة للعمل الأحمق لإيهود أولمرت بهدم منازل الفلسطينيين في شرق القدس؛ بل ينبع أيضاً من الإحباط الذي تعاضم لدى الفلسطينيين بسبب سياسة حكومة نتياهو التي أدت إلى تجميد مسيرة أوسلو، إن لم يكن تدميرها."

وإذا كان لي تعقيب على الكلمات السابقة فإنني أطالب بإسترجاع المبررات التي ساقتها حكومة باراك عقب إندلاع إنتفاضة الأقصى نتيجة للسماح لأريئيل شارون بتدنيس الحرم القدسي الشريف تحت غطاء وحماية من ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي لإشعال الفتيل وإلقاء الكبريت على مستودع البارود المتأجج مع سبق الإصرار والترصد ثم إتهام حكومة باراك للفلسطينيين بأنهم إستغلوا الحادث من أجل تفجير أعمال الشغب!! نفس الكلام نفس السيناريو عقب كل مذبحة يتم التمهيد لحدوثها.

♦ كتب داعية السلام والكاتب الصحفي الشهير " أوري أفنيري " في جريدة معاريف بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٨ مقالاً بعنوان " السير على الجثث " وحمل المانشيت الثاني كلمات: " إيهود أولمرت لديه الكفاءات المناسبة لتحويل الشرق الأوسط إلى مقبرة كبيرة " ... وجاء في المقال: " إذا ما رغبتنا في السير على الجثث، فنحن نسير، وبعد ذلك تأتي قضية " هارحوما " كم قتلوا في سبيلها ؟ إن الجميع كان يعلم مسبقاً أن أول بلدوزر هناك سوف يشعل الموقف بنيران ستأكل كل الإتفاقيات، ولكن أولمرت احتفل بذلك، والآن تأتي قضية " رأس العمود " وسوف تُسفك دماء إسرائيلية كثيرة وفلسطينية بسببها. وبالمناسبة يا أصدقاء: في اليوم الذي قرر فيه أولمرت البناء في رأس العمود حرص يوسي ساريد - مؤسس حركة ميريتس اليسارية الداعية للسلام مع الفلسطينيين - على منع إصدار قرار لصالح تحويل القدس الموحدة إلى عاصمة لدولتين. وكل إنسان عادي كان بإستطاعته القول: " إذا كان اليسار المتطرف غير موافق على حل وسط في القدس إذاً إيهود أولمرت بالطبع عنده حق فيما يفعل ".

إنتهى الإقتباس وللقارئ أن يدرك دلالة الكلمات التي كتبها الصحفي الإسرائيلي منذ أكثر من ١٢ عاماً حول ما يفعله أصحاب القرار الإسرائيلي.

♦ وأخيراً وليس آخراً كتب " حاييم هانجبي " في الملحق الإسبوعي لمعاريف بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٦ مقالاً بعنوان: " الهزيمة "، وجاء في ختام مقاله إقتباساً عن البروفيسور " جبرائيل بن سمحون " في تعقيبه على وصف ما يدور بين إسرائيل وقوات حزب الله قائلاً بالحرف الواحد: " إن الحوار بين صواريخ الكاتيوشا وطائرات الكوبرا الحديثة اليوم مثل كل صورته السابقة؛ فهو حوار بين الغرب التكنولوجي الغني، المنظم والدقيق والفعال، الهادئ والمنتصر، وبين الشرق الأصولي الفقير الغير عقلاني والذي يسيطر عليه الفقر والتصوف الديني، صراع بين أفعى هادئة وسامة، قاتلة ودقيقة، وبين كاتيوشا عمياء، بدائية، ذات ضجيج وصراخ وضياح للجهد ... "

إنتهى الإقتباس ... وخلاصة القول أنه يجب نزع أنياب الأفعى لإتقاء لدغاتها وسمومها مع الإبقاء عليها حية ترزق فقد حان الوقت لكي نستوعب أن كاتباً داعياً

للسلام مثل أوري أفنيري أو غيره من معسكر السلام في إسرائيل لا ولن يديرون شئون دولة إسرائيل يوماً ما أبداً، فمن أدارها منذ إنشائها ويديرها الآن وسيدبرها في المستقبل هم جنرالات المؤسسة العسكرية الذين يتحولون لزعماء سياسيين بعد نهاية خدمتهم الميدانية، وقد أتى ذكر معظمهم ودوره في المذابح، وإن جاءت شخصية ليست من أبناء المؤسسة العسكرية البارزين مثل بنيامين نتنياهو فهي من أبناء مدرسة جابوتنسكي الصهيونية وهل أخطر في الفكر والإدارة السياسية ممن إرتدوا الزي العسكري طيلة حياتهم؛ فقواعد اللعبة السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي لن تتيح غير هؤلاء - بكامل إرادة المجتمع الإسرائيلي - فلا مناص إذاً ولا خيار آخر غير نزع أنياب الإفعى للوصول للحق الفلسطيني المسلوب، ولكن الحكمة والعقل يحتمان علينا في الطرف العربي الإهتمام للطريق المثلى لنزع أنياب الأفعى السامة دون أن تجربنا لحرب أو صراع عسكري غير متكافئ بكل المقاييس والمعايير - وفقاً لمعطيات وواقع حالتنا الآن - فيجب أن نتعلم من أخطاء ودروس الماضي، ولهذا المقام حديث آخر في نهاية الكتاب.

وجه إسرائيل الحقيقي وزيف الإدعاء بأنها دولة ديمقراطية

أولاً قبل أن أبدأ إقتباساتي وتحليلاتي لبعض ما كتبه الأقلام اليهودية الإسرائيلية الجريئة عن "ديمقراطية إسرائيل" أود أن أكون واضحاً وصريحاً وأميناً أمام القارئ العربي العزيز الذي أحترم عقله؛ فالحديث عن ديمقراطية إسرائيل دائماً ما يرتبط بمقارنتها بديموقراطيات دول أخرى في المنطقة والعالم المتحضر. وهنا يبدأ الجدل العقيم والإتهامات الغير مسئولة ونجد أنفسنا في أحيان كثيرة في العالم العربي نخرج من هذا الجدل بإنطباع مؤلم وقاسي على النفس ألا وهو أن معظم الدول العربية لا تطبق النظام الديمقراطي كاملاً بممارساته المفترضة نحو حقوق الإنسان ونحو حق الشعوب في إختيار حر لممثليها وحقهم في إسقاط ممثليهم إذا لم ينفذوا وعودهم الإنتخابية أو إذا ما إستشعرت تلك الشعوب أن الفساد المالي والإداري والأخلاقي لا يجد من يحاربه من أجل خلق مجتمع سوي صالح كنماذج كثيرة نراها في أوروبا وأمريكا وآسيا، وفي هذا الصدد أود أن أشدد على الحقائق التالية حتى يستفيد القارئ العربي العزيز من دراستي وحتى لا يتهمني أي باحث غربي أو إسرائيلي بالتعصب الأعمى ويدخلنا في الدوامة الجدلية التي أشرت إليها، والتي لا يفلح عادة في الخروج منها من العرب إلا القليلون ممن يدركون ما يجري بالفعل داخل المجتمع الإسرائيلي:

● إنني في هذه الدراسة التحليلية عن ديمقراطية إسرائيل أتحدث وأنقل وأحلل ممارسات المؤسسات الرسمية الحاكمة في المجتمع الإسرائيلي لكل ما يتعلق بالنظام الديمقراطي على المواطنين الإسرائيليين بكل أطيافهم وعلى الشعب الفلسطيني المحتل وفقاً لإتفاقيات المجتمع الدولي، وأهمها إتفاقية جنيف لحقوق الإنسان، ولست هنا بصدد مقارنة المجتمع الإسرائيلي بأي مجتمع آخر في منطقة الشرق الأوسط حتى يتسنى للقارئ العزيز أن يقوم بهذه المقارنات وفقاً للمعطيات والحقائق التي سنوردها هنا والتي لا يعرف عنها شئ رجل الشارع في العالم العربي، فإن الحديث عن مقارنة النظام الحاكم في إسرائيل بنظم الحكم الأخرى في

الشرق الأوسط يحتاج لكتاب آخر يشمل تقارير وإحصائيات رسمية حديثة ويتم من خلاله إستعراض كل عناصر الديمقراطية على حدة (حرية التعبير والرأي / المساواة في العدالة الإجتماعية / حقوق الإنسان / وضع الأقليات / التفرقة العنصرية / النظام القضائي وآليات تطبيقية / منظومة الإنتخابات / إستقلالية القضاء والإعلام .. إلى آخره). وعندها فقط يمكننا أن ندخل في دوامة الجدل لأننا سنكون في سياق آخر تماماً غير الذي أورده هنا للقارئ العزيز لزيادة الوعي الثقافي والمعرفي عن الطرف الآخر في الصراع العربي الإسرائيلي.

• أود أنؤكد على أن مساحة " حرية الرأي " في المجتمع الإسرائيلي ومساحة الشفافية فيما تتيحه وسائل الإعلام الإسرائيلية لمواطنيها، هي أمر واقع وإيجابي ولا جدال حوله- إذا ما تحدثنا بشكل عام بإستثناء ما يخص توجهات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حول فرض الرقابة على كل ما يتعلق بأجهزة الأمن والإستخبارات وما يتعلق بمخططات الإحتلال نحو المقاومة الفلسطينية - ولولا هذه المساحة المتوافرة لكل دارس يرغب في الحصول على الحقائق والمعلومات عن الإحتلال الإسرائيلي البغيض وممارساته المموجة لما كان المهتمون بالدراسات الشرقية أو الشؤون الإسرائيلية وصلوا إلى ما نطرحه الآن على قرائنا الأعزاء؛ فرغم أن حرية الرأي والتعبير في المجتمع الإسرائيلي منقوصة بمعايير الكمال إلا إنها تفوق بكثير حرية الرأي والتعبير في بعض الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط، مع الأخذ في الإعتبار حقيقة أن حرية الرأي والتعبير ما هي إلا عنصر واحد من عناصر كثيرة في ممارسة النظام الديمقراطي حتى لا نطلق العنان للتعميم عند تقديرنا للأمور كما يحلو للبعض في طرفي النزاع.

• يجب أن ينتبه القراء إلى نقطة غاية في الأهمية؛ وهي أن تركيبة المجتمع الإسرائيلي تركيبة غاية في التعقيد، وليس بها المصطلح المعروف لنا " النسيج الإجتماعي "؛ فليس هناك نسيج إجتماعي واحد في إسرائيل، ولهذا فإننا نتعرض لها بمعايير ومفاهيم الدولة نحو مواطنيها وهنا يكمن المستنقع الذي يقع فيه العالم الغربي، وكذلك بعض المتقنين في العالم العربي حين يرون جانب واحد من جانبي

عملة الديمقراطية؛ أي ممارسات نظام الحكم الإسرائيلي مع مواطني الدولة من اليهود فقط. وفي هذا الصدد أستطيع أنؤكد للقارئ عن تجارب شخصية ومعاشة ميدانية للمجتمع الإسرائيلي لسنوات عديدة أن ديمقراطية الدولة الإسرائيلية مع اليهود هي ديمقراطية، وإن كانت منقوصة ويشوبها بعض الممارسات العنصرية نحو لون ومذهب وأصول اليهود في إسرائيل، إلا إنها في مجملها ديمقراطية تفوق بكثير بعض ممارسات نظم الحكم في منطقة الشرق الأوسط وتقترب من ديموقراطيات الكثير من الدول الأوروبية التي ترى هذه الحقيقة وتعايشها من خلال الآلة الإعلامية الصهيونية التي تتحكم فيما ترغب إسرائيل في توصيله للعالم المتحضر، وهو ما يتعلق بهذا الجانب من العملة، وتطمس وتعم كل ما يتعلق بالجانب الآخر من العملة وهو المعيار الأساسي الذي يجب أن يبنى عليه أي تقييم لديمقراطية أي دولة؛ وهو ممارسة كل عناصر الديمقراطية على كل المواطنين تحت سيادتها - حتى أولئك الذين تحت سلطة الاحتلال حسب المواثيق الدولية - وهنا الجانب المعتم الذي سأخوض فيه وسأعتمد فيه على تقييم عناصر الديمقراطية الإسرائيلية بأيدي أقلام يهودية إسرائيلية تعيش الواقع وتنقل النبض الصادق للأمور بكل موضوعية، وقد وجدت من واجبي توضيح تلك النقاط الثلاث قبل أن أخوض في الإقتباسات والتحليلات حول هذا الصدد آملاً بذلك تحقيق الهدف الموضوعي من هذا الكتاب؛ وهو زيادة الوعي والإدراك لدينا دون تعصب أو نزعات عاطفية إنفعالية دائماً ما تؤخذ علينا عند النقاش والحوار، وأبسط تعبير سمعته من مثقفي إسرائيل اليساريين من تيار " المؤرخون الجدد " عن ديمقراطية إسرائيل هو ما يسمونه " الديمقراطية العرقية " وهو مصطلح شائع في أوساط الأكاديميين الإسرائيليين الموضوعيين حينما يتحدثون عن عناصر الديمقراطية التي تطبقها حكومات إسرائيل بمعاييرها الحقيقية على المواطنين اليهود فقط (فئة الدرجة الأولى)، أما إذا كان الأمر يتعلق بحقوق من يحمل الجنسية الإسرائيلية من العرب والطوائف الأخرى (مواطني الفئة الثانية والثالثة) فإن المعايير في إسرائيل لها مكيال آخر تماماً توزن به الأمور، ناهيك عن الحديث عن أية حقوق للفلسطينيين

الذين يعيشون تحت سلطة الإحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم (مواطني الفئة الرابعة والخامسة)؛ فالمكيال هنا له مواصفات خاصة جداً وهو أبعد ما يكون عن عناصر الديمقراطية شكلاً وموضوعاً ولا يرقى تقييمه حتى إلى مصاف وضع المواطنين في أكثر الدول الديكتاتورية ظلاماً في العالم.. وإليكم بعض ما كُتب عن ديمقراطية إسرائيل بأقلام اليهود وتحليلاتي لها:

◆ شكل الكيان الإسرائيلي في المجتمع الدولي:

بعد التقديم السابق والذي كان ضرورياً يجب الإشارة إلى أمر خطير للغاية قد لا يدركه القارئ العربي من غير المتخصصين في الشؤون الإسرائيلية ألا وهو غياب أهم عنصر من عناصر تكوين الدولة في إسرائيل منذ قيامها وهو " الدستور " والذي يحكم توجهات وسياسات أي كيان شرعي في العالم، والأمر الذي لا بد من التأكيد عليه هنا هو أن عدم وضع دستور للكيان الصهيوني الإسرائيلي منذ إنشاء الدولة عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا يرجع لرغبة حكامها وقادتها وحكوماتها المتعاقبة في غياب هذا الدستور؛ فالأمر لا يحتاج نظرياً لأكثر من ستين عاماً من التفكير أو الجدل لإقرار دستور لدولة وليدة تدعي أنها دولة ديمقراطية في وسط بحر من الديكتاتورية، فإذا كانت هناك نوايا صادقة لخلق مجتمع سوي يعيش في سلام مع جيرانه وفقاً لقواعد الشرعية الدولية، لوضع قادة إسرائيل وزعمائها دستوراً شرعياً يحكم علاقات مواطنيها داخلياً وعلاقاتها مع باقي دول العالم خارجياً ثم يعرض هذا الدستور على البرلمان الإسرائيلي (الديموقراطي) للتصديق عليه، وهو أمر لا يحتاج عملياً إلا لبضعة أسابيع، ولكن هناك فرقاً شاسعاً بين الأمور النظرية وما هو مفروض وبين الواقع والأمور العملية التي تحدث على أرض الواقع منذ أكثر من ستين عاماً - مع كل الإدعاءات الإسرائيلية المحمومة حول ديمقراطية إسرائيل) فإن أي دستور معروف في العالم يبني على أساس سيادة الدولة على أرضها ذات المعالم المحددة جغرافياً والمُعترف بحدودها دولياً حتى يتسنى تطبيق

الدستور والقوانين النابعة منه على مواطني الدولة ومن ثم على علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. وهنا بيت القصيد فتحديد حدود الكيان الإسرائيلي جغرافياً وإقليمياً سيمثل إلزاماً قانونياً وأخلاقياً وشرعياً تفرضه قواعد القانون الدولي على إسرائيل، وهو ما لا يرغبه حكام الكيان الإسرائيلي على مدى ستين عاماً. والأمر لا يحتاج لتفسير إضافي، فعدم إحترام قرارات الشرعية الدولية - وعددها لا حصر له خاصة فيما يتعلق بإحتلال إسرائيل للمناطق العربية منذ ١٩٦٧)، وعدم وضع دستور للدولة منذ قيامها وحتى اليوم هما جزء لا يتجزأ من السياسات الثابتة لحكام إسرائيل .

وقد كرس الإعلام الصهيوني جهوده وأمواله وآلياته على مدى عشرات السنين لخلق المبررات والأسباب التي دعت وتدعو لتكريس هذا الوضع الغريب على المجتمع الدولي، فكان التزييف ضرورياً وخطط الأوراق هاماً وتشويه الحقائق مطلوباً للتأثير على الرأي العام والضمير العالمي وهناك نماذج عديدة - يمتلئ بها الأرشيف - لما كتبه وتكتبه الأقلام اليهودية الحرة حول طبيعة الكيان اليهودي الذي إدعى أنه " دولة " متحضرة وديمقراطية. وقد إخترت على سبيل المثال ما كتبه الصحفي الإسرائيلي المعروف " أهارون أمير " في جريدة معاريف بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٣ تحت عنوان " دولة هزل " مقالاً جاء فيه: " .. وبناء على ذلك ففي يناير عام ١٩٤٩، كما هو مذكور - في جزء دولة إسرائيل - بالموسوعة العبرية (طبعة دار نشر بوعاليم لعام ١٩٩٣) إنتخبت الجمعية التأسيسية، والتي كان من المفترض أن تقر دستوراً، سيتم بناء عليه بعد ذلك إجراء الإنتخابات للكنيست الأول، ولكن سرعان ما إتضح أن الحكومة لم تكن مستعدة لإقتراح دستور للبلاد، وقررت الجمعية التأسيسية تأجيل إصدار الدستور إلى أجل غير مسمى وأعلنت عن نفسها بإعتبارها البرلمان الأول " . ويضيف أهارون أمير قائلاً في مقاله: " إن السبب الحقيقي كما توضح الموسوعة في معرض الأمور للإمتناع عن إقرار دستور للبلاد يكمن في الرغبة في عدم حسم مشكلة كهذه بالتعارض مع رأي الجمهور الديني، وهو الجمهور الذي كان ضرورياً بالطبع لبن جوريون - رغم أن

الحركة الصهيونية علمانية ووثيقة إنشاء إسرائيل تعلن عن قيام دولة ليبرالية - ومن ناحية أخرى إشكالية الحسم في مسألة موقف حكومة إسرائيل إزاء مستقبل المناطق الفلسطينية، وهكذا كُتب على إسرائيل أن تظل إلى الأبد في أيدي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأن تتحول من دولة ذات سيادة إلى دولة محظية - أي عشيقة دون زواج شرعي.

إن من المتاح لنا أن نرى في هذه الأمور آباء الفشل المتكرر للحكم الإسرائيلي، سواء في بناء دولة قومية أو في بلورة فكر سياسي سيادي. إن الخلاصة التراجيدية التي تتقاطع مع مشاهد بارزة للكوميديا الهزلية هي أنه ليس لدينا دولة مرتبطة بالقوانين؛ بل دولة مرتبطة بالأحجية والشعوذة تستهجن وتسخر من نفسها، ومن القانون ومن العمل وتعتبر أنماط وسلوكيات المجتمع المدني السوي غريبة عليها. يالها من دولة أضحوكة - مستهزأة ". انتهى الاقتباس ولا تعليق سوى المطالبة بقراءته جيداً وإستيعابه.

♦ أكذوبة أن إسرائيل هي واحة الديمقراطية في المنطقة:

لقد آن الأوان لإسقاط ذلك القناع الزائف الذي رسخته الآلة الإعلامية الصهيونية في وجدان العالم الغربي.. بل ووصل الأمر لعقول ووجدان بعض الأنظمة والشعوب العربية بأن " إسرائيل هي دولة كل مواطنيها " فهو شعار زائف؛ فالدولة الإسرائيلية توفر حقوق المواطنة لليهود فقط وليس بشكل متساو كما يعتقد البعض، ولكن السياق والمساحة لا يتسعان لإستعراض التفرقة في المعاملة داخل المجتمع اليهودي نفسه ما بين اليهود الأشكناز والسفارديم وبين يهود المغرب واليمن والعراق وبين يهود روسيا وما بين هؤلاء جميعاً كيهود قدامى عاصروا قيام الدولة وبين المهاجرين الجدد - ونصفهم لا يؤمن بالديانة الموسوية - ثم تأتي في ذيل الطوائف من حيث حقوق المواطنة يهود أثيوبيا أو طائفة الفلاشا* وما قضية نقل الدم اليهودي الأثيوبي(الملوث لأنه من ذوي البشرة السوداء) ببعيدة عن الأذهان فهي قضية تثير الإشمئزاز الإنساني من مدى عنصرية المجتمع الإسرائيلي (الديمقراطي!!)، وسوف أدع النماذج التالية وكلها بأقلام إسرائيلية يهودية، نتحدث عن نفسها وعن ماهية الديمقراطية الإسرائيلية:

(١) في تعقيبه الساخر على حملة التنديد والإعتراض التي شنتها وسائل الإعلام والمسؤولين الإسرائيليين على فوز حزب الحرية العنصري النمساوي بزعامة "يورج هايدر" وإنضمامه للحكومة في النمسا بدعوى عنصريته ومعاداته للسامية، كتب الصحفي الإسرائيلي "رومان برونغمان" في جريدة معاريف بتاريخ

* **يهود الفلاشا: أو بيتا إسرائيل** (بالعبرية: אֱתִיּוֹפִי אִשְׂרָאֵל، "بيت إسرائيل") هو اسم يطلق على اليهود من أصل إثيوبي. وقد تعتبر الكلمة نوع من الاحتقار اسم الفلاشا أو الفلاشا يعني باللغة الأمهرية "المنفيون" أو "الغرباء"، ويستخدمه الإثيوبيون من غير اليهود. بموجب ما تسميه إسرائيل بقانون العودة (١٩٥٠)، أكثر من ٩٠.٠٠٠ (أي ما يقارب ٨٥% من يهود الفلاشا) هاجروا إلى إسرائيل، وبشكل ملحوظ في عمليتي موسى (١٩٨٤) وسليمان (١٩٩١). الهجرات لا تزال متواصلة حتى الوقت الراهن. يدعي يهود الفلاشا انحدر نسبهم إلى الملكة بلقيس. الفلاشا لا ينتمون إلى أي من الكتل اليهودية الرئيسية وهي الأشكناز والسفارديم. يعيشون في مناطق معينة بالقرب من بحيرة تانا شمال غرب إثيوبيا، في قرى فقيرة، ويعمل رجالهم في مجال الزراعة ورعي الأغنام.

٢٠٠٠/٢/٨ مقالاً بعنوان " الهايدرزم الإسرائيلي: قبل أن نهجم النمسا من الأحرى أن ننسف العنصرية عندنا" جاء فيه بالحرف الواحد: " ولكن مهرجان التتديدات الذي يدور في إسرائيل حول إنضمام حزب الحرية برئاسة جورج هايدر للحكومة في النمسا، ما هو إلا رياء من الدرجة الأولى؛ فإسرائيل هي دولة يتعرض فيها المهاجرون غير اليهود من أبناء الأسر الناتجة عن الزواج المختلط لعمليات الهجوم التي لا تتوقف ولمعاملة عنصرية من قبل المؤسسة الدينية ومن جانب العديد من أعضاء الكنيست من كل الإتجاهات السياسية. إن إسرائيل دولة يُنظر فيها للزواج المختلط، من قبل المؤسسة الدينية، على أنه عمل خطير للغاية، والأزواج الذين لا يحظى أحدهم بتصنيف يهودي حسب الشريعة، لا يستطيعون تسجيل زواجهم شرعياً، بسبب أنه في دولتنا المستتيرة لا توجد القوانين التي تسمح بعقد زواج مدني، وأن إسرائيل هي دولة يوجد في مجلس نوابها تمثيل لأحزاب ترى في التهجير الإجباري للسكان العرب " الحل النهائي " للنزاع الإسرائيلي/العربي. إن إسرائيل هي أيضاً دولة تهدد بشكل خطير حقوق الأقليات التي تعيش فيها وتتعامل مع العاملين الأجانب الذين يقيمون على أرضها كعبيد ". انتهى الإقتباس ولا تعليق لدي على فحواه سوى إضافة بسيطة وهي أن كاتب المقال في فبراير عام ٢٠٠٠ يستهجن أن البرلمان الإسرائيلي وقتها كان به نواب وتمثيل حزبي يرى في ترحيل السكان العرب (المواطنون الإسرائيليون منذ عام ١٩٤٨) حلاً نهائياً للنزاع الإسرائيلي مما ينسف الإدعاء بديمقراطية الدولة، فما بالكم أن وزير خارجية إسرائيل وقت كتابة هذه السطور، " أفيجدور ليبيرمان "، يتبنى سياسة التطهير العرقي وطرد عرب إسرائيل ويعلن عنها جهاراً نهاراً ... ولا تعليق.

(٢) وفي مقاله الساخر التهكمي تعقيباً على الحملة الإعلامية اليهودية على إيران لمحاكمتها ١٣ يهودياً إيرانياً بتهمة التجسس والتخابر لصالح إسرائيل، كتب الصحفي المشهور " جدعون ليفي " في جريدة هآرتس بتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٠ مقالاً بعنوان " صباح الخير يا محكمة العدل العليا جاء فيه بالحرف الواحد: " على أية

حال فإن إسرائيل والعالم اليهودي يملأون العالم صراخاً حول إعتقالهم، ولكن أيضاً في إسرائيل يجلس ١٣ شخصاً في السجن ومصيرهم حتى الآن ليس أحسن حالاً، فهم ليسوا كالثلاثة عشر يهودي إيراني، فإن الـ ١٣ لبنانياً الذين إختطفتهم إسرائيل لم يتمتعوا حتى بالمثل أمام القضاء، فعلى النقيض من اليهود المعتقلين في إيران، فنحن هنا لسنا بصدد حتى حالة إشتباه في أعمال محظورة؛ فقد إعترفت إسرائيل بأننا هنا بصدد " ورقة مساومة " كرهائن لدى الدولة التي إختطفتهم، بدون عرائض إتهام وبدون أي إجراء قانوني قضائي. وعلى الرغم من ذلك فقد كان من المتوقع أن تقوم مؤسسة واحدة على الأقل في إسرائيل، تلك التي توصف دائماً كمناصرة للعدل والحفاظ على القانون، أن تقوم بوضع نهاية لهذا العار، ولكن طوال ١٣ عاماً لم يحدث ذلك. على مدى ١٣ عاماً كانوا رهائن معتقلين في دولة إسرائيل بدون محاكمة، ومحكمة العدل الإسرائيلية العليا (٥٦"٤) لم تكن فقط كمن أنحى جانباً؛ بل إنها أيضاً بررت وهيأت الظروف. فمنذ سنوات عديدة وأجهزة الأمن الإسرائيلية تفرض إرهابها على المحكمة بصفة عامة بواسطة تقارير سريه تم الكشف عنها خلف الأبواب المغلقة، حيث تجري عمليات التعذيب وهدم المنازل والطرود والإعتقالات بدون محاكمة ومصادرة لأراضي وممتلكات، والمحكمة تميل لإلغاء نفسها أمام جهاز الأمن العام الإسرائيلي " الشاباك "، وتدوس في طريقها على مبادئ القانون والأخلاق والعدل" ... إنتهى الإقتباس والكلام ولا تعليق.

(٣) جاء في التقرير الدوري لمنظمة " بتسليم " (٥٦"٤) لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة - وهي منظمة حقوقية يديرها يهود وعرب إسرائيل وتفضح بشكل دائم ممارسات سلطات الإحتلال الإسرائيلي ويجب على كل عربي مثقف الدخول لموقعها الإلكتروني للوقوف على حقيقة الديمقراطية الإسرائيلية - جاء في تقريرها الدوري الرابع الصادر في أكتوبر ١٩٩٩ في صفحة ١٢ ما يلي بقلم د.دافنا جولان اليهودية الإسرائيلية التي شاركت في كتابة وإعداد التقرير الأول للمنظمة عن عمليات التعذيب التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني

المحتل، ما يلي: " عندما كتبنا التقرير في عام ١٩٩١، فكرنا في الأساس في أسلوب الإعلان الجدي عنه، وذلك للتغلب على حاجز الإنكار والرفض - من قبل مؤسسات الدولة. لقد أردنا أن نقول بلغة أكثر أمانة وصدقاً أنه توجد عمليات تعذيب في إسرائيل، هنا، طوال الوقت، وأنه من الممكن وقفها، وحسينا ألا يصدقونا وتوقعنا الإنكار ولكننا لم نتنبأ برد الفعل الذي وصلنا. لقد كان الرد على تقرير عام ١٩٩١ مثله مثل التقارير السبعة التي نشرها مركز "بيتسليم" من بعده عن التعذيب، ومثل المؤتمرات التي تم تنظيمها والخطابات التي تمت كتابتها والمظاهرات وعشرات الإلتماسات التي قدمت لمحكمة العدل الإسرائيلية العليا، كان الرد على كل ذلك واحداً: إن ذلك الأمر إجباري لا خيار فيه !!! وتضيف د.دافنا: وفي هذه الأثناء بعد مرور ٨ سنوات على تقرير التعذيب الأول فإن عمليات التعذيب مازالت مستمرة، كل يوم، كل يوم، ليس بعيداً عنا.

إن رجال الشاباك (جهاز الأمن العام) لم يعملوا في ذلك بمفردهم، فهناك جنود إعتقلوا الفلسطينيين وقادوهم لغرف وقاعات التحقيق، وهناك عمال نظافة قاموا بتنظيف الغرف من آثار الدماء لمحو أدلة التعذيب، وهناك أطباء وقعوا على أن الشباب الفلسطيني صالحين بدنياً للتحقيق، وهناك قضاة امتنعوا عن التدخل فيما يحدث هناك، وهناك محامون دافعوا عن ضرورة وجود هذه الأساليب الوحشية، وكل ذلك يحدث ونحن نجلس ونشرب البيرة في حانات الرقص، ونحن أيضاً العاملون في مجال حقوق الإنسان، والذين لا نجد اللغة الملائمة، أو أننا مشغولون أكثر من اللازم بحيث لا نستطيع السعي وبذل مزيد من الجهد لكشف الحقائق ". إنتهى التقرير، وهذه المرة لا أجد كلمة واحدة للتعليق.

(٤) وأخيراً وليس آخراً، في مقالها الذي يكاد ينطق تعبيراً عن الظلم الذي يقع يومياً وبشكل منهجي على أبناء الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل كتبت الصحافية الشهيرة " عميراهيس " في جريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١ تحت عنوان " مرآة أمام أعيننا "، كتبت فيه ساخرة: " كم هو طبيعي أن يتعرض ٤٠ ألف إنسان لأكر من شهر في بلدة الخليل القديمة لحظر تجوال كامل، وذلك من أجل رفاهية وسلامة ٥٠٠

مستوطن يهودي. وكم هو طبيعي ألا يوجد تقريباً إنسان واحد يتحدث أو يعلم عن ذلك لدينا!! وكم هو طبيعي أن يتم إغلاق ٣٤ مدرسة لآلاف من أبناء الفلسطينيين منذ أكثر من شهر، وأن يظل أطفالهم محبوسين ومُختنقين ليل نهار في منازل مكدسة ومزدحمة، في حين أن أطفال الجيران اليهود يعبثون ويلهون كالمعتاد في الشوارع بين أو مع الجنود الإسرائيليين. إنها قصة يجب أن نسردها مراراً وتكراراً، ولا نكل من سردها بسبب أنها مفهومة بديهياً للإسرائيليين لدرجة أنها لم تصبح قائمة في حياتهم. فكم من السهل أن نرى الفلسطينيين وحشيين وأسلوبهم العنف، ولا نرى الوحشية المترامية اليومية والموجهة إلى مجتمع كامل على مدى ٣٣ عاماً - وقت كتابة المقال - وهي من طبيعة أي سلطة إحتلال؛ إنها الوحشية التي تعاضمت في سنوات أوصلو بسبب الفجوة والفارق بين الكلمات الجميلة عن مسيرة السلام وعن الواقع. إن حظر التجوال في الخليل وقبوله بشكل طبيعي في المجتمع الإسرائيلي يعكس الفكر المشوه الذي نما لدينا في أعوام أوصلو، ويؤكد أن الفلسطينيين سوف يقبلون التعايش بدون مساواة، وأن تصنيفهم أقل بكثير من اليهود، ولكن هذا الاعتقاد لم يتحقق. إن الإنتفاضة الجديدة هي محاولة لوضع مرآة أمام وجه الإسرائيليين لإبلاغهم: " أنظروا إلى أنفسكم، وشاهدوا لأي مدى أصبحتم عنصريين ". إنتهى الإقتباس، ومازالت عميراهيس تكتب في مقالها الأسبوعي إلى يومنا هذا عن وحشية وعنصرية ممارسات الإحتلال الإسرائيلي آملة في وضع مرآة الحقيقة أمام وجه الإسرائيليين لكي يروا الجانب القبيح الذي يتجاهلون النظر إليه بكامل إرادتهم، ولكن لا حياة لمن تنادي.

◆ النظام القضائي الإسرائيلي وسياسة الكيل بمكيالين:

إذا كان التناقض وإزدواجية المعايير، سمات تسيطر على تصرفات المجتمع الإسرائيلي المدني مما يجعل أي دارس أو متابع لسلوكيات هذا المجتمع يحتار في أمره ما لم يكن متعمقاً في تركيبه الشخصية الإسرائيلية ومدرکاً للعوامل التي أدت على مدار السنين إلى بلورة وتكوين تلك الشخصية كجزء من النسيج القومي الإسرائيلي الذي قام كيانه على أرض فلسطين، فإن إزدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين تعتبر جريمة أخلاقية وقانونية إذا ما مارستها سلطة قضائية أو تشريعية أو بالطبع تنفيذية، وهذا في واقع الأمر ما يدور يومياً وعلى مدى عشرات السنين في إسرائيل التي تدعي أنها واحة الديمقراطية وإحترام القانون في منطقة الشرق الأوسط وإليك ثلاثة نماذج فقط مما كتبه الأعلام الإسرائيلية الجريئة في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر:

(١) في تقرير منظمة "بيتسليم" لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة إصدار أكتوبر ١٩٩٩، جاء في الصفحة رقم ١٣ ما يلي: " والسبب الثاني لممارسة عمليات التعذيب هو تأثير عنصر مركب وإشكالي؛ صحيح أن إسرائيل وقعت على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وقبلت على نفسها تنفيذ القانون الدولي وقت الحرب والمفصل في إتفاقية جنيف، إلا أنه عندما يكون المقصود حقوق الفلسطينيين فإن إسرائيل تعرف كيف تشرح بلغة قضائية منمقة لماذا القانون الدولي لا يسري بالفعل عليها. والمحكمة الإسرائيلية العليا، ملاذ الليبرالية والديمقراطية الإسرائيلية تصدق على ذلك وتقبله. إن هذه المحكمة مكنت وزير الدفاع من تقييد ٤١٥ شخصاً وعصب أعينهم وإرسالهم للمنفى في لبنان على الرغم من أن الطرد محظور حظراً تاماً في القانون الدولي. إن محكمة العدل الإسرائيلية العليا هذه تتيح مراراً وتكراراً نسف أو هدم منازل المشتبه في تورطهم في مخالفات أمنية بالبلدوزر، ومن هؤلاء المشتبه في تورطهم من كان قد مات بالفعل قبل إصدار أوامر المحكمة بالسماح لهدم منزله. وأخيراً فإن

محكمة العدل العليا في إسرائيل بتشكيلها الواسع المكون من تسعة قضاة تخبطت وإرتبكت لسنوات عديدة أمام إصدار أمر قضائي واحد لوقف مسألة التعذيب، إنه أمر ليس له سابقة أو مثيل في العالم كله ". إنتهى الإقتباس ولا تعليق.

(٢) وفي تعقيبها على فضيحة القضاء الإسرائيلي وتورط الجيش الإسرائيلي معه في إزدواجية المعايير مع الجندي الإسرائيلي المتطرف الذي نفذ مذبحة الخليل في بداية عام ١٩٩٧ كتبت الصحافية " يوثاف ليمور " في جريدة معاريف بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٣ تحقيقاً صحفياً تحت عنوان: " من أطلق النيران عشوائياً في الخليل أطلق صراحه من الجيش الإسرائيلي ويخرج في إجازات لمنزله " وجاء في المانشيت الثاني لنفس التحقيق الصحفي: " نوعام فريدمان الذي قررت لجنة طبية أنه غير مؤهل صحياً للمثول أمام القضاء يصل لمنزله لفترات دائمة ومتعاقبة " وجاء في التحقيق: " نوعام فريدمان، الجندي الإسرائيلي الذي أطلق النيران عشوائياً في بداية العام بالخليل وجرح وأصاب ستة فلسطينيين، وأقر في التحقيقات معه أنه كان يريد نفس إتفاق الخليل، أطلق سراحه بسرية من الجيش الإسرائيلي ولن يمثل أمام القضاء للمحاكمة. فريدمان يعالج الآن في المستشفى النفسي " كفار شاؤول " بالقدس ومسموح له بالخروج للدراسة ولقضاء الإجازات في منزله. وتعقيباً على الخبر قال أمس عضو الكنيست " عوزي بارعام " لجريدة معاريف: " هذه فضيحة " إن الإنسان الذي قام بتنفيذ هذا العمل الإجرامي إما أن يذهب للسجن أو أنه مختل عقلياً ويجب عزله عن الجمهور.

أما أن يسمحوا لإنسان كهذا بالخروج بحرية فهذا دليل على إيمانهم بأنه لا يمثل خطراً على الجمهور، وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن يمثل أمام القضاء للمحاكمة " ولا تعليق.

(٣) وأخيراً وليس آخراً في تعقيبه على إزدواجية القيم والمعايير التي تبرز عنصرية اليهود عن باقي القوميات الأخرى في إسرائيل نتيجة لقيام سلطات الإحتلال الإسرائيلي بمصادرة أراضي وإقتلاع أشجار وبساتين الزيتون

للفلسطينيين في الوقت الذي يحتفل فيه اليهود بعيد الأشجار - الذي يحل في الخامس عشر من شهر شباط العبري "ה'אלול" - كتب الصحفي الشهير "جدعون ليفي" في جريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٣ مقالاً بعنوان "عيد الأشجار" جاء فيه: "ولكن الخامس عشر من شباط، عيد الأشجار الذي حل أمس هو عيد للأشجار اليهودية فقط، فمثل أمور أخرى عديدة، نظام القيم في إسرائيل هو نظام مزدوج؛ فهناك مكيال لسكان البلاد الآخرين، فالشجرة هي قيمة فقط إذا ما غرستها أيدي يهودية .." إنتهى الإقتباس ولكن حان الوقت لإستيعابه ودراسته وتحليله.

خلاصة القول:

لم أستطع الشروع في كتابة تحليلي على كل الإقتباسات السابقة دون أن أختتم هذه الدراسة - المبنية على مقولة وشهد شاهد من أهلها - بإقتباسين آخرين لأشهر الأقلام الإسرائيلية الجريئة والتي لا تكل ولا تدخر جهداً في كشف الوجه القبيح الذي لا يراه العالم لدولة إسرائيل من منطلق رغبة هذه الأقلام في إفاقة المجتمع الإسرائيلي من غفوته التي طالت لأجل أن يصبح مجتمعاً سوياً ذا ضمير حي ويقوم على مبادئ العدل والمساواة في الحقوق ومن أجل أن تتحرر دولة إسرائيل من حالة إزدواجية المعايير وإنفصام الشخصية التي تعيشها منذ نشأتها بعد أن إنقضت مرحلة "الغاية تبرر الوسيلة" وأصبحت إسرائيل كياناً معترفاً به دولياً وتسانده الدول العظمى في العالم ولكن حكومات إسرائيل لا تريد أن تدرك هذه الحقيقة بكامل إرادتها، وما الشعب الإسرائيلي بمعزل عن المسؤولية الأخلاقية فيما يساهم فيه بسلبيته وتغاضيه عن أبسط حقوقه وهو العيش في مجتمع يسوده العدل الإجتماعي والمساواة ليصيروا مثل باقي شعوب العالم، ولكن الجميع في منظومة المجتمع الإسرائيلي يعيشون بكامل إرادتهم تمثيلية مبررات الدولة الديمقراطية - رغم قناعة كل متقفيهم ومعتدليهم

وراغبي السلام فيهم وأصحاب الضمائر الحية عندهم بأنها ديمقراطية عرقية كما قالوا عنها ويجاهرون بذلك دون حرج - تؤكد أن صناديق الاقتراع هي التي تحدد التزاماتنا نحو الحكومات المنتخبة رغم عدم رضاها عنها - هذا ما تسمعه من رجل الشارع الإسرائيلي منذ بدأت مسيرة السلام تجرف حكوماتها نحو الالتزام بالشرعية الدولية وإعادة الحقوق التي سلبوها لأصحابها وفي هذا الصدد ستكون لي وقفة في نهاية الكتاب لوضع النقاط فوق الحروف، وأعود للإقتباسين الأخيرين واللذين يعبران أصدق تعبير عن ديمقراطية إسرائيل العرقية العريضة:

أ. منذ ما يزيد عن إثني عشر عاماً كتب داعية السلام والكاتب الصحفي الشهير "أوري أفنيري" في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٣ مقالاً شديداً اللهجة بعنوان "بيت عبيد" جاء فيه: "نحن مجتمع عنصري وعندما يتم توجيه هذه العنصرية ضد يهود مهاجرين من المغرب أو من أثيوبيا - أي مواطنين من الفئة الثانية - فإن ذلك يثير معارضة على الأقل للناظرين للمشهد، ولكن عندما تكون العنصرية موجهة ضد عمال من المواطنين الإسرائيليين العرب فهناك دائماً مبرر؛ فتلك لا تعتبر عنصرية والعياذ بالله، بل رد فعل طبيعي بعد النزاع القومي الذي استمر مائة عام، ولكن عندما تكون العنصرية موجهة ضد العمال الأجانب المقيمين في إسرائيل فلا حجج ولا ذرائع؛ فهي عنصرية لذاتها، عنصرية لأجل العنصرية". وقد اختتم أوري أفنيري مقاله بالعبرة التالية موجهاً رسالة واضحة وصريحة للشعب الإسرائيلي الذي يقف من هذه القضية موقف المتفرج الذي لا حول له ولا قوة قائلاً: "وهكذا قال مارتن لوثر كينج: ليست العنصرية هي التي أكرهها، بل إنني أكره اللا مباليين ومن يقفون موقف المتفرج ولا يتدخلون".

إنتهى الكلام ولا تعليق.

ب. وأخيراً أستشهد بمقال جرى للكاتب الصحفي الشهير " جدعون ليفي " كان قد كتبه منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً في جريدة هآرتس بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٨ ولخص فيه المسألة برمتها تحت عنوان " حان الوقت للإعتراف بالظلم " جاء فيه: " إن دولة فلسطينية ذات سيادة وتعويضات تُصرف لها وإعادة بناء سوف تسهل للغاية عملية إعادة الوعي لنا، ولكن حتى بتلك الخطوات لن يكون الأمر كافياً لمداواة الجرح الدامي بشكل تام، ورغم الصعوبة والقسوة المتمثلة في هذه الخطوة؛ فإن إسرائيل يجب أن تكون على دراية وإدراك لهذه الصورة عند سعيها للوصول للتسوية النهائية. إن هناك خطوة واحدة في مقدورها أن تفعلها وهي خطوة شديدة الأهمية في الطريق للتسوية الحقيقية بين هذين الشعبين؛ فكلاهما ضحية لعدم العدل التاريخي: اليهود الذين وصلوا إلى هنا في أعقاب كارثة النازي، والفلسطينيون الذين سُلِبَت أراضيهم بسبب ذلك. لقد حان الوقت لأن تستجمع إسرائيل قواها وشجاعتها وتعترف لأول مرة في تاريخها بالظلم الذي سببته للفلسطينيين، هذا هو الوقت لخطاب إعتراف جرى من رئيس الحكومة الإسرائيلية كدولة قوية، والتي لم يعد هناك إنسان يشك في أمن كيانها، تستطيع فيه إسرائيل أن تسمح لنفسها بهذه اللفتة التاريخية، وبعد عشرات السنين من غسيل المخ، أخفت خلالها قبل أي شئ عن الإسرائيليين أنفسهم أبعاد الظلم الحقيقي الذي سببته للفلسطينيين تستطيع إسرائيل أن تقول لجيرانها وكذلك لمواطنيها: إن إقامة الدولة الإسرائيلية كانت مرتبطة بإيقاع الظلم على شعب آخر". إنتهى الكلام الذي كتب بقلم يهودي إسرائيلي حر باللغة العبرية وفي صدر أعرق الصحف اليومية الإسرائيلية منذ أكثر من عقد من الزمان، ولكن الوضع لم يتغير إلى يومنا هذا ومازالت عملية غسيل المخ التي تشير إليها الأعلام الإسرائيلية من حين لآخر مستمرة.

وخلاصة القول تحليلاً لما يدور أن تناقض وإزدواجية المعايير وتزييف الحقائق التاريخية واليومية داخل الكيان الإسرائيلي منذ نشأته على أرض فلسطين هي كلها منظومة حيوية وهامة لكي يستمر هذا المجتمع في الحياة

حتى لو كانت هذه الحياة خادعة للنفس وتفتقد المصداقية والضمير الإنساني الحي والقيم الأخلاقية؛ فعمليات التزييف للحقائق وغسيل المخ المنهجي الذي تتبعه الآلة الصهيونية بكل مؤسساتها وتمارسه حكومات إسرائيل المتعاقبة تعطي متنفساً لذوي الضمائر الحية في إسرائيل للنقد الذاتي وللسعي لكشف وتعرية تلك الأقنعة الزائفة للدولة من خلال حرية الرأي المكفولة للجميع والتي أشرت إلى أنها العنصر الوحيد السوي في منظومة عناصر الديمقراطية الأخرى- بمفهومها الشامل وليس بمفهوم الديمقراطية العرقية التي تقوم بين نظام الحكم اليهودي والمواطنين اليهود فقط دون غيرهم كما رأينا وأشرنا لذلك - وبهذا الوضع يشعر جزء كبير من المجتمع الإسرائيلي براحة البال والضمير، ولم لا وهو يعرب عن إستكباره لما يحدث وينقد ذاته صريحاً لدرجة الإعلان عن ذلك في أجهزة الإعلام الإسرائيلية المكتوبة والمرئية، وبذلك يصدقون أنفسهم بأنهم يفعلون أقصى ما هو واجب عليهم أخلاقياً. ومن ناحية أخرى فإن ممارسة الظلم والعنصرية وإزدواجية المعايير وتجاهل الفساد الأخلاقي حتى من القضاء والمحاكم داخل الكيان الإسرائيلي كلها تعطي متنفساً للجزء الباقي من ذلك المجتمع وأعني بذلك المعسكر القومي واليميني المتطرف وتجار الدين من أمثال حزب شاس؛ فإن العنصرية اليهودية وإهدار حقوق العرب في فلسطين وتهويد القدس وبناء المستوطنات الغير شرعية، يعتبرونها جميعاً جزء لا يتجزأ من الحقوق التاريخية المكفولة لهم، وهم بذلك أيضاً يصدقون أنفسهم ويحاربون المعتدلين والمنادين بالتعايش السلمي في إسرائيل؛ فالمسألة بالنسبة لهؤلاء مسألة كيان ووجود، حياة أو موت.

وبهذا التحليل الواقعي للمجتمع الإسرائيلي فإن الأمور لن تتغير وسوف تستمر الدراما السياسية بإسقاط حكومات وإنتخاب حكومات أخرى حكمت بالفعل من قبل ليس لأسباب تتعلق بالديمقراطية ومعاييرها كما رأينا، ولكن لكي يستطيع طرفا النقيض داخل الكيان الإسرائيلي أن يستمروا في الحياة معاً دون أن يدمر أحدهما الآخر فكلاهما أبناء إسرائيل وليذهب الفلسطينيون

أصحاب الأرض المحتلة للجحيم طالما أن النظام الدولي لا يتحرك لإصلاح هذا الخلل، وطالما أن القوة العظمى الوحيدة المسيطرة على العالم الآن ترعى وتبرر كل تصرفات هذا الكيان الإسرائيلي (الديموقراطي!!) على أرض فلسطين المغتصبة، وطالما أن الجانب العربي، صاحب الحق المسلوب، يعيش في واد آخر مشتتاً متناحراً منشقاً على نفسه لا يستطيع حتى أن يجتمع على قلب رجل واحد ويخرج بدروس مستفادة من التاريخ تستوجب تغيير طريقة فكره وأسلوب تعامله مع أهم قضية تمس الأمة العربية والإسلامية بأسرها. ولكن ماذا علينا أن نفعل أمام هذا الوضع الغريب الشائك والمعقد، إن الطريق طويل وشاق قبل تقديم الحلول النظرية العقلانية، وأول خطوات هذا الطريق هي قراءة هذا الواقع الذي نعيشه بتعمق بهدف الوصول إلى الحقيقة الغائبة عن معظمنا؛ فالحقيقة هي أهم سلاح سنتزود به في المرحلة المقبلة وعن طريقها فقط سيتم إزالة الأقنعة الزائفة المحفورة في وجدان العالم الغربي المتحضر، وبعدها فقط يمكننا تحويل الحلول النظرية بسهولة إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ بدون إراقة دماء أو المزايدة على القضية الفلسطينية لأسباب سياسية نفعية يقوم بها بحرفية شديدة كثير من الساسة وصانعي القرار في أغلب بلدان الوطن العربي للأسف الشديد.

وفي هذا المقام ستكون كلماتي الأخيرة في الكتاب بإذن الله. ولأن هذه الدراسة الثالثة هي أكثر أجزاء الكتاب حساسية ودقة، ولهذا السبب كما أوضحت في البداية فقد بنيتها في الأساس على تحليل ما كتبه أشهر الأقلام الإسرائيلية التي تعيش الواقع المعقد للمجتمع الإسرائيلي كما وضح جلياً من الإقتباسات التي استعنت بها؛ فإنني أدعو القراء الأعزاء إلى عدم الوقوف عند ما قمت بتحليله من الإقتباسات، وأطلب من كل من يقرأ هذا الكتاب المتواضع أن يبدأ في التعمق أكثر والقراءة أكثر لزيادة الوعي المعرفي والقومي والثقافي عن كل ما يدور داخل المجتمع الإسرائيلي بسلبياته وإيجابياته ولهذا فإنني أطلب الجميع بالدخول على المواقع الإلكترونية الآتية

لتصفحها والتزود منها، للوقوف على الحقائق التي لا نعرفها أو التي لا تصل إلينا وهي حقائق من قلب الأحداث، ويقوم بكشفها وفضحها أناس يهود وإسرائيليون من عرب ١٩٤٨ وأجانب مقيمون في الأراضي المحتلة، ولذا فمن المفيد معرفة المزيد من خلالهم:

- منظمة " بتسليم " لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة:
www.btselem.org
- منظمة " محسوم ووتش " لكشف ممارسات إسرائيل عند نقاط التفتيش:
www.machsomwatch.org
- مركز مساواة حقوق الإنسان العربي في إسرائيل:
www.mossawacenter.org
- اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل:
www.stoptorture.org.il
- تكتل السلام " جوش شالوم " :
www.gush-shalom.org
- رابطة " عدالة " المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل:
www.adalah.org
- الموقع الإلكتروني لداعية السلام " أوري أفنيري " :
www.avnery-news.co.il
- الموقع الإلكتروني لمجلة الإحتلال " كيبوش " :
www.kibush.co.il
- الموقع الإلكتروني لحركة " السلام الآن " " شالوم عخشاف " :
www.peacenow.org.il
- الموقع الإلكتروني لتحالف النساء للسلام:
www.coalitionofwomen.org
- الموقع الإلكتروني لرابطة " يكسرون الصمت " شهادات جنود الإحتلال:
www.shovrimshatika.org
- الموقع الإلكتروني لمنظمة متطوعين لحقوق الإنسان:
www.yesh-din.org
- الموقع الإلكتروني لمنظمة التحرير الفلسطينية " دائرة المفاوضات " :
www.nad-pio.org

الباب الثالث

دراسة تحليلية للمجتمع الإسرائيلي

إن الحديث عن الصفات والسمات الشخصية لليهودى الإسرائيلى تجعلنا نعود قليلاً للوراء لحصر السمات والصفات للآباء فإذا كان يهود اليوم هم الأبناء، فلا بد من وجود تأثير مباشر بين جيل الآباء وآخر غير مباشر، بالإضافة للمؤثرات المكانية والزمانية التى أضيفت للأبناء من خلال تواجدهم الجديد داخل دولة إسرائيل.

وسمات شخصية آباء اليهود.. يعود إلى لعصر الشتات، وإلى حوارى الجيتو والمجتمعات المغلقة بأسوارها وبواباتها ومبانيها الكثيرة وشوارعها القذرة، بالإضافة إلى مؤثرات العقيدة الدينية عليهم..ويمكن أن نجد أهم هذه السمات فى الآتى:-

(أ) عقدة التناقض بين الشعور بالإستعلاء، والشعور بالدونية، والإضطهاد: لم يرث اليهود كتاب "العهد القديم" فقط، بل ورثوا معه تاريخاً طويلاً من اللاشعور الجماعى، بكل محتوياته ومكوناته، وعقده النفسية مثل الشعور بالذنب، والشعور بالدونية والشعور بالعظمة والتعالى..الخ.

(ب) التمرد على اليهودية التقليدية والإنجراف إلى العلمانية : لقد نشأ هذا التمرد من خلال حياة اليهود فى الجيتو الإنعزالي، وشعر الشباب اليهودى بالمـ من سوء معاملة القائمين خارج الأسوار من غير اليهود من جراء التقاليد الدينية المختلفة فأصبح الفرار من الجيتو لدى كثير من الذ اليهودى بمثابة " الخروج من مصر" وقد أدى ذلك إلى زيادة عدم الإلمـ بالمعرفة الدينية وبالمثاليات لليهودية، وكان من نتيجة هذه ظهور حركة التنوير اليهودى - الهسكالاه-للمناداه بالخروج إلى العالم والاندماج فى شعوب الدنيا وثقافتهم، وتطوير الديانة بما يتمشى مع العالم المتحضر، وهو

الذى اتاح "للسهيونية" فرصتها فى النمو، على أثر فقدان الدين اليهودى لطاقته.

(ت) رفض الإندماج فى الشعوب : طرحت الصهيونية نفسها كحل بديل لما يسمى "المسألة اليهودية" والتي كانت بمثابة تعبير عن الرغبة فى الانفصال عن جوهر الارتباط بالوطن الذى يعيشون فيه، وإنطلق الصهاينة يحذرون اليهود من مغبة الإندماج بالأغيار، فهذا الإندماج وراء ما يطلق عليه "التخريب النفسى والمادى لليهود".

(ث) الرغبة فى الإنتقام من الأغيار وتبنى العنف : من السمات التى ميزت الفكر الصهيونى، وإنطبعت على اليهود، هو أن هذا الفكر جرد اليهود من إنسانيته بعزله عن سائر البشر، ثم جرد سائر البشر من إنسانيتهم بجعلهم متفرجين ومسئولين عن "المسألة اليهودية"، بل جعل اليهودى نفسه مسئول عن العنف الذى هو ضحيته فأصبحت شعارات الصهيونية تعبر عن الرغبة فى الإنتقام، وهى الروح التى تمكنت الصهيونية من زرعها فى نفوس اليهود .

(ج) رفض الشخصية اليهودية الجيتوية: كان السعى الصهيونى هو خلق شخصية جديدة تمثل النمط "اليهودى الصهيونى" من خلال الرغبة فى التخلص من كل أمراض وعيوب الشخصية الجيتوية، بإضفاء صفات جديدة لاتعرف الخوف والدعوة لإقامة نظام جديد، فى مكان ما، الا وهو فلسطين. واليهود يخافون من ألا يستطيعوا تنفيذ الشروط الصعبة التى حددها الرب من أجل وجودهم فى فلسطين، وهو ما حاولت الصهيونية نزعها من الجيل الناشئ الجديد، يردد نشيد الشجاعة ويحمل فى يده السيوف والرماح، رمزاً للقوة والعنف، وهى أدوات الصهيونية فى تحقيق أطماعها خلال فترة تحقيق حلمها.

وقد أثرت كل هذه الموروثات فى سمات شخصية اليهودى الإسرائيلى بعد قيام دولة إسرائيل فالمجتمع الإسرائيلى اليهودى يعيش حالة من الانقسام الذاتى بين عاملين هامين أولهما له أساس موضوعى ويمثله الواقع الإسرائيلى

فى الدولة والعامل الثانى هو مخلفات الماضى والتراث اليهودى، الذى لم يعد له وجود (حياة الجيتوية) فأفكار الإسرائيلى تتأرجح بين ردود أفعال وإنعكاسات الجيتوية وتفاعلات مع حياتهم الواقعية فى دولة إسرائيل. وما بين هذا وذاك فإن المجتمع الإسرائيلى يعانى من مشاعر الإفتقاد وللجذرية التاريخية والحساسية تجاه النقد وتجاه الشرعية كما يشعر بالروح العدوانية أو التوحد فى المعتدى فعندما يصطنع القوة فى التوحد فى المعتدى يرى فى ذلك تحول له من "مُضطهد" إلى "مُضطهد" يتصرف بقسوة ووحشية وذلك بمقارنة الضعف والجبن اليهودى القديم فى شتاته وشجاعة وعدوانية الإسرائيلى الجديد فى إسرائيل.

الفصل الأول

نقاط الضعف في المجتمع الإسرائيلي

إن نجاح الآلة الإعلامية الصهيونية على مدى مايزيد عن ستين عاماً في خلق وتزييف وتوظيف الحقائق والملايسات من أجل إظهار المجتمع الإسرائيلي في صورة الدولة القوية المستقرة اجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً والتي تبسط سيطرتها وهيمنتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك نجاح سياسة الردع النووي، بالإضافة لعدم معرفة الطرف العربي بخبايا وتفاصيل ما يدور في ذلك المجتمع لأسباب ترتبط بنقص الوعي والخوف والتعتيم المقصود من أجهزة الإعلام العربية تحت مبررات عدم شرعية الإقتراب منه والتحذير من مفاهيم التطبيع معه، كل ذلك خلق من المجتمع الإسرائيلي في عقول ووجدان رجل الشارع العربي البسيط والأجيال الصغيرة الشابة صورة أسطورية مبالغاً فيها، وتجعل التعامل معها فقط عن طريق الإنفعالات العاطفية من غضب وكراهية وحنق ورفض وخوف، رغم أن كل هذه الإنفعالات والمشاعر الإنسانية يمكن التعبير عنها بشكل أكثر تأثيراً وفعالية إذا ما استندت إلى العقل والإدراك ومعرفة الحقائق.

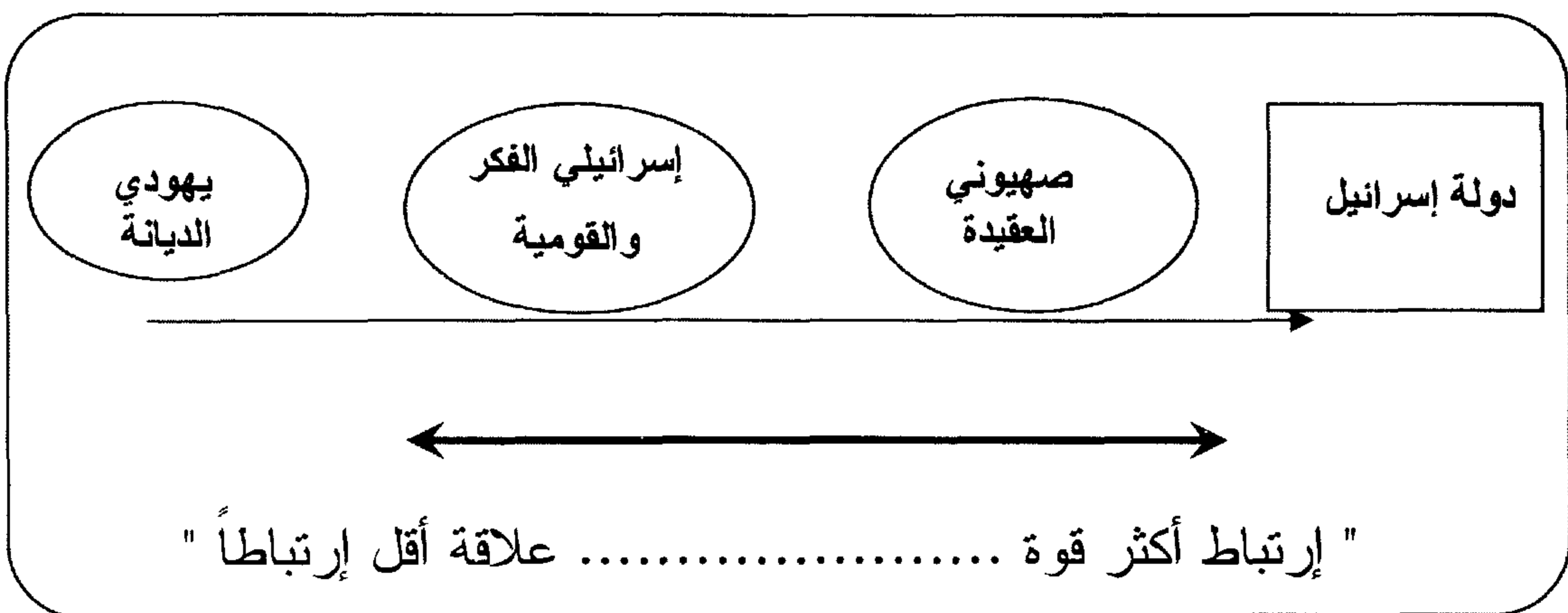
وبعد هذه الكلمات التمهيدية أستطيع أن أنقل للقارئ العربي صورة مختلفة كل الاختلاف عما يدور في مخيلته عن المجتمع الإسرائيلي، وذلك من خلال خبرة عملية إكتسبتها من دراسة ميدانية في قلب المجتمع الإسرائيلي على مدى أكثر من ربع قرن منذ تخرجي من الجامعة وحتى كتابة هذه السطور. وقد تسنى لي السفر إلى إسرائيل ٣٤ مرة ما بين مرشد سياحي ووكيل شركات سياحية ومترجم ومحاضر زائر وسكرتير عام للأكاديمية الإسرائيلية بالقاهرة ضمن طاقم العاملين المصريين المسجلين في مكتب العمل وإدارة التمثيل الثقافي بوزارة الخارجية المصرية، وقد خرجت من هذه الرحلة الطويلة بدراسة يدانية تعمقت فيها

في فهم وإدراك أبعاد الشخصية اليهودية والإسرائيلية والصهيونية التي تشكل معاً ما يسمى بالمجتمع الإسرائيلي والذي يجاهد ويصارع طيلة ستين عاماً للوصول لنسيج إجتماعي متماسك يمكن أن يُطلق عليه الهوية الإسرائيلية حتى يتسنى لهم تقديم أدب إسرائيلي وليس أدباً عبرياً وفولكلور إسرائيلي وليس يهودياً مغربياً أو عراقياً أو روسياً .. إلى آخره.

وأستطيع اليوم أنؤكد لكل المهتمين بدراسة الشئون الإسرائيلية والصراع العربي الإسرائيلي أن هناك نقاط ضعف شديدة في المجتمع الإسرائيلي وأن الصورة الأسطورية التي ساهمنا في ترسيخها في عقول أطفالنا وشبابنا عن إسرائيل هي صورة زائفة وقد آن الأوان للتعرف على حقيقتها - سواء بالسلب أو بالإيجاب وسواء نقاط القوة أو نقاط الضعف حتى ندرك ما نقول ونقول ما ندركه . وفي السطور القادمة خلاصة دراسة تحليلية متواضعة عن أهم نقاط الضعف في المجتمع الإسرائيلي أقدمها لدراسي اللغات الشرقية والشئون الإسرائيلية والراغبين في زيادة الوعي المعرفي عن الطرف الآخر في كل ما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وأهم هذه النقاط:

أولاً- سمات الشخصية اليهودية نفسها:

تعتبر سمات الشخصية اليهودية بوجه عام هي أضعف نقاط الارتباط بدولة إسرائيل أو بمعنى أدق أضعف نقاط الارتباط بالكيان الصهيوني القومي الذي أنشأ دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على أرض فلسطين واحتل النصف الآخر من أرض فلسطين عام ١٩٦٧، وتأتي سمات الشخصية الإسرائيلية أكثر تماسكاً وإرتباطاً بدولة إسرائيل ويفوق الجميع في قوة الارتباط سمات الشخصية الصهيونية؛ فإذا ما تخيلنا خطأً بيانياً مرسوماً لهذه الكلمات فيمكن تصوّره على النحو التالي:



ولذلك فإننا يمكننا القول بأنه مهما تلوّنت الأيديولوجية الصهيونية واتخذت من أشكال وأساليب مختلفة، ومهما بدت للبعض كحركة ذات أهداف ومبادئ إنتهى دورها الرئيسي فإنها ستظل دائماً حسب آلياتها ونفوذها ورسوخ فكرها العقائدي في الوجدان، عاملاً موحداً للمجتمع الإسرائيلي يؤدي في الكثير من الأوقات والمواقف الصعبة إلى توحيد القوى والصفوف لأجل الارتباط بالأرض والحفاظ على الكيان والوجود وفقاً لمبادئها التي يؤمن بها الغالبية العظمى ممن يعيشون في المجتمع الإسرائيلي سواء داخل الخط الأخضر الوهمي وفقاً لقرار تقسيم فلسطين أو خارجه على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم.

أما سمات الشخصية الإسرائيلية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد العقيدة الصهيونية؛ فهي أقرب إلى التأثير بالمفاهيم الصهيونية منها إلى التأثير بالمفاهيم اليهودية الخالصة - وأصلها معايير دينية عنصرية - فإن مجرد السعي للحصول على الجنسية الإسرائيلية والمعيشة داخل المجتمع الإسرائيلي دون أن تكون مجبراً على فعل ذلك لعوامل إقتصادية أو عوامل سياسية فإن ذلك يعتبر إتحافاً صهيونياً أصيلاً، وإن اختلفت مبرراته لدى اليهود الذين هاجروا ومازالوا يهاجرون لإسرائيل.

وأما ما أعنيه بنقطة الضعف الكامنة في الشخصية اليهودية هو ذلك الحال من التشتت النفسي الداخلي، والقابل للتأثير الخارجي أكثر من سابقه من المفاهيم، وذلك التشتت النفسي داخل الشخصية اليهودية يرجع لأبعد نقطة في تاريخ بني إسرائيل قبل خروجهم من مصر مع موسى عليه السلام ومروراً بالمراحل الآتية:

١. رغم الموروثات التاريخية عن إختيار الرب لبني إسرائيل عن سائر البشر بالفضل، إلا أن عقدة "العبودية" والتي ترسخت لديهم في فترة وجودهم في مصر لا يمكن محوها من الوجدان بدليل حرص اليهود في كل مكان في العالم على تكرار قصة وجود بني إسرائيل كعبيد في بيت فرعون قبل خروجهم من مصر وتربيتها لأطفالهم وتكرار تلاوتها في صلواتهم وذكرها في أعيادهم وتوارث تفاصيلها بغرض أخذ العظة والحرص على ألا يحدث لهم ذلك مرة أخرى بأية حال. هذه العقدة التاريخية تؤرق الشخصية اليهودية في كل مكان وزمان في العالم، وعلى قدر رسوخ هذه العقدة في تعاليم اليهود سجد إيجاباً قوياً لديهم للإرتباط بالدولة وبفكرة قومية الديانة اليهودية؛ أي إيجابهم نحو الفكر الإسرائيلي والصهيوني، فدوافع العقدة والرغبة في التحرر منها هي فقط التي تخلق تعاطفاً في شخصية اليهودي مع فكرة التواجد في إسرائيل حراً مستقلاً لا يسيطر عليه حاكم غريب (من الأغيار)، ومن ناحية أخرى نجد أنه كلما قلّ تأثير هذه العقدة التاريخية على شخصية اليهودي في تربيته ونشأته وظروف حياته أينما كان كلما بعد إرتباطه بفكرة التواجد في إسرائيل، وبالتالي فإن فئة اليهود الأثرياء ذوي النفوذ المالي في إسرائيل وفئة المتقنين وبوجه خاص الأكاديميين من المتزوجين زواج مدني مختلط - على غير الشريعة اليهودية الأصولية - وبالذات الذين يحملون جنسية مزدوجة - أي معهم جواز سفر لدولة أوروبية أو أمريكية - وفئة الشباب الصغير المنفتح على الغرب وديموقراطياته هي الفئات الأكثر بعداً عن الفكر الصهيوني المرتبط بالأرض أو بقومية الديانة اليهودية وهي أكثر الفئات في المجتمع الإسرائيلي تهديداً لتماسكه الإجتماعي حيث أن هذه الفئات جميعها بعيدة التأثير عن عقدة العبودية وأكثر الفئات إنفتاحاً لفكرة الإختلاط أو الإندماج الحضاري مع الآخرين أينما عاشوا طالما أن هويتهم الدينية الموسوية

لاتخرج عن نطاق المفهوم الديني لعلاقة الإنسان بخالقه، وهم أول الفئات المؤهلة للنزوح من دولة إسرائيل مع وقوع أي خطر يهدد وجودها.

٢. عدم إلتقاء الكثير من اليهود حول مصدر تشريعي ديني واحد؛ حيث كانت عملية تدوين التوراة كما ذكرنا سالفاً بعد مرور خمسة قرون على خروج بني إسرائيل من مصر، عمية شابها الكثير من الغموض والتدخلات البشرية نتيجة للدوافع الذاتية الإنسانية - مثل الإحتياج الإنساني للإستقرار في مكان لإقامة شعائر الدين الجديد - فتح العهد القديم والتوراة في نظر غالبية اليهود- المؤمنين بديانة موسى وفقاً للمفهوم الديني الخالص والبعيد عن المفهوم القومي- إلى كتاب له قدسية تم تدوينه برافع إنسانية بشرية لإثبات الشرعية والحق في الحياة، وأصبح في نظر الكثيرين من الطوائف اليهودية أقرب إلى كتاب تاريخ يرجع إليه للتوثيق منه إلى كتاب شرائع دينية فقط لإقامة صلة العبودية لله في أي مكان على وجه الأرض. ونستطيع من هذه المعطيات أن نتفهم حقيقة وجود مذاهب وتيارات وطوائف دينية يهودية عديدة ومختلفة، وهو وضع لا مثيل له في الديانتين السماويتين الأخرتين: المسيحية والإسلام، وذلك لعدم إتفاق الغالبية العظمى من اليهود الحقيقيين - بالمفهوم الديني - حول قدسية العهد القديم سوى ما جاء فيه من أسس تشريعية في أسفار موسى الخمسة. وخلاصة القول من هذه النقطة أن يهود العالم يتفقون في سمات شخصيتهم على ما جاء في التوراة (أسفار موسى الخمسة) من شرائع دينية تثبت هويتهم الدينية وعلاقتهم مع الخالق، بينما يختلف الجميع على مجمل ما جاء في العهد القديم، وبوجه خاص فيما يتعلق بإضفاء الشرعية الدينية على دولة إسرائيل ذات الكيان القومي السياسي؛ فالفكر الديني اليهودي يختلف جوهرياً مع الفكر الصهيوني الديني والذي يعني: فكراً قومياً دينياً عنصرياً ذا صبغة دنيوية بحتة.

٣. إن معظم اليهود الذين هاجروا إلى أرض فلسطين من غير معتقي الفكر الصهيوني قبل قيام الدولة وفقاً للمخطط الصهيوني المعلن وكذلك الحال بعد قيام الدولة أيضاً، لم يهاجروا تأثراً أو إقتناعاً بالفكر الصهيوني الرامي لإنشاء وطن قومي لليهود، بقدر قيامهم بذلك تحت ضغوط ودوافع الحياة الإقتصادية والعوامل النفسية

التي كانوا عليها في بلدانهم مع مطالبة الحركة الصهيونية ليهود العالم بالهجرة إلى الوطن القومي الجديد في فلسطين بحيث صورت لهم الحركة الصهيونية الحلم اليهودي القومي بأنهم سيذهبون لأرض الأحلام حيث الهدوء والاستقرار وإمكانية إقامة شعائرهم الدينية دون مضايقات من أفراد أو سلطات، ولأن حلم اليهودي الدائم هو الاستقرار النفسي والإبتعاد عن شبح العبودية والشتات والإضطهاد، ولكن كلما شعر اليهودي بتوافر الاستقرار النفسي وإبتعد عن وجدانه شبح العبودية والشتات والإضطهاد أينما كان كلما ضعف إرتباطه بمؤتمرات الفكر الصهيوني وبدولة إسرائيل، ودليلنا على ذلك حقيقتان لا يستطيع أحد التشكيك فيهما وهما:

➤ بقاء العديد من يهود العالم (عشرات الآلاف) في أوطانهم سواء كانوا في أوروبا أو أمريكا أو بعض بلدان الوطن العربي مثل المغرب ومصر وعدم هجرتهم إلى دولة إسرائيل قبل أو بعد قيامها رغم كل محاولات الحركة الصهيونية لإقناعهم بالهجرة لإقامة الوطن القومي وتحقيق الحلم الصهيوني. وبالنظر إلى وضع هؤلاء اليهود نجد أن أسباب عدم هجرتهم لإسرائيل ترجع إلى إستقرار أوضاعهم الإقتصادية وراثتهم - والمثال الحي لذلك هم يهود أمريكا وفرنسا والذين يربوا عددهم اليوم على كل التعداد السكاني اليهودي الذي يعيش داخل دولة إسرائيل - أو لإستقرار أوضاعهم الإجتماعية في أوطانهم حيث كانوا يمارسون شعائرهم الدينية بكل حرية وبدون أي ضغوط سياسية أو عنصرية ضدهم، وبالتالي لا تجد فكرة قومية الدين لديهم أي صدى - والمثال الحي لهم يهود مصر الذين بقوا في البلاد يمارسون حياتهم الطبيعية كجزء من النسيج القومي المصري، أما الذين إضطروا لمغادرة مصر تحت ضغوط ردود فعل حكومة الثورة المصرية إثر الكشف عن شبكة التجسس الصهيونية والمعروفة بقضية لافون؛ فقد غادروا البلاد متجهين لفرنسا ولم يتوجهوا لإسرائيل، ويشبه ذلك الوضع إلى حد ما بقاء الطائفة اليهودية المغربية في المغرب بعد قيام الدولة.

➤ بعد أن بذلت الآلة الصهيونية والوكالة اليهودية جهوداً جبارة في تهجير يهود أوروبا - لحل المشكلة اليهودية الأوروبية - واليهود - المضطرين لظروف معيشية أو سياسية مختلفة - وبعد عمليات الموساد الشهيرة في نقل طوائف يهودية بالكامل من أوطانها - مثل عمليات سليمان وموشيه المعروفة والتي تمت بإشراف الموساد بالتنسيق مع إمبراطور أثيوبيا السابق هيلا سيلاسي في نقل يهود أثيوبيا المعروفين بالفلاشا - ومثل عمليات نقل يهود روسيا في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فإن القادرين من اليهود والشباب اليهودي المتحضر والذين أتوا مع هذه الموجات المتلاحقة من الهجرات فوجئوا بالواقع الإسرائيلي المغاير تماماً لأحلامهم الوردية والتي إستطاعت الحركة الصهيونية رسمها وتصويرها ليهود العالم لتقوية النسيج الإجتماعي المفقود عن طريق الإختلاط والتزاوج والإنصهار في المجتمع الإسرائيلي لتشكيل الهوية الإسرائيلية المنشودة، ولكن الحقيقة الدامغة بالأرقام تقول أن حركة النزوح والهروب من دولة إسرائيل لم تتوقف يوماً منذ إنشائها وحتى اليوم؛ فكل يهودي قادر مالياً على مغادرة إسرائيل بعد الإصطدام الكبير بالواقع المغاير لأحلامه يقوم بمغادرة إسرائيل في هجرة عكسية إلى الخارج، وهذه الظاهرة الخطيرة لم تستطع كل حكومات إسرائيل وقفها أو الحد منها؛ بل إنه منذ الحكومة الإسرائيلية الأولى بقيادة بن جوريون وحتى يومنا هذا توجد وزارة خاصة بشئون المهاجرين الجدد لإسرائيل تسمى بوزارة الإستيعاب "ממשרד הקליטה"، تقوم بمهام الوكالة اليهودية إبان قيام الدولة وتسعى جاهدة كل عام لتذليل العقبات التي يصطدم بها اليهود المهاجرون لإسرائيل من كل الأطياف حتى تحد من ظاهرة النزوح. وبنظرة تحليلية على التقارير السنوية التي يصدرها مركز الإحصاء والتعبئة الإسرائيلي يمكننا الوقوف على أعداد اليهود النازحين من الدولة الإسرائيلية كل عام رغم كل المحاولات الجبارة لتشجيع المهاجرين الجدد على الإنخراط في المجتمع الإسرائيلي.

ولضيق المساحة يمكن لراغبي التزود في المعلومات والمعطيات حول ظاهرة النزوح الإسرائيلي السنوية وآثارها السلبية على كافة مجالات الحياة في المجتمع الإسرائيلي خلال العقود السابقة، الدخول على موقع المكتب المركزي للإحصاء والتعبئة (التقرير السنوي للدولة) :www.cbs.gov.il/reader/

➤ وكذا الحال بالنسبة لدارسي اللغة العبرية في مصر والعالم العربي يمكنهم الدخول على الموقع التالي للوقوف على معطيات دراسة متكاملة في هذا الصدد قام بها مركز شاليم (The Shalem Center) تحت عنوان " هروب العقول من إسرائيل " "בריחת המוחות מ'שראל"، للباحثين أريك جولد وعומר موآف: www.shalem.org.il/heb

➤ وخلاصة القول في هذه النقطة أن سمات الشخصية اليهودية هي الأكثر ضعفاً في إرتباطها بمفاهيم الأرض والسيادة والإستيطان، وبالتالي فالتأثير عليها يكون دائماً بطرح المكان البديل لإسرائيل والذي يتوافر فيه الإستقرار النفسي وعدم الخوف من عقدة العبودية والمعيشة الكريمة مع حرية ممارسة المعتقدات الدينية، وأكبر دليل على ذلك كما ذكرنا هم يهود أمريكا فهم يؤيدون ويدعمون ويساندون الكيان اليهودي في فلسطين ليس بسبب معتقداتهم الصهيونية ولكن لأن ذلك هو الضريبة الواجبة عليهم نظير ضمان إستمرار توافر الإستقرار النفسي والإجتماعي لهم شخصياً داخل المجتمع الأمريكي، وبعبارات أخيرة يمكن كسب ولاء الشخصية اليهودية المعتدلة دينياً لأي قومية في العالم بتوفير وضع إجتماعي وديني مناسب لهم في أي مكان في العالم خارج الكيان الإسرائيلي اليهودي الذي نشأ في فلسطين.

ثانياً: تزايد تأثير الهوية العربية القومية لدى عرب إسرائيل:

من أكثر الهواجس التي تثير مخاوف المجتمع اليهودي في إسرائيل عامة واليهود المعتنقين للفكر الصهيوني المتشدد خاصة، هو ذلك الهاجس المرتبط بإزدياد حجم وتأثير الهوية العربية القومية لدى عرب ١٩٤٨ (عرب إسرائيل) والذين يمثلون ما يعادل ٢٠% من التعداد السكاني لدولة إسرائيل، فإن ما يخيف زعماء المجتمع

الإسرائيلي دائماً ويعربون عنه علانية، وفي أبحاثهم، هو عامل " التحول الديموجرافي لصالح كفة العرب وهو ليس سوى تخوف من تنامي التيار القومي العربي الذي يمكن أن يمثل خطراً على الهوية اليهودية الإسرائيلية حسب الفكر الصهيوني، وليس على نسبة السكان العرب مقارنة بأعداد السكان اليهود داخل الدولة كما يعتقد خطأ الكثيرون؛ فإسرائيل لا تشعر بالخطر الحقيقي من مجرد إزدياد أعداد سكان عرب ١٩٤٨ مقابل أعداد اليهود وذلك لعدة أسباب من أهمها أن طائفتي الدروز وبعض البدو - قد أعلنوا صراحة على مدى الستين عاماً السابقة عن رغبتهم وقدرتهم " للتعيش " داخل الدولة الإسرائيلية كمواطنين إسرائيليين؛ بل أبدوا درجات متفاوتة من الولاء للدولة العبرية وذلك بقبولهم أداء الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي والتعاون التام مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لضمان التفوق العسكري والمخابرات على الطرف العربي - داخل وخارج إسرائيل - هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تعمل أجهزة الدولة الإسرائيلية دائماً على خلق التوازن الديموجرافي - تفاعل السكان مع الأرض بكل أشكال الارتباط القومي - بتشجيع الهجرة الدائمة بكافة أشكالها لإسرائيل، والجميع يشهد على أن عملية التهجير الكبرى ليهود الإتحاد السوفيتي مع تفككه في التسعينات - أكثر من مليون روسي - قد أحدثت تطوراً هاماً خلال العقدين الأخيرين في اتجاه وقف نمو التطور الديموجرافي لصالح كفة عرب ١٩٤٨ وإزديادها لكفة اليهود بالمجتمع الإسرائيلي.

وبالتالي فإن إزدياد تأثير الفكر العربي القومي وكذلك بتأثير التيار الديني الإسلامي في القرى العربية بإسرائيل - مثل مدينة أم الفحم مثلاً - بالإضافة لإزدياد عدد المنظمات والهيئات الغير حكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان العربي داخل إسرائيل - مثل منظمات "عدالة" و "مساواة" وغيرها - وتزايد إنفتاح تلك المنظمات على العالم الخارجي وبالذات على المؤسسات الإعلامية والحقوقية في العالم؛ فإن ذلك يمثل نقطة ضعف واضحة من شأنها تفتيت النسيج الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وينعكس بشكل مباشر على المدى الذي يستطيع أن يصل فيه التيار العربي القومي لدى عرب ١٩٤٨ في التأثير على مؤسسات وآليات المجتمع الإسرائيلي - مثل نسبة

تصويتهم في الإنتخابات للكنيست الإسرائيلي ومدى تمثيلهم البرلماني فيه - هذا بالإضافة لما يمكن أن يلعبه ذلك التيار من دور فعال في التأثير - عن طريق الحوار والإلتقاء المباشر - على طوائف وشرائح عديدة داخل المجتمع الإسرائيلي من يهود معتدلين - بما فيهم المتدينين بدون فكر صهيوني متشدد - وعلمانيين وأكاديميين وبصفة خاصة اليساريين وأنصار السلام منهم.

ثالثاً: تعدد الهويات الثقافية للمهاجرين اليهود وإزدياد النعرة الإستقلالية

لديهم:

يسعى زعماء المجتمع الإسرائيلي (اليهودي) جاهدين، وبكل السبل إلى توظيف عامل " التعددية " في الجنسيات والألوان والسلوكيات ليهود العالم داخل إسرائيل وذلك لصالح خلق نسيج إجتماعي إسرائيلي متماسك، وخلق ما يسمى بهوية إسرائيلية واحدة لها سمات قومية وتظهر في الأدب والفنون الشعبية ومختلف المحافل الإنسانية، ولكن في إعتقادي أنهم لم ينجحوا لليوم في خلق هذا النسيج الإجتماعي المنشود، إذ أن إختلاف الثقافات والعادات والتقاليد لدى المهاجرين اليهود القادمين لإسرائيل لم يفد المجتمع الإسرائيلي إلا في إطار واحد فقط ألا وهو توطيد أواصر معتنقي الأيديولوجية الصهيونية وهؤلاء في إعتقادي يمثلون نسبة أقل من المهاجرين لإسرائيل لدوافع وأسباب إقتصادية وسياسية نتيجة لأوضاعهم المعيشية السيئة في الأوطان التي أتوا منها لإسرائيل ولا يربطهم بإسرائيل أي فكر صهيوني، وأبسط دليل على ذلك أن هناك أعداداً كبيرة جداً من مهاجري روسيا بالذات وكذلك من مهاجري أثيوبيا وأفريقيا وصلوا لإسرائيل وهم معتقون للديانة المسيحية صراحة، وأن تنامي النعرة الثقافية في أوساط هؤلاء يمثل إتحافاً إستقلالياً عن النسيج الإسرائيلي المنشود - في مجال اللغة والتعامل المالي والسلوكيات الإجتماعية وأمثلة إعتقاد اللغة الروسية في جميع وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة رغم أن أهم عناصر توطيد وترسيخ الفكر الصهيوني هو اللغة العبرية - لغة التوراة - خير دليل دامغ على ذلك. وهذا كله يمثل نقطة ضعف لا محالة، يمكن النفوذ من خلالها إلى مدى رسوخ معايير الإنتماء والإرتباط بالأرض والدولة.

رابعاً: إزدياد نسبة وتأثير العلمانيين في المجتمع الإسرائيلي:

من المعروف لدى المهتمين بالشئون الإسرائيلية والصراع العربي الإسرائيلي أن آليات ونفوذ التيار الديني القومي المتشدد - الصهيوني - داخل المجتمع الإسرائيلي أقوى بكثير، وأكثر تأثيراً من التيار العلماني الذي يجمع بشكل عام التيارات اليسارية وقوى السلام داخل دولة إسرائيل، وللتأكيد على ما ذكرناه سالفاً فإن تأثير التيار القومي الديني المتشدد داخل لعبة ميزان القوى السياسي في إسرائيل لا يستند على قاعدة شعبية كبيرة تجعل الحكم على الشعب الإسرائيلي بأن توجهاته قومية دينية تميل للفكر الصهيوني المتشدد فيما يتعلق بالأرض والسيادة وسياسات الإحتلال، وربما كانت هذه الحقيقة غائبة عن عقول ووجدان الأغلبية العظمى من الشعب العربي ولا أبالغ حينما أؤكد أن هذه الحقيقة التي يدركها ويعرف أبعادها الكثيرون من العالمين ببواطن الأمور على الساحة الشرق أوسطية من الجانب العربي ولكن بعضهم يحجبونها عن الشعوب العربية البسيطة التي تجهل الكثير عن إسرائيل وذلك لأسباب عديدة لست بصدد طرحها هنا لأن السياق مختلف تماماً ولأن الهدف من الكتابة هو زيادة الوعي المعرفي دون التطرق لتحليل أسباب منع وصول المعرفة والثقافة عن الطرف الآخر من قبل بعض الأفراد والمؤسسات العربية، المهم هنا أن الغالبية من أفراد الشعب الإسرائيلي اليهودي من المعتدلين والعلمانيين واليساريين بدرجاتهم ودعاة السلام المؤيدين لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، ليست لها ثقل سياسي أو تأثير على متخذي القرار في نظام الحكم الإسرائيلي كما أن ميزان القوى داخل المجتمع الإسرائيلي لا يستند إلى منظومة الديمقراطية بمفهومها المنطقي الطبيعي الموجود في سائر بلاد العالم الحر وهي إشكالية خطيرة سألتطرق إليها في الدراسة الأخيرة من هذا الكتاب، وعلى ذلك فإن إزدياد تأثير التوجه العلماني داخل المجتمع الإسرائيلي يؤثر بالسلب على أكبر عامل موحد لنسيج هذا المجتمع ألا وهو التيار القومي الصهيوني لأن العلمانيين - وأغلبهم من المثقفين والأكاديميين لديهم قناعة كبيرة بأن الحركة الصهيونية قد قامت بدورها وأتمته على

أكمل وجهه، وذلك بإنشاء وتأمين وطن قومي لليهود في فلسطين لإنهاء المشكلة اليهودية في أوروبا منذ العصور الوسطى، ورغم أنهم لا يتفقون أخلاقياً مع الأساليب الغير شرعية التي إتبعتها الحركة لتنفيذ مخططاتها، وأبشعها الإحتلال العسكري والهيمنة بالقوة على الأرض والشعب الفلسطيني إلا أن العلمانيين وشأنهم في ذلك شأن اليساريين ودعاة السلام يكادون يتفقون على نسيان حقبة ما قبل ١٩٦٧، ويبدأ إصطدامهم الفعلي - في آرائهم العلنية ومعارضتهم ونقدهم اللاذع للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة - بالتيار الديني القومي وبالفكر الصهيوني فيما يتعلق بما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وإحتلال الأراضي العربية بدون أي وجه حق - من وجهة النظر المعتدلة - ومن ثم ظهرت من بين صفوفهم جماعات وقوى كثيرة ممن تنادي بالتعايش مع الفلسطينيين على نفس الأرض وإقتسامها معهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ووفقاً للمبادرات العربية الأخيرة.

وخلاصة القول هنا أن نقطة الضعف الكامنة في تنامي التيار العلماني داخل المجتمع الإسرائيلي هي في عدم تمسكهم بعامل الأرض والسيادة عليها وقت الحسم - سواء الأخلاقي عند الإحتكام إليهم من قبل المنظمات العالمية أو الإضطراري أي عند نشوب حرب مع العرب مثلاً - وذلك لعدم إقتناعهم أساساً بإستمرار الدعاية الصهيونية لترسيخ الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تحت أي دعاوى غير منطقية.

وتأكيداً على ما ذكرناه في النقطة السابقة نجد أن أكبر نسبة من النزوح العكسي من المجتمع الإسرائيلي إلى أوروبا وأمريكا هي من بين أوساط العلمانيين اليهود، خاصة في أوقات الأزمات أو الحروب الإقليمية في المنطقة والتي قد تهدد الكيان اليهودي الصهيوني - بجزئيه المعترف به دولياً والإستعماري - كما أن هناك نسبة كبيرة للغاية من العلمانيين من ذوي الجنسية المزدوجة - أي يحملون جواز سفر دولة أجنبية أخرى - ورغم أن هذه الظاهرة موجودة أيضاً في أوساط المتدينين من الحاخامات اليهود وأصحاب رؤوس الأموال في المجتمع الإسرائيلي إلا أن العلمانيين أكثر من

غيرهم من الطوائف اليهودية داخل المجتمع الإسرائيلي وهم الأكثر إستعداداً للنزوح المؤقت أو الدائم وترك إسرائيل إذا لزم الأمر، ونقطة الضعف هذه تأخذ أبعاداً خطيرة على ضوء حقيقة أن العلمانيين - وخاصة الأكاديميين منهم - أكثر إنفتاحاً على العالم الخارجي وعلى وسائل الإعلام العالمية، وكذلك على مراكز صناعة القرار والتوجيه في أوروبا وأمريكا ولكن تجدر الإشارة هنا، للموضوعية، إلى أنه على قدر آرائهم الحرة ومعارضتهم العلنية للفكر الصهيوني القومي المتشدد إلا أنهم سلبيون وعديمو التأثير في توجهات المجتمع الإسرائيلي بالداخل؛ حيث أنهم يلتزمون الصمت والسلبية في وقت الإنتخابات المصيرية ويطلقون على أنفسهم في المنتديات وفي أي حوار حول ميزان القوى داخل إسرائيل مصطلح " الغالبية الصامتة The Silent Majority وتسجل نسبتهم أقل نسبة حضور بين طوائف المجتمع الإسرائيلي عند التصويت في صناديق الاقتراع وهو ما ينعكس بالسلب دائماً على النتائج النهائية للإنتخابات والتي يشارك فيها بأعلى نسبة تصويت أصحاب التيار القومي والديني المتشدد وهو وضع ليس له أي مثيل في أي مجتمع ليبرالي متحضر يتحدث عن الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير فيما يتعلق بمصير شعبه.

الفصل الثانى

قدرة المجتمع الإسرائيلى على تحقيق السلام العادل مع الفلسطينيين وأسباب محدودية تأثير قوى السلام فى إسرائيل

لقد ثار جدل كبير فى أوساط المثقفين المصريين والعرب خلال الأعوام الخمسة التي سبقت إندلاع الإنتفاضة - فى سبتمبر ٢٠٠٠ - حول طبيعة وجدوى الحوار مع معسكر السلام الإسرائيلى وهو الأمر الذي بلغ مداه فى يوليو من عام ١٩٩٩ حين إستضافت " جمعية القاهرة للسلام " - التي إنبثقت عن إعلان كوبنهاجن للسلام - مؤتمراً كبيراً للسلام للتدديد بسياسة الإستيطان اليهودية وإرسال رسالة سلام مؤيدة لقرارات الشرعية الدولية وحقوق الشعب الفلسطينى المسلوبة إلى حكومة إسرائيل الجديدة آنذاك والتي جاءت برئاسة إيهود باراك للعمل بشكل حاسم على إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى وتحقيق المصالحة التاريخية المنشودة.

واليوم بعد مرور أكثر من عشر سنوات من ذلك الحدث مازال الجدل قائماً فى أوساط المثقفين المصريين والعرب ومؤيدي السلام فى الجانبين، ومازلنا أمام حقيقة دامغة لا جدال فيها، وهي أن حصاد نشاط معسكر السلام فى إسرائيل مازال يمثل لغزاً كبيراً لدى المهتمين بالدراسة والبحث فى توجهات المجتمع الإسرائيلى الذي يزعم فى كل حدث أنه مجتمع يريد السلام ويرغب فى تحقيقه، وأن نسبة المؤيدين لإعادة الحق لأصحابه وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والمنادين بإنهاء الإحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة وإجلاء المستوطنات الغير شرعية - التي بنيت على الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ - يقولون أن نسبة من يؤيدون ذلك فى المجتمع الإسرائيلى تفوق نسبة المتطرفين والمتشددىن ذوي الفكر الصهيونى والمؤمنين بأرض إسرائيل الكبرى والذين لهم -

رغم الزعم بأعدادهم القليلة مقابل مؤيدي السلام في المجتمع الإسرائيلي - اليد العليا في فرض الأمر الواقع وفقاً لميزان القوى السياسية داخل إسرائيل.

فما هي حقيقة الوضع إذاً في ظل ما نراه ونلمسه مما يحدث على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية منذ إتفق الطرفان بكامل مسؤوليتهما القانونية والأدبية على إطار التفاوض نحو التسوية التاريخية، ومرجعيات ذلك التفاوض إتفق عليها في مدريد منذ حوالي عشرين عاماً، ومنذ وقع الطرفان إتفاقاً مرحلياً دولياً في أوسلو منذ عام ١٩٩٤ (كان من المفترض بمقتضاه أن تكون الدولة الفلسطينية منذ عشر سنوات على الأقل قائمة وعضواً فاعلاً في الأسرة الدولية بإعتراف إسرائيل وشعبها المحب للسلام).

وقبل الإجابة على التساؤلات الحائرة في إطار الجدل القائم حالياً عن أسباب غياب معسكر السلام طوال الفترة التي عاث بها إيهود باراك فساداً في كل المجالات حتى نجح في تخريب وهدم ما كان قائماً من علاقات إسرائيل بجيرانها العرب، وما كان قائماً من الثقة الهشة المتبادلة بين السلطة الفلسطينية وبين الحكومة الإسرائيلية المنتخبة من الشعب الإسرائيلي، والتي نجح إيهود باراك في نسفها وتدميرها في كامب ديفيد الثانية، والتي ذهب إليها بقراءات وفكر مسبق مفاده: إما أن يقبل ياسر عرفات والفلسطينيون الطرح الإسرائيلي لإتفاقية السلام وإما أن ننسف كل شئ لكي نبدأ المفاوضات يوماً ما من البداية وهي قصة أصبح السيناريو الخارجي لها متوقفاً ومعروفاً لكل المتعمقين في الشئون الإسرائيلية عند إقترب الإعلان عن إتفاقية أو التوقيع على أي إلزام قانوني دولي يلزم إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية بعد مفاوضات مضنية وشد وجذب يطول لشهور وربما لسنين، فيخرج علينا رئيس الحكومة الإسرائيلية - المنتخب ديمقراطياً وتوجد له كل الصلاحيات الديمقراطية لتمثيل شعبه في إتخاذ القرارات المصيرية الحاسمة لصالح شعبه - ويتذرع بأية ذرائع يروجها له الإعلام الإسرائيلي (الذي يدرك تماماً متى يكون حراً جريئاً ديمقراطياً مهاجماً لحكومته ومتى عليه أن يكون مجنناً وبوقاً لأصحاب القرار السياسي والعسكري بكامل إرادته) ويتخذ قراراً من شأنه قلب طاولة التفاوض المعدة للتوقيع

والإحتفالات التاريخية، على كل من عليها ولنبدأ بعد الصدمة بعدة شهور في الحديث عن الرغبة في السلام وبداية التفاوض حول ما تفاوضوا عليه من قبل وذلك للتسويق وكسب الوقت عاماً بعد عام حتى تزيد مساحة "الأمر الواقع" من تهويد القدس وتغيير للهوية العربية، وسلب الأراضي، وبناء المستوطنات القائمة لتبتلع ما تبقى من الحقوق الفلسطينية حتى يأتي الوقت الذي لا يجد فيه ذلك المفاوض العربي الفلسطيني شيئاً ليتفاوض عليه، لقد فعل ذلك شيمون بيريس (مهندس عمليات السلام والحائز على كل ألقاب السلام والمعارض علناً لليمين المتطرف داخل إسرائيل) عقب إغتيال إسحاق رابين عام ١٩٩٥ (لقد قتل رابين بأيدي يهودية متطرفة لأنه أول رئيس حكومة إسرائيلية يخرج عن السيناريوهات الصهيونية التي ألفناها وكان على وشك التوقيع على إتفاقية سلام متوازنة مع سوريا لإعادة هضبة الجولان لأصحابها وكان ماضياً في تنفيذ إتفاق الخليل المرحلي وكان أقرب لنبض الشارع اليهودي المحب للسلام منه إلى الأيديولوجيا الصهيونية القومية التي تسيطر على فكر وقرارات رؤساء حكومات إسرائيل) الذي قلب طاولة التفاوض على من فيها ولم يكمل مسيرة رابين حتى لا يلقي نفس مصيره وفعلها بعد ذلك باراك (الداعي للسلام والذي ملأ الدنيا صراخاً ببرنامجه الإنتخابي الداعي للسلام والمهاجم لسياسات بنيامين نتنياهو - الذي أتى للحكم بعد أن قلب بيريس الطاولة على من فيها ولم ينفذ إلتزاماته أمام شعبه - عندما شعر باراك بأنه قد أصبح في خانة " اليك " محاصراً ببيل كلينتون المتشوق لإنجاز أي عمل تاريخي ينسب له وهو في آخر أيامه وفضائحه الجنسية تطارده وبياسر عرفات الذي وصل في تنازلاته إلى الخط الأحمر الذي لا يستطيع أن يتجاوزه في حق شعبه الفلسطيني فما كان من باراك إلا أن قلب مائدة المفاوضات على من فيها وصرح لأريئيل شارون، السفاح الدموي المشهور بتاريخه لليهود قبل غيرهم، بتدنيس الحرم القدسي الشريف في حراسة ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي (في ظل حكم وقيادة باراك) لتتدلع الإنتفاضة الثانية ويثور الغبار المطلوب للآلة الإعلامية الصهيونية للقيام بدورها للترويج لأكاذيب باراك فيخرج باراك في وسط هذا الهرج والمرج لكي يأتي للحكم (ديمقراطياً) السفاح الدموي شارون ليقوم بإستنزاف سنوات حكمه ما بين تسويق

وتعطيل ونفاق حتى يتسلم إيهود أولمرت الراية ويقوم بنفس الدور المحكوم من إستنزاف الوقت وزيادة مساحة المستوطنات والتسويق مع الأطراف الدولية والفلسطينية في مفاوضات شكلية بدون رغبة جدية في التنفيذ، ولا مانع أثناء كل هذه الأعوام المهدرة دون سلام حقيقي أو إنهاء للإحتلال من الدخول في حرب مع لبنان أو في غزة أو لتنفيذ مذبحة هنا وهناك؛ فهي كلها أحداث دموية مطلوبة ومحبة لقادة الفكر القومي المتشدد لكي يجمع حوله أبناء المجتمع الإسرائيلي البسطاء الراغبين في الأمن وفي الإستقرار ولذلك فهم يؤيدون ويناصرون من إختاروه (ديمقراطياً) ليتولى عنهم ضرب وتأديب وردع كل من تسول له نفسه بتهديد المجتمع الإسرائيلي، وهكذا تبدو خيوط الحلقة المفرغة التي نعيشها منذ ستين عاماً وتمثل لغزاً حائراً ومعضلة صعبة لكل من لا يعلم ببواطن الأمور داخل المجتمع الإسرائيلي بتياراته العديدة والمختلفة. ورغم أن هذه المقدمة قد طالت فإنني أود الإشارة أولاً قبل السرد والتعمق في تفاصيل هذه الدراسة الأخيرة إلى أن فهم وإستيعاب ما ستقرأونه في هذا الباب يستوجب أولاً قراءة متأنية وإستيعاب لكل ما جاء في فصول الكتاب السابقة وما إحتوته من حقائق تاريخية وواقعية يتم الكشف عنها ليل نهار بأقلام يهودية إسرائيلية تعيش الواقع بحلوه ومره كما أنني أود أن أؤكد وأعترف بأن هناك من يريدون بالفعل سلاماً في إسرائيل مع الفلسطينيين، وأن هناك أعداداً كبيرة من مختلف قطاعات الشعب الإسرائيلي من ذوي الضمائر الحية تؤمن بالفعل بحقوق الشعب الفلسطيني المحتل منذ عام ١٩٦٧ دون مبرر، وترغب في المصالحة التاريخية وفقاً لرسائل ومبادئ ومبادئ، ولكن لكي نكون صادقين مع أنفسنا، وطالما أننا نؤكد على حقيقة وجود معسكر سلام حقيقي في إسرائيل، فإن ما يجب أن يعرفه أنصار السلام في إسرائيل دون غيرهم، هو أن هناك فرقاً شاسعاً بين رغباتهم وأمانيتهم وضمائرهم الحية نحو الفلسطينيين وبين قدرتهم على تحويل هذه الرغبات والأمانيات إلى حقائق فعلية على أرض الواقع؛ فإذا كانوا على دراية ووعي لما أكتبه في هذا التحليل وما سيعقبه من طرح إجتهادي لكيفية تحقيق رغباتهم ورغبات جميع الدول العربية والإسلامية في كيفية الخروج من معضلة الحلقة الإسرائيلية المفرغة إذا أدركوا ذلك، ورغم هذا

استمروا متفوقين في وضع "مكتوفي الأيدي" أو الذين لا حول لهم ولا قوة؛ فإنهم بذلك سيعتبرون مجموعة من المخادعين والممثلين والذين يدورون وسيدورون في حلقة مفرغة رضوا بها بكامل إرادتهم وإختاروا لها اسم " لعبة الديمقراطية " لكي تحميهم من تنفيذ رغباتهم المزعومة في السلام!! .. أما إن كان أنصار معسكر السلام الإسرائيلي لا يفهمون (أو لم يدركوا بعد) حقيقة أن ما ينادون به ويتمنونه شيئاً، وأن قدرتهم على تنفيذ ذلك شيئاً آخر بعيد المنال؛ فقد حان الوقت وأن الأوان ليدركوا هذه الحقيقة لكي يصححوا أوضاعهم ويثبتوا لنا حسن نواياهم الحقيقية، ومن أجل الموضوعية وعدم وجود سوء نية في هذه الدراسة التحليلية فقد إخترت لها العنوان الذي يحمل في صياغته جوهر الرسالة المرجوة منه بالفعل وهو:

" هل دولة إسرائيل حقاً قادرة على تحقيق آمال مواطنيها الراغبين في السلام العادل مع الفلسطينيين؟ " وذلك بدلاً من السؤال الذي يطرحه كل باحث وكل مهتم بحل القضية الفلسطينية وهو: " هل المجتمع الإسرائيلي حقاً يريد السلام العادل مع الفلسطينيين؟ " فما زالت الموضوعية والنوايا الحسنة متوافرة لدي حتى كتابة هذه السطور في نظرتي لمعسكر السلام الإسرائيلي، وإليكم تحليلاً أكثر عمقاً في السطور التالية والذي يمكننا جميعاً أن نستخلص منه النتائج حتى يستريح الجميع ويتوقفوا عن طرح التساؤلات وعلامات التعجب والحيرة وليصبح أصحاب القرار والمسئولون في الطرفين العربي والإسرائيلي مطالبين بإتخاذ خطوات عملية حاسمة نحو إنهاء الصراع وفقاً لمعطيات وحقائق وإدراك تام للأمور وبعيداً عن العواطف والإنفعالات.

أسباب محدودية تأثير قوى السلام في إسرائيل

لقد مضى أكثر من ثلاثين عاماً من الزمان على توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، تلك المعاهدة التي قلبت موازين أمور عديدة وفتحت الباب على مصراعيه لأول مرة منذ تبلور الصراع العربي الإسرائيلي أمام مصر والعالم العربي للتعرف عن قرب على المجتمع الإسرائيلي وعلى مؤسسات الدولة العبرية؛ وذلك للوقوف على حقيقة الكثير من الأمور الغامضة التي كانت تلف ذلك الكيان والتي كانت تصلنا فقط عن طريق الآلة الإعلامية الصهيونية بأشكالها وأغراضها المختلفة على مدى سنوات عديدة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر أسطورة الجيش الذي لا يُقهر وجهاز الموساد الإسطوري، أقوى جهاز مخابرات في العالم، ونظرية الأمن الإسرائيلية المحكمة، وهي حقائق أتضح للجميع أنها أقرب إلى الدعاية منها إلى الواقع من صناعة الإعلام الصهيوني البارع حيث إنهارت أساطير الجيش والموساد ومعها نظرية الأمن في ست ساعات فقط وذلك قبل غروب شمس يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣.

وجاء الدور على اكتشاف حقيقة النوايا نحو السلام والتي ظل يتشدد بها المجتمع الإسرائيلي قبل وبعد معاهدة السلام؛ ففتحت المعاهدة الباب أمامنا دون وساطة الإعلام الصهيوني للتعرف على قوى السلام داخل إسرائيل، وهو الموضوع الذي أثار جدلاً واسعاً وعميقاً ولا يزال يدور في أوساط المثقفين والمحللين والمتخصصين في شأن الصراع العربي الإسرائيلي بمصر والعالم العربي، ولكن للأسف لا يزال التحليل العربي عامة - لما يدور داخل المجتمع الإسرائيلي بوجه عام، وفيما يتعلق بقوى السلام بوجه خاص - مبنياً على إجتهدات أغلبها شخصية وتستند إلى معرفة المجتمع الإسرائيلي نظرياً، أي من خلال المتابعة الإعلامية ورصد للظواهر التي تطفو على سطح الأحداث هناك، ولذلك بدت نتائج التحليل العربي في أحيان كثيرة وكأنها بعيدة عن أرض الواقع، وقريبة من المشاعر القومية العربية المتعاطفة في صراعه المتواصل لاسترداد حقوقه المسلوبة بالقوة .. وهذا الموقف التحليلي نتج لدينا بسبب

عدم انتهازنا لفرصة الباب الذي فتحتة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية منذ قرابة ثلاثين عاماً لإدراك وفهم حقيقة ما يدور على الساحة الإسرائيلية بموضوعية، وكما نعلم جميعاً فإن الإدراك والفهم الجيد للأمور هو أقصر الطرق وأدقها للتحليل السليم؛ فإنشغلنا - وشغلنا الأخوة العرب كالعادة - بالمقاطعة العربية لمصر طيلة عشر سنوات كاملة وبقضايا التطبيع والفكر الناصري والفكر الساداتي .. إلى آخره، فكانت النتيجة أننا بقينا محبوسين داخل عقلية متجمدة مازالت تتغذى على أفكار سجيئة خليط من مشاعر الخوف والعقدة والحذر الشديد المبالغ فيه وفقدان الثقة بالنفس في مواجهة كل ما هو إسرائيلي، وللدلالة على ما أقول أطرح سؤالاً جريئاً يتطلب إجابة موضوعية أكثر جرأة وهو: بعد مرور ٣٠ عاماً على توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، أيهما أكثر استفادة في مجال معرفة الآخر وجمع المعلومات الدقيقة عن الطرف الآخر بغرض تكوين قاعدة معلومات مباشرة تساعد في القدرة على التحليل السليم والدقيق للأحوال السياسية والاجتماعية والثقافية والإقتصادية التي تدور في المجتمع الآخر؟! وأنا أقصد وأتحدث هنا عن الإدراك والوعي العام لدى كل شعب وخاصة لدى المثقفين ورجال الفكر والإعلام منهم، ولا أتحدث هنا عن المراكز البحثية المتخصصة أو أجهزة الأمن المعنية فهي ليست معياراً عند القياس في هذا الصدد، وسأترك للسادة المتخصصين بالطبع الوصول للإجابة دون أي عناء فلست هنا بصدد النقد الذاتي البناء - وإن كان ضرورياً - ولكننا بصدد إلقاء الضوء على حقيقة ما يجري لدى الطرف الآخر، ولذلك فإن تلك المقدمة الطويلة كان لا بد منها لفهم التقييم الآتي لحجم وتأثير قوى السلام الفعلي في إسرائيل.

لقد أثبتت جميع الدراسات المتخصصة في الشؤون الإسرائيلية على مدى أكثر من عشرين عاماً كاملاً - هي عمر مسيرة السلام منذ مولدها في مدريد - أن معسكر السلام الإسرائيلي بما يحتويه من عشرات الجماعات والنقابات والروابط بمختلف توجهاتهم ورؤاهم المتفاوتة لمفهوم السلام المنشود مع العالم العربي، أن هذا المعسكر بقدر ما يبدو للعالم الخارجي وللإعلام الغربي كبيراً ويتمتع بقاعدة شعبية صلبة، إلا

أنه لا يملك مقومات التأثير والتغيير والضغط رغم كل أوراق اللعبة الديمقراطية التي تتشدد بها إسرائيل في كل المحافل الدولية، أما الجديد الذي تحمله هذه الدراسة - وهي ليست إجتهدية أو نظرية - يتلخص في أنه لن يكون لمعسكر السلام الإسرائيلي أي تأثير على مجريات الأمور في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا اليوم ولا غداً ولا بعد مائة عام، طالما ظل الدور الذي يلعبونه منحصراً داخل الملعب الإسرائيلي وباللغة العبرية التي لا يعرفها في العالم إلا متحدثوها من اليهود. وأن هذا التحليل لا علاقة له بالتشاؤم أو اليأس أو بأية حالة إنفعالية مؤقتة؛ بل إنه مبني على حقائق راسخة وهذه الحقائق يمكن تلخيصها في النقاط الثلاث التالية:

أولاً: إن آليات الفكر الديني القومي داخل إسرائيل أقوى وأكثر فعالية وتأثيراً بكثير من آليات الفكر اليساري عامةً ومن آليات معسكر السلام خاصةً والذي يشعر أفرادها بداخلهم عن قناعة تامة بضعف موقفهم وبعجزهم عن تغيير الأمور داخل المجتمع الإسرائيلي، وهذا لا يتعارض بكل موضوعية مع حقيقة وجود جزء من هذا المعسكر لديه الرغبة الحقيقية الخالصة في إعادة حقوق الفلسطينيين المسلوبة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض والرغبة في التعايش السلمي الحقيقي مع الفلسطينيين على أساس إقتسام الأرض بينهم بما فيها القدس الشريف، ومن ذلك الجزء المؤمن بالسلام العادل تبرز جماعة تكتل السلام (جوش شالوم) بزعامة داعية السلام المعروف أوري أفنيري، فالذي يجب أن يعرفه الجميع هو أن الرغبة والأمل والأحلام كلها مشاعر نبيلة ولكنها لا تساوي شيئاً داخل مجتمع يشعر فيه ذوو تلك المشاعر النبيلة بالعجز الكامل عن التأثير وبقلة الحيلة والتهميش الدائم من آليات الحكم المتعاقبة على إدارة إسرائيل منذ قيامها؛ فالموضوع بإختصار هو أن من يقوم بتنفيذ سياسات إسرائيل كدولة منذ قيامها هم مجموعة من الأفراد المتشبعين بالفكر الصهيوني المبني على فرض السيادة والهيمنة على الأراضي بأي ثمن وبأي وسيلة حتى وإن بدا هؤلاء في صورة حمائم أو معارضين لسياسات اليمين المتطرف، وأن هناك قواعد وآليات ثابتة تحكم عملية إفراز

ودفع هؤلاء الأشخاص دائماً لمقاعد الحكم - مثل إنتخابات الترشيح الحزبية المعروفة باسم " البرايمرز " - والتي تحكمها اعتبارات وأيديولوجيات بعيدة كل البعد عن الفكر اليساري المناادي بالسلام العادل، وفي الوقت نفسه لا تستطيع قوى السلام الحقيقية - المغلوبة على أمرها - أن تغير من قوى الدفع هذه (فقواعد اللعبة ديمقراطية خالصة في ظاهرها ولا غبار على تفويض الشعب الإسرائيلي للزعماء الذين يتم الدفع بهم في الإنتخابات لإدارة شئونه والتحدث باسمه) فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة دون إستثناء يملأ رؤساؤها - قبل انتخابهم - الدنيا تصريحات ووعود وشعارات حول السلام وتحقيق السلام والتعايش السلمي مع الفلسطينيين، ولكن ما أن يجلسون بمقاعد الحكم حتى تتكشف الأقنعة الزائفة وتتساقط حينما نجدهم بدون إستثناء يتملقون جناح الفكر الديني المتشدد أثناء حملاتهم الإنتخابية.

وليس أدل على عجز قوى السلام داخل إسرائيل في مواجهة آليات الفكر الديني القومي المؤمن بأرض إسرائيل الكبرى والمهيمن على مؤسسات الدولة بل وحتى على قواعد اللعبة الديمقراطية، من أن تلك القوى لم تستطع فعل أي شئ لتحويل شعاراتهم ورغباتهم إلى جزء من الواقع خلال حكومات حزب العمل اليساري (فترات حكم رابين وبيريس وباراك) والمفترض أنها كانت الفترات المثلى لتنفيذ رغبات الشعب المحب للسلام والذي اختار قيادته المحبة للسلام أيضاً وبأسلوب ديمقراطي !! ولكي نفهم كيف حدث ذلك لابد لنا من التحليل العميق لما يدور داخل المجتمع الإسرائيلي من ظواهر تبدو غريبة وغير منطقية على الباحث العربي، وليس هناك أوقع من تحليل اليهود أنفسهم للأمر وفي هذا الصدد أود أن أقتبس الكلمات الآتية من مقال نشر قبل أربعة عشر عاماً كاملة لداعية السلام والكاتب الصحفي المشهور أوري أفنيري في جريدة معاريف بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٦ تحت عنوان: " الجنرال جاكيل والصدیق هايد " كان مضمونه أن المتطرفين اليمينيين من أنصار الفكر الديني القومي المتشدد موجودون بشكل كبير في الجيش الإسرائيلي ثم ينتقلون للحياة السياسية كالعادة، وتأتي

خطورة تقاريرهم وتعليماتهم للقيادة السياسية، وهكذا تُدار السياسة الإسرائيلية نحو الفلسطينيين.

وقد جاء في ذلك المقال بالحرف الواحد: " إن هناك جمهوراً معارضاً بكل جوارحه لمسيرة السلام، والتي تدفن حلم أرض إسرائيل الكبرى، وهو يغلف معارضته الأيديولوجية بمبررات أمنية ولا عجب في وجود أناس كهؤلاء أيضاً في الجهاز الأمني، ولكن الآن يتضح أنهم يسيطرون على قطاعات هامة للغاية وفي الجيش، وفي جهاز الأمن العام "الشاباك"، وفي الشرطة وحرس الحدود ولهم تأثير عظيم على مجريات الأمور، ومن المحتمل أنه بذلك يوجد تفسير لما حدث لمسيرة السلام، فقد تم تغيير الصياغة النهائية لإعلان المبادئ وتم إدخال التعديلات عليه بأيدي رجال الأمن، والذين أرسلوا من قبل رابين. ومنذ ذلك الوقت يسيطر جنرالات عسكريون متقاعدون على كل خطوات السلام - هزل لا مثيل له ". إنتهى الإقتباس .. وبقي التعليق.

لو كان تحليل أوري أفنيري عام ١٩٩٦ غير سليم ما كان الوضع وصل إلى إختيار الشعب الإسرائيلي بنفسه لسفاح دموي هو أريئيل شارون ليكون رئيساً لحكومة الدولة الديمقراطية، فالأمر ليس تكهّنات ولكنه تحليل سليم لآليات وميزان القوى المهيمنة بإسرائيل منذ سنوات عديدة، ويفسر في الوقت نفسه بعض أسباب ضعف وعجز قوى السلام على مدى أكثر من عشرين عاماً داخل المجتمع الإسرائيلي عن إحداث تغيير إيجابي على أرض الواقع.

وإذا كانت الأدلة على عجز كوادرنشطاء السلام في إسرائيل في مواجهة التيار الديني القومي المتشدد والمسيطر على مجريات الأمور لا حصر لها فالأمر لا يختلف كثيراً عندما نتناول الإدعاء القائل بأن نصف الشعب الإسرائيلي على الأقل يؤيد الأفكار والخطط الداعية للسلام العادل والمبنية على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، فقد ولد هذا الإدعاء انطباعاً لدى الكثيرين بانتشار القاعدة الجماهيرية لمعسكر السلام الإسرائيلي، ولكن رغم ذلك لم يستطع نشطاء السلام ورموز الفكر اليساري لديهم حتى اليوم تقديم أسباب يقبلها العقل والمنطق عن إختفاء هذا المعسكر ذي القاعدة

الجماهيرية وغيابه المهين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عن الساحة الداخلية والإقليمية - حيث قاموا على إستحياء بمظاهرة كبيرة قوامها ٦٠ ألف شخص تجمعوا في ميدان رابين بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٠٢ أي بعد مرور عام ونصف من اندلاع الانتفاضة وما حدث خلالها من أهوال ومذابح بربرية وحشية يراها يومياً الملايين على شاشات التلفزيون، ثم عادوا بعد تلك المظاهرة إلى " البيات الشتوي" ودخلوا الجُحور ليتابعوا مع باقي شعوب العالم كيف انفجرت المظاهرات العارمة في أمريكا وأوروبا إحتجاجاً على مذبحه جنين وغيرها من المذابح اليومية التي ترتكب على مرأى ومسمع من نشطاء السلام في جحورهم!!

ويكفي أن أختتم هذه النقطة عن الحجم الحقيقي لمعسكر السلام ومحدودية تأثيره في إسرائيل بأن أنقل للقارئ الصور المتعددة والتي طالعنا بها الصحافة الإسرائيلية صباح يوم ٩ يناير ٢٠٠١ لمظاهرة استعراض القوة والتي نظمها اليمين الديني المتطرف بالقدس وقوامها ربع مليون شخص حسب تقديرات الشرطة الإسرائيلية، و ٤٠٠ ألف شخص حسب تقديرات المنظمين، ضد خطط تقسيم القدس في أي حل سلمي مستقبلي .. (هآرتس ٢٠٠١/١/٩) فهذا هو الحجم الحقيقي لميزان القوى بين معسكر السلام والتيار الديني القومي وفقاً للقاعدة الجماهيرية الواقعية لكل منهما.

ثانياً: إنَّ ما يحرك حكام إسرائيل (المنتخبين ديمقراطياً) دائماً هي مجموعة من القواعد الثابتة - ولا يندهش القارئ إذا أرجعت هذه القواعد إلى فكر واحد ثابت أيديولوجي بدأ يتبلور منذ بداية القرن التاسع عشر وتجسد وتجلي في أفكار ومؤلفات آباء الفكر الديني القومي عند اليهود في أوروبا - وكان أبرز أهداف وخطوط هذه الأيديولوجية ما جاء في " بروتوكولات حكماء صهيون"، رغم الجدل الشديد حول هوية واضعها - وفي كتاب " الدولة اليهودية" الصادر عام ١٨٩٥ وكلاهما وُضعت أفكاره قبل المؤتمر الصهيوني الأول بقيادة تيودور هرتسل في بازل عام ١٨٩٧.. ثم ما جاء في المؤتمر الصهيوني نفسه وما تلاه من مؤتمرات صهيونية علنية وسرية

حتى يومنا هذا من توصيات وتعليمات وقواعد عامة تتمحور كلها حول فكرة السيادة والهيمنة على الأرض مستخدمة لأجل تحقيق هذا الهدف كل الأساليب والشعارات المتلونة.

وفي هذا السياق يجب الإشارة بوضوح إلى الإعتقاد الخاطئ والراسخ لدى الكثيرين بأن زعماء حزب العمل اليساري هم دعاة سلام حقيقيين ويختلفون في أيديولوجياتهم عن تلك القواعد الأيديولوجية الثابتة التي يتوارثها زعماء وكوادر الفكر الديني القومي المتشدد؛ فقد أثبتت الدراسة الموضوعية ما يقطع الشك باليقين في أن تلك الأيديولوجية هي ثابتة المضمون، ولكن متغيرة الأساليب والأشكال والأقنعة - والأمثلة الدالة على هذا التحليل كثيرة ولا حصر لها ولكن يكفي أن نخاطب العقل البشري والمنطق الموضوعي بالحقائق الآتية والتي عاصرها وعاشها كل متابع للأحداث خلال الأعوام السابقة:

(١) العجز الكامل لحكومات حزب العمل اليساري التي تولت حكم إسرائيل منذ بداية مسيرة السلام في مدريد على مدى ١١ عاماً كاملة (رابين، بيرس، باراك) عن تبني أي مشروع سياسي ينادي بالعودة إلى حدود ٤ يونيو بالكامل أو تقسيم القدس أو حق العودة للفلسطينيين رغم أنهم دعاة سلام ومنتخبين ديمقراطياً بتفويض من الشعب الإسرائيلي لإنهاء حالة النزاع وإحلال السلام العادل، ألا يدل هذا الحال على أن ما يحكمهم أيديولوجية واحدة ثابتة.. وأن مساحة المناورات السياسية الخادعة (والحق يقال أنها خادعة كذلك لقطاع من قطاعات الشعب الإسرائيلي والذي يبدو أحياناً مغلوباً على أمره حيث لا يؤمن ولا يتبنى الأيديولوجية المسيطرة على الحكام ولكنه متأثر بها لا محالة)، فأصبح الشعب الإسرائيلي يتصرف من خلال عقلية (سيكولوجية) تتغذى منذ نعومة أظافره على موروثات ومفاهيم الأيديولوجية التي ينفذها حكامهم المنتخبون ديمقراطياً ولا يحدون عنها سواء كانوا من حزب العمل أو من حزب الليكود.

وللدلالة على هذا التحليل أود نقل الإقتباس التالي من بيان لجماعة تكتل السلام "جوش شالوم" والذي نشر بجريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٣ ويدعو فيه لإقامة معسكر سلام

جديد بعد توصيف كامل لثمانين ملحوظة وحقيقة شرحت أسباب إنهيار مسيرة السلام ومعها معسكر السلام في إسرائيل بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وجاء فيه في النقاط رقم ٦٤، ٦٥ ما يلي:

" على النقيض من صورته التي تدعت مع اغتياله، فإن اسحاق رابين استمر في إدارة المواجهة الميدانية بكامل عزمه - فهو صاحب سياسة تهشيم عظام وأيدي أطفال الإنتفاضة الأولى - في الوقت الذي أدار فيه المسيرة السلمية بغرض الوصول لسلام وفق المفاهيم الإسرائيلية. ولكونه أحد أبناء الدولة الصهيونية وشريكاً في نسج أساطيرها أصيب رابين بمشاعر عدم الأمانة الإدراكية عندما اصطدم تطلعه نحو السلام بعالم المفاهيم الصهيونية الخاص به. ويبدو أنه فقط في آخر أيامه بدأ في استيعاب عدد من الحقائق التي كان يطرحها الفلسطينيون.

والأخطر من حالته هي حالة شمعون بيرس، الذي بنى لنفسه صورة دولية لرجل السلام بل وقام بتوفيق لغة خطابه مع هذه الصورة (الشرق الأوسط الجديد) في الوقت الذي ظل فيه بيرس في أساسه وأعماقه صقراً صهيونياً تقليدياً .. " انتهى الاقتباس الخاص بتحليل فترتي حكم رابين وبيرس - دعاة السلام اليساريين .

أما ما كتب عن فترة حكم باراك - رجل السلام الأول - فلا حصر له ولكنني سأكتفي بتلك السطور التالية البالغة المعاني والتي نشرتها السيدة " يهوديت هارئيل" إحدى نشطاء معسكر السلام وكانت عضواً بارزاً في حركتي ميرتس والسلام الآن، وفاض بها الكيل من حزب ميرتس المنادي للسلام ومن إيهود باراك قائد معسكر السلام الذي إختاره شعب إسرائيل ديمقراطياً لعقد المصالحة التاريخية، فأرسلت رسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى الإعلام الإسرائيلي وإلى رئيس جمعية القاهرة للسلام السفير صلاح بسيوني في منتصف يناير ٢٠٠١ تحت عنوان: " إنني لست شريكة" جاء فيها: " إن ميرتس لم تتمسك مطلقاً بمبدأ حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وإخلاء كل المستوطنات، ولم تجرؤ على طرح فكرة تقسيم السيادة بالقدس على جدول الأعمال السياسي اليومي، ولم تُثر النقاش الجماهيري حول القضية الصعبة والمعقدة لحل مشكلة اللاجئين، ولم تقترح صيغة مبتكرة ومقبولة أياً كانت لتسوية الخلاف في مسألة حق العودة .

لقد نجح باراك في أن يوصل الفلسطينيين إلى نتيجة أننا نفهم فقط لغة القوة، مثلما وصف ذلك جيداً عامي أيلون. وبذلك فقد ساهم في إشعال التمرد المسلح؛ ففي الوقت الذي يتم فيه قمع شعب يصارع ضد الإحتلال المستمر ومن أجل الحصول على حريته، فإن رئيس حكومتنا ورئيس معسكر السلام يدير سياسة مجرمي حرب من هدم للمنازل والممتلكات والإضرار بمصادر الرزق وتجويع السكان المدنيين بل وإعطاء الترخيص للاغتيالات والتصفيات الجسدية بدون محاكمة. لا يمكن الموافقة بأي حال من الأحوال على أن زعيم "معسكر السلام" والمفروض أنه يمثلنا، يدير باسمنا سياسة مجرمي حرب ويحولنا جميعاً لشركاء. إن باراك لن يأتي بسلام .. " انتهى الإقتباس، وخير الكلام ما قل ودل.. والتحليل اليهودي الآتي من قلب الأحداث سليم؛ فإن معسكر السلام لن يأتي بسلام أبداً، لأن الدولة محكومة بآليات حكم تتغذى على أيديولوجيات ثابتة وواحدة لا تختلف ولا تتغير باختلاف الأشخاص أو الأحزاب أو حتى بالنوايا الحسنة.

(٢) إن آليات الفكر الديني المتشدد التي تحكم مقدرات الأمور في إسرائيل كما رأينا لا تترك أي فرصة تشعر من خلالها "تراخي" الفكر الأيديولوجي الصهيوني أو "اتساع" لنفوذ وتأثير قوى السلام في إسرائيل، فعندما تستشعر تلك الآليات (وهي تتجسد في الأفراد والجماعات والمؤسسات والأحزاب التي تتبنى وتتغذى على الأيديولوجية الأم) أن هناك انحرافاً عن الطريق المرسوم لأفكار الهيمنة والسيادة فإنها لا تتوانى عن وقف هذا التراخي أو هذا التوسع بأي ثمن حتى ولو كان على حساب شعارات الديمقراطية والقيم الأخلاقية التي يتشدقون بها ليل نهار... والأدلة على ذلك لا تعد ولا تحصى ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

- عندما بدأ اسحاق رابين في آخر أيامه فقط يتصرف بشكل مغاير للأيديولوجية التي أتقن تنفيذها طوال سنوات عمره وهو يرتدي ثوب اليساري والمناادي للسلام وقام بتوقيع عدة اتفاقيات دولية ملزمة مع الفلسطينيين والأردنيين تؤدي جميعها إلى تنفيذ مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، قامت الآلة الإعلامية الصهيونية الرهيبة

(أحد مخالب الفكر الديني القومي المتشدد وأحد أهم آلياته التي نتحدث عنها) بفتح مصراعيها للفكر الديني المتطرف والذي ملأ جدران كل منزل وشارع في إسرائيل بصور الخائن الإرهابي والذي صوروه يرتدي الكوفية الفلسطينية لياسر عرفات وكأنه قد فقد انتماءه اليهودي الصهيوني .. فماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة هي خلق الأرضية النفسية والمناخ الملائم لخروج " يغال عامير" اليهودي المتشدد ليغتاله وسط احتفالية سلامية مبهرة، ليسجل بذلك أول حادث اغتيال لزعيم يهودي على يد يهودي متدين! ليضع نهاية لذلك التراخي والتسيب الذي بات يهدد الأيديولوجية الأم، وكان ذلك الإنذار شديد اللهجة موجهاً بدوره إلى خلفائه على الدرب وهم بيرس وباراك، فقاموا بتقديم ما يثبت عن جدارة واستحقاق مدى انتمائهم للأيديولوجية الصهيونية الثابتة؛ فأصبح بعد ذلك من السهل على أريئيل شارون إلغاء كل الإلتزامات والتعهدات والاتفاقيات التي وقعها الخائن رابين مع الجانب الفلسطيني قبل الوفاء بها أمام المجتمع الدولي.

● كلما اشتد عود قوى السلام والداعين لحقوق الإنسان الفلسطيني تحت حكم الإحتلال الإسرائيلي الهمجي، نجد أن مؤسسات الدولة العبرية لا تخجل ولا تتوانى عن وقف وتحجيم هذا المد السلامي والذي يهدف لتحسين صورة إسرائيل أمام العالم الليبرالي والديمقراطي، وما الدور الذي يلعبه القضاء الإسرائيلي في هذا الصدد إلا تنفيذ حرفي لمبادئ الأيديولوجية الصهيونية الثابتة؛ فالقضاء الإسرائيلي يرتدي دائماً قناع وثوب النزاهة والعدل في أحكامه ويصل في جرائه إلى أبعد مدى في الإستقامة لتجميل صورة الديمقراطية الإسرائيلية طالما أن الأمر لا يمس القواعد الأيديولوجية الصهيونية، ولكن عندما يتعارض الأمر مع ترسيخ هذه الأيديولوجية فإن محكمة العدل الإسرائيلية العليا والقضاء الإسرائيلي بأكمله على استعداد لنسف كل المبادئ الأخلاقية والقانونية. ولمن يرغب في المزيد من التفاصيل عن مكاييل القضاء الإسرائيلي الفضفاضة فهناك دراسة كاملة قمت بنشرها في عدد مختارات إسرائيلية (رقم ٧٤ / فبراير ٢٠٠١) تحت عنوان وجه إسرائيل الحقيقي، ويمكنني

هنا الإشارة العابرة فقط لإعلان قام بنشره على نصف صفحة كاملة بجريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١ إحدى عشر جمعية ورابطة ونقابة لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويحمل عنواناً باللون الأسود الداكن: "تصريح بالقتل: إسرائيل تغتال ومحكمة العدل العليا صامتة" ولا تعليق!

ثالثاً: إن كل المعطيات والحقائق التي ذكرناها سالفاً عن الأيديولوجية الصهيونية الثابتة والمتوارثة في عقول ووجدان زعماء ونشطاء التيار الديني القومي المتشدد على مدى عقود طويلة قد انعكست وأثرت بما لا يدع مجالاً للشك على سلوكيات المجتمع الإسرائيلي بأسره؛ فأصبحت هناك سيكولوجية عامة تحكم توجهات وتصرفات هذا المجتمع بمختلف اتجاهاته الفكرية والسياسية، ويصبح الأمر أكثر وضوحاً في انعكاس سمات هذه السيكولوجية على سلوكيات اليسار الإسرائيلي عامة وقوى السلام خاصة.

وملخص القول هنا أن هناك حدوداً ومعايير وخطوط حمراء لا تستطيع أي قوى سلام في إسرائيل مهما ادعت من شعارات أن تتخطاها حتى لا تضيع نهائياً من الوجدان مبادئ تلك الأيديولوجية الأم والتي يحافظ عليها أمناء الفكر الديني القومي المتشدد لأجل الغرض الأكبر وهو الحفاظ على الكيان الصهيوني اليهودي في فلسطين والعمل على التوسع فيه إن أمكن أو على الأقل وقف أي توجه للإنقاص منه أو التخلي عن أجزاء منه، ورغم أن تحليلي هذا يدخل في بعض جوانبه في إطار علم النفس الاجتماعي والخاص بالسمات الشخصية الجماعية لشعب بعينه إلا أن سيكولوجية الشعب الإسرائيلي والتي بلورتها الخطوط والقواعد العامة لأيديولوجية الفكر الديني القومي المتوارثة منذ عشرات السنين تتجلى كل يوم في الكثير من التصرفات والسلوكيات وخاصة عندما يتعلق الأمر بجماعة تنادي بالابتعاد عن تلك القواعد الموروثة في الوجدان - لتعارضها مع القيم الأخلاقية - ورغم ذلك فإنها غير قادرة - بكامل إرادتها وإدراكها - على وضع حد لتلك

المفاهيم التي تحرك المجتمع بأكمله، وبالذات في وقت الحسم أو اتخاذ القرارات المصيرية، إننا هنا أمام حالة نفسية تحرك الأفراد دائماً على غير رغباتهم أحياناً خوفاً من الإقدام على المحذور وهو كسر المفاهيم والعادات الموروثة. وحتى يدرك القارئ والباحث مدى علمية التحليل الذي أطرحه فإنني أود أن أذكر الجميع بالحقائق التالية عن سلوكيات المجتمع الإسرائيلي (المحب للسلام) وقت الحسم والتي تتجلى فيها سمات السيكولوجية الجماعية التي تحد من تأثيرهم أو التي أسميها حدود الملعب الحمراء المحظورة:

١. يحتجب اليسار الإسرائيلي بصفة عامة وجموع الأكاديميين بصفة خاصة عن المشاركة الإيجابية الفعالة في أية إنتخابات إسرائيلية لتحديد مصير الدولة في قضايا السلام والأمن المطروحة بشكل دائم ومتواصل في الانتخابات طوال العقود السابقة، حيث لا تتعدى نسبة حضور الانتخابات للإدلاء بأصواتهم نسبة ٣٠% على أحسن الفروض بينما لا تقل نسبة حضور المعسكر الديني القومي المتشدد أو المستوطنين اليهود عن ٨٠% بأي حال من الأحوال، وعندما تسأل المثقفين الإسرائيليين عن تلك الظاهرة الغريبة تجدهم جميعاً متفقين على ذلك ويضيفون أنهم ينتمون إلى " الغالبية الصامتة " (The Silent Majority) وهو مصطلح سائد بينهم، وكأنه مرض يسلبهم إرادتهم وهم في كامل قواهم العقلية يوم الإدلاء بالأصوات !!!

٢. انتخاب الشعب الإسرائيلي (المحب للسلام) عام ١٩٩٦ لبنيامين نتنياهو تلميذ مدرسة "جابوتنسكي " ذات الخط الديني القومي المتشدد على الرغم من خطابه السياسي الناري ضد العرب قبيل حملته الانتخابية وذلك في الوقت الذي كان فيه العالم كله مذهباً لعدم معرفة الأسباب المنطقية التي دعت شمعون بيرس للدعوة لانتخابات مبكرة في أعقاب اغتيال رابين بأيدي يهودي ديني متشدد، وفي ظل مناخ وظروف داخل إسرائيل وخارجها كانت تتيح لبيرس (مهندس عملية أوسلو) عمل أي شئ من أجل المصالحة التاريخية.

وتوقع العالم العربي كله أن يقوم بيرس بإخلاء المستوطنات الغير شرعية وتطبيق اتفاقيات أوسلو المرحلية والطرق على الحديد وهو ساخن؛ حيث بدا للعالم أن التيار الديني القومي بعد اغتيال رابين في موقف ضعيف ولن يرفع صوته لشهور عديدة على الأقل حتى تهدأ الأمور وينسى الشارع الإسرائيلي (المحب للسلام) تلك الصدمة المؤلمة، ولكن بيرس قام بما فعله ليبري ساحتة أمام الأيديولوجية الصهيونية كما أوردنا سالفاً وألقى بالكرة في ملعب الشارع الإسرائيلي ليقول كلمته ويحسم الأمور - ديمقراطياً !! فترك الشعب الإسرائيلي كل هذه المعطيات وضرب بالتقديرات المنطقية والعقلية عرض الحائط ليختار " بنيامين نتنياهو " ليحكمه في هذه الظروف الغريبة .. ولا تعليق.

٣. انتخاب الشعب الإسرائيلي (المحب للسلام) للسفاح الدموي أريئيل شارون صاحب أكبر رصيد في التاريخ المعاصر من الدموية والمذابح التي تلتطخ يديه بالدماء التي لا تكاد تجف من كثرتها وبشاعتها، وغيرها من التصرفات العسكرية الغير مسئولة والتي عرضته دائماً طوال حياته العسكرية للمحاكمات التأديبية لعدم امتثاله للأوامر ولخداعه الدائم لقادته من أجل إشباع شهوة الدماء لديه، ويكفي أن نشير إلى أن شارون معروف في وسائل الإعلام الإسرائيلية كلها بوصف " البلدوزر " و " الثور الهائج " الذي يدخل دائماً محلاً كبيراً للخزف والصيني فيحيله إلى ركام دون أي مشاعر إنسانية أو اعتبارات منطقية، كما وصفه رئيس دولة إسرائيل سابقاً عيزر فايتسمان قائلاً: " إن شارون يشبه حامض الكبريتيك !! " ورغم كل هذه المعطيات فقد اختار الشعب الإسرائيلي بكامل إرادته ذلك الثور الهائج بكامل إرادته ليكون رئيساً لحكومتهم المنتخبة ديمقراطياً في الوقت الذي بدا للعالم كله أن تجديد انتخاب باراك رغم اخفاقاته (رغم ذهول العالم كالعادة من السيناريو المتكرر بدعوة باراك لانتخابات مبكرة وهو مفوض من الشعب لتحقيق المصالحة

التاريخية لكي يبرئ ذمته أمام الولاء للأيديولوجية الصهيونية ويلقي بالكرة كالمعتاد في ملعب الشعب الإسرائيلي (المحب للسلام). إن تجديد انتخابه سوف يتيح استكمال الرتوش الأخيرة التي كانوا يضعون لمساتها في طابا بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد وفي وقت كان فيه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون يتوق بشدة لإنهاء تاريخه السياسي الملئ بالسقطات بأي إنجاز أمام المجتمع الأمريكي، فهل بعد كل ذلك ما زلنا نتعلق بأمل مجئ اليوم الذي تستطيع فيه قوى السلام الواهنة بإسرائيل أن تؤثر في مجريات الأمور أو على صانعي القرار الذين يدركون تماماً ماذا يفعلون من أجل الحفاظ على الكيان اليهودي الصهيوني في فلسطين دون إنقاص أو تنازل عما وصلوا إليه خلال العقود الأخيرة في غفلة وجهل وعجز عن التحرك السليم من الجانب العربي.

خلاصة القول:

وخلاصة القول أن قوى السلام في إسرائيل كانت ومازالت وستظل بكل موضوعية محدودة التأثير وغير فعالة بالمدى الذي يمكنها من تحقيق رغباتها وآمالها ومشاعرها النبيلة على أرض الواقع، والأسباب لذلك التحليل ليست اجتهادية شخصية قدر كونها حقائق قام بتحليلها قبلي من يعيشون داخل هذا المجتمع من اليهود أنفسهم؛ فنحن بصدد دائرة مفرغة ولا مخرج منها إلا بتفعيل عوامل خارجية فقط، ولا أمل مطلقاً في المحاولات اليائسة لقوى أو جماعات على اختلاف حجمها آملين في التغيير من الداخل؛ فهناك دائماً أيديولوجية ثابتة ذات قواعد ومفاهيم وُضعت منذ أكثر من قرن من الزمان ويقوم بترسيخها دائماً أجيال متعاقبة من معتقي الفكر الديني المتشدد وبديناميكية محسوبة دائماً تجعل سيطرتهم على مقدرات الأمور - بما فيها اللعبة الديمقراطية - أمراً محسوماً، وهذا الوضع كله ساهم في تشكيل أجيال أخرى متعاقبة ذات أهواء واتجاهات فكرية مختلفة ولكن تجمعهم دائماً

سيكولوجية أصبحت محددة الخطوط والأبعاد للباحث المتعمق. ومن خلال هذه المنظومة المتناغمة (وإن بدت دائماً في تنافر وخلاف للعين المجردة) يتم اختيار دائم من الشعب وبشكل ديمقراطي حر لكوارر مختلفة الاتجاهات الحزبية ولكن ولاءها والتزاماتها لا تحيد عن الفكر الأيديولوجي الثابت، وهكذا دواليك، فهذه النتيجة إذاً بعيدة عن أي نظر تشاؤمية أو أية انفعالات وقتية، وحتى لا تثور كالعادة ثائرة حكماء معسكر السلام والمتحذلقين منهم على تحليلي هذا للأمور (وأنا أعلم مسبقاً أن هذه الرؤية ستطوف على مكاتب المهتمين بشئون السلام داخل إسرائيل) فإنني سأختتم تحليلي للأمور باقتباس الكلمات التالية من مقال نشره مهندس عملية أوسلو وداعية السلام اليساري عضو الكنيست " أوري سافير" قبل أسبوع من انتخاب شارون ونشره في جريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠١/١/٣١ تحت عنوان " ومع كل ذلك بيرس " جاء فيه بالحرف الواحد: "عشية اغتيال إسحاق رابين كان الطالع مكتوباً أمام أعيننا، ولم نقرأه ومرة أخرى يملكنا فقدان البصيرة. ربما يأتي يوماً ويسألوننا: ألم يعرفوا؟ ألم يفهموا؟ وعلى ذلك، فهناك على ما يبدو مسافة كبيرة بين معرفة التفاصيل، وإدراك الموقف، واستيعابه واستخلاص النتائج؛ فالجسر بين الأمور الثلاثة يمضي فقط بطريق كسر المفاهيم الفكرية الراسخة وعن طريق الشجاعة على فعل ما هو غير مألوف في مجتمع متحجر، إنني أحذر من أننا في معسكر السلام نعلم التفاصيل، ولكننا لا نرى الصورة، ولا نستخلص النتائج، ولا نميز ضعف الفكر والجبن الذي يملكنا. إن إسرائيل الشارونيسكية (نسبة إلى شارون وشيرانسكي) سوف تتخذ إجراءات عنفوانية وسوف يتحد العالم العربي ويغلي ومن المحتمل أن تصل ألسنة اللهب إلى أراضي إسرائيل وإلى دول المنطقة. فهل تفعل قيادة معسكر السلام كل ما في وسعها لمنع ذلك؟! يبدو لي أن قيادة اليسار تعيش في حالة خداع (غش) ذاتي وفقدان بصيرة كامل تقريباً... " انتهى تحذير أوري سافير للشعب الإسرائيلي ولمعسكر السلام قبل انتخاب شارون بأسبوع وقبله امتلأت

وسائل الأعلام الإسرائيلية بتحذيرات مماثلة ورغم ذلك اختار الشعب الإسرائيلي المحب للسلام بكامل إرادته حامض الكبريتيك سريع الاشتعال أو البلدوزر، الثور الهائج والسفاح الدموي ليكون زعيماً لهم، وللمرة الثانية أكد أن نسبة التصويت التي جاءت بشارون لم تعبر عن الرغبة الحقيقية للشعب الإسرائيلي لأن من ذهبوا لصناديق الاقتراع لم يكن بينهم معظم معسكر السلام .. ولا تعليق!

إن أيديولوجية حكام إسرائيل الثابتة لن تتغير بذاتها، ولن تُغير سيكولوجية شعب بأكمله تسيطر عليه العقد النفسية ورواسب الماضي المؤلمة إلا عوامل خارجية تفرض على الكيان الصهيوني قواعد أخرى للعبة، ولتتوقف كل الأطراف عن خداع النفس أو العلاج بالمسكنات المؤقتة.

وحتى أقطع الطريق على كل من سيحكم على تحليلي هذا بأنه دعوة صريحة للمواجهة العسكرية ضد إسرائيل (وأمريكا خلفها) كبديل أو حد للعوامل الخارجية التي أقصدها أو أشير إليها فإنني أود توضيح أن المجتمع العربي بأكمله في هذه الحقبة التاريخية من الزمن لا يملك مقومات هذه المواجهة العسكرية بكل ما تحمله العبارة من معان وتحليل سياسي، ولكني أقصد بالعوامل الخارجية التي يمكنها فرض السلام على الكيان الصهيوني قدرتنا كمجتمع عربي على حمل المجتمع الدولي وعلى رأسه أمريكا على تحمل مسؤولياته الأخلاقية نحو الشعب الفلسطيني وذلك باستخدام آليات المنظمة الدولية وصلاحياتها لإجبار إسرائيل على إحترام القرارات الدولية في أسرع وقت (بما فيها تفعيل البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة) أما كيف نخلق هذه القدرة على حمل المجتمع الدولي للقيام بذلك، وما هو الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه معسكر السلام الإسرائيلي في ذلك لكي يخلع عن نفسه رداء العاجز عن تحريك الأمور، فإنني سأطرح الإجابة على ذلك من خلال تصوري الإجهادي الشخصي في السطور الأخيرة من هذا الكتاب، والتي سأطرحها من منطلق مسؤوليتي القومية نحو بلادي مصر ونحو الحق

الفلسطيني العربي المُهدر وحتى لا ينشط المتحذلقون كعادتهم (سواء في مصر أو في إسرائيل) ويبدأون في مهاجمتي متسائلين وما هو الجديد فيم سرده من حقائق يعرفونها ويدركونها جيداً طالما أنني لم أطرح حلولاً للمعضلات التاريخية والواقعية التي شرحتها؟ ومن ثم فإن هدفي من وراء كتابي هذا زيادة الوعي الثقافي والمعرفي والقومي لدى شبابنا ولدى جمهورنا المصري والعربي البسيط الذي من حقه الكامل أن يعرف حقائق الأمور المحجوبة عنه حتى يدرك ويفهم (وربما يوماً ما يشارك) ما يجري على الساحة بدون مزايده على مشاعره وعقله ووطنيته. إن هدفي ينتهي مع كتابة هذه السطور بكل تواضع وعلى من يرغب في المزيد من المعرفة والتعمق لكي يصبح شعبنا العربي كله مدركاً وفاهماً، فعليه بالبدء فوراً بالتنوير والإرشاد والمعرفة، أما الصفحات التالية فإنني أكتبها كما ذكرت من منطلق مسئوليتي وحيي لمصر والحق الفلسطيني وبالطبع لأنني لا أحب حوارات المتحذلقين.

الباب الرابع

كيفية التعامل مع الكيان الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط

لقد ترددت كثيراً وطويلاً قبل الوصول لقناعة كاملة بجدوى أو ضرورة كتابة هذا الجزء الأخير من الكتاب؛ فعلى مدى أعوام طويلة من إحتكاكي الدائم بطلبة الدراسات الشرقية بالجامعات المصرية وبفئة المرشدين السياحيين المصريين من زملائي الذين يعملون كسفراء أمناء لمصر وتنهال عليهم من الوفود السياحية من شتى بلاد العالم الأسئلة المختلفة عن علاقة مصر باليهود قديماً وموقف مصر حكومة وشعباً من إسرائيل بعد قيامها حديثاً، وهي أسئلة تلقائية يلقيها السائح للمرشد السياحي وهم يقفون أمام أحد المعابد اليهودية الأثرية أو أمام أحد جدران المعابد الفرعونية التي تثير تساؤلات عن الأقوام الآسيوية والسامية التي كان يأتي ذكرها من حين لآخر في المصادر المصرية القديمة، أقول على مدى أعوام طويلة من إحتكاكي بهاتين الفئتين بالذات بحكم عملي في تدريس اللغة العبرية وكيفية ممارستها وفي الإرشاد السياحي منذ أكثر من عشرين عاماً، وجدت أن نقص الوعي الثقافي والمعرفي بكل ما يتعلق بعلاقة مصر باليهودية واليهود قديماً وبكل ما يتعلق بجذور الصراع العربي الإسرائيلي حديثاً كان وما زال بارزاً بشكل مخجل، فإذا كانت المنظومة التعليمية في مصر منذ مراحل التعليم الأساسية بالمدارس وحتى نهاية المرحلة الجامعية لا توفر الحد الأدنى من المعلومات التاريخية والثقافية والمعرفية عن اليهود وإسرائيل لأسباب لا أجد لها أي مبرر ولست هنا بصدد النقد البناء (المطلوب دائماً للسمو بعقول أطفالنا وشبابنا علمياً لخلق أجيال على قدر بسيط من الثقافة العامة المطلوبة في عصر الإنترنت والسموات المفتوحة)؛ فإنه من غير المعقول أو المقبول أن يدرس طلبة الدراسات الشرقية بالجامعات العبرية في أقسام اللغة العبرية بكلّيات الآداب (هناك أقسام لتدريس اللغة العبرية وآدابها في جامعات القاهرة وعين شمس وكلية الألسن وجامعات الأزهر بنين والأزهر

بنات وحلوان والمنصورة والأسكندرية والمنوفية وسوهاج والوادي الجديد تقوم بتخريج ما لا يقل عن ٢٠٠٠ خريج سنوياً) من غير المعقول أن يدرسوا على مدى أربع سنوات جامعية اللغة العبرية والأدب العبري القديم والوسيط والحديث وتاريخ الصهيونية وأهم أركان الديانة اليهودية، ولا يكونوا ملمين بقضايا جوهرية مثل علاقة بني إسرائيل واليهودية بمصر في الفترات الفرعونية وما تلاها أو بالتاريخ المعاصر وملابسات قيام دولة إسرائيل وجذور الصراع العربي الإسرائيلي؛ فكل الخريجين الملمين بهذه الحقائق التاريخية لا يصلون لـ ٢٠% في أحسن الأحوال من مجمل الطلاب الدارسين بأقسام اللغة العبرية بالجامعات المصرية، وغالباً ترتبط ثقافتهم بجهود ذاتية وحب معرفي راسخ في طباعهم بالإضافة بالطبع لإسهام كبير من أساتذتنا المصريين الذين يقومون بدور رائع في ضخ المعلومات عن إسرائيل لطلبتهم خارج إطار المناهج العلمية على حساب وقتهم ولكنهم جميعاً يقومون بذلك بوازع قومي مشرف نحو أجيال من شبابنا، ولكن للأسف الشديد لا يتسع وقت وجهد أساتذة الدراسات الشرقية خارج نطاق المناهج التعليمية بتوفير الوعي الثقافي الكامل لكل هذا العدد من الطلبة، فلا يتأخرون عن أولئك الـ ٢٠% من المجتهدين ذاتياً للحصول على المعرفة، وكما ضربت مثلاً هاماً بفئة دارسي العبرية، فإنه من غير المعقول أو المقبول أن يقف مرشدونا المصريون سفراء مصر لعرض تاريخنا أمام الوفود السياحية من كل مكان بالعالم ويجيبون على أسئلتهم في التاريخ والآثار والديانة والفنون والإقتصاد، وعندما يُسألون أي سؤال عن اليهودية واليهود وإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي إما يتركون لعواطفهم وإنفعالاتهم العنان فيتحدثون بشكل غير موضوعي قد يقلل أحياناً من إحترام السائحين لهم أو يتهربوا من هذه الأسئلة بشكل ساذج كأن يتعللوا بعدم رغبتهم في الحديث عن السياسة مما يُبقي مصدر معلومات الأجانب قبل زيارتهم لمصر مقصوراً على وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية المتأثرة بشكل كبير بالتوجه الإعلامي الصهيوني لترسيخ أفكار وحقائق مغلوبة كما رأينا سالفاً عن الجانب العربي فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

وأعود لبداية حديثي عن هذا الجزء من الكتاب وأكرر أن هدفي من كتابة مقدمته والدراسات الخمس التي إحتوته لإلقاء الضوء على هذا الجزء المظلم والذي تختلط فيه الحقائق بالأساطير والأكاذيب، وهو زيادة الوعي الثقافي والمعرفي ليس فقط لفئتي طلبة الدراسات الشرقية والمرشدين السياحيين بل لعامة الشعب المصري وخاصة لشبابنا في المراحل التعليمية المختلفة، قد انتهى بإثارة علامات إستفهام كبيرة ومنطقية حول كيفية التعامل مع الكيان الإسرائيلي بعد أن أصبح حقيقة واقعة ملموسة مر عليها أكثر من ستين عاماً وسبقها أكثر من أربعين عاماً أخرى من الأمور الواقعية والحقائق التاريخية والتي لا يمكننا اليوم في القرن الحادي والعشرين أن نسمح لأنفسنا بإستخفاف عقولنا أو عقول غيرنا بترديد شعارات بالية أكل عليها الدهر وشرب مثال: " يجب إلقاء الكيان الإسرائيلي في البحر " أو " الجهاد لإنهاء الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين " أو حتى عدم الإعتراف بدولة إسرائيل في الشرق الأوسط " ، وحتى لا يتم خلط الأوراق أو الأمور ما بين الإعتراف بحقائق تاريخية ودولية لن يجدي تجاهلها أو المتاجرة بها في عقول شبابنا وأعني بذلك " دولة إسرائيل " التي قامت وفقاً للقرار رقم ١٨١ للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وبين توضيح سقف المطالب العربية والفلسطينية الآن وعدم التنازل عنها مع الإحتفاظ بحق المقاومة بكل أشكالها للإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧ (وهو حق تكفله كل المواثيق والأعراف الدولية ضد أي إحتلال عسكري يقهر شعباً بالقوة على أرضه) ما بين هذا وذاك وعلى ضوء علامات الإستفهام التي طرحتها بشكل تلقائي ومنطقي فصول هذا الكتاب وجدت نفسي أكثر قناعة وإيماناً بالإقدام على تقديم خبرة طويلة من الدراسات الميدانية والعملية في قلب المجتمع الإسرائيلي سبقتها ولازمتها طوال الوقت دراسات أكاديمية ولغوية ونفسية عن كل ما يدور داخل المجتمع الإسرائيلي وما يدور بوجودان الشخصية اليهودية خارج وداخل إسرائيل وعلاقتها بالفكر الصهيوني (خارج وداخل إسرائيل أيضاً) وهذه القناعة والإيمان جاءتني من حقيقة أنني من القلائل الذين تشرفوا بالوصول إلى هذه الدرجة من المعرفة الميدانية والتي لا يجب

أن تقتصر عليّ وحدي أو على عدة عشرات من العالمين ببواطن الأمور، فقررت إضافة هذا الفصل لطرح كيفية التعامل مع الكيان الإسرائيلي ومع قضية الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا التطبيع والتعامل مع معسكر السلام الحقيقي الموجود في إسرائيل لعل السطور القادمة تلقي صدى الدراسة والتأمل من قبل الأوساط البحثية والإعلامية والعلمية نحو المصلحة القومية العليا لمصر أولاً ولأصحاب الحق العربي المسلوب حتى هذه اللحظة من أجل مستقبل أفضل يسوده الاستقرار والهدوء والسلام. وأنا أدرك تمام الإدراك مسبقاً أن المزايد على القضية الفلسطينية والحق العربي والمتاجرين بالصراع العربي الإسرائيلي الذين يتربحون ويعيشون على حساب استمرار هذا الصراع قائماً (من الطرفين العربي والإسرائيلي) لن يعجبهم كثير من السطور القادمة وربما سيهاجمونني بغرض المزايدة والظهور الإعلامي الذي تتقسه غالباً الموضوعية والمعرفة ولأولئك جميعاً أقول مسبقاً بكل هدوء أن ما سأطرحه في هذه الخاتمة من تحليل وأفكار مستقبلية هو رؤية شخصية كونتها على مدى ربع قرن من الزمان وليست ملزمة لأي إنسان بقبولها، وبالتالي فإنني أبادر بتوجيه إحترامي وتقديري لكل من سيختلف معي في رؤيتي طالما أن هذا الاختلاف سيتم التعبير عنه فقط في نطاق حرية الرأي الشخصي وإحترام الرأي الآخر في عالم متحضر يصبو إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

الفصل الأول

الدروس المستفادة من الصراع العربي الإسرائيلي في ظل معطيات وواقع القرن الحادي والعشرين

عند الحديث عن أي سيناريوهات مستقبلية حول كيفية تعاملنا مع إسرائيل أو حول تصورات الطرح الأمثل لحل الصراع العربي الإسرائيلي الذي دام قرناً من الزمان يجب على الدول العربية جمعاء بإعتبارها ممثلة ومدافعة ومناصرة للحق الفلسطيني المسلوب أن تقف وقفة صادقة مع النفس وأن تتخلى بعض الأنظمة العربية التي مازالت تتاجر وتزايد على القضية الفلسطينية ولا تشعر بفاجعة الفلسطينيين وآلامهم في حياتهم اليومية، عن المصالح الشخصية المتعلقة بقوى دولية أخرى غير عربية (مثل إيران وأمريكا) خاصة وأنها ليست لها أي مصلحة في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلا بالرؤى التي رسمتها لنفسها ونقلتها لبعض الأنظمة العربية (ومنها بعض الفصائل الفلسطينية بالطبع) على حساب العدل وإعادة الحق لأصحابه بالطرق الشرعية، ويجب أن تكون الوقفة مع النفس من الجانب العربي مبنية على أمرين غاية في الأهمية وهما: إستيعاب الدروس والعظات المستفادة من الصراع العربي الإسرائيلي بأسلوب علمي وموضوعي مبني على فهم للظروف العالمية والملابسات التي أدت لنشوب هذا الصراع وعلى تحليل علمي سليم لمواقف العالم العربي وردود أفعاله تجاه هذه القضية خلال قرن من الزمان لكي نخرج من هذه الدروس بنتائج عملية تنير لنا الطريق لرسم خطواتنا القادمة دون التسرع أو إتخاذ قرارات إنفعالية عاطفية لا نستطيع تنفيذها وكفانا ثمناً باهظاً دفعناه نتيجة للمواقف العربية الغير مدروسة؛ والأمر الثاني الذي لا يقل أهمية هو إستيعاب وإدراك معطيات القرن الحادي والعشرين وميزان القوى العالمي حالياً والأهم والأخطر من كل ذلك تقييم حقيقي واقعي، وأكرر على أن هذه الوقفة المطلوبة من الطرف العربي يجب أن تكون صادقة مع النفس وكفانا خداعاً لأنفسنا

ولشعوبنا العربية المغلوبة على أمرها؛ حيث يجب أن نضع تقييماً حقيقياً وواقعياً لقدراتنا العسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وبعد التوصل لهذا التقييم الشامل والصادق لموقفنا العربي وموقعه من ميزان القوى الدولية نطرح على أنفسنا بنفس الصدق والشفافية التساؤل الهام: هل قدراتنا وإمكانياتنا وموقفنا الدولي يمكن أن تتوحد من أجل الموقف التاريخي المطلوب من الأنظمة العربية جمعاء لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني ووضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي، وهل سيأتي اليوم الذي سيجتمع فيه زعماء الأمة العربية على قلب رجل واحد ليقولوا للعالم مرة أخرى " نحن هنا ويجب إحترام قراراتنا " مثلما حدث أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما أجبر العرب العالم كله على إحترامنا وعلى الخضوع لقرار قطع البترول عن كل من يناصر قوة الإحتلال الإسرائيلية الغاشمة بما فيها أمريكا ولقرار المقاطعة الإقتصادية الذي شل الأنظمة الإقتصادية الأوروبية وجعل زعماء العالم يلفون حول أنفسهم ويتوسلون مجلس الأمن لإصدار قرار وقف إطلاق النار بأسرع وقت حتى تدور عجلات الإقتصاد الأوروبي والأمريكي مرة ثانية قبل حدوث كارثة لم يحسبوا لها يوماً بسبب المفاجأة العربية التي إستمدت قوتها من الوحدة التاريخية العربية؟؟

أعلم أن كلماتي قد تثير مشاعر الإحباط الكامنة في صدور غالبية الشعوب العربية والتي ترى في هذه الكلمات بلاغة نظرية أقرب إلى الحلم منها إلى الواقع في ظل ما وصلنا إليه من وضع عربي مؤسف، ولكن مرارة الحقيقة دائماً أهون من خداع النفس إن كنا بالفعل نريد أن نكون صادقين مع أنفسنا، ويمكننا إيجاز الدروس المستفادة من الصراع الإسرائيلي في النقاط التالية:

(١) لقد أخطأ العرب والإمبراطورية العثمانية خطأ فادحاً في عدم إدراكهم أو قرائتهم لسيناريو المخطط الصهيوني في فلسطين طيلة مايقارب خمسين عاماً قبل قيام الدولة الإسرائيلية حيث ظل " اليسوف اليهودي " يتنامى رويداً رويداً ويتسلح بكل مقومات الكيان السياسي في مجتمع كان يدير حياته داخل فلسطين في إطار يشبه الحكم الذاتي تحت كنف ومساندة الإنتداب البريطاني، ولم تدرك الدولة

العثمانية ولا الأنظمة العربية التي كانت تحت نير الإستعمار البريطاني أو الفرنسي أن المشكلة اليهودية تكمن في أوروبا وأن المخطط الصهيوني يهدف لتصديرها إلى فلسطين رغم المطالب العلنية الصريحة التي طلبها تيودور هرتسل من السلطان عبد الحميد في مايو عام ١٩٠١، وإذا كانت الدولة العثمانية أو الأنظمة العربية وقتذاك لديها من المبررات فيما يتعلق بميزان القوى الإستعمارية العظمى وعدم إستقلالية معظم الدول العربية، فإن الوضع يختلف تمام الاختلاف اليوم بعد مرور ستين عاماً على قيام دولة إسرائيل بالفعل، فإن المخطط الصهيوني الإسرائيلي منذ إحتلال الأراضي العربية في عام ١٩٦٧، هو تغيير كامل للهوية العربية للقدس الشريف وتهويدها مع خلق واقع على الأرض فيما يتعلق بالمستوطنات الغير شرعية التي أكلت مساحات شاسعة من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والدرس الذي يجب أن نتعلمه هو أن عامل الوقت الذي نهدره دون وعي ليس في صالح الفلسطينيين تحت أي مبررات، وأنه يجب وضع تصور للحل النهائي بما يحفظ حقوق العرب حسب الشرعية الدولية يكون مرتبطاً بجدول زمني محدد ويتم الإعداد والتجهيز له جيداً بكل الإمكانيات والقدرات السياسية والإقتصادية من جانب العرب لوضعه حيز التنفيذ.

(٢) وقعت الأنظمة العربية في خطأ كبير عام ١٩٤٧ في رد فعلها الإنفعالي العاطفي إزاء قرار التقسيم وتعاملت معه وكأنه صدمة مفاجئة أفقدتها وعيها وتوازنها وكأنها نست خطأها الأول بترك السكان اليهود في فلسطين الذين لم يكن يزيد عددهم عن خمسة آلاف يهودي يعيشون على حوالي ٧% فقط من أراضي فلسطين مع بداية القرن العشرين، تركوهم على مدى خمسين عاماً يبنون وينظمون مؤسسات ونوادي وفرقاً فنية ويصدرون صحفاً يومية وعملات بالعملة ويطلقون على أنفسهم " اليشوف اليهودي في فلسطين " بل ويتبادلون الزيارات وإستقبال الوفود اليهودية في البلدان العربية، ولم تدرك الأنظمة العربية أنها كانت تستطيع التحفظ على قرار التقسيم والدخول في مشاريع قرارات معدلة يتم التصويت عليها مرات أخرى ليتم تغيير النسبة التي تم بها مشروع قرار التقسيم لكي تصبح مثلاً

ثلث فلسطين لليهود والثلثين لأصحاب الأرض بناء على حق الأكثرية العربية التي كانت تمثل ٦٧% وقت صدور القرار مقابل ٣٣% فقط من اليهود كانوا يملكون ٧% فقط من التراب الفلسطيني، ولم يدرك العرب أن قرار التقسيم منح الجزء الأعظم من نصيب اليهود في أراضي صحراء النقب لكي يتنامى الوطن القومي لليهود عليها دون الحاجة لمنافسة الفلسطينيين في الأراضي المأهولة بهم وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة والمدن الفلسطينية العربية كاملة أي أن قرار التقسيم حول الكيان اليهودي الذي كان قائماً بالفعل من أسلوب الحكم الذاتي الذي كان يعيشه بمعرفة وموافقة العرب طوال خمسين عاماً إلى كيان سيادي بحدود دولية وأضاف لهم صحراء النقب من الأراضي الفلسطينية، ولذلك كان المنطق العربي والسعي العربي والإدارة العربية ستتصر في المحافل الدولية إذا كان رد فعل العرب سياسياً دبلوماسياً في معركة المساومة على النسبة النهائية للوطن القومي لليهود والنسبة النهائية للدولة الفلسطينية، ولكن الزعامات العربية رفضت خطة التقسيم باستثناء زعماء الحزب الشيوعي الذين كانت لديهم بصيرة وإدراك وبعد نظر لحقيقة الأوضاع الدولية وقتذاك. ولكن رد الفعل العربي كان غاضباً إنفعالياً غير مدروس والأدلة على ذلك يقولها لنا التاريخ قبل أن تتور ثائرة المزايديين ويشرعون في إتهامي بالخيانة مستغلين جهل شعوبنا العربية وعدم معرفتهم بما حدث، وإلى قرائنا المحترمين ما حدث:

• بعد رفض الزعامات العربية لقرار التقسيم اجتمعت الجامعة العربية الناشئة واتخذت بعض القرارات الإنفعالية دون دراسة إمكانية تنفيذها أو حتى قدرات الأنظمة العربية للقيام بها وكان أهمها:

- أ. إصدار مذكرات شديدة اللهجة لأمريكا وإنجلترا.
- ب. إقامة معسكر لتدريب المتطوعين في قطنة بالقرب من دمشق بسوريا لتدريب الفلسطينيين على القتال.
- ج. تكوين جيش عربي أطلق عليه جيش الإنقاذ وجعلوا عليه فوزي القاوقجي قائداً.
- د. رصد مليون جنيه لأغراض الدفاع عن فلسطين.

• بعد إعتراض بريطانيا لقرارات جامعة الدول العربية وإرسالها رسالة تقول فيها "إن بريطانيا تعتبر تسليح الفلسطينيين وتدريبهم في قطنة عملاً غير ودي" إجتمعت الجامعة العربية وتشاورت وإتخذت قراراً بغلق معسكر قطنة وتسريح المتطوعين وسحب أسلحة المعسكر والإكتفاء بتجهيز جيش الإنقاذ مع تحديد عدده بـ ٧٧٠٠ جندي!!!!!! وإمداده ببعض الأسلحة.

أما الأموال فلم يصل منها إلى فلسطين إلا شئ قليل؛ أي أن قرارات الزعامات العربية كانت إنفعالية ومع رسالة واحدة من بريطانيا بها عبارة " عمل غير ودي" ذهبت تلك القرارات أدراج الرياح بشكل مخزي، ولكن الفضيحة الكبرى لم تكن في عدم دراسة الموقف أو في رد الفعل الإنفعالي العاطفي بل في عدم دعم الفلسطينيين في الدفاع عن أرضهم حيث كان المفتي أمين الحسيني قد بدأ يقود الجهاد المسلح ضد عصابات اليهود المسلحة المدعومة من بريطانيا والغرب ومع البطل عبد القادر الحسيني وإجتماع الناس في فلسطين على قيادة المفتي الذي أراد الحصول على التأييد العربي فأتجه إلى الجامعة العربية يعلن رغبته في تكوين حكومة فلسطينية وطنية يكون المفتي على رأسها كما يريد الشعب هناك (ولو تحقق هذا الدعم العربي لهذا المطلب لكان المجتمع الدولي والأمم المتحدة وقتها قد وقف بجانب الحق العربي قبل إعلان دولة إسرائيل بالقوة الجبرية من طرف واحد حيث رأى المجتمع الدولي وقتها دولة إسرائيل ذات حق في الوجود أمام أمة عربية كاملة ترفض الاعتراف بها وفقاً لقرار دولي صدر عن المنظمة الدولية)، ولكن الفضيحة هي أن الجامعة العربية رفضت طلب المفتي دون تبرير واضح؛ بل إن الملك عبد الله الأول بن الحسين ملك الأردن قال لجولدا مائير وكانت وقتها ممثلة الوكالة اليهودية أنه يعزم أن يضم الأردن الجزء المخصص للعرب في مشروع التقسيم (الضفة الغربية) كما يعزم إقامة علاقات سلام وصداقة مع الدولة اليهودية وختم كلامه بقوله: " كلانا يواجه عدواً مشتركاً يقف عقبة في طريق خططنا، ذلك هو المفتي أمين الحسيني"

.. ولا تعليق.

(وعن دور الملك عبد الله وإبنه الملك حسين طوال الفترة من ١٩٤٨ وحتى حرب ١٩٧٣ فيما يتعلق بعلاقاتهم بإسرائيل وتعاملهم مع الفلسطينيين فحدث ولا حرج، ولا مجال هنا لمزيد من الفضائح رحمة بشبابنا الجاهل بتفاصيل الصراع العربي الإسرائيلي) .

● وبالنسبة لموقف منظمة التحرير الفلسطينية التي حملت لواء الجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية عام ١٩٦٧؛ فقد طرأت على مواقفها التغييرات التالية لأنها للأسف الشديد سارت منذ البداية على درب القرارات العربية الإنفعالية دون دراسة وإدراك للواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ولمتطلبات هذا الشعب في ظل قدرات الدولة الإسرائيلية الوليدة والمعطيات الدولية للقرن العشرين:

أ. في المادة ١٩ من الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أقرته منظمة التحرير الفلسطينية في يوليو ١٩٦٨ يقال: " تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير". كلام جميل ولكن كان الأجدى بمنظمة التحرير الفلسطينية التعامل مع معطيات عام ١٩٦٨ حينما صاغت الميثاق الوطني الفلسطيني، وكان من المفروض أن تدرك أن الدول العربية جمعاء وجامعة الدول العربية وبالطبع المجتمع الأوروبي وأمريكا لم تستطع جميعها أن تحرك إسرائيل شبراً واحداً من عام ١٩٤٨ وعلى مدى عشرين عاماً - وقت صياغة الميثاق الفلسطيني - وكان بالأحرى بالمجاهدين الفلسطينيين دراسة الموقف بشكل أكثر موضوعية، والمطالبة في ميثاقهم بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي فوراً والعودة لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ مع الإشارة للظلم الذي وقع عليهم في عام ١٩٤٨، وذلك لكسب تأييد وتعاطف المجتمع الدولي، فماذا كانت نتيجة القرارات الإنفعالية ؟

ب. كانت نتيجة القرارات الإنفعالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم الدول العربية (بقيادة السودان والعراق واليمن) بعد زيارة السادات للقدس في رحلته التاريخية التي أرسى فيها دعائم الحل السياسي للصراع العربي الإسرائيلي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل مرحلي أقصاه خمس سنوات(تبدأ من عام ١٩٧٩)، أن تجاهلت معظم الدول العربية إدراك السادات للأمور ودراسته الحكيمة للموقف فقررت مقاطعة مؤتمر ميناهاوس الذي شهد رفع العلم الفلسطيني لأول مرة منذ النكبة عام ١٩٤٨ وأتى بإسرائيل وأمريكا، ممثلي الدول الأوروبية للبدء في مسيرة سلام تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية وفقاً للشرعية الدولية. وقررت الدول العربية مقاطعة مصر إقتصادياً وسياسياً لمدة عشر سنوات كانت كفيلة بإنفراد إسرائيل على الساحة الفلسطينية وتنفيذها لمخططات تهويد القدس وبناء المستوطنات وإرساء واقع ديموجرافي يهودي على الأراضي المحتلة وغالبية العرب متفرغين لسب مصر وإتهامها بالخيانة والبكاء على العروبة، ويزيدون على الفلسطينيين (وكلها قرارات إنفعالية غير مدروسة) .

ج. ولأن القرارات إنفعالية غير مدروسة فقد عدلت جميع الدول العربية التي قاطعت مصر من موقفها ورجعت عنه تجاه مصر وأعادت علاقاتها الدبلوماسية كاملة معها (وضاعت عشر سنوات هباءً على حساب الشعب الفلسطيني المسلوب حقه) بينما طرأ التغيير على وثيقة إعلان الإستقلال التي أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٨ حيث يوجد نوع من الإعتراف المتحفظ بشرعية قرار التقسيم عام ١٩٤٧ حيث جاء فيها: " ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر إقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني " .. فما بالكم لو كانت هذه الصياغة للميثاق الوطني الفلسطيني قد طرحت عام ١٩٤٧ أي قبل واحد وأربعين عاماً من طرحها بعد إدراك الواقع ومعطيات القرن العشرين؟؟

د. أما في رسالة ياسر عرفات إلى إسحاق رابين ضمن تبادل رسائل الإعراف بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل أكد عرفات على تمسك منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ (حدود ٤ يونيو ١٩٦٧) وأن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنفي حق إسرائيل بالوجود فقدت سرياتها، وفي إتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ يشار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة فقط على أنها الأراضي المخصصة لإستقلال الشعب الفلسطيني.

• وأخيراً وليس آخراً تأتي المبادرة العربية للسلام بإعلان من المملكة العربية السعودية وباسم جامعة الدول العربية لتعلن للعالم أجمع طرحها لمبدأ الأرض مقابل السلام مع إسرائيل؛ فإذا قبلت إسرائيل بالإنسحاب لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطين جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، لتصبح القدس بشقيها عاصمة للدولتين في سلام عادل وشامل، فإن الدول العربية جمعاء ستقوم بتطبيع كامل للعلاقات في كافة المجالات مع دولة إسرائيل، وهي المبادرة المطروحة من جميع الدول العربية أمام العالم كله منذ أكثر من عشر سنوات، ولم توافق عليها إسرائيل حتى لحظة كتابة هذه السطور. والدرس المستفاد من كل ما سبق هو أن تتعلم الأنظمة العربية كيف تدرس ردود أفعالها وقراراتها لكي تكون لها مصداقية أمام شعوبها وأمام المجتمع الدولي، فإذا لم تكن قادراً على تنفيذ قراراتك بشكل مدروس فإنك للأسف تبيع الوهم لشعبك، وتعيش تمثيلية مبنية على المصالح الشخصية وليس لها أية علاقة بالقدرة على تنفيذ هذه القرارات، ومن ثم فإن أي قرار مستقبلي للدول العربية تجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يستخلص العظة من الماضي، ويكون مدروساً من ناحية تبعاته وكل سيناريوهات تنفيذه وفقاً للواقع الموضوعي ومعطيات القرن الواحد والعشرين.

• من أهم الدروس المستفادة من الصراع العربي الإسرائيلي هو الحاجة الماسة لزيادة الوعي القومي والتاريخي والثقافي لدى شعوبنا عن كل ما يتعلق باليهودية وبإسرائيل، وعن الأسباب الحقيقية والدوافع التي مهدت لقيام دولة إسرائيل والأهم من كل ذلك الآن هو دراسة وفهم المجتمع الإسرائيلي بشكل موضوعي وعلمي لكي نستطيع التعامل معه بالشكل الذي يعيد لنا الحق الفلسطيني والعربي المسلوب عن دراية، وليس بقرارات إنفعالية عاطفية. إن تلاميذ المراحل التعليمية الأساسية في الوطن العربي يجب أن يعرفوا الكثير من الحقائق والمفاهيم عن مراحل الصراع العربي الإسرائيلي لكي يكونوا قادرين في مرحلة النضج وإتخاذ القرارات على الفصل بين اليهودية والصهيونية وقرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والسلام والإستسلام وحدود المقاومة المشروعة للإحتلال العسكري وفقاً للمواثيق والأعراف الدولية. يجب أن نتحرر من أسطورة إسرائيل التي تطارد شبابنا نتيجة الجهل الكامل بها والمبالغة الإعلامية الغير موضوعية عنها، حتى نصل لإدراك حجم إسرائيل الحقيقي وتوجهات طوائف المجتمع التي تعيش بداخلها، ما بين يهود يرغبون في العيش في سلام داخل حدود وضعتها لهم الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وبين صهاينة في الفكر والأيدولوجية لا يرغبون في وضع دستور لدولتهم حتى لا يلتزمون قانونياً بحدود معترف بها.

وأخيراً وليس آخراً، أن الأوان ليدرك العالم العربي بأسره بكل موضوعية حقيقة أنه على مدى مائة عام من الصراع العربي الإسرائيلي يشهد التاريخ بالصوت والصورة والنتائج أن الجانب العربي خرج بقرارين فقط مدروسين بشكل حكيم وليس نتيجة إنفعالات عاطفية غير مدروسة وأن هذين القرارين توفرت فيهما لأول مرة العوامل الثلاث المفترض وجودها عند إتخاذ أي قرار مصيري يمس حياة شعب أو شعوب وهذه العوامل هي:

أ. الدراسة الموضوعية العقلانية الجيدة والمتأنية لمعطيات وظروف وإمكانيات وقدرات متخذ القرار وقدرات الطرف الآخر بما في ذلك إدراك عواقب ونتائج مرحلة تنفيذ القرار وليس فقط إصداره والإعلان عنه.

ب. القدرة الفعلية على التنفيذ المرحلي للقرار بشكل أمثل بحيث تقابل نتائجه كل معطيات الدراسة الحكيمة السابقة على إتخاذ القرار بشكل سليم.

ت. كيفية التعامل مع ردود أفعال الطرف أو الأطراف الأخرى المتعلقة بالقرار وتنفيذه والقدرة على جني ثمار ومكاسب الخطوات التي تم إتخاذها في مرحلة التنفيذ دون الدخول في خسائر أو تنازلات تُفقد جوهر ومعنى العاملين السابقين. وإذا أمعنا النظر وتأملنا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي سنجد أن هذه العوامل الثلاث قد توافرت بشكل أمثل في قرار الزعيم الراحل محمد أنور السادات، وهما قرار خوض الحرب عام ١٩٧٣ ضد الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر لتحريك القضية وحالة اللاحرب واللاسلم ونسف نظرية الأمن الإسرائيلية وجدار الخوف وإعادة الكرامة والهيبة للجيش الحصري والعربي والتي إنكسرت وتلطخت مع نكسة حرب يونيو ١٩٦٧، أما القرار الثاني والذي يُنسب لنفس البطل الذي إستطاع تغيير التاريخ وحقق ما أراد بعد أن خطط له جيداً دون إنفعال أو عواطف؛ فكانت رحلته للقدس لإعادة سيناء إلى وطنه القومي مصر، ووضع الأخوة العرب على بداية طريق إعادة أراضيهم بأسلوب التفاوض السلمي بصرف النظر عن تعثر الجانب العربي في خلق الآليات اللازمة لعملية التفاوض، فإذا تأملنا معاً بهدوء العوامل الثلاث التي سبقت ولازمت وتابعت القرارين لأدركنا أهم درس من دروس الصراع العربي الإسرائيلي وهو إتخاذ القرارات من منطلق الإدراك والوعي والمعرفة بحقيقة ما يجري على أرضنا وحولنا حتى لا نصدر قرارات بالليل ويرى العالم كله الخلاف العربي العلني عليها في النهار، وما أكثر قرارات القمم العربية (والتي لم تعد قمماً كما كانت يوماً بل ساحات للخصام ومحاولات لم الشمل بين الأخوة الأعداء على أمل الخروج بقرار واحد مدروس بعقلانية).

الفصل الثانى

ميزان القوى في المنطقة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣

والصراع في ظل السلام

أولاً: ما لا يعرفه شبابنا عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة:

لم أشأ التطرق لحرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ في الدراسة الثالثة من الكتاب عندما تعرضت لزيف الإدعاءات الإسرائيلية في كثير من القضايا التي يتم فيها غسيل للمخ والعقل العربي والعالمي بأقلام وإعلام الدعاية الصهيونية؛ حيث أن الحديث عن حرب أكتوبر المجيدة والمعروفة لليهود بحرب عيد الغفران (מלחמת יום כיפורים) لها مقام آخر وشأن آخر وينبغي أن يتعلمها ويدرسها ويحللها كل شاب عربي يرغب في الإدراك الحقيقي لميزان القوى في الشرق الأوسط بحيث يكون شبابنا دائماً قادرين على فهم ما يُبث إليهم من حقائق وأكاذيب، ويكونون على درجة كافية من الحصانة الثقافية والمعرفية التي تمنع أي محاولة للإستخفاف بعقولهم سواء من قبل الدعاية الصهيونية أو حتى من قبل أية أطراف أخرى ترغب في المزايدة على القضية الفلسطينية أو ترغب في عمل غسيل للعقول لغرض في نفس يعقوب؛ فقد إستطاعت الآلة الإعلامية الصهيونية الرهيبة أن تغرس في عقول الشعب الإسرائيلي البسيط، ومن ثم في عقول كثير من الشعوب الأوروبية وجزء كبير منا، أكلوبة أن الجيش المصري لقي هزيمة عسكرية وأفلت بجلده من حسم عسكري مؤلم في ميدان القتال لولا قرار وقف إطلاق النيران الذي أصدرته الأمم المتحدة في الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٧٣ وسرى تنفيذه يوم ٢٤ أكتوبر بعد يومين كاملين من إنتهاك للقرار من قبل القوات الإسرائيلية للتعديل من مواقعها وكسب أية مساحات على أرض الواقع للإستفادة منها عند التفاوض لفصل القوات، ولست هنا بصدد تفنيد هذه الأكلوبة فما كتبه المؤرخون العسكريون والسياسيون في جميع أنحاء العالم بما فيها من داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه يملأ صفحات أرشيف كامل للوقوف على الحقائق وفي هذا

الصدد أدعوا شبابنا المصري والعربي للتعرف على تفاصيل الحرب التي جاءوا للعالم بعدها بسنوات وسنوات، ويجب الإلمام بتفاصيلها تاريخياً حتى لا يقعوا فريسة سهلة لأي أفكار أو إعلام مغرض، ولكنني سأشير لبعض النقاط التحليلية الموضوعية التي يجب أن نتمتعها بدقة وإدراك قبل أن نتطرق لميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط والذي تشكل كنتيجة مباشرة لنتائج وتداعيات حرب أكتوبر المجيدة، وهي بإيجاز:

أولاً- يجب أن يدرك شبابنا الذين لم يُعاصروا حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة أنها كانت ولأول مرة منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي المسلح في المنطقة، حرباً فريدة من نوعها ولم تكن بمعنى معركة حربية لها حدود جغرافية ضيقة ثم تلاها بعض الأبعاد السياسية المؤثرة كما هو متعارف عليه، ولكنها كانت وبكل المقاييس حرباً مدروسة جيداً من الجانب المصري وتمت إدارتها والتخطيط لها بموضوعية وإدراك تام لحقيقة الأوضاع على الساحة الشرق أوسطية والدولية وقت إتخاذ قرار البدء فيها وبالتالي فإن خطوات الحرب العسكرية التي دارت أحداثها في ميدان القتال بسيناء والخطوات السياسية التي تلتها بالضرورة والمنطق (مثل أي حرب في التاريخ البشري) كانت بمثابة وحدة واحدة لا يمكن فصلها عن عناصرها عند الدراسة والتحليل، ولذلك، وبهذا المفهوم الشامل والموضوعي والحقيقي للموقف فإن حرب أكتوبر المجيدة بدأ الإعداد لها منذ عام ١٩٧١ (بعد أن تولى الزعيم الراحل السادات قيادة مصر بستة أشهر درس خلالها كل السيناريوهات من حوله وإمتلك زمام الأمور على الساحة الداخلية المصرية) وإنتهت كوحدة واحدة مؤثرة عام ١٩٧٥ (مع إنتهاء مفاوضات وإتفاقيات فصل القوات تحت الإشراف الدولي) مما مهد الطريق أمام الزعيم السادات رحمه الله لتوجيه ضربته التالية لإسرائيل ومن يساندها بقرار زيارته للقدس، والبدء في مسيرة السلام لاستعادة الحق المصري والعربي المسلوب، وهي الخطوة التي لم يكن في مقدور أي زعيم عربي مهما كانت حكمته ودهاءه السياسي أن يُقدم عليها دون القيام بعمل عسكري حاسم ضد القوات الإسرائيلية المتغترسة، والتي جعل منها الإعلام الصهيوني أسطورة الجيش الذي لا يُقهر؛ فلو لم يكن هناك حسم عسكري

لحرب أكتوبر ١٩٧٣ لما كانت إسرائيل المتغترسة ستجلس على طاولة التفاوض لتعقد إتفاقية سلام تقوم بموجبها بتسليم أراضٍ إحتلتها لتتبع شهوة الفكر الصهيوني القومي التي لا تهدأ، ولا تقنع بالتعايش في مساواة وعدل مع " الأغيار".

بهذا المفهوم الشامل يمكننا النظر إلى حرب أكتوبر بشكل متعمق (مبنى على

تحليل الحقائق التي حدثت بالفعل) على النحو التالي:

١. إعداد جيد وعلى أعلى مستوى عسكري وسياسي ومخابراتي للمعركة منذ تولي السادات حكم مصر وحتى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وهذا الإعداد تم ميدانياً مع تحليل نتائج كل عملية عسكرية قامت بها القوات المصرية خلال حرب الإستنزاف المجيدة، والتي كانت قد بدأت منذ عام ١٩٦٧ في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

٢. معركة أكتوبر العسكرية المجيدة والتي بدأت ظهر يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، وإنتهت ميدانياً في الرابع والعشرين من نفس الشهر وفيها تم تحقيق الهدف العسكري حسب ما جاء في قرار الحرب المدون تاريخياً بخط يد الزعيم الراحل السادات (الخطة المرحلية التي يتم تنفيذها على أرض الواقع وفقاً لمجريات الأمور)، من توجيه ضربة عسكرية حاسمة وموجعة لإسرائيل لنسف نظرية الأمن الإسرائيلية وذلك لتحريك القضية الأساسية، وهي إستعادة التراب المصري كاملاً من موقف قوى وعزة وكرامة، وليس من موقف تفاوضي هزيل تفرض فيه إسرائيل شروطها للسلام وهي تحتل أراضينا وفقاً لنظرية الأمن التي زرعتها وغرستها في نفوس الشعب الإسرائيلي منذ يونيو ١٩٦٧.

٣. رد الفعل الإسرائيلي والأمريكي والدولي ميدانياً على أرض الواقع أثناء سير المعارك العسكرية لإحباط الأهداف المصرية من وراء دخول الحرب.

٤. الخطوات السياسية والدبلوماسية المدروسة من القيادة المصرية الحكيمة منذ قبول قرار وقف إطلاق النيران (والذي بدأ سريانه من ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣) وحتى يونيو ١٩٧٥ مع إنتهاء مفاوضات فصل القوات تحت الإشراف الدولي.

إن فهم التاريخ جيداً يتطلب النظر والتحليل لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بهذا الشكل
المرحلي المتكامل ويجعلنا نفخر بعظمة الانتصار المصري بشقيه العسكري
والسياسي على جميع المستويات (من إعداد علمي وذهني ونفسي، لنجاح وتفوق
عسكري باهر لجميع أفرع القوات المسلحة المصرية وعلى رأسها المخابرات العامة
والحربية المصرية التي إختارت توقيتاً مبهرًا لعنصر المفاجأة لليوم الوحيد الذي
تصوم فيه كافة التيارات اليهودية في السنة، وهو يوم عيد الغفران الذي تصادف يوم
سبت، بدلالاته الدينية والنفسية، وفي نهار العاشر من رمضان مع صيام المسلمين
بكل ما يحمل هذا التاريخ إسلامياً من دلالات عظيمة للجهاد، ونهاية بعمل دبلوماسي
وقرارات سياسية مدروسة بموضوعية وعقلانية لم تحدث طيلة تاريخ الصراع
العربي الإسرائيلي من جانب الطرف العربي)، حتى وصل الأمر إلى أن نتائج حرب
أكتوبر السياسية كانت أهم بكثير من مساحة الـ ١٥ أو الـ ٢٠ كيلومتراً التي تم
تحريرها شرقي قناة السويس من أرض سيناء في المعركة العسكرية (فقد تم
تحريرها وإستعادة أكثر من ٨٠% من تراب سيناء بالخطوة (٤)، وهي المرحلة
الرابعة من مراحل قرار خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، وليس بالخطوة (٢)،
والتي نحصر أنفسنا في قراءتها وتحليلها على حدة بكل جوارحنا وعواطفنا الجارفة
مع أي نقاش تنقصه المعلومات الكافية عن تفاصيل المعركة العسكرية؛ فنعطي بذلك
الفرصة للمغرضين ولمن يرغبون في تشويه وتزييف التاريخ لتضليلنا ببعض
الأحداث (الغير مؤثرة في تقييم نتائج الحرب) التي وقعت أثناء المعارك للإيهاء بأننا
إنهزمنا عسكرياً - مثل الحديث عن الثغرة التي تتغنى بها الآلة الإعلامية
الصهيونية، وتجعل منها الحدث الأعظم فيما دار من معارك لرفع الروح المعنوية
الإسرائيلية وإنقاذ إسرائيل من تبعات الإعلان بشجاعة عن الهزيمة العسكرية
الفاضحة التي مُني بها الجيش الأسطورة الذي لا يُقهر.

وللرد على كل المشككين في الانتصار المصري الشامل، وللأمانة التاريخية
نقول لشبابنا الذين لم يُعاصروا تلك الحرب المجيدة أن النتائج الحقيقية المؤثرة التي
فرضتها الحرب الشاملة لأكتوبر ١٩٧٣ يمكن إيجازها في النقاط التالية:

■ نفس نظرية الأمن الإسرائيلية الشهيرة وإنهيار صورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر، وإنهيار أكبر خط دفاعي في العالم حسب ما صورته الآلة الإعلامية الصهيونية " خط بارليف الحصين"، وكل ذلك في غضون ست ساعات فقط؛ حيث كانت القوات المسلحة المصرية قد عبرت أكبر مانع مائي في التاريخ يفصل بين قوتين متحاربتين إمتداد حوالي ١٧٠ كيلو متراً من السويس وحتى بور فؤاد، مما أحدث هزة نفسية مؤلمة داخل المجتمع الإسرائيلي برؤية القدرة العسكرية المصرية بشكل آخر غير الذي عرفوه وتربوا عليه، مما أحدث بدوره شرخاً عميقاً في الثقة التي كان يوليها الشعب الإسرائيلي لقادته من المؤسسة العسكرية والذين كانوا يتولون شئون البلاد سياسياً كالعادة في أوقات الحروب (وفي هذا الصدد هناك أرشيف كامل من الكتب والمقالات والمذكرات والتقارير الرسمية التي تم الإفراج عنها بعد مرور ثلاثين عاماً من الحرب، لا حصر لها كُتبت بأيدي القادة العسكريين والكتاب والصحفيين الإسرائيليين أنفسهم فيما فعلته حرب أكتوبر في المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية، وسوف نشير لمثال منها حتى يعرف شبابنا الحقائق من منظور الطرف الخاسر والمهزوم في الحرب بكل موضوعية ومصادقية).

■ إرتفاع الروح المعنوية والكرامة لدى الجيش المصري (بعد ست سنوات قاسية من نكسة يونيو ١٩٦٧) ولدى الجيوش العربية الأخرى كقوى ردع يمكن إستخدامها لإسترداد أي حق مسلوب بالقوة عند الضرورة مما أعاد الثقة للإنسان المصري في قيادته العسكرية والسياسية، وبدأ العالم العربي كله يتحدث ولأول مرة عن عودة الهيبة والكرامة والشرف، مما كان له بالغ الأثر في تمكين القيادة السياسية في البدء في حركة الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي، والتي بدأت بالضرورة تفرض الإصلاح في الحياة السياسية والذي نعيش مراحله حتى كتابة هذه السطور نحو مجتمع سوي وقوي في الأسرة الدولية، وكل تلك التغييرات لم تكن لتطرأ على مجتمعاتنا العربية في ظل النكسة وحالة الحرب التي كانت تأكل معظم موارد الدولة.

■ الدليل القاطع على إنتصار المصريين في معركة أكتوبر المجيدة (المرحلة (٢) فقط) هو عدم قدرة إسرائيل (رغم ما تروج له بأنها إنتصرت في المعركة عسكرياً) على الإحتفاظ بالجزء الذي تم تحريره من تراب سيناء بالدماء المصرية في أشرس معارك التاريخ المعاصر عندما دارت مفاوضات فصل القوات تحت الإشراف الدولي لمدة ما يزيد عن عام ونصف وعدم قدرة إسرائيل وأمريكا معاً على إعادة الموقف كما كان عليه قبل إندلاع القتال، وظلت حقيقة وجود قواتنا المسلحة التي عبرت القناة للضفة الشرقية أثناء المعركة العسكرية دون تفريط في شبر واحد من تراب سيناء في الوقت الذي تم فيه إجلاء كل جندي إسرائيلي إشتراك في تمثيلية الثغرة التي كتب السيناريو الخاص بها أريئيل شارون وأنتجها وقام بتوزيعها بكافة دور العرض الدولية الإعلام الصهيوني لإنقاذ ماء وجه القيادة العسكرية السياسية الإسرائيلية أمام الشعب الإسرائيلي؛ فالمعيار الحقيقي لإنتصار المصريين وهزيمة الإسرائيليين في معركة أكتوبر العسكرية المجيدة يتجسد في المرحلة (٤) من مراحل الحرب، والتي فرضت فيها مصر كلمتها بالأمر الواقع ولو كانت إسرائيل إنتصرت عسكرياً لما كانت القيادة الإسرائيلية خضعت ولأول مرة في تاريخها لقرارات الأمم المتحدة (عند إتفاقيات فصل القوات بعد قرار وقف إطلاق النيران)؛ فكل إنتصار إسرائيلي عسكري حدث على أرض الواقع طوال الصراع المسلح مع العرب أعقبه رفض تام وتجاهل لقرارات الأمم المتحدة مُعتمدين في ذلك على التأييد الأمريكي الأعمى لإسرائيل، وعلى حق الفيتو الشهير، والذي استخدمته الولايات المتحدة لمعارضة المجتمع الدولي بأسره لصالح إسرائيل دون خجل أو إكتراث عشرات المرات.

■ إن التحليل الموضوعي للوضع الإقليمي في الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٣ يؤكد أن ميزان القوى في المنطقة (وخاصة بعد طرد الخبراء العسكريين الروس من مصر) ووضع العرب العسكري المتدني مع الرغبة المصرية الجامحة لإنهاء الأسطورة التي تكونت عن جيش إسرائيل الذي لا يقهر وعن الذراع الطولى لذلك الجيش، وهو سلاح الطيران الإسرائيلي الذي يمكنه من الوصول لأي هدف في أي

مكان دون المساس به، وعن خط بارليف الرهيب كلها شواهد تؤكد بالمنطق العسكري والموضوعية أن النية لدى الزعيم الراحل السادات كانت تتجه بحكمة لعمل عسكري مدروس جيداً، وليس أهوجاً (وهذا يُضاف لرصيد السادات رحمة الله الذي كشف عن خطته بتوجيه عمل عسكري رادع وإنّصار ميداني حقيقي يمكنه من تحريك الأمور سياسياً بأقل الخسائر البشرية الممكنة)، وفي مقابل ذلك فإن الأرقام والشواهد عن الخسارة الإسرائيلية في المعدات والأرواح والأسرى لا تكذب (حوالي ثلاثة آلاف قتيل إسرائيلي لأول مرة في تاريخ إسرائيل وعدة آلاف من الأسرى بذل الإعلام الإسرائيلي الصهيوني جهوداً جبارة في منع وصول صورهم الفاضحة للمجتمع الإسرائيلي بشتى الطرق بالإضافة لأعداد الجرحى التي لم تعرف لها إسرائيل مثيلاً قبل ذلك في تاريخها. وهذه كلها حقائق وأرقام بالصورة والصوت تؤكد وتبرز البعد الحقيقي للإنّصار العسكري المصري الميداني على إسرائيل في المرحلة (٢) من الحرب الشاملة مهما قام الجانب الإسرائيلي من تشويه للحقائق أو تزييف للشواهد من أجل رفع الروح المعنوية داخل المجتمع الإسرائيلي وإنقاذه من الإنكسار والإنهيار التام لكي يواصل حياته ووجوده. إنني أطالب شبابنا (وخاصة في مراحل التعليم المختلفة) بأن يتزودوا بالمعلومات الموثوق بها عن حرب أكتوبر المجيدة وأبسطها القيام بزيارة خفيفة لبانوراما أكتوبر (في شارع صلاح سالم) بالقاهرة، وطلب الإستماع للشرح التمهيدي الكامل لكل ما سيرونه من وثائق وأهمها الخرائط الجدارية والفيلم الوثائقي الرئيسي بقاعة العرض الرئيسية، ويطلبون معرفة ذلك من أحد ضباط الإرشاد والتوجيه المعنوي؛ فهو حقهم كزائرين وذلك دورهم كمشرفين على مبنى البانوراما، كما أطالب شبابنا أيضاً بزيارة أخرى لقلعة صلاح الدين الأيوبي وزيارة المتحف الحربي (الدور العلوي - قاعة حرب أكتوبر) لكي يروا بأعينهم ويقرأوا جزءاً بسيطاً من شواهد الإنّصار العسكري المصري والهزيمة الإسرائيلية العسكرية حتى يتحصنوا من أي عملية غسيل مخ تشير بالإفتراء والكذب إلى هزيمة المصريين وإنّصار الإسرائيليين في ملحمة أكتوبر المجيدة، على أن تكون

هذه هي الخطوة الأولى نحو المعرفة وزيادة الوعي الثقافي عن تاريخنا يعقبها الرغبة الحقيقية في معرفة المزيد وقراءة المزيد من مصادر مختلفة لخبراء ومحللين عسكريين أوروبيين (محايدين) كتبوا الكثير عن حرب أكتوبر المجيدة.

■ إن علينا جميعاً أن ندرك أن الإدعاء بانتصار إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ يستند فقط على الأحداث التي وقعت بميدان المعركة في الأسبوع الثاني من المرحلة (٢) العسكرية (وتحديدًا في تصاعد الأمور بعد يوم ١٤ أكتوبر وحتى صدور قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النيران في ٢٢ أكتوبر) بعد أن أفاقت إسرائيل من الصدمة المذهلة ومن الضربة العسكرية الموجهة على جميع الجبهات، لتجد الجيش المصري منتشراً على الضفة الشرقية لقناة السويس على طول ١٧٠ كم، وعلى عمق حوالي ٢٠ كيلومتراً وخسائر في المعدات والأرواح لا حصر لها، ومن ساعد على إفاقة إسرائيل قبل الإجهاز عليها بالضربة القاضية عسكرياً هي أمريكا (التي لم تكن لترضى بأية حال أن تنتهي حرب أكتوبر بتفوق الأسلحة الروسية والشرق أوروبية، والتي كانت عتاد وذخيرة الجيش المصري في المعركة في ظل الحرب الباردة التي دفع ثمنها كثير من الدول والشعوب المغلوبة على أمرها في العالم)؛ فبعد أن أمدت أمريكا إسرائيل بصور القمر الصناعي التجسسي وحددت لها موقع الثغرة الشهيرة عند منطقة الدفرسوار- بين الجيشين الثاني والثالث الميداني - وبعد أن بدأ الجسر الجوي الأمريكي الشهير من القواعد الأمريكية القريبة المتواجدة بحوض البحر المتوسط لمطار العريش لضخ دماء جديدة في الجسد الإسرائيلي العسكري الذي كان يتهاوى يوماً بعد يوم بمعدلات سريعة لمدة ثمانية أيام، وبدأ الدفع بالدبابات الأمريكية الإسرائيلية بالتدريج نحو خط المواجهة على طول القناة في سيناء لوقف الطوفان المصري الزاحف وتسلب الدبابات الإسرائيلية شيئاً فشيئاً عبر الثغرة حتى وصلت إلى مشارف مدينة السويس الباسلة، وقد أشار الزعيم الراحل السادات لدخول أمريكا بكل قوتها إلى حلبة المعركة حينما قال أمام العالم كله في الجلسة الخاصة بمجلس الشعب المصري أثناء المعارك الدائرة وهو يرتدي الزي العسكري، أشار صراحة إلى أن

مرحلة الأسبوع الأول من القتال كانت نتيجتها إنتصاراً مصرياً مُبهرأً على جميع الجبهات، وأنّ المقاتل المصري واجه بكل شجاعة وجهاً لوجه المقاتل الإسرائيلي وتلاحم معه في أشرس معارك إقتحام خط بارليف وتحرير مدينة القنطرة شرق وإحتلال مراكز القيادة العسكرية الإسرائيلية في عمق سيناء وقتل وأسر وجرح الآلاف من الجنود الإسرائيليين بعد أن تهاوت الأسطورة الخرافية عن الجيش الذي لا يُقهر، أما الوضع الميداني في الأسبوع الثاني من القتال فإنه يجد نفسه يقاتل دولتين وبإمكانيات وقدرات عسكرية لجيشين أحدهما قوة عظمى وضعت كل إمكانياتها العسكرية والمخابراتية تحت تصرف إسرائيل لإنقاذ ماء وجه أمريكا أولاً ثم إنقاذ كيان حليفها من الإنهيار، وبهذا الخطاب الصادق الذي نقله زعيم مصر لشعبه وهو في قمة النشوة بالإنتصار، مهّد الزعيم الداهية لقراره المدروس بكل عقلانية وموضوعية وإدراك، وهو قبول وقف إطلاق النيران بعد عدة أيام من حدوث الثغرة (التي أجمع كل المحللين عسكرياً أنه كان بالإمكان إبادتها والقضاء عليها منذ اليوم الأول لتسللها بين الجيشين الثاني والثالث ولكن ببصيرة السادات وبُعد نظره وأفقه العسكري والسياسي الرزين أدرك أن إستنفاد ما تبقى من عتاد وذخيرة بدائية - مقارنة بالأسلحة الأمريكية والغربية التي كانت بحوزة الجيش الإسرائيلي - في القضاء على القوات الإسرائيلية التي تسربت غربي القناة سوف يؤزّم الوضع العسكري الممتاز الذي حققته القوات المصرية على أرض الواقع فسوف يُضعف موقف الإمدادات المصرية من غربي القناة لشرقها لضمان ثبات وصمود القوات المصرية في المواقع التي حررتها وإحتلتها على طول القناة، كما أنه سيعجل بنفاذ الذخيرة والعتاد العسكري في ظل نزول أمريكا بكل ثقلها وبجاحتها وأسلحتها لوقف الزحف المصري، ثم تطوير الأوضاع على جبهة القتال للهجوم المضاد لإستعادة المكاسب التي حققتها القوات المصرية في كل الإتجاهات).

وختاماً لتقييم وتحليل نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ من جانبنا بكل موضوعية يجب أن يعي شبابنا جيداً كل الظروف والملابسات التي صاحبت مراحل الرؤية الشاملة الأربع لتلك الحرب المجيدة المدروسة جيداً حتى لا نجد أنفسنا أحياناً كثيرة في دهاليز الجدل والنقاش العقيم الدائر بيننا (نحن الطرف المنتصر في الحرب بكل المقاييس) حتى الآن بالنسبة لموقف القيادة المصرية من الثغرة الإسرائيلية ومن قبول قرار وقف إطلاق النيران بين معارضين متشجنين (غالباً عن جهل بالأمور وإندفاع عاطفي غير مدروس كالعادة) وبين مؤيدين لما قام به السادات (وغالباً أيضاً تأييداً ليس مبنياً على وعي وإدراك للأسباب)؛ فالأمر وقتها لم يكن بهذه البساطة التي قد يتخيلها البعض، ولو كان السادات رحمه الله إنساق وراء نشوة الإنتصار وقضى على القوة الإسرائيلية التي تسللت لغربي القناة ثم نفذت ذخيرته وعتاده أمام الجسر الجوي الأمريكي الصريح الذي غيّر من قواعد اللعبة العسكرية من أوراق في يد المنتصر لأوراق في أيدي المهزوم لو كان السادات فعل ذلك إنفعالياً وإنقلب الموازين على أرض الواقع لما كان أحد في العالم سيستمع لإستغاثته لوقف إطلاق النيران لإنقاذ أرواح جنود وقواته ولكان مجلس الأمن (الأمريكي الغربي) سيتكأ لعدة أيام وربما لأسابيع (كما تعلمنا من درس حرب لبنان الأولى التي ظل فيها مجلس الأمن يشاهد على شاشات التلفاز مثل باقي سكان العالم كيف تقوم الآلة العسكرية الإسرائيلية الأمريكية الرهيبة بتدمير المدن والمباني والبنية التحتية وسط مجازر يومية بشعة حتى يُتيح ذلك المجلس الشيطاني للإنساني الفرصة لإسرائيل لتأديب حزب الله الذي تجرأ بإطلاقه بعض صواريخ الكاتيوشا على مدن الشمال الإسرائيلي، أليس هذا درساً حياً من التاريخ المعاصر ؟!) حتى يتيح وقتها للقوات الإسرائيلية بالعتاد الأمريكي الذي لم يدخل المحازن ولم يتم حتى التدريب عليه قبل إرساله عبر الجسر الجوي لكي تعيد الأرض التي تم تحريرها، وتمكّن إسرائيل من قتل وجرح وأسر آلاف المصريين حتى يتعادل المشهد ولا تخرج أمريكا مهزومة إعلامياً أمام القوة الروسية الشرقية، لو كان ذلك حدث لكان المزايدون والحاقدون والمعارضون إنهالوا على السادات بالإتهامات القاسية وطالبوا بمحاكمته لأنه ضحى بأولاده وفرط في إنتصار تاريخي كان في متناول يده وأضاعه لإرضاء

شهوته الشخصية في إضافة المزيد من الإنجازات العسكرية دون إدراك أو دراسة موضوعية لمعطيات وإمكانيات وحقائق أطراف الصراع الإقليمي والعالمي وقتها.

ألم يكن هذا السيناريو مطروحاً وبقوة ضمن الاحتمالات التي كانت أمام الزعيم العظيم ؟ يجب أن يدرك شبابنا بوعي أن معركة أكتوبر في مرحلة الإعداد لها (المرحلة ١) شملت تفهم مدروس لردود الفعل المتوقعة من أمريكا بعد الضربة المفاجئة، ولميزان القوى السياسي والعسكري وللمخزون الإستراتيجي من الأسلحة لديد وقتها، وإلى أي مدى كانت مصر تستطيع في الواقع (بكل شفافية ودون عواطف) الإستمرار الحربي في المعركة الأساسية (المرحلة ٢) بعد دخول أمريكا صراحة وعلانية لحلبة القتال، ومغزى الضربة العسكرية أساساً (أي هل خطط السادات لحرب عسكرية يمكن أن تستمر لعدة شهور لتحرير تراب سيناء بالكامل بالأسلحة والقتال في مواجهة جيشين على أرض الواقع، جيش يحارب بجسده أمام الجنود المصريين وقد إنتصرنا عليه بالفعل بكل المقاييس، وجيش تقف وراءه قوى عظمى بكل إمكانياته التكنولوجية والعسكرية الحديثة، أم أننا خططنا لتلقين إسرائيل درساً عسكرياً قاسياً وموجعاً يحقق إنتصاراً حقيقياً وليس زائفاً، وينسف نظرية الأمن الإسرائيلية في كل بيت في إسرائيل ويزيل جدار الخوف والحاجز النفسي لمواجهة الجيش الأسطوري الذي لا يُقهر، ثم يتبع ذلك خطوات سياسية مدروسة تستفيد إستفادة كاملة وتحصد نتائج الإنجاز العسكري؟) وهو ما حدث بالفعل.

إنّ أعظم ما في إنتصار أكتوبر المجيد هو أننا لعبنا لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي المسلح ونحن مدركين قواعد اللعبة، وبعد أن تحقق لنا مانريد من الخطوة الأولى إدخرنا قوتنا العسكرية بعد المرحلة التي كانت مطلوبة تحديداً من الجيش المصري العظيم دون الإنجراف وراء نشوة الإنتصار الحقيقي أو التضحية بأبناء مصر في مراحل عسكرية قتالية كانت كل الشواهد المنطقية والعقلية والعسكرية تشير إلى أن الخوض فيها كان يمثل مخاطرة كبرى تحتمل نظرياً خسارة كل الإنجازات وهزيمة المصريين في مراحل القتال اللاحقة إذا إستمرت برغبة أمريكا كما

نحتمل نظرياً كل ما كان يحلم به المعارضون من إستمرار التقدم والزحف المصري لعسكري لتحرير كامل التراب المصري بالقتال العسكري حتى حدود مصر مع إسرائيل، وهنا يكمن الفارق الجوهرى بين السادات الذى حقق كل ما كان يصبو إليه معارضوه ولكن بالطرق السلمية والتفاوض بعد أن حقق ما أراد من إنتصار عسكري مدروس وبين زعماء آخرين من عالما العربى لا يكثرثون بدماء أبنائهم عندما يخوضون أي معركة ضد إسرائيل لتحرير الأراضي المحتلة بأي ثمن.

إن أبرز وأجمل ما في نصر أكتوبر العسكري هو أننا حررنا إسرائيل من نشوة أي إنتصار عسكري كانت تعد له إعلامياً بمساعدة أمريكا منذ حدوث الثغرة التي لم تؤثر بأي شكل من الأشكال على عظمة الإنتصار المصري العسكري لكونها تمثيلية صهيونية نسجت لإهداف معنوية ونفسية) وذلك بعظمة القيادة المصرية الحكيمة التي إستخدمت الأوراق السياسية خير إستخدام مبني على حقائق عسكرية لا تقبل التشكيك أو الجدل.

وقبل أن أنتقل لميزان القوى في المنطقة بعد إنتصار مصر العسكري والديبلوماسي في حرب أكتوبر المجيدة أود أن أشير في عجلة لما كتبه الأعلام اليهودية الإسرائيلية الموضوعية التي رأت في تزييف نتائج الحرب وإخفاء الحقائق عن الشعب الإسرائيلي جريمة لا تغتفر؛ فهناك أرشيف كامل في المراكز البحثية الإسرائيلية ووسائل الإعلام الإسرائيلية المرئية والمكتوبة يمتلئ بالتسجيلات المرئية والصوتية وبالتقارير الرسمية والعسكرية وأهمها تقرير لجنة إجراناط الشهيرة التي تشكلت عقب هزيمة إسرائيل العسكرية وخرجت بنتائج تمت غربلتها من أجهزة الرقابة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية لتخفيف وقع الصدمة على الشعب الإسرائيلي حيث حملت نتائج التحقيق وتوصياته عنوان " التقصير"؛ فإستقال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان من منصبه وإعتزلت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا ميبير العمل السياسي وتم تبادل الاتهامات بين جنرالات الحرب الإسرائيليين عن مسئولية الهزيمة العسكرية المخزية دون إتخاذ

موقف شجاع من القيادة السياسية الإسرائيلية بالإعتراف بالحقائق أمام الشعب الإسرائيلي ولمن يرغب في الحصول على الترجمات والمواقع الإلكترونية لبعض ما كتبه المصادر الإسرائيلية عن نتائج حرب أكتوبر المجيدة يمكنه الرجوع لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية والمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (بشارع قصر النيل بالقاهرة) ومواقع جوجل وغيرها من المصادر المتوافرة لدى أساتذتنا المحترمين في مجال اللغة العبرية بالجامعات المصرية، وقد إخترت لسيادتكم على سبيل المثال لا الحصر مقتطفات من التقرير الذي نشره المؤرخ العسكري الإسرائيلي المعروف أوري ميلشتاين فور إفراج المخابرات الحربية الإسرائيلية عن جزء من الوثائق الحربية التاريخية التي تتناول كل تفاصيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة (بعد مرور ثلاثين عاماً حسب قوانين الرقابة العسكرية الإسرائيلية وذلك في الرابع من أكتوبر عام ٢٠٠٣) تحت عنوان: " أوجه القصور وال فشل في حرب عيد الغفران " **מחדלי מלחמת יום הכיפורים וכשליה**، يمكن الدخول عليه كاملاً بالموقع التالي، علماً بأن الموقع باللغة العبرية:

<http://www.news1.co.il/archive/003-D-3653-00.html?tag=16-49-11>

قام فيه المؤرخ العسكري الإسرائيلي الشهير بشرح ٢٢ وجه من وجوه القصور وال فشل التي وقعت فيها القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية في كل المجالات، وعلى كل المستويات، وسأقتبس منها الآتي على سبيل المثال كما جاء بالحرف الواحد: " لقد كانت أوجه القصور وال فشل التي وقعت في حرب عيد الغفران (يوم كيبوريم)، والتي أدت إلى إنهيار المنظومة الأمنية لإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣، على كل المستويات رغم أن معظمها تم إخفاؤه عن أعين الشعب".

وسوف نستعرض في النقاط التالية أوجه القصور وال فشل على المستوى القومي الحكومي والمستوى الإستراتيجي، وعلى مستوى إدارة العمليات والمستوى التكتيكي.

وأخص بالذكر مما جاء تحت بند "على المستوى القومي الحكومي" النقاط التالية:

● **"وجه فشل القيادة القومية:** منذ بدء الصهيونية لم تقم في اليشوف اليهودي (الكيان اليهودي في فلسطين قبل قيام الدولة)، وفي دولة إسرائيل قيادة قومية أدركت المغزى الأمني للصراع اليهودي العربي. وقد وصلت صفوة الحكم في الدولة إلى أدنى درجة من الإدراك في أكتوبر ١٩٧٣؛ فرئيسة الوزراء جولدا ميئير لم يكن لديها أي إدراك أمني، وقد اعترفت بذلك بعد الحرب. أما وزير الدفاع موشيه ديان فكانت لديه بالفعل رؤى أمنية ولكن نتائج حرب الستة أيام (١٩٦٧) أفستت شخصيته، وكان بمثابة عنصر ضار بشكل صارخ في الفترة ما بين الحربين. أما ديفيد إليعازر فقد تم تعيينه في منصب رئيس هيئة الأركان العامة، أنه من المقربين سياسياً لجولدا ميئير على النقيض من رأي وزير الدفاع موشيه ديان، وخلال سيرته الذاتية لم يثبت إليعازر نفسه كضابط مؤهل، وكان قد تدرج في الهرم الوظيفي لأنه كان ينتمي لجماعة "البالماخ".*

● **وجه فشل الجيش الإسرائيلي:** إن دولة إسرائيل لم يكن لديها جيش بالفعل في حرب عيد الغفران؛ فالدولة كان لديها ميليشيا مسلحة تشكلت على أيدي الهستدروت (إتحاد النقابات العامة لعمال إسرائيل) في ديسمبر عام ١٩٢٠ وقبل إقامة الدولة سميت هذه الميليشيات باسم "تنظيم الهاجاناه"، وبعد مرور إسبوعين من الإعلان عن إقامة الدولة تغير اسمها "لجيش الدفاع الإسرائيلي"، وتغيير الاسم لم يواكبه تغيير في وجهة النظر أو الفهم الأساسي لدورها: نواة صغيرة ثابتة مع تأهيل متخصص وجيش كبير من الإحتياط غير محترف قتالياً، ويؤدي دوره بشكل سيئ في وقت الحروب. هكذا كان الحال وقت حرب الإستقلال (حرب ١٩٤٨) وفي عملية بورسعيد (العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦)، وفي حرب الستة أيام (يونيو ١٩٦٧) وأثناء حرب الإستنزاف، وفي حرب يوم الغفران (أكتوبر

* البالماخ: (פלמ"ח) وهو اختصار لكلمة (פלוגות מח) أي سرايا الصاعقة، وهي كتائب الكوماندو الخاصة بالهاجاناه الذي كان قائماً قبل قيام الدولة واندماج في الجيش بعد إقامة الدولة.

١٩٧٣)، وفي حرب لبنان وفي الإنتفاضة الأولى وفي حرب جنوب لبنان وفي إنتفاضة الأقصى.

وأقتبس مما جاء تحت بند "على المستوى الإستراتيجي" النقاط التالية:

- "التقصير المخبراتي: نتيجة لثقافة أمن معيبة، وعلى وجه الخصوص نتيجة لعدم إستيعاب الدروس من حرب يونيو ١٩٦٧، لم يدرك رئيس جهاز المخابرات الحربية (أمان) اللواء إيلي زاعيرا، ومعظم كبار القادة في المخابرات الحربية الإسرائيلية الإشارات التي تنبئ بإندلاع الحرب.
- إن التقصير المخبراتي لم يقع على عاتق رجال المخابرات الحربية فقط. فإن رجال المطبخ السياسي لجولدا ميئير وأعضاء القيادة العليا كانوا على دراية كاملة بمعظم المعلومات وجميعهم قاموا بتحليل الأمور بشكل خاطئ، ولذلك فالتقصير المخبراتي لم يكن فقط لدى إيلي زاعيرا وقادته، بل كان أيضاً لدى جولدا ميئير وموشيه ديان وإسرائيل جليلي ويغائيل آلون ودافيد إيلعازر ولدى إسرائيل طال.
- "تقصير هيئة الأركان العامة: إن إلقاء المسؤولية عن إنهيار الجيش الإسرائيلي على التقصير المخبراتي فقط يعتبر بمثابة ظاهرة من ظواهر الهروب من المسؤولية والتتكر؛ حيث أن المسؤولية الرئيسية عن الإنهيار لم تكن على عاتق المخابرات؛ بل على نظرية القتال، والخطط القتالية، وسيطرة هيئة الأركان العامة على أفرع الجيش، وعلى فهم تطور القتال والكفاءة القتالية لدى الجيش الإسرائيلي. إن الزعم بأنه لو كانوا إستدعوا قوات الإحتياط لم تكن ستحدث المفاجأة المصرية ما هو إلا تصليل، فإن دور صد أي هجوم أُلقي في الخطط القتالية على القوات التي كانت على خط المواجهة (سواء كانت قوات نظامية دائمة أو إحتياط في فترة الخدمة بدون أي علاقة بالحرب). إن تلك القوات إنهارت وسقطت في منتصف اليوم الأول للحرب، وكان دور قوات الإحتياط هو تنفيذ عمليات هجوم عسكرية ونقل القتال إلى ساحة العدو".

وأقتبس مما جاء تحت بند "على المستوى التنفيذي" النقاط التالية:

- "تقصير القيادة الجنوبية: لم يقدّم قائد المنطقة الجنوبية، الجنرال شموئيل جوني (جروديش) بدوره مع إندلاع الحرب، وكان أدائه القتالي سيئاً حتى تم تغييره، وقد وضح هذا الأمر جلياً في الفشل في إدخال القوات على جبهة القتال لحالة تأهب إزاء الحرب، وفي عدم إجلاء النقاط الحصينة وفي الفشل في عملية الحسم في الثامن من أكتوبر وفي عدم إستغلال إمكانية إخضاع المصريين في التاسع من أكتوبر. أما خليفة جروديش رئيس هيئة الأركان العامة سابقاً الجنرال حايم بارليف، فلم يقدّم بإخضاع المصريين بعد إقامة رأس الجسر بأيدي فرقة شارون العسكرية؛ فإن بارليف هو المتهم الرئيسي في أحداث معركة المزرعة الصينية (החווה הסינית)*، وتقع على بعد ١٠ كم شرقي الإسماعيلية، وكذلك في أحداث معركة مدينة السويس الدموية.

- "تقصير السلاح الجوي: تأهب سلاح الطيران الإسرائيلي وقائده بيني بيلد جيداً لحرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧)، ولكن لم يستعدوا لحرب عيد الغفران. لم يسيطر سلاح الطيران على السماء كما وعد، لأن أنظمة الصواريخ للعدو (المصريين) قاموا بتحديد طائرات الجيش الإسرائيلي وتعطيلها عن العمل، ولم يقدّم السلاح الجوي بتقديم المساعدة الفعلية للقوات البرية."

* **المزرعة الصينية:** احدي أهم المعارك التي كان لها تأثير كبير سواء من الناحية التكتيكية على أرض المعركة أو من الناحية النفسية في حرب أكتوبر، بدأت المعركة في منطقة المزرعة الصينية، وهي منطقة يرجع تاريخها إلى عام ٦٧ حيث تم استصلاح هذه الأرض لزراعتها وتم إنشاء بعض المنازل بها وشقت الترع، وكان يطلق عليها أيضاً قرية الجلاء، قام العدو يوم ١٥ أكتوبر بهجوم مركز بالطيران طوال اليوم على جميع الخنادق وقيادة الكتيبة ١٨ كما سلطت المدفعية نيرانها بشراسة طوال النهار، واستمر هذا الهجوم حتى غروب الشمس. وفي الساعة الثامنة والنصف قام العدو بهجوم شامل مركز على الجانب الأيمن للكتيبة مستخدماً ٣ لواءات مدرعة بقوة ٢٨٠ دبابة ولواء من المظلات، ومع كل هذا الحشد من القوات قام العدو بالهجوم وتم الاشتباك معه بواسطة الدبابات المخدقة والأسلحة المضادة للدبابات وتم تحريك باقي سرية الدبابات في هذا الاتجاه وقد أدت هذه السرية مهمتها بنجاح باهر، حيث دمرت ١٢ دبابة ولم تصب أي من دباباتنا بسوء واحتدمت المعركة وتحولت إلى قتال متلاحم في صورة حرب عصابات طوال الليل حتى الساعة السادسة صباح اليوم التالي، وقد تم تدمير ٦٠ دبابة في هذا الاتجاه وفي الساعة الواحدة من صباح يوم ١٦ أكتوبر قام العدو بالهجوم في مواجهة الكتيبة ١٨ مشاة وأمكن صد هذا الهجوم بعد تدمير ١٠ دبابات و٤ عربات نصف مجنزرة، ثم امتد الهجوم على الكتيبة ١٦ الجار الأسير للكتيبة ١٨ مشاة وكانت بقيادة المقدم محمد حسين طنطاوي، وكانت قوة الهجوم عليه من لواء مظلي ومعه لواء مدرع وكتيبة، ونتيجة لقرار قائد الكتيبة تم حبس النيران لأطول فترة ممكنة وبإشارة ضوئية منه تم فتح نيران جميع أسلحة الكتيبة ١٦ مشاة ضد هذه القوات المتقدمة واستمرت المعركة لمدة ساعتين ونصف الساعة حتى أول ضوء، وجاءت الساعات الأولى من الصباح مكسوة بالضباب مما ساعد القوات الإسرائيلية على سحب خسائرها من القتلى والجرحى، ولكنها لم تستطع سحب دباباتها وعرباتها المدرعة المدمرة والتي ظلت أعمدة الدخان تتبعها منها طوال اليومين التاليين. وقد وصف الخبراء هذه المعركة بأن قالوا أن الكتيبة ١٦ مشاة والكتيبة ١٨ مشاة تحملت عبء أكبر معركة في حرب أكتوبر، إن لم تكن أكبر معركة في التاريخ الحديث من حيث حجم المدرعات المشتركة بها، كما كان لهذه المعركة أكبر الأثر في نصر أكتوبر المجيد.

وأقتبس مما جاء تحت بند "على المستوى التكتيكي" النقاط التالية:

- "الجنود والضباط المقاتلين: لقد اكتوى رجال خط الدم والمواجهة بالنيران، ومنعوا تفاقم الهزيمة بشكل أسوأ، ولكنهم فعلوا ذلك لا بسبب قدرات قتالية عالية؛ بل بسبب الحافز النفسي الكبير لديهم والذي كان ثمنه سقوط أعداد كبيرة جداً من المصابين.
- معركة المزرعة الصينية (החוזה הסינית): لقد أرسلت قوات من اللواء ٣٥، ومن الكتيبة ٨٩٠ بقيادة عوزي يائيري للقيام بمهمتها بشكل متعجل أكثر من اللازم، ولذلك فقد أرسلت بشكل فيه إهمال أيضاً؛ فقد تقدموا بالشكل الذي سهّل على العدو تدميرهم، ولم يقدّم قائد الكتيبة ونائبه أمنون ليفيكن شاحاك بأداء دورهم وقت المعركة؛ فقد دخل يائيري في صدمة نتيجة المعركة، وليفيكن شاحاك تهرب من المسؤولية. إن تعيينه بعد ذلك رئيساً لهيئة الأركان العامة يدل على أن صانعي القرارات لم يعرفوا ماذا حدث في معركة المزرعة الصينية. أما إيهود باراك فكان قائد كتيبة مدرعات وتهرب من مسؤولية إنقاذ القوات التي كانت محبوسة في مصيدة موقع المزرعة الصينية.
- قوات المدرعات: لقد عملت قوات المدرعات الإسرائيلية على الجبهتين (المصرية والسورية) مع إندلاع الحرب بوحدات صغيرة للغاية، وقد تم تدمير معظم هذه الوحدات."

وإختتم المؤرخ العسكري أوري ميلشتاين تقريره عام ٢٠٠٣ الذي شمل ٢٢ وجهاً من أوجه الفشل والقصور بقوله: " تلك هي أوجه القصور والفشل الأساسية في الحرب، ولأن تلك الأوجه من القصور والفشل لم يتم الكشف عنها، وبالذات لم يتم التحقيق فيها فإننا لم نتعلم الدروس المستفادة منها. إن أوجه القصور والفشل تكررت في الحروب التالية التي خاضتها إسرائيل بدون أن يعرف الشعب في إسرائيل عن ذلك شيئاً بسبب ثقافة أمن معيبة كما ذكرنا سالفاً.

وبعد مرور ست سنوات من التقرير الذي نشره المؤرخ العسكري اليهودي الإسرائيلي الشهير أوري ميلشتاين عاد في أكتوبر الماضي ٢٠٠٩، وفي حوار مطول أدلى به لإذاعة "أورشليم" الجديدة بمناسبة مرور الذكرى الـ ٣٦ على حرب أكتوبر، ونشرته جريدة المصري اليوم، ليعترف مجدداً بأن إنتصار الجيش المصري في حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ كان بجدارة مؤكداً أن سلاح الجو الإسرائيلي كاد يتعرض للتدمير أثناء الحرب بسبب صواريخ "سام ٦" التي إستخدمها الجيش المصري ووصف ميلشتاين ثغرة الدفرسوار بأنها كانت "خطوة عسكرية إستعراضية" لم تغير من نتيجة الهزيمة الإسرائيلية، كما أنها لم تقلل شيئاً من الإنتصار المصري، مشيراً إلى أن الجيش المصري حقق أهدافه من وراء الحرب ونجح في عبور القناة ونشر قواته داخل سيناء، وتوقع المؤرخ الإسرائيلي في حوار له لإذاعة "أورشليم" الجديدة أن إسرائيل لن تصمد في مواجهة مصر إذا اندلعت حرب جديدة، خاصة أن الحرب المقبلة لن تدور في الميادين العسكرية فقط؛ بل قد تلجأ مصر لقصف العمق الإسرائيلي بالصواريخ المتطورة، مما يهدد بإصابات بالغة في صفوف المدنيين قد تؤدي إلى إنهاء إسرائيل.

وإتهم المؤرخ العسكري الشهير الجيش الإسرائيلي برفض الاعتراف بالهزيمة، والإصرار على عدم الكشف عن جميع الوثائق المتعلقة بهذه الحرب. وقد أدى إخفاء هذه الوثائق إلى منع إسرائيل من فرصة إستيعاب جميع الدروس المستفادة من الحرب رغم مرور ٣٦ عاماً على الهزيمة التي يعرف الإسرائيليون عنها القليل جداً.

وعاد ميلشتاين وأكد على أن عملية الدفرسوار كانت مجرد خطوة معنوية، وتكشف عن خطة سيئة عسكرياً ولم يكن لها أي جدوى، والإدعاء بأنها دليل على الإنتصار كذب وتلفيق. كما كشف المؤرخ الإسرائيلي أن موشيه ديان جمع الصحفيين في اليوم الثالث للحرب، ليعترف بالهزيمة وبسقوط خط بارليف، لكن جولدا ميثير ورؤساء التحرير حجبوا ذلك عن الرأي العام.

إنتهت شهادة التاريخ وقد نقلتها بإيجاز شديد (فكل يوم من أيام حرب أكتوبر المجيدة يزخر بملاحم الفخر والاعتزاز والإنصار والهيبة والكرامة)، وبموضوعية شديدة بدون بلاغة أو فلسفة وأرجو أن يتمعن شبابنا جيداً كل كلمة قالها المؤرخ الإسرائيلي عن هزيمة بلاده المنكرة وكل كلمة عقلانية حاولت نقلها للقارئ العربي والمصري عن الإنتصار المصري، ولنتحصن جميعاً من عمليات غسيل المخ بالشائعات والأكاذيب والأساطير بالتزود دائماً بالحقائق من أجل زيادة الوعي الثقافي والتاريخي في كل ما يتعلق بالطرف الآخر سواء بالسلب أو الإيجاب .

ثانياً: ميزان القوى في المنطقة في ظل مسيرة السلام:

بعد أن انتهت محادثات فض الإشتباك والمعروفة باسم محادثات الكيلو ١٠١ القاهرة / السويس، لفصل القوات الإسرائيلية عن القوات المصرية على جميع الجبهات القتالية التي كانت مفتوحة وقت صدور قرار وقف إطلاق النيران، وتمت تحت إشراف دولي من الأمم المتحدة وإنتهت في يونيو ١٩٧٥، بات جلياً لكل أطراف الصراع العربي الإسرائيلي بل وللعالم أجمع أن هناك حقيقتين ملموستين على أرض الواقع كنتيجة مباشرة لنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ (والتي أسهبنا في شرح أبعادها لأهمية إدراك نتائجها عند كل الشباب الذين وُلدوا بعدها بسنوات عديدة حتى لا تقف المعرفة بها عند بعض السطور التي يقرأونها عن أكتوبر ١٩٧٣ سواء في المناهج التعليمية أو في مصادر المعرفة المختلفة) وهاتان الحقيقتان هما:

(أ) أن مصر حققت ما تريد من وراء قرار دخولها الحرب المدروس جيداً، وذلك بتحرير أكبر مساحة ممكنة من تراب سيناء بالعمليات العسكرية في مواجهة إسرائيل وتحقيق إنتصار عسكري مؤثر حرك الجمود القائم في الشرق الأوسط نحو إستعادة باقي الأراضي المحتلة بالتفاوض السلمي، ولكن على

أساس جديد من ميزان القوى، لا يُتيح لإسرائيل المتغترسة المدعومة أمريكياً أمام المجتمع الدولي فرض شروطها في العملية التفاوضية. وقد تحقق هذا السيناريو بقرار السادات التاريخي للسفر للقدس وإجبار إسرائيل على الجلوس للتفاوض في كامب ديفيد لإعادة سيناء كاملة للتراب المصري، وقد حذت الأردن حذو مصر بعد عدة سنوات وإستفادت من قوة الدفع المصرية التي حركت فيها مصر حالة الجمود السياسي، ووقّعت إتفاقية السلام مع إسرائيل مع تحديد حدود دولية ثابتة في منطقة " غور الأردن".

(ب) الحقيقة الثانية التي أصبح التشكيك فيها والجدال حولها يُعتبر مجرد سفسطة وإضاعة للوقت وخداع للنفس بغرض المزايدة على القضية الفلسطينية وتعطيل التوصل لحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي لإغراض عديدة في نفس يعقوب، هي أن هذا الصراع لن يُحل عسكرياً بأي حال من الأحوال؛ فإسرائيل بكامل ترسانتها العسكرية ومع كل ثقل أمريكا الدولة العظمى المهيمنة على مجلس الأمن والمنظمة الدولية لا تستطيع أن تبديد قرابة ثلاثة ملايين فلسطيني تحتلهم بالحديد والنار لكي تُنتهي الصراع عسكرياً، ولن تستطيع تركيع الشعب الفلسطيني بالمزيد من المجازر البشعة والعدوان الغاشم، ومن ناحية أخرى فإن الفصائل الفلسطينية (الأخوة الأعداء) إذا اجتمعت جميعها على قلب رجل واحد وحاربت إسرائيل بكافة الوسائل القتالية التي يمكن نظرياً أن تتاح لها، فإنها لا تستطيع إبادة قرابة ٥ مليون يهودي يعيشون داخل كيان سياسي مستقل وسيادي معترف به من المنظمة الدولية منذ أكثر من ٦٢ عاماً؛ بل إن الدول العربية جمعاء ممثلة في جامعة الدول العربية تعترف بدولة إسرائيل (وفقاً للقرار الدولي ١٨١) وتعرض عليها مبادرة سلمية بمبادلة الأرض العربية عام ١٩٦٧ مقابل سلام كامل وبكل أشكال التطبيق.

وبناءً على النتائج الفعلية النهائية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ كما رأينا سالفاً والتي شكلت في مجملها خلاصة هاتين الحقيقتين يمكننا التأكيد على أن ميزان القوى والنقل السياسي الدولي في منطقة الشرق الأوسط قد اختلف تماماً بعد توقيع إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية (كنتيجة مباشرة لمعركتي الحرب والسلام التي خاضتها مصر بقيادة الزعيم الراحل السادات) عما كانت عليه الأحوال قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، ويمكننا تقسيم هذه القوى التي بمقدورها تغيير الأمور والتأثير الفاعل في مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية بالمنطقة إلى أربع دول محورية تمثل ميزان القوى الحقيقي المؤثر في منطقة الشرق الأوسط بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وهذه الدول حسب ثقلها السياسي الدولي هي على النحو التالي:

أولاً- مصر: بعد أن نجحت القيادة المصرية الحكيمة في تغيير النظريات العسكرية على المستوى الإقليمي والدولي، وفي نفس نظرية الأمن الإسرائيلية وفقاً لنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة، وبعد أن نجحت أيضاً في تغيير خريطة العلاقات الدولية بعد إجبار إسرائيل على الجلوس للتفاوض من منطلق قوة وبمعايير مختلفة تماماً عما كانت عليه الأمور قبل أكتوبر ١٩٧٣، أصبحت مصر وبدون منازع أكبر قوة سياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث نجحت القيادة المصرية الحكيمة في عهد الرئيس حسني مبارك في الإستفادة الكاملة من قوى الدفع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي ولّدتها نتائج معركتي الحرب والسلام التي بدأها الرئيس الراحل أنور السادات، ونجحت مصر خلال العقود الثلاثة الماضية في تحقيق الإنجازات الهامة التالية، والتي وضعتها في مقدمة القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً:

- خرجت مصر من عباءة المعسكر السوفيتي الشرقي القديم مع إحتفاظها بعلاقات صداقة طيبة ومتميزة مع روسيا (قبل وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي).

● نسجت مصر علاقات إستراتيجية وسياسية على أعلى مستوى مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية التي تم التوقيع عليها برعاية أمريكا، وبذلك ضمنت مصر علاقات جيدة مع قطبي الحرب الباردة سابقاً، وهو ما يضمن أكبر قدر من الهدوء والإستقرار العسكري وفقاً لإتفاقية السلام مع إسرائيل والتي لا تستطيع أن تخرق الإلتزام ببנוدها بسهولة بعد أن إستطاعت مصر تقليل حجم الفجوة في التفوق العسكري الذي كان لصالح إسرائيل على كل الدول العربية. ورغم أن أمريكا تحرص بكل قوتها على إبقاء حالة التفوق العسكري لإسرائيل بالنسبة للمعدات والأسلحة التكنولوجية الحديثة إلا أن حالة التفوق العسكري لمصر بالنسبة للأفراد ومستوى التدريب التكتيكي والقتالي، والذي فرض نفسه في حرب أكتوبر ١٩٧٣ يجعل هناك نوعاً من التوازن العسكري نسبياً بين كل من إسرائيل ومصر متفوقين في ذلك على باقي دول الجوار من العرب جميعاً.

● إستطاعت مصر خلال عهد الرئيس مبارك بالدبلوماسية المصرية الحكيمة إقناع جميع الدول العربية التي قاطعتها لمدة عشر سنوات في أعقاب رحلة السادات التاريخية للقدس والبدء في المسيرة السلمية مع إسرائيل، أن تعيد حساباتها وتعود أدراجها إلى قلب الأمة العربية في القاهرة، ومن ثم عاد مقر الجامعة العربية الدائم إلى القاهرة مرة أخرى بعد أن انتقل لتونس أثناء سنوات المقاطعة لتضيف للدبلوماسية المصرية ثقلأً عربياً جديداً بالإضافة للنقل الإقليمي والدولي.

● من كل ما سبق نجد أن مصر أضافت لرصيداها الدبلوماسي الكبير مستوى رفيعاً من العلاقات الخارجية القوية المبنية على الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة مع كل القوى الدولية والإقليمية وخاصة مع الإتحاد الأوروبي بكل ثقله السياسي، بالإضافة لقنوات إتصالها القوية مع إسرائيل وفقاً لمعاهدة السلام المبرمة معها ولعلاقاتها التاريخية الوطيدة مع كل الدول

العربية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني بكل تياراته وممثليه؛ ولهذا فمصر تتمتع بمساحة كبيرة من المرونة والتحرك السياسي في علاقاتها تجعلها دائماً حجر الزاوية عند الأزمات والحروب والقرارات المصيرية، فأصبحت لا غنى عنها عند التفكير في أي حل أو تسوية لإنهاء المشكلة الفلسطينية لب الصراع العربي الإسرائيلي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوى اليمينية الصهيونية المتطرفة سواء داخل المجتمع الإسرائيلي أو خارجه والقوى الأصولية الدينية المتطرفة في العالمين الإسلامي والمسيحي تدرك أبعاد الدور المحوري لمصر ولذلك فإن إضعاف مصر من خلال محاربتها بلغة العصر الحديثة وهي إفساد عقول أبنائها بالإضافة لإثارة القلاقل والفتن الطائفية لضرب الاستقرار المصري والنسيج الإجتماعي بها هي من الأمور التي تؤدي بشكل غير مباشر لإضعاف الدور الفلسطيني في لعبة ميزان القوى بالمنطقة مما يخدم أطماع إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وهذا التحليل ليس له أي علاقة بمقولة " نظرية المؤامرة " التي يحلو للبعض في العالم العربي ترديدها دون حساب، وذلك لتعليق أسباب التقصير والفشل في أوجه كثيرة من حياتنا على الغرب والصهيونية حتى ولو كان السياق بعيداً تماماً عن تدخل الغرب أو الصهيونية في شئوننا. وأكبر عامل من عوامل تحصين العقول المصرية ضد أي مخطط أجنبي يهدف إلى إضعافنا هو زيادة الوعي القومي والثقافي والتاريخي بكل ما يدور حولنا على المستوى الإقليمي والعالمي للتعامل مع معطيات القرن الحادي والعشرين بشكل أكثر موضوعية وبعيد عن العواطف والإنفعالات.

ثانياً - إسرائيل: لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل الخصوصية الشديدة التي تتمتع بها إسرائيل لدى الولايات المتحدة التي تمثل اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم، وذلك عند تقييمنا لميزان القوى المؤثرة في المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولا تخفى على أحد حقيقة أن الدعم الأمريكي الأعمى لإسرائيل ينسلخ على معظم دول الإتحاد الأوروبي التي لا تقوى ولا ترغب في الوقوف في وجه أمريكا، كما أن إسرائيل بكل موضوعية نجحت على مدى أكثر من ثلاثة عقود في كسر حالة المقاطعة الأفريقية لها لعزلها دولياً بعد حرب يونيو ١٩٦٧؛ فقد إستطاعت إسرائيل بخطط مدروسة جيداً، وعلى مدى بعيد في التوغل في البلدان الأفريقية بلداً تلو الآخر عن طريق توطيد العلاقات التجارية والإستثمارات والتسليح لأنظمة الحكم أو للجماعات الأفريقية المتمردة على حد سواء، وبهذا أصبح ثقلها السياسي في المنظمة الدولية لا يقتصر على الدعم الأمريكي والأوروبي كما كان سابقاً، وإذا لم ينتبه العالم العربي والإسلامي لمدى التوغل الإسرائيلي في العلاقات الدبلوماسية مع دول أفريقيا ودول شرق آسيا خلال العقد القادم فإن ثقلها السياسي سيزداد بالشكل الذي سيجعلها ذات تأثير كبير على المنظمة الدولية عند إتخاذ أية قرارات مصيرية وهو الأمر الذي يستوجب من الطرف العربي بذل كل الجهود الخالصة لإنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي بالشكل الذي مازال ممكناً حتى هذه اللحظة وأن يحقق مطالب الشعب الفلسطيني بواسطة تفعيل التأثير المصري والعربي والإسلامي على الإتحاد الأوروبي وعلى المنظمة الدولية، وذلك لن يتأتى إلا بإدراك تام من كل الدول العربية لإهمية وثقل الدور المصري الوحيد الذي يمكنه خلق حالة التوازن في ميزان القوى لنصرة القضية الفلسطينية وأن أية محاولات عربية لتهميش أو تجاهل الدور المصري لا تصب إلا في مصلحة إسرائيل، ومن ثم تُضعف الموقف العربي والفلسطيني على الساحة الدولية.

ثالثاً- تركيا: نتيجة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وما خلفته من أحلاف عسكرية وسياسية في المنطقة تحت عباءة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، تعاظمت أدوار القوى " المعتدلة " في المنطقة والتي تشبه ظروفها ظروف الدور المصري من حيث العلاقات الدبلوماسية القوية مع كل الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة بما فيها إسرائيل. وبالتالي فإن دولة تركيا بكل ما تمثل من بعد تاريخي إسلامي للإمبراطورية العثمانية، ومن ثقل سياسي ودبلوماسي لتركيا العلمانية الليبرالية سواء لدى الإتحاد الأوروبي أو العالمين العربي والإسلامي أو لدى أمريكا وإسرائيل جعلها من أكبر القوى (خارج دول الجوار) التي يمكنها لعب دور خلق التوازنات بالنسبة للقضية الفلسطينية أو في أوقات الأزمات والحروب، وكلنا نتذكر الموقف القوي لتركيا إزاء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة وعدم قبولها للروايات الإسرائيلية المتكررة لتبرير مجازرها ضد الشعب الفلسطيني؛ وهو الأمر الذي لم يقدر على فعله حتى الآن الإتحاد الأوروبي الذي يقف أحياناً كثيرة عاجزاً مكتوف الأيدي بتأثير الولايات المتحدة عليه على الرغم من التعاطف الظاهري لبعض الدول الأوروبية مع الحق الفلسطيني. ولذلك فإن الوعي العربي يجب أن يستغل الثقل التركي في المجتمع الدولي كقوة معتدلة تضيف كثيراً للثقل المصري كقوة عربية مؤيدة للحق الفلسطيني دون مزايدة، وعلى الدبلوماسية العربية والفصائل (الأخوة الأعداء) الفلسطينية أن تدرك أن عدم الإستعانة بمصر وتركيا وعدم إدراك خطورة عامل الوقت يمثلان أكبر خطر حالياً يهدد فرص الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

رابعاً- إيران: لا يستطيع أحد أن ينكر تعاظم الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط منذ الثورة الدينية التي أعادت آية الله الخميني من منفاه وأطاحت بشاه إيران السابق محمد رضا بهلوي، الذي صبغ إيران بالعلمانية والعلاقات الطيبة مع الغرب وإسرائيل على حد سواء. وقد تحول هذا التعاظم لإيران خلال العقدين الأخيرين من ترسيخ للفكر الأصولي الشيعي إلى أطماع في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وصلت إلى حد الدخول في حربين مع العراق (دون الدخول في تحليل لأسبابها أو ملابساتها) وإحتلال فعلي بالقوة لثلاث جزر إماراتية في الخليج العربي، ودعم بالمال والسلاح لقوى وتنظيمات المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي وأهمها حزب الله في لبنان وممثلي بعض الفصائل الفلسطينية الذين يعيشون في سوريا ولبنان سواء كان هذا الدعم في السر أو في العلن.

وإيران اليوم تستمد قوتها الإقليمية التي فرضت نفسها بكل موضوعية من الإعتماد على نفسها في تطوير قدراتها العسكرية والإقتصادية مستعينة في ذلك بأحدث وسائل التكنولوجيا التي تستمدّها من دول أوروبا الشرقية وروسيا أو من بعض دول أمريكا اللاتينية، والحديث عن الملف الإيراني النووي الذي يشغل العالم الآن خير دليل على تعاظم القوة الإيرانية في المنطقة. ولكن ما يعنينا في ميزان القوى بمنطقة الشرق الأوسط هو خطورة إستعانة بعض الدول والمنظمات العربية بإيران والإستقواء بها في كل ما يتعلق بقضايا المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي؛ حيث أن إيران في هذا الشأن ترفع راية الجهاد ومقاومة الإحتلال الإسرائيلي بالقوة دون إبداء أي مرونة في التعامل مع هذه القضية بالوسائل السلمية على غرار ما فطنت إليه كل الدول العربية مؤخراً، وأعلنته في المبادرة العربية للسلام من خلال جامعة الدول العربية والتي يمكن من خلال الجهود الدبلوماسية الخالصة من كل الدول العربية دون إستثناء تفعيل الضغوط المطلوبة على المنظمة الدولية لأجل إجبار إسرائيل على قبولها دون الإنجراف إلى مواجهات عسكرية تؤدي إلى خسائر بشرية فادحة في صفوف الشعب الفلسطيني المغلوب على

أمره، وخطورة الإستعانة بالقوة الإيرانية في التدخل في مشكلة فلسطين هي أن العالم العربي لا يدرك أبعاد وتداعيات هذا التدخل الإيراني مستقبلاً حيث لا يستطيع أحد في الوطن العربي كله معرفة النوايا الإيرانية والأطماع المستترة وراءها في إطار الهيمنة على ميزان القوى في المنطقة؛ فالنظام الإيراني يلعب بأخطر الأوراق حساسية، وهي المشاعر الدينية والمقدسات الإسلامية في فلسطين ولذلك يجب توخي الحذر الشديد لدى الفصائل الفلسطينية المتناحرة والتي تجد في القوة العسكرية الإيرانية ملاذاً لحل القضية (أو المتاجرة بها والمزايدة عليها أحياناً) في حين أن الدور التركي المعتدل والذي يماثله الدور المصري المعتدل يستطيعان العمل بإخلاص لتفعيل نفس الضغوط على المجتمع الدولي الذي يرحب بكل الدورين بالوسائل الدبلوماسية علماً بأن تركيا الإسلامية ومصر العربية ليس لهما أية مطامع للهيمنة أو السيطرة على دول المنطقة مثلما هو جلي للجميع في الحالة الإيرانية، وهنا تكمن أهمية الضمير الإنساني وإيثار مصلحة الشعب الفلسطيني على المصالح الشخصية للمنتفعين من الإتجار والمزايدة على القضية الفلسطينية، وعلى أصحاب الحق المسلوب في فلسطين وسوريا ولبنان أن يستوعبوا الدروس المستفادة من التاريخ وإتخاذ القرارات المدروسة جيداً و " توحيد الصفوف " وتطهير الأنفس للحصول على ما يريدون بقوة الحق والموضوعية تساندها القوة العسكرية وقت اللزوم مثلما فعلت مصر عندما لعبت بجميع الأوراق اللازمة للحصول على حقوقها بمرونة دبلوماسية كاملة ولم تتخلى أو تتنازل عن حقوقها مع الحفاظ على دماء ومقدرات شعبها الذي عانى ويلات الحروب، وقد آن الأوان أن يفكر زعماء الفصائل الفلسطينية في توحيد الصف الفلسطيني كله وتوزيع الأدوار بشكل مدروس، وليس بشكل مفضوح يكشف الخصومة والخلاف ويضعف الموقف العربي كله لصالح الأطماع الصهيونية لدى حكومات إسرائيل؛ فالعالم العربي أجمع يجب أن يعد نفسه جيداً لصراع أشرس وأعمق بكثير من الصراع المسلح مع إسرائيل في ظل مسيرة السلام التي بدأت منذ قرابة عشرين عاماً ولم تنته بعد، ويجب أن

يدرك العالم العربي جيداً أن توقيع أي إتفاقية مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إطار مبادلة الأرض بالسلام لن يكون نهاية المطاف للصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأ منذ قرن من الزمان في شكل صراع صهيوني عربي نجحت خلاله الصهيونية في صياغته وترسيخه في وجدان العالم على أنه الصراع اليهودي العربي (مثلاً جاء في قرار التقسيم عام ١٩٤٧) ثم خلال حروب إسرائيل مع جيرانها العرب نجحت الدول العربية (رغم فشلها الذريع عسكرياً) خلالها في صياغته وترسيخه في وجدان العالم على أنه صراع إسرائيلي عربي لإبعاد ودحض الفكر الديني الصهيوني بأن العالم العربي يعادي اليهود واليهودية بأي شكل من الأشكال، وهانحن في أواخر مراحل الصراع الذي تمت صياغته بثلاث صور، وأعود وأؤكد أن توقيع إتفاقيات السلام سوف يضع نهاية لهذا الصراع عسكرياً (وهو الهدف الأقرب إلى أحلامنا العربية لكي ينعم أصحاب الحق الفلسطيني لأول مرة منذ فترة حكم الإمبراطورية العثمانية والانتداب البريطاني في فلسطين إدارة شئون دولتهم وبناء كيانهم القومي بشكل مستقل)، ولكنه أبداً لن يكون نهاية المطاف؛ فسوف نبدأ مع إحلال السلام بين إسرائيل والعرب في التطبيع الكامل لأوجه الحياة المختلفة (وفقاً لمبادرة السلام العربية)، وهنا سيرتدي الصراع الثوب الذي بدأ به منذ أكثر من مائة عام؛ أي أنه سيعود ليكون صراعاً صهيونياً عربياً غير معلن الأهداف بعد أن يكون كل كيان له إستقلاليتة وسيادته على أرضه بإعتراف المجتمع الدولي، وسيكون صراعاً شرساً طويل الأمد للحفاظ على الهوية والتراث والقومية بمفهومها الشامل، وفي ظل ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة، ولذلك فالوعي المعرفي والثقافي والتاريخي بكل ما يدور حولنا سيكون أهم وأخطر الأسلحة في السنوات المقبلة، ومن لم يتعلم من دروس التاريخ، ومن سيترك نفسه للأهواء الدينية المتطرفة والعواطف الإنفعالية الجارفة سوف يظل يدور في فلك الأحلاف والتبعية بمنظورها العصري الحديث وهو أسوأ وأخطر بمراحل من إحتلال الأرض بالقوة الغاشمة.

الفصل الثالث

أصوات السلام المؤيدة للحق الفلسطيني داخل إسرائيل

وتحديد موقف عربي واضح من قضية التطبيع

قبل أن يحكم القارئ مسبقاً على السطور القادمة مستمداً حكمه المتسرع على العنوان الذي اخترته لها، والذي لن يعجب بالطبع كل من ينادي برفض التطبيع مع إسرائيل وبمقاطعة كل ما هو إسرائيلي لنصرة الحق الفلسطيني المسلوب، أود أن أشير بكل موضوعية وللمرة الثانية ان الغرض من تأليف هذا الكتاب المتواضع هو زيادة الوعي المعرفي بكل ما يدور حولنا، وبالذات داخل المجتمع الإسرائيلي وهذه المعرفة بالطرف الآخر في الصراع العربي الإسرائيلي ليست لها أية أغراض تتعلق بفرض رأي بعينه أو الترويج لفلسفة بعينها؛ فكل شاب وفتاة يعيشون في مصر والوطن العربي وليست لديهم المعرفة الكاملة بتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أو بالمعلومات المبدئية عن اليهودية والصهيونية، عندما يصلون إلى درجة معقولة من الدراية والوعي الثقافي سيكون من حقهم الكامل التعبير عن آرائهم القومية بالشكل الذي نحترم فيه عقولهم وعقول كل مواطن بسيط حرم لأسباب مختلفة من معرفة الحقائق، وذلك بحجبها عنه أو تحريفها لأغراض في نفس يعقوب؛ وبهذا الإستهلال أدعو الجميع من القراء الأعزاء إلى التأنى والتمعن قبل إصدار أية أحكام مسبقة متسرعة على ما وراء السطور القادمة والتي لا تهدف إلا لنصرة الحق العربي المسلوب دون مزايدة أو إنفعالات عن جهل بالأمور؛ ولذلك فالحقائق التالية سوف تكون خير مادة معرفية لبلورة وطرح الأفكار التي ستليها.

١. بعد أن قرأنا وعرفنا كيف سار المخطط الصهيوني لإقامة وطن قومي لليهود (إستقر إختياره في نهاية المطاف في فلسطين) بعد تفاقم المشكلة اليهودية في أوروبا، وبعد أن أعلن قادة المنظمة الصهيونية وقادة اليسوف اليهودي في

فلسطين عن قيام الدولة الإسرائيلية في الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٨ معتمدين على قرار المنظمة الدولية لتقسيم فلسطين رقم ١٨١ لإكتساب شرعية وجودهم، وبعد أن إستقرت الأوضاع الإجتماعية للوطن القومي لليهود في فلسطين بدأ المجتمع الإسرائيلي يطرح التساؤل الذي فرض نفسه بقوة وهو: هل إنتهى دور الحركة الصهيونية والتي طالما نادت به كحلم لليهود في شتى أنحاء العالم (وهو في الحقيقة كان حلماً لليهود أوروبا فقط تنامي مع تفاقم مشاكلهم الإقتصادية والإجتماعية مع دول أوروبا مع بداية القرن العشرين)، وما هو دور الحركة الصهيونية بعد أن تحقق مشروعها القومي؟؟.. وقد عبرت عن هذا التساؤل فئات كثيرة من رجال الفكر والإعلام والأدب داخل إسرائيل على مدى ما يقرب من عشرين عاماً حتى حرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ (النكسة)، حينما كشفت المؤسسة السياسية العسكرية الإسرائيلية عن أقنعتها الزائفة وإحتلت أراضي عربية في مصر وسوريا والأردن وكلها خارج نطاق الخط الأخضر الذي حددته المنظمة الدولية عام ١٩٤٧ في قرار تقسيم فلسطين بما فيها القدس الشرقية، وكانت عام ١٩٦٧ تحت إشراف الأردن، وفور إنتهاء حرب ١٩٦٧ بدأت الصورة تظهر بجلاء لمواطني المجتمع الإسرائيلي عن دور الصهيونية الذي يرسخ صورة الإحتلال الإسرائيلي الغاشم بالقوة المسلحة لأراضي عربية وللشعب الفلسطيني المسلوبة حقوقه في الأساس من عام ١٩٤٧، وذلك على الرغم من رغبة الكثير من طوائف الشعب الإسرائيلي في العيش في سلام وهدوء داخل حدود الخط الأخضر التي قررتها المنظمة الدولية عام ١٩٤٧ وأكدت عليها في القرار رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ في أعقاب الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومن ثم بدأت شرائح المجتمع الإسرائيلي تتبلور في تصنيف واضح يجب على العالم العربي إدراكه ومعرفته حتى يستطيع التعامل معه بوعي مدروس، وهذا التصنيف يقسم أطراف المجتمع الإسرائيلي إلى أربع شرائح فكرية وثقافية أصبحت لكل شريحة أو فئة منهما أيديولوجيته ومعاييرها التي يعبر عنها علانية

في إطار حرية الرأي المكفولة داخل المجتمع الإسرائيلي (والتي ذكرنا أنها من أقوى العوامل وضوحاً في النظام الديموقراطي اليهودي العرقي الذي ينتهجه نظام السلطة في إسرائيل منذ قيام الدولة وحتى اليوم)، وهذه الفئات الأربع هي التي تشكل بدورها لعبة ميزان القوى السياسية داخل دولة إسرائيل، وهي كالاتي:

٢. **الفئة المؤمنة بالفكر الصهيوني القومي:** وهي التي تؤمن بإستيطان الأرض وتعميرها باليهود أينما كانت هذه الأرض وفقاً للفكر الديني المتطرف الذي يستخدم الخطاب الديني لترسيخ فكر قومية الديانة اليهودية واللعب بمشاعر اليهود للتذكير الدائم بفترات الشتات والعبودية والإضطهاد وبمأساة فترة النازي ومحاولة إبادتهم، وذلك لتأجيج المشاعر القومية وتحفيز الوعي اليهودي بشكل دائم نحو فكرة الهيمنة والسيادة على الأرض ولا مانع من أن تكون الهيمنة والسيادة على شعب طالما يمثل هذا الشعب في نظرهم خطراً يهدد وجودهم، ومن هذا المنطلق والمنطق وضع قادة وزعماء الفكر الصهيوني منذ أول يوم لقيام الدولة خطوطاً حمراء تمثل الحد الذي لا يجب أن يتجاوزه أي زعيم أو رئيس أو مسئول في المؤسسة السياسية العسكرية للكيان اليهودي في فلسطين فيما يتعلق بحدود الدولة والإستيطان، والأهم من ذلك كله التمثيل الفعلي لذلك التيار الفكري في أي حكومة ترأس الدولة الإسرائيلية بحيث لا تستطيع أية تيارات فكرية أخرى أن تسيطر على المطبخ السياسي لصناعة القرار السياسي أو العسكري الإسرائيلي لضمان أمنها القومي ووجودها وفقاً للمعايير الصهيونية التي ذكرتها سالفاً، وقد تجلّى ذلك في أول جلسة لزعماء الفكر الصهيوني بعد إعلان قيام الدولة وفقاً لما جاء بوثيقة الإستقلال التي أعلنها بن جوريون حينما قرر زعماء الصهيونية عدم وضع دستور للبلاد (على غرار أي كيان شرعي في العالم يعلن رسمياً عن حدود دولته الجغرافية لتطبيق قوانين ودستور هذا الكيان وفقاً للمنظومة الدولية)، وذلك بحجة عدم الإصطدام بالتيار الديني القومي (رغم أن الحركة الصهيونية حركة علمانية بحتة وأعلنت

عن قيام دولة ليبرالية تطبق النظام الديمقراطي وتحترم حقوق الإنسان والأقليات). ومن هذه اللحظة وحتى وقتنا الحالي وضح جلياً لعبة توزيع الأدوار الغير معلنة لكل حكومة إسرائيلية تتولى مسئولية دولة إسرائيل بحيث تبدو لعبة الديمقراطية وحرية الرأي هي الواجهة التي يستتر خلفها أي زعيم إسرائيلي سياسي يملأ الدنيا وعوداً وخطابات فولاذية في حملته أو حملة حزبه الإنتخابية نحو السلام والعدل والتعايش مع الفلسطينيين والتصدي للفكر الديني القومي المتطرف الذي يعطل إنخراط إسرائيل وعلاقاتها الدبلوماسية في المنظومة الدولية مثلما أشبعنا شمعون بيرس (الرئيس الحالي لإسرائيل) مهندس إتفاقيات أوسلو للسلام والذي تولى عدة مرات وزارة الخارجية الإسرائيلية ورئاسة الحكومة الإسرائيلية ممثلاً للحزب اليساري (حزب العمل)، وممثلاً لطوائف الشعب الإسرائيلي المحبة للسلام والرافضة للفكر الصهيوني الراديكالي، أقول مثلما أشبعنا خطباً وعوداً ومؤلفات عن الشرق الأوسط الجديد ولكنه ما أن تولى رئاسة حكومة إسرائيل خلفاً لإسحاق رابين عام ١٩٩٥ (الذي إغتاله شاب يهودي لأول مرة في تاريخ إسرائيل ممثلاً للتيار الصهيوني القومي، وبعد عملية شحن كاملة ومنظمة لكل معتقي الفكر الصهيوني المتشدد ضد إسحاق رابين الخائن للإيديولوجية الصهيونية الذي سيفرط في الأرض للفلسطينيين والسوريين حتى بات مؤكداً أن تصفيته كانت مجرد مسألة وقت كما كتب كثير من المحللين الإسرائيليين المعتدلين وقتها) حتى تراجع عن كل وعوده وخطبه النارية ضد التيار الصهيوني القومي المتشدد متبعاً في ذلك ما فعله بن جوريون عام ١٩٤٨، ومثلما فعل بعده خليفته إيهود باراك داعية السلام الذي يمثل الشعب الإسرائيلي المحب للسلام. إذاً نحن أمام أيديولوجية فكرية وخطوط حمراء مرسومة لآباء الفكر الصهيوني ولعبة توزيع أدوار يدخلها رغماً عنه كل من يتولى رئاسة حكومة هذا الكيان الإسرائيلي الذي لا يزال حتى الآن بلا حدود وبلا دستور، وهنا بيت القصيد فتحدد حدود جغرافية قانونية لدولة إسرائيل ووضع دستور لها

سيمثل إلزاماً قانونياً وأخلاقياً وشرعياً ستفرضه قواعد القانون الدولي على إسرائيل وهو ما لا يرغبه زعماء هذه الفئة التي تؤمن بالفكر الصهيوني القومي في المجتمع الإسرائيلي على مدى ستين عاماً كاملة، وقد كرس الإعلام الصهيوني جهوده وآلياته على مدى ستة عقود لخلق المبررات والأسباب التي دعت وتدعو لفرض هذا الوضع الغريب على الأسرة الدولية؛ فكان التزييف للحقائق أمراً ضرورياً وخطط الأوراق التاريخية أمراً هاماً، وتشويه الوضع العربي الفلسطيني أمراً مطلوباً للتأثير على الرأي العام والضمير العالمي؛ بل والأهم من ذلك في سياقنا الحالي هو ترسيخ ذلك الفكر في عقول أكبر عدد ممكن من فئات وأطياف الشعب اليهودي داخل إسرائيل لضمان تفوق هذا الفكر في ميزان القوى السياسي. ولا يسعني أن أترك هذه النقطة الهامة دون إقتباس لأحد النماذج العديدة والتي يمتلئ بها الأرشف ولا حصر لها، لما كتبه وتكتبه كل يوم الأقلام الإسرائيلية اليهودية الحرة في شأن توجهات قادة الفكر الصهيوني منذ قيام الدولة فيما يتعلق بمسألة حدود الدولة والدستور، فقد كتب الصحفي المعروف أهارون أمير مقالاً في جريدة معاريف بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١٣ تحت عنوان " دولة هزل " جاء فيه بالحرف الواحد: "... وبناء على ذلك؛ ففي يناير عام ١٩٤٩ كما هو مذكور في جزء - دولة إسرائيل - بالموسوعة العبرية (طبعة دار نشر بوعاليم، لعام ١٩٩٣) إنتخبت الجمعية التأسيسية، والتي كان من المفروض أن تقر دستوراً للبلاد سيتم بناءً عليه إجراء الإنتخابات للكنيست (البرلمان الإسرائيلي) الأول. ولكن سرعان ما إتضح أن الحكومة لم تكن مستعدة لإقتراح وضع دستور، وقررت الجمعية التأسيسية تأجيل إصدار دستور إلى أجل غير مسمى، وأعلنت عن نفسها بإعتبارها البرلمان الأول!!

ويضيف أهارون أمير في مقاله: أن السبب الحقيقي كما توضح الموسوعة في معرض الأمور للإمتناع عن إصدار دستور للبلاد يكمن في الرغبة في عدم حسم مشكلة كهذه بالتعارض مع رأي الجمهور الديني، وهو الجمهور الذي كان بن جوريون في حاجة إليه وإلى دعمه، ومن ناحية أخرى عدم الرغبة في حسم مسألة موقف حكومة إسرائيل الأولى إزاء مستقبل المناطق الفلسطينية، وهكذا كُتب على إسرائيل أن تظل إلى الأبد في أيدي حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وأن تتحول من دولة وليدة ذات سيادة إلى دولة محظية (عشيقة دون زواج شرعي). من المسموح لنا الآن أن نرى في هذه الأوضاع آباء الفشل المتكرر للحكم الإسرائيلي، سواء في بناء دولة وقومية أو في بلورة فكر سياسي سيادي. إن الخلاصة التراجيدية التي تتقاطع مع مشاهد بارزة للكوميديا الهزلية، هي أنه ليس لدينا دولة مرتبطة بالقوانين بل دولة مرتبطة بالأحجية والشعوذة، تستهجن وتسخر من نفسها، ومن القانون وتعتبر أنماط وسلوكيات المجتمع المدني السوي غريبة عليها. يالها من دولة أضحوكة - مستهزأة " .

إنتهى الإقتباس والكلام .. الذي يكتبه ويقرأه اليهود عن أنفسهم ويفضح تلك الفئة التي خدعت كثيراً من يهود العالم (وخاصة ممن كانوا يعيشون في الدول العربية والإسلامية ويمارسون كامل حقوقهم وشعائرهم الدينية بحرية تامة وبدون مشاكل) في وعودهم الوردية عن حلم أرض الميعاد وبلد الديمقراطية والتعايش في سلام وأمان، ليفيق هؤلاء اليهود بعد قيام الدولة ويدركون حقيقة أطماع الفكر الصهيوني القومي، وشهوة الهيمنة والسيطرة والسيادة على الأرض وعلى " الأغيار" ومنطق القوة الذي يغرسونه في نفوس كل طفل يهودي ولید على أساس أنه المنطق الوحيد الذي يجب إتباعه مع العرب ليوفر الأمن للشعب الإسرائيلي المضطهد تاريخياً، ولكن مع غياب الأمن والأمان والدستور والعلاقات الطبيعية مع الدول المجاورة، ومع إنهيار نظرية الأمن الإسرائيلية على أيدي جنود الجيش المصري البواسل عام ١٩٧٣ أصبح تصنيف الفئات الثلاث الأخرى والتي تمثل المجتمع الإسرائيلي حقيقة واقعة وليس تحليلاً إجتهادياً.

٢. الفئة التي ترى في الفكر الصهيوني القومي حماية لوجودها دون تبني الأيديولوجية الصهيونية : وأقصد بها التيار الديني القومي واليمينيين المتشددين وفئة من فئات الشعب الإسرائيلي ولدت ونشأت في المستوطنات اليهودية التي بنيت خارج الخط الأخضر، وبالتالي قامت بتعمير الأراضي التي ولدت فيها وفقاً لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والتي تنفذ الخطوط العامة للأيديولوجية الصهيونية، وهذه الفئة من الشعب الإسرائيلي غالباً من المستفيدين من نتائج الفكر الصهيوني القومي من حيث المعيشة في أوضاع إجتماعية وسياسية أفضل بكثير مما كان عليه اليهود في أوروبا حتى ولو كانت هذه الأوضاع على حساب الشعب الفلسطيني فلا تتمتع هذه الفئة من الشعب الإسرائيلي بوزع من ضمير إنساني حي نحو المشكلة الفلسطينية التي نشأت نتيجة للفكر الصهيوني الإستعماري والذي يبرر الإحتلال بتوفير الأمن والإستقرار لمواطني الدولة الإسرائيلية، وللأسف الشديد فإن ميزان القوى السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي يميل لصالح ذلك التيار الفكري الممثل في البرلمان والأحزاب الصهيونية اليمينية وكذلك في المؤسسة العسكرية، وذلك رغم الحقيقة المؤكدة بأن القاعدة الشعبية لهذه الفئة في المجتمع الإسرائيلي لا تمثل الأغلبية بأية حال، ولكن كفة ميزان القوى تميل لصالحهم بسبب دعم وتأييد متخذي القرار السياسي في كل ما يتعلق بالقضايا المصيرية والإستيطان والحدود والعلاقات مع الفلسطينيين، والحقيقة الواقعية تقول أنه مهما كانت شاكلة وهوية وعقيدة رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ومهما كانت برامج أحزابهم السياسية الرافضة لفكر الإحتلال والمنادية بالسلام مع العرب فإن هؤلاء القادة يأتون من المؤسسة العسكرية في أغلب الأحيان (أمثال رابين وبيرس وباراك وكلهم من حزب العمل اليساري)، وبالتالي عند توليهم مسئولية الحكم فإن أيديولوجية الفكر الصهيوني القومي تفرض عليهم توجهات لصالح الأمن القومي الإسرائيلي وتفرض خطوطاً حمراء لا يجب تجاوزها (وإلا سيكون مصيرهم مثل مصير رابين الذي وصل لقناعة في آخر مشواره السياسي ان هذه العقيدة لا توفر الأمن ولا السلام للشعب الإسرائيلي فكان مصيره " قف الفوري لتجاوزاته

وأحلامه بإزهاق روحه على أيدي ممثلي فكر وعقيدة الفئة الأولى)، وأخطر ما في الأمر هو أن لعبة الديمقراطية اليهودية العرقية لا تتيح ولن تتيح بأي حال تمثيلاً حقيقياً لفئات الشعب اليهودي البسيط الذي يرغب في سلام عادل مع العرب ويرفض الإحتلال العسكري البغيض لأنه بكل بساطة ووضوح إذا أعطى هؤلاء المواطنون أصواتهم في الإنتخابات البرلمانية النزيهة لأي زعيم حزب سياسي مهما كانت شعاراته الإنتخابية فإنه فور صعوده لكرسي الحكم وتولييه مقاليد الأمور سيضطر لحماية المصالح القومية لشعبه بكل فئاته (وليس فقط المحب للسلام) وسيضطر لتشكيل حكومة بها تمثيل قوي للتيار الصهيوني القومي وللتيار الديني المتشدد ليضمن إستمرار توليه السلطة، ومن ثم فإن آليات فكره ستخضع رغماً عنه (إذا لم يكن معتقاً للفكر الصهيوني أصلاً) للإعتبارات التي سار عليها كل من حكموا إسرائيل بدون دستور منذ عام ١٩٤٨ وحتى كتابة هذه السطور، ولتستمر الحلقة المفرغة وليستمر إحترام العالم الغربي المتحضر للنظام الديمقراطي الإسرائيلي الذي يمثل " واحة الديمقراطية " في الشرق الأوسط، وعلى المتضرر من هذه اللعبة اللجوء للمنظمة الدولية التي تهيمن عليها وتسيطر عليها أمريكا، والتي بدورها تخضع لهيمنة وسيطرة اللوبي الصهيوني الذي يؤثر بثقله الإعلامي والإقتصادي والسياسي على كل مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى العالم العربي أن يدرك أبعاد هذه اللعبة ليعرف كيف يتعامل معها بشكل مدروس.

٣. الفئة الأكبر من الشعب الإسرائيلي التي ترغب في السلام ولا تستطيع تحقيقه: وهي الفئة التي تمثل الغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلي، الذين يعيشون منذ عام ١٩٤٨ داخل الخط الأخضر (أي داخل كيان شرعي معترف به من المجتمع الدولي) وقاموا بتعمير أجزاء كبيرة من هذا الوطن القومي ونشأ فيها أبناؤهم وهم خليط من يهود العالم الشرقي والعربي والإسلامي مع من هاجر لإسرائيل من يهود أوروبا، وجميعهم أدركوا ما يدور حولهم خلال العقود الأولى من قيام الدولة وتبينوا

مخططات الفكر الصهيوني والديني المتشدد المعروف بالتيار القومي بعدما تحقق المشروع القومي للصهيونية ببناء الدولة وأغلب هؤلاء من الشعب الإسرائيلي العادي أو البسطاء الذين لا يشتغلون بالسياسة ولا يؤمنون بالفكر الصهيوني، يعيشون حياتهم باليوم وضمايرهم توخزهم من حين لآخر عما إقترفته الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني، ولكن ليس بأيديهم تغيير الأمور وليسوا أصحاب قرار، وهم يشاركون في اللعبة السياسية (الانتخابات إياها) كجزء من منظومة الديمقراطية التي يتمتعون فيها بحق المواطنة (فهم يهود وديمقراطية الدولة عرقية بغض النظر عن التفرقة في التعامل والحقوق بين طوائف يهودية وطوائف أخرى بعينها كما أشرنا سابقاً) وللموضوعية والأمانة في النقل فإن جزء من هذه الفئة ممن كانوا يعيشون في الدول العربية يتمتع بحقوق الإنسان والمواطنة في إسرائيل بشكل أفضل بكثير مما كان عليه في المجتمعات العربية، وما ينقصهم في إسرائيل هو الشعور بالاندماج الإجتماعي مع باقي طوائف المجتمع دون تفرقة مع الإحساس بالأمان والإستقرار النفسي دون ضغوط ولذلك فإننا دائماً نجدهم يتحدثون عن الحنين لأوطانهم العربية بشوق ولهفة وحب لعدم إيمانهم بالعقيدة الصهيونية الإستعمارية، وهؤلاء يمثلهم في الأحزاب والمؤسسات الإسرائيلية المختلفة ما يسمى باليساريين والمعتدلين وأحزاب الوسط وهم يتعاطفون بقلوبهم فقط مع الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وليست لديهم أية معارضة لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية أو إقتسام القدس بين الدولتين وفقاً لكل السيناريوهات المطروحة إقليمياً ودولياً على طاولة المفاوضات ولكن أخطر أمر فيما يتعلق بهذه الفئة أنها أضعف فئات المجتمع الإسرائيلي (رغم أنها تمثل أغلبيته عدداً) تأثراً بالإعلام الصهيوني فيما يتعلق بهاجس الأمن المتوارث في وجدان اليهود في العالم كله ولذلك فإن التأثير على آرائهم في القضايا المصيرية مثل إتفاقيات السلام مع العرب والحدود والقدس هو أمر سهل ويدركه زعماء التيار القومي الديني المتشدد، وبناء على هذه الحقيقة التي يدركها كل خبير وعالم بالأمور في المجتمع الإسرائيلي (من اليهود أنفسهم وممن يدركون تركيبة المجتمع الإسرائيلي النفسية) فإن أفضل الظروف للتأثير على

الرأي العام الإسرائيلي المكون من غالبية لا حول لها ولا قوة لا ترغب في مخاطبتها في أي هاجس أمني أياً كانت مبرراته + أقلية تؤيد الفكر الصهيوني والديني المتشدد لأن معتقداتها يمينية متطرفة وإن لم تشارك في ترسيخ الفكر الأيديولوجي + أصحاب القرار وقادة الفكر اليميني الصهيوني والديني المتشدد والذي يحركون ويوجهون هذا المجتمع وفقاً لمعتقداتهم التي يؤمنون بأنها لصالح الكيان اليهودي، وتضمن له الوجود وعدم العودة للشتات أو فكر الإبادة الذي يدور بخلد "الأغيار"، وأقول أن أفضل ظروف للتأثير على الرأي العام في إسرائيل هو دائماً وأبداً ظروف المعارك والمواجهات العسكرية مع جيران إسرائيل من العرب فقبلها وخلالها لا صوت يعلو على صوت "أمن إسرائيل وحققها في الوجود"، ولا نقاش أو جدال مع أية مخاطر إرهابية تهدد حياة اليهود الطبيعية، ولا مكان لإصوات اليساريين أو ناشطي السلام داخل دائرة الديمقراطية العرقية تلك، ولهذا أدعو شبابنا وقرائنا الإعرزاء للرجوع للوراء خلال العقدين الأخيرين والتمعن بدقة في قراءة توقيات المجازر والمعارك التي خاضتها إسرائيل وستجدون أمراً مؤكداً لا خلاف حوله، وهو أن التصعيد الإسرائيلي العسكري مع الفلسطينيين أو اللبنانيين أياً كان شكله (إعتقالات جماعية / تصفيات جسدية وإعتقالات الرموز حركات المقاومة ضد الإحتلال / إستفزاز لمشاعر المسلمين والعرب في الأماكن المقدسة) والتي تؤدي بالحتم إلى رد فعل سواء كان إنفعالياً أو مدروساً من الطرف العربي أو الفلسطيني (ولكنه مدروس ومتوقع ومحسوب بدقة ممن يبدأون في التصعيد كل مرة)؛ فتصبح الساحة مهياً لتعبئة الرأي العام الإسرائيلي لمناصرة حكومة البلاد (المنتخبة) للدفاع عن أمن الشعب الإسرائيلي ولحماية وجوده ومصالحه القومية، وتتحول أنظار العالم كله لمتابعة العدوان أو المجزرة حتى يتحرك مجلس الأمن بعد الحصول على الإذن من ماما أمريكا ليندد ويشجب ويرفض العدوان الإسرائيلي، وحتى تعود الأمور لمجاريها ويطالب زعماء إسرائيل بكل صلف ووقاحة الطرف العربي للجلوس للتفاوض السلمي تكون عجلة الزمن غيرت حقائق الإستيطان على أرض الواقع، وتكون الأحداث قد أبعدت المجتمع الدولي عن الأسباب التي أدت إلى

التصعيد والمواجهة ثم الحرب، وهي في كل الأحوال تدور وتتمحور حول عدم رغبة الزمرة الحاكمة في إسرائيل التي تنفذ الأيديولوجية الصهيونية المغروسة في وجدانهم (وهي غير معلنة في أغلب الأحيان) في الإلتزام بالشرعية الدولية أو التوقيع على موثيق ومعاهدات تؤدي لإعادة الحق الفلسطيني والعربي لأصحابه مما يعني وقف العقيدة الصهيونية الإستيطانية التي تعيثُ فساداً منذ ستين عاماً في منطقة الشرق الأوسط دون دستور للكيان اليهودي ودون رادع من المنظمة الدولية، وأكبر دليل على هذه الحقيقة الواقعة هو ما فعله شيمون بيرس (منفذ مذبة وعملية عناقيد الغضب في لبنان) فور إغتيال رابين لكي تأتي اللعبة " الديمقراطية " ببنيامين نتنياهو لأول مرة عام ١٩٩٦، ويتصل مهندس عمليات السلام من وعوده التي قطعها على نفسه حينما إختاره الشعب الإسرائيلي (من الفئة الثالثة) ليرسي سلاماً مع العرب حتى يظل تلميذاً مخلصاً لأيديولوجية الآباء، والدليل الصارخ الآخر على سبيل المثال لا الحصر هو ما فعله إيهود باراك (منفذ مذبة وعملية الرصاص المصبوب، وأستاذ الإغتيالات وتصفية كوارر المقاومة الفلسطينية) عندما ضاقت الحلقة السلامية من حوله؛ ووجد نفسه في كامب ديفيد الثانية أمام العالم وكلينتون وعرفات فيتصل ممثل اليسار وممثل الشعب الإسرائيلي لتحقيق السلام من وعوده التي قطعها على نفسه في حملاته الإنتخابية حينما إختاره الشعب الإسرائيلي (من الفئة الثالثة) ليرسي سلاماً مع العرب فإذا به يقلب طاولة المفاوضات رأساً على عقب في اللحظات واللمسات الأخيرة لتوقيع الإتفاق التاريخي للمصالحة ويسمح بدخول أبو المذابح والسفاح الشهير (حسب التسميات اليهودية) أريئيل شارون إلى الحرم القدسي الشريف، ويرسل له ثلاثة آلاف جندي من وزارتي الدفاع والداخلية لكي يحموه وهو يدنس الحرم الشريف ليلهب مشاعر الفلسطينيين والعالم الإسلامي والعربي أجمع فتندلع إنتفاضة الأقصى المحسوبة والمدروسة المنتظرة من إيهود باراك مثل إستاذ بيرس بالإستعانة بلعبة الإنتخابات المبكرة دون أي داعي لكي تأتي اللعبة " الديمقراطية " بالسفاح أريئيل شارون ويحافظ إيهود باراك على حظوظه في العودة لكرسي الحكم مرة أخرى عندما يتعثر أي رئيس حكومة آخر

تحت أي ضغوط لإنهاء الصراع سلمياً وفقاً للشرعية الدولية، وهلم جرا، فكل شيء محسوب ومدرّوس في هذه الدائرة المفرغة وقد آن الأوان لأن يدركها العالم كله حتى يتعامل معها بالشكل الذي يعيد الحق العربي المسلوب لأصحابه.

٤. فئة نشطاء السلام المؤيدين للحق الفلسطيني والمنادين بإنهاء الاحتلال:

يدور جدل واسع في أوساط ودوائر المثقفين العرب حول دور وثقل معسكر السلام في إسرائيل، ولا تكاد تفرغ حكومات إسرائيل ومؤسساتها العسكرية من أي عدوان غاشم على الفلسطينيين أو اللبنانيين أو أي مذبحة دموية تنفذها إسرائيل كجزء من جرائم الحرب وإرهاب الدولة التي تمارسها القيادة الإسرائيلية من حين لآخر ضد المواطنين العرب الأبرياء إلا وتتهال على معسكر السلام الإسرائيلي بالإتهامات والنقد اللاذع واصفين إياه بأنه أحد أطراف اللعبة السياسية الإسرائيلية التي تتسج مع غيرها من عناصر الصهيونية منظومة الديمقراطية إياها، وذلك لحبك الحلقة المفرغة، أما في أوقات السلم النسبي والهدوء الذي يسبق العواصف المتكررة فإن الطرف العربي ينقسم إلى معسكرين يتناظران دائماً في جدلهما حول معسكر السلام الإسرائيلي؛ فالمعسكر الأول الأكبر حجماً، والذي يمثل معظم النقابات المهنية ومعظم رجال الفكر والأدب ويستند على القاعدة الشعبية الجماهيرية الكبرى في مصر والوطن العربي يرى عن قناعة بأنه لا فارق بين منادين للسلام أو يساريين، وبين اليمينيين المتطرفين أو المتدينين المتشددين، فكلهم يهود، صهاينة تختلف أشكالهم وتياراتهم الفكرية ولكن المحصلة واحدة؛ الاحتلال الإسرائيلي مستمر للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والإستيطان ينمو يكبر كالسرطان في الجسد الفلسطيني، ولا تأثير لأي صوت من الأصوات التي تدعي أنها تنادي بالسلام داخل هذا الكيان الصهيوني، وبالتالي فإن المقاطعة لكل أشكال التطبيع مع هذا الكيان هي الحل الأمثل للضغط على إسرائيل لفرض عزلة دولية وإقليمية عليها، أما المعسكر الثاني فهو يمثل فئة من المثقفين المصريين والعرب (ومنهم فلسطينيون بالطبع)، وبعض الساسة المخضرمين والعارفين بالمجتمع

الإسرائيلي، وهم يرون عن قناعة أنه يجب أن نفرق في المعاملة والتقييم بين فئات المجتمع الإسرائيلي الأربع التي ذكرتها، وعلى وجه الخصوص عند الدراية بقواعد اللعبة المفزعة التي يلعبها قادة الدولة الإسرائيلية منذ ستين عاماً، والتي لن تسمح أبداً بأن تصل شخصية مدنية (ليست من المؤسسة العسكرية أو من المدرسة الصهيونية القومية مثل بنيامين نتنياهو) إلى قمة الهرم في الأحزاب الإسرائيلية أو في المؤسسة العسكرية، وهما المصدران الوحيدان اللذان يتم من خلالهما فترة اليساريين الضعفاء لكي تصل إلى الترشيح النهائي للانتخابات شخصيات تعرف كيف تحافظ على الحد الأدنى من الأيديولوجية الصهيونية كما يخبرنا التاريخ والحقائق طوال الستين عاماً الماضية.

لقد أدرك هذه الحقيقة عدد قليل من رجالات مصر والوطن العربي، والذين أيقنوا أن فئة المثقفين الإسرائيليين والأكاديميين بوجه عام والمؤرخين الجدد (الذين يرون أن الموضوعية والضمير الإنساني والمهني تحتم عليهم إعادة صياغة تاريخ ووقائع قيام الدولة الإسرائيلية، وما فعله الجيش الإسرائيلي بالفلسطينيين وبالقرى الفلسطينية التي أُبِيدت عن بكرة أبيها بدم بارد لإشباع شهوة الهيمنة والسيطرة لدى زعماء الصهيونية، وهي الحقائق التي كانت محجوبة عن الشعب الإسرائيلي (من الفئتين الثالثة والرابعة أي غالبية الشعب) بأوامر المؤسسة العسكرية والرقب العسكري حتى تم الإفراج عن بعض الوثائق حسب قوانين النشر بعد مرور ثلاثين عاماً من قيام الدولة، وما تم من مجازر وتهجير إجباري وطرد طوال الخمسينات فبدأوا في فضحها ونشرها بكل جرأة وشجاعة أدبية)، ومعهم نشطاء السلام والرافضين للخدمة العسكرية في المناطق المحتلة خارج الخط الأخضر ومراكز حقوق الإنسان الفلسطيني وبعض الإعلاميين الذين يفضحون ليل نهار ممارسات حكومات إسرائيل الإستيطانية والعنصرية، أقول أدرك عدد قليل من رجالات مصر والوطن العربي أن تلك الفئات المحترمة من الشعب الإسرائيلي، وإن لم تكن لها اليد العليا في ميزان القوى الغير متكافئ داخل المجتمع الإسرائيلي إلا أنهم يستحقون معاملة وتقدير يختلفان تماماً عن التعامل مع من يمثلون التيار القومي

والديني المتشدد وزعماء الفكر الصهيوني الراديكالي؛ فطوال العقود الثلاثة السابقة بعد أن ظهرت على الساحة الإسرائيلية " حركة السلام الآن" وبرزت بقوة في أواخر السبعينات حيث ضمت من زمرة المجتمع الإسرائيلي رجال أدب وفكر مثل الأديب الإسرائيلي الشهير عاموس عوز، ورجال إعلام من دعاة السلام مثل داعية السلام الشهير أوري أفنيري، وممثلين للجناح اليساري في إسرائيل والذي تصل قاعدته الشعبية في الشارع الإسرائيلي إلى أكثر من نصف تعداد السكان اليهود في إسرائيل، مثل السيدة شولاميت آلوني، أحد مؤسسي حزب ميريتس اليساري وغيرهم الكثير من مختلف أطراف محبي السلام في إسرائيل، أقول للأسف الشديد طوال العقود الثلاثة الماضية لم تستطع الأنظمة العربية ولا حتى مراكز الأبحاث الإستراتيجية المتخصصة الوقوف على الحجم الحقيقي لتأثير هذا المعسكر على الرأي العام في إسرائيل وخارجها إذا ما أُتيحت له الظروف والملابسات التي تمكنهم من أداء دور فاعل في مواجهة التيار الديني القومي المتشدد داخل المجتمع الإسرائيلي، وللأسف الشديد أيضاً أنه كلما ناشد رموز هذا التيار نظراءهم في مصر والدول العربية بفتح قنوات الإتصال والتواصل معهم لكي يستقوا بنا داخل المجتمع الإسرائيلي المحكوم بقواعد لعبة الديمقراطية تلك لو أد أية محاولات للضغط على الحكومات الإسرائيلية في مهدها كلما كان ردنا التهمك والإستهجان دون تفكير عميق أو دراسة لبواطن الأمور، وشماعتنا التي نلجأ إليها دائماً هي رفض التطبيع بشتى صورته حتى تعيد إسرائيل الحقوق لأصحابها، وقد آن الأوان لإدراك الأمور بشكل أعمق ودراسة النتائج المترتبة على أسلوبنا في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي والذي لم يتغير منذ ستين عاماً رغم أن العالم كله تغير ويتغير، وأن الحقيقة الوحيدة الثابتة هو أنه عندما أرادت مصر التعبير عن دراسة ووعي وإدراك وتعلم العظمت من الماضي كان لها المراد سواء في قرار التغيير للمفاهيم المتوارثة لأجيال متعاقبة، ولأن الضعفاء فقط (والمتاجرون والمزايدون والإنتهازيون) هم من لا يقدرّون على إتخاذ قرارات التغيير لأن نتائج التغيير ستفضحهم وتعصف بأماكنهم التي تبوأوها لأجل مصالح شخصية على حساب حقوق شعوبهم، وقد آن

الأوان لكي يتم توضيح وتحديد معنى وأبعاد مفهوم " التطبيع " والذي يتم تفسيره حسب الأهواء الشخصية، ولأننا قد وصلنا إلى هذه النقطة من المعرفة والإدراك لحقائق الأمور على الساحة الإسرائيلية فإن الصراحة والشفافية مطلوبة الآن لإدراك حقائق الأمور على الساحة العربية أيضاً حتى نخرج من النفق المظلم الذي نساھم فيه عن جهل بالأمور وحتى نضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية المدروسة والفعالة، وأن هذه الصراحة والشفافية تتطلب منا تقبل النقد البناء بكل موضوعية وتعقل إذا ما أردنا بالفعل أن نسمو بأمننا القومي، وأن نقدر على وقف اللعبة الصهيونية المحبوكة بالوسائل الفعالة التي تتلاءم مع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وفي النقاط التالية خلاصة القول التي تتطلب سعة الصدر والرؤية الإستراتيجية لمصالحنا القومية في مصر والعالم العربي:

➤ إن مصر هي الدولة الوحيدة في الوطن العربي التي تدير سياسة رفض التطبيع الرسمي مع إسرائيل إلا في أضيق الحدود (وفقاً لما تراه من مصالح قومية عليا تخص السيادة المصرية مثل التعاون في المجال الزراعي والذي إنحسر في العقد الأخير إلى أدنى درجاته وإتفاقيتي البترول والغاز)؛ حيث لا يوجد تطبيع ثقافي على مستويات التعليم بكل مراحله أو فني أو رياضي وذلك لإبقاء هذه الورقة من أوراق الضغط والمساومة عند التفاوض حول التسوية النهائية لإحلال السلام مع الفلسطينيين، ومن ناحية أخرى لمراعاة المشاعر الشعبية لدى غالبية الشعب المصري والعربي من الحاجز النفسي الذي خلفته نتائج الحروب الدامية مع إسرائيل، وما زالت ترسخه آلة الإحتلال الإسرائيلي العسكرية الغاشمة.

➤ إذا كانت هذه هي السياسة المصرية الحكيمة التي تحافظ على إلتزامات المعاهدات الدولية التي توقع عليها من منطلق ثقلها التاريخي والثقافي والسياسي في العالم، وفي نفس الوقت تحافظ على إلتزامها الأدبي بوصفها زعيمة وقلب الأمة العربية (رغم أنف كل الحاقدين والمتطرفين والذين يلهثون وراء دور يلعبونه وسط الكبار لإرضاء غرورهم ومصالحهم الشخصية ولا يتورعون من أجل ذلك من التناول على مصر التي أعادت للجميع هيبتهم وكرامتهم وتسببت في

تضخم خزائهم بالأموال في أعقاب حرب أكتوبر التي حولت قيمة برميل البترول من ثلاثة دولارات إلى خمسة عشر دولاراً في أسبوعين لكي يكون ردهم على ذلك مقاطعة مصر وعزلها لمدة عشر سنوات تجسدت فيها كل علامات الجحود والكران) إذا كانت هذه هي سياسة مصر فيما يتعلق بالتطبيع الرسمي (أي تطبيع الحكومات وليس الأفراد) رغم ما يربطها بإسرائيل من معاهدة سلام دولية فلماذا إذاً تقوم بعض الأنظمة العربية التي تتاجر بالقضية الفلسطينية وتزايد عليها بإتاحة أشكال مختلفة من التطبيع الرسمي والشعبي مع إسرائيل مثل قطر وسلطنة عمان وتونس والمغرب وموريتانيا، وما خفي كان أعظم والأمثلة لا حصر لها من سفر العديد من الشخصيات والمسؤولين بتلك الدول إلى إسرائيل للسياحة والعلاج وحضور المؤتمرات السرية والعلنية، ومن فتح مكاتب للتمثيل التجاري الإسرائيلي في بلدانهم تقوم بأعمال قنصلية، ومن إستقبال للعديد من الوفود الإسرائيلية لحضور المؤتمرات المختلفة وإستقبال السائحين الإسرائيليين بمختلف الحيل المفضوحة، وفي نهاية الأمر عندما يتطرق الحديث إلى مفهوم "التطبيع مع إسرائيل" لا تجد إلا مصر فقط (التي تقع عليها إلتزامات دولية وفقاً لمعاهدة السلام والتي تعطل بقدر المستطاع كافة أشكال التطبيع الرسمي كما ذكرنا) هي التي يتم توجيه اللوم عليها ونقدها ومهاجمتها، أليس هذا أمر مثير للتساؤل والدراسة بهدوء وبكل موضوعية، حتى لا ينجرّف الشباب المصري وراء المهاترات والشعارات الخادعة؟؟

➤ ونأتي الآن لتفسير وتوضيح وتحديد مفهوم التطبيع وأبعاده ومع من، حتى نضع النقاط فوق الحروف أمام شبابنا الذي يشعر بعدم إحترام عقله عندما يرى ويسمع ويعيش كل يوم حالة من الشيزوفرينيا والتضارب والتناقض في أفعال وأقوال المسؤولين العرب (بما فيهم المصريين) عند الحديث عن التطبيع مع إسرائيل؛ فعندما إتخذ الزعيم الراحل محمد أنور السادات قراره الجريء بكسر الجمود في العملية السلمية والقيام بمبادرته التاريخية في السفر لإسرائيل ومخاطبته شعبها وشعوب العالم من على منبر برلمانها، كان السادات واضحاً وضوح الشمس ولم

يلعب بشعارات زائفة، وما قاله في القدس فعله بكل صرامة وصراحة من أنه لم يذهب لصنع سلام منفرد بين مصر وإسرائيل بل ليفتح الطريق أمام سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها العرب يقوم على أساس الشرعية الدولية وأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تخص إعادة الأرض المصرية المسلوبة، وتفتح الطريق أمام تحطيم الجدار النفسي الثقيل الذي خلفته حروب طويلة وآلاف من الشهداء والثكالى، وفي هذه النقطة بالذات وضع السادات النقاط فوق الحروف بالنسبة لأي شكل من أشكال التطبيع على مستوى الشعوب (الأفراد) فكانت دعوته للتسامح وبناء الثقة مقرونة بالقناعة الشخصية لدى الأفراد والشعب المصري في مدى تقبلهم للآخر ومدى غفرانهم ورغبتهم في بناء الثقة المفقودة لتحل رويداً رويداً مكان الجدار النفسي الذي يمنع التطبيع، وترك لحكومته على المستوى الرسمي اللعب بورقة التطبيع حتى يستغلها الطرف العربي الفلسطيني لصالح القضية؛ فمع أن بنود إتفاقية السلام تنص على إقامة مركز أكاديمي (وليس مركزاً ثقافياً) فالمراكز الثقافية لها حق تنظيم دورات في اللغة، وفي إدارة أنشطة ثقافية مثل عرض أفلام ومسرحيات وأنشطة إجتماعية على غرار ما يقوم به المركز الثقافي الفرنسي والأمريكي والأسباني وغيرها في مصر) في كل بلد لمساعدة الدارسين والباحثين في الحصول على الموارد والمصادر المعرفية التي تسهل لهم أبحاثهم العلمية وخاصة دارسي اللغات الشرقية وعلوم الشرق الأوسط في البلدين فإن إسرائيل بادرت بتنفيذ هذا البند منذ عام ١٩٨٢ بينما مصر مازالت تتلكأ حتى كتابة هذه الظروف ولم تفتح لها مركزاً مماثلاً في حيفا أو تل أبيب كما نصت بنود المعاهدة، وذلك تحفظاً من مصر فيما يتعلق بالسياسة الرسمية للدولة في هذه المسألة على قدر ماتعطيه إسرائيل رسمياً على المستوى العربي الفلسطيني (مثلما فعل السادات من سحب للسفير المصري إيان الحرب الإسرائيلية على لبنان وغيرها من مواقف مماثلة طيلة العقدين الأخيرين، فإن الحكومة المصرية لم تضع قيوداً قانونية على حركة الأفراد الشعبية نحو أي شكل من أشكال التعاون في مجال التجارة والسياحة والتي يقوم بها رجال أعمال مصريون للصالح العام

ولصالحهم الشخصي، بينما أجهزة الأمن المصرية تقوم بدور التوعية والمراقبة والإرشاد لكل من يصل لقناعة بأنه يريد التعاون مع نظرائه في إسرائيل، وذلك حتى لا تخرج حركة الأفراد أو الحركة الشعبية بشكل صارخ عن الأهداف القومية للدولة المصرية، والتي وضعتها منذ اليوم الأول لإتفاقية السلام لصالح الطرف الفلسطيني والعربي وليس لصالح الأفراد والهيئات المصرية فقط، ووفقاً لهذا المفهوم الواضح وضوح الشمس لا يجب على أي طرف عربي أياً كانت صفته أن يتاجر بالقضية الفلسطينية أو يزايد بها على حساب مصر فيما يتعلق بالسياسة المصرية من قضية التطبيع، فإن إحساس المصريين القومي العربي تجاه قضية فلسطين كان دوماً ولا يزال وسيظل دائماً أقوى من أي بلد عربي أو إسلامي آخر في العالم ويجب على شبابنا المصري في كل المنتديات التي يلتقون من خلالها يومياً مع شباب عربي وأوروبي أن يكونوا صارمين وواضحين بكل ثقة في النفس من خلال تاريخ مصر وشعبها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وكذلك فيما يتعلق بحق شعبنا في تحديد قدر المقاطعة والتطبيع على مستوى الأفراد الشعبي وعدم السماح بتوجيه النقد اللاذع للمصريين في هذه القضية المغلوطة والمقلوبة (نظراً لجهلنا العام بالأمور).

➤ إنني على المستوى الشخصي (وأعتقد أنني أمثل قطاعاً عريضاً من المثقفين المصريين والعرب) أؤيد كل أشكال رفض التطبيع والمقاطعة الرسمية على مستوى الحكومات العربية (التي ليس لها أي حق أو مبرر في إتاحة أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل من الأساس طالما أنها ليست ملزمة بمعاهدات دولية مثل مصر والأردن) وأؤيد السياسة المصرية والتي تتبعها السياسة الأردنية بشكل متفاوت ونسبي فيما يتعلق بربط مدى التعاون مع إسرائيل بمدى ما تعطيه من حق عربي مع حفظ حقوقنا السيادية فيما نراه أحياناً ضرورياً للصالح القومي لبلدنا وهي السياسة التي أرساها الزعيم الراحل السادات منذ اليوم الأول لمسيرة السلام ويسير عليها بكل إقتدار الرئيس محمد حسني مبارك، وهو الأمر الذي يكسبنا إحترام المجتمع الدولي بأسره وينكره علينا معظم الأخوة العرب (الذين يحللون

بعض أشكال التطبيع الرسمي والشعبي مع إسرائيل من قبل بعضهم ويحرمونها على مصر بل ويهاجمونها). ومع تأييدي المطلق هذا للسياسة الرسمية المصرية فإنني أدعو شبابنا وشعبنا لزيادة المعرفة والوعي بكل ما يتعلق بهذا المجتمع الإسرائيلي وذلك لإتخاذ المواقف القومية المطلوبة (كل مواطن مصري في موقعه ووفقاً لمسئوليته) ضد أي شكل من أشكال التطبيع مع المؤسسات الإسرائيلية الرسمية التي تمثل حكومات إسرائيل أو مع الأفراد والهيئات الإسرائيلية التي تمثل الفئة الثانية من فئات المجتمع الإسرائيلي والتي تؤمن وتتبنى الفكر الديني القومي المتشدد فيما يتعلق بالحدود والقدس والسلام مع الفلسطينيين؛ أي الفكر الصهيوني الإستعماري، وإتخاذ الحذر الشديد لدى رجال الأعمال المصريين والعرب (رغم أنهم يمثلون حركة الأفراد الشعبية كما أوضحنا سالفاً ولهم الحق في تحديد مستوى القناعة والتسامح والغفران التي ذكرناها) من تعاملهم مع هذه الفئة من المجتمع الإسرائيلي، وسأضرب مثلاً هنا للتوضيح وهو الواجب الأدبي المفروض علينا كأفراد وكإعلام مصري رقابي هو تحذير ونقد أي رجل أعمال مصري أو عربي يعمل بالتجارة والإستثمار مثلاً مع أفراد أو مؤسسات تعيش في المستوطنات الغير شرعية (والتي بنيت خارج الخط الأخضر أو على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧)، وهو الإتجاه الذي تتبعه بعض دول أوروبا من حين لآخر من مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي تصدرها إسرائيل من المستوطنات غير الشرعية، في أنه من حق أي مواطن مصري قانوناً أن يتعاون على المستوى الفردي الشعبي مع من يرى من فئات الشعب الإسرائيلي التي تعيش داخل حدود الدولة التي حددتها المنظمة الدولية (من الفئتين الثالثة والرابعة) وذلك لبناء الثقة التي تحدث عنها السادات عام ١٩٧٧ لكسر الحاجز النفسي.

وعندما أقول من حق أي مواطن لا يعني هذا بالضرورة أنه يجب على كل مواطن، فما يجب بالفعل هو إحترام عقول المواطنين وترك حرية الإختيار لهم طالما أنهم يتصرفون في إطار القانون، وهذا يعني بكل وضوح لا لبس فيه أن من

حق أي مواطن على المستوى الشعبي والأفراد أن يتبنى الدعوة للمقاطعة الكاملة لكل شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي لأن ذلك يدخل في إطار المشاعر والقناعة الشخصية والحرية الفكرية والتوقيت المناسب لكل إنسان في إتخاذ قرارات شخصية لا تتعارض مع سياسات الدولة في شئ. وبنفس القدر من حرية إعتناق الأفكار فإنه ليس من حق وأكررها ليس من حق أي إنسان في مصر أو في العالم العربي أن يتهم أي إنسان بالخيانة أو التنازل عن الحق العربي (أو ما مائل ذلك من عبارات وشعارات سئمتنا منها تدخل في إطار المزايدة والمتاجرة بالقضية الفلسطينية أو في سياق وراء من يتفنون في شن هذه الحملات المغرضة عن جهل تام بالأمور) لمجرد أنه يتعامل أو يتعاون مع أفراد أو هيئات إسرائيلية من اليساريين والمؤيدين للحق الفلسطيني بل والفاضحين ليل نهار لممارسات سلطة الإحتلال الإسرائيلي، وقد آن الأوان لأن نفصل بين فئات الشعب الإسرائيلي التي نقوم بتقييمها بناءً على إدراكنا لما يدور داخل هذا المجتمع كما أوضحنا سالفاً بجلاء، فليدرك الجميع الحقائق أولاً حتى لا تنجرف وراء الشعارات نتيجة جهلنا بالأمور ثم ليتصرف كل إنسان حسب ما يراه ويؤمن به دون وصاية من أحد.

➤ على النقابات المهنية في مصر والعالم العربي (وأنا هنا أعتبرها هيئات غير حكومية تمثل فئات مختلفة من المثقفين على المستوى الشعبي مثل المحامين والصحفيين والأطباء وغيرهم) توعية وتعليم وشرح الحقائق لكوادرها وأعضائها من خلال لجانها الثقافية حتى لا ينجرف أعضاؤها عاطفياً وراء ما يجري على الساحة الإقليمية دون وعي أو علم، وقد آن الأوان للنظر في القرارات التي إتخذتها مجالس تلك النقابات منذ ثلاثين عاماً فيما يتعلق بمقاطعة كل أشكال التطبيع مع إسرائيل وإعادة صياغتها بالشكل الذي يخدم المصالح العربية والحق العربي بحيث يتم تحديد واضح لشكل المقاطعة وعلى وجه الدقة تحديد مقاطعة من؟ هل لممثلي الحكومات الإسرائيلية أو الهيئات الإسرائيلية رسمية (مثل الوزراء أو المسؤولين بأية وزارات إسرائيلية) على إعتبار أن

الموقف الرسمي الإسرائيلي بكل كوادره وفئاته يمثل بالنسبة لنا في العالم العربي سلطة إحتلال ولم تصل هذه السلطة بعد إلى الإعتراف بحقوق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين المسلوبة بقوة الإحتلال، وفي هذا الصدد فإن النقابات المهنية لا تعبر أو تمثل فقط مشاعر أعضائها بل إنها تعبر عن مشاعر السواد الأعظم من الشعوب العربية من المحيط للخليج، أم أن القائمين على مجالس إدارات النقابات المهنية سيعيدون صياغتها الأولى بحيث تشمل أيضاً الأفراد والهيئات اليهودية والإسرائيلية الغير حكومية والتي تمثل من يعيشون في المجتمع الإسرائيلي ويطالبون بإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، ولماذا نذهب بعيداً وتلك الفئات التي أقصدها في المجتمع الإسرائيلي تشمل مليون وربع مليون نسمة من عرب ٤٨ من المسلمين والمسيحيين ذوي الجنسية الإسرائيلية ويدخلون مصر والدول العربية بجواز سفر إسرائيلي مثل الذي يحمله أي حاخام يهودي متطرف دينياً أو أي مستوطن صهيوني راديكالي؟؟ ... لو أن مجالس إدارات النقابات المهنية في العالم العربي بدأت في تفعيل لجانها الثقافية بندوات تاريخية مكثفة لزيادة وعي أعضائها وكوادرها بتاريخ وأسباب وملازمات الصراع العربي الإسرائيلي وتشريح المجتمع الإسرائيلي بطوائفه الصهيونية واليهودية والعربية لأصبح من السهل على الجميع المطالبة بتحديد مفاهيم المقاطعة والتطبيع وعدم تركها هكذا لأكثر من ثلاثين عاماً مفاهيم عامة غامضة يسهل تلوينها وصياغتها حسب الأهواء والمصالح الشخصية لأغراض لا تمت للقومية العربية بأية صلة مع الإحترام الدائم والكامل للرأي والرأي الآخر دون تجريم أو وصاية أو إتهامات جزافية بالخيانة لأي مواطن مصري أو عربي شريف يرى على المستوى الشخصي أنه لا غضاضة من مقابلة أو مكاتبة أو التعاون مع أي مواطن إسرائيلي سواء كان عربي القومية أو يهودي الديانة يتفق معنا في الرأي ويعارض كل أشكال الإحتلال بل ومنهم من يناضل في الصحافة والإعلام والمنديات الفكرية منذ سنين طويلة لترسيخ فكرة التعايش بين الشعبين وتناسي ظلم التاريخ للشعب

اليهودي الذي جاء على حساب ظلم التاريخ للشعب الفلسطيني نحو حياة يسودها، بعد عقود، سلام حقيقي وإستقرار.

ولكي أحدد أبعاد هذه النقطة بالذات والتي تعتبر من أخطر النقاط وأكثرها حساسية في هذا الكتاب المتواضع، وحتى لا تتعالى غداً الأصوات المنادية بمحاكمتي وإتهامي بالخيانة العظمى لأنني أروج لفكرة التطبيع مع معسكر السلام في المجتمع الإسرائيلي بدون دراية ووعي كامل بأبعاد ما أنقله بدافع المصلحة القومية العليا وبدافع محاربة الجهل ونقص الوعي الثقافي والمعرفي بكل ما يتعلق بالآخر أود الإشارة لبعض الحقائق والأمثلة العامة على سبيل المثال لا الحصر حتى يدرك شبابنا إلى أي مدى وصلنا من الجمود الفكري والتناقض في التصرفات:

أ. لقد غيرت منظمة التحرير الفلسطينية وكبرى فصائلها "فتح" من أيديولوجيتها في التعامل مع الكيان الإسرائيلي خلال العشرين عاماً الماضية أكثر من مرة وحتى وقت كتابة هذه السطور مازالت منظمة التحرير الفلسطينية تفصل بشكل قاطع بين ممثلي هذا الكيان من الناحية الرسمية (من حكومة ومؤسسة عسكرية) وبين أفراد الشعب ودعاة السلام فيه وإذا رغب شبابنا العظيم في الإستزادة في المعرفة فليدخل إلى جميع المواقع الأرشيفية ليدرك ويعرف أن الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات تقابل وتصافح وظهر علنياً مع دعاة السلام الإسرائيليين وهو مازال مقيماً في تونس قبل بداية مسيرة السلام الفعلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين (فلم تكن إسرائيل ولا المجتمع الدولي يعترفون بممثلين فلسطينيين للشعب الفلسطيني في مدريد في بداية التسعينات وعلى الجميع أن يتذكر ويذكر شبابنا بأمانة وموضوعية أن المفاوضات الأردنية هم الذين سُمح لهم في بداية الأمر بالحديث عن الفلسطينيين بينما كواد منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى كانت تقدر وتحترم وتقابل وتصافح كواد جناح السلام اليهودي الإسرائيلي وإسألوا داعية السلام

الإسرائيلي اليهودي الشهير أوري أفيري، مؤسس تكتل السلام جوش شالوم (<http://www.gush-shalom.org>) وهو حي يرزق حتى هذه اللحظة.

ب. إنه أمر مثير للسخرية والتعجب أن نقبل مواطناً إسرائيلياً عربياً (مسلم أو مسيحياً) في أي مجال من مجالات الحياة كالفن مثلاً، ونقيم له في دار الأوبرا المصرية حفلاً يتم الإعلان عنه تحت عنوان: الموسيقار الفلسطيني فلان، ويأتي بفرقته الموسيقية التي تشمل يهوداً وعرب (فكلهم مواطنون إسرائيليون يدخلون البلاد بجواز سفر إسرائيلي) ونتجاوز كل شعارات المقاطعة والكلام عن التطبيع مستهزئين بعقول شبابنا وخادعين لهم ولأنفسنا وأن تستقبل كل البلدان العربية شخصية سياسية محترمة وقديره مثل النائب البرلماني السابق د. عزمي بشارة (المواطن الإسرائيلي الذي يحمل جواز سفر إسرائيلي) لأنه يتحدث بقومية عن حقوق الشعب الفلسطيني وهنا تصمت جميع الأفواه ولا نسمع كلاماً عن المقاطعة أو التطبيع في حين أنه عندما يشم إعلام أحزاب المعارضة خبر مقابلة أحد رموز الفكر أو الثقافة أو السياسة في مصر أو العالم العربي لشخصية مثل أوري أفيري داعية السلام الذي يبذل جهداً في فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ليل نهار ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية أكبر بكثير من الجهد الذي يبذله المتاجرون بالقضية والمزايدون عليها في توضيح الحقائق لأحزابهم ولكوادرهم ولشعبهم، حين يشم ذلك الإعلام خبراً كهذا تنهال الإتهامات بالخيانة والنقد اللاذع ويتم ترديد شعارات المقاطعة للتطبيع دون شرح أو توضيح لأبعاد الخبر الذي يزايدون عليه، حسبما تفرض ذلك أمانة النقل الإعلامي والضمير المهني.

ج. هل صفوة مثقفينا من كتاب وأدباء وإعلاميين عندما كونوا ما يسمى بجماعة إعلان كوبنهاجن للسلام في بداية التسعينات بقيادة الكاتب الصحفي القدير رحمه الله لطفي الخولي أو من شكلوا بعد ذلك جماعة القاهرة للسلام بقيادة السفير المحترم رحمه الله صلاح بسيوني ومن كانوا معهم من رجال فكر وصحافة وإعلام وأدب (دون ذكر أسمائهم فهم جميعاً أحياء ولهم ثقل

وتاريخ مشرف في مجالاتهم حتى لا تتألم غداً سهام النقد بعد ما نالوا منها قسطاً وفيراً) هل كانوا جميعاً خونة أو باعوا قضية فلسطين عندما أدركوا وأيقنوا أن التواصل مع دعاة السلام في المجتمع الإسرائيلي على إختلاف ديانتهم يمثلون قدراً من الأهمية (على المستوى الشعبي والإعلامي وبالتالي على المستوى السياسي) وأنا مازلنا نعيش في فكر جامد لا يتحرك أو بمعنى أدق لا يريد أن يتحرك فيما يتعلق بكل ما هو يهودي أو إسرائيلي دون وعي أو دراية أي يهودي أو إسرائيلي خطر على الحق العربي، ويجب مقاطعته بكل السبل والمعايير والمستويات الرسمية والشعبية والفردية وأي يهودي أو إسرائيلي يناصر الحق الفلسطيني ويدعو لإنهاء الإحتلال يمثل إضافة إيجابية للمفاوض العربي أمام العالم المتحضر في أوروبا وأمريكا إذا ما أدرك العالم الغربي أن هذا التواصل بين الشعوب العربية ودعاة السلام داخل الكيان الإسرائيلي الذي يديره حفنة ممن يعتقدون الأيديولوجية الصهيونية الإستيطانية يمكن أن يكون خير ورقة ضغط من الأسيرة الدولية على قادة إسرائيل؟؟

د. في الوقت الذي يشغلنا المغرضون ويشغلون أنفسهم في تبادل الإتهامات بالخيانة والعمالة في كل ما يتعلق بقضية التطبيع مع إسرائيل نجد أن رموز دعاة السلام والأكاديميين الإسرائيليين من اليهود والعرب يظهرون بشكل دائم على شاشة قناة الجزيرة الإخبارية مثل الدكتور يورام ميتال رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون سابقاً ورئيس مركز هيرتسوج لأبحاث السلام في الجامعة ذاتها، وهو من المؤرخين الجدد ومن المعتدلين ومن المعارضين للإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية مثل صحيفة الحياة والتي يكتب فيها من وقت لآخر الدكتور يوسي أميتاي المحاضر بقسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون والمدير السابق للمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، وهو من دعاة السلام والمعارضين للإحتلال الإسرائيلي أيضاً وذلك فقط على سبيل المثال لا الحصر، وفي هذا الصدد

لايتم توجيه الاتهامات بالخيانة أو العمالة لمعدي البرامج ورؤساء التحرير العرب في قطر أو لبنان أو في أي مكان بسبب الذين يتواصلون معهم، بل والمثير للسخرية والعجب أن من يهاجمون أي مصري مثقف أو إعلامي أو أكاديمي تتطلب مهام عمله الإتصال بمواطنين إسرائيليين (مثل المرشدين السياحيين ووكلاء السياحة المصريين مثلاً أو مثل دارسي اللغة العبرية من كوادر تدريس وطلبة تتطلب أبحاثهم السعي للحصول على مصادر المعرفة بالعبرية)، ويتهمونهم بعدم الإحساس القومي لا يخلطون أو يتورعون عن الظهور في قناة الجزيرة (التي تقوم بالتطبيع مع اليهود علناً على شاشتها، بمفهوم التطبيع الضباب الغير محدد الذي يتاجرون به) دون مسائلتهم بكل بساطة لماذا تتعاونون وتظهرون على شاشة قناة فضائية تقوم علناً بالتطبيع (المهني كما ينبغي تسميته بموضوعية) وتحرمون على غيركم من الشرفاء أي شكل من أشكال التطبيع (المهني كما ينبغي تسميته)؟؟ بل والأنكى من ذلك كله أنه عندما يتقابل أي مسئول مصري سابق (أي أنه لا يمثل النظام رسمياً الآن) مثل جميع سفراءنا المحترمين السابقين في إسرائيل أو من كانوا رؤساء لإدارة إسرائيل في الخارجية المصرية سابقاً مع أي مثقف أو مسئول سابق من الإسرائيليين الذين لا يمثلون الحكومة الإسرائيلية رسمياً الآن) فإن أبواق الهجوم والنقد والاتهامات تخرس دون إبداء أسباب للتغاضي عن نقدهم أو هجومهم في حين عندما يلتقي أي رمز من رموزنا الثقافية المحترمة مع أي إسرائيلي لا يمثل حكومته بشكل رسمي في أي مكان تقوم الدنيا ولا تقعد!!

➤ وأخيراً وليس آخراً، أطالب إعلامنا ورموزنا الثقافية بل ورؤساء مجالس النقابات المهنية في مصر بأن تعيد صياغة مفهوم المقاطعة لكل أشكال التطبيع بحيث تصبح المقاطعة بالفعل ورقة حقيقية للضغط على أصحاب القرار الإسرائيلي؛ فليس الموسيقار الإسرائيلي (العربي) الذي يأتي ليعزف موسيقانا الشرقية في دار الأوبرا هو من يستحق المقاطعة (بدليل أننا وصلنا

لدرجة التحايل على الجمهور بالإعلان عن حفل لموسيقار فلسطيني في حين أنه مواطن إسرائيلي، بل وأعضاء من فرقته الموسيقية ديانتهم اليهودية). وليس الإعلاميون أو دعاة السلام أو الأكاديميون الإسرائيليون الذين يفضحون ممارسات الإحتلال ليل نهار هم من يستحقون المقاطعة، وبنفس درجة مطالبتي للجميع بتحديد من هم المقصودون بالمقاطعة لكي تؤتي ثمارها، فإنني أطالب الجميع دون إستثناء بأن يستغلوا دعاة السلام الإسرائيليين، وخاصة اليهود منهم وأن يتسابقوا للتواصل معهم لكي ننقل جهودهم من داخل إسرائيل إلى العالم الغربي والأمريكي، وأن يتحول خطابهم السياسي ومواقعهم الإلكترونية وأرشيفهم الذي يزخر بكل الوثائق التي يحتاجها العالم العربي في قضايا التعويضات واللاجئين والحقوق المدنية لإعادة كل الحقوق العربية المسلوبة، وليس فقط بمبادلة الأرض بالسلام مع الحكومة الإسرائيلية، وأنه ليس عيباً على الإطلاق أن نتمعن ونفكر ونغير من رؤيتنا نحو معسكر السلام (الحقيقي) في إسرائيل؛ فقد كان لطفي الخولي رحمه الله من أشد المعارضين لمسيرة السلام مع إسرائيل وللخطوات التي إتخذها الرئيس الراحل السادات وبعد مرور عقد من الزمان على موقفه الرافض وصل الأستاذ الكبير بكل حنكة وحكمة إلى قناعة كاملة بأن التغيير في الفكر أمر ليس عيباً بل إنه شجاعة أدبية وفطنة فسافر إلى آخر بلاد أوروبا ليلتقي بدعاة السلام الإسرائيليين مثلما فعل قبله الزعيم الراحل ياسر عرفات، وأصبح بعد ذلك رمزاً لما يسمى بمعسكر السلام المصري، وياليت شبابنا ورموزنا جميعاً يدركون حقيقة الأمور حتى نستطيع الضغط الحقيقي بورقة التطبيع على الحكومات الإسرائيلية بإستخدام أهم عنصر ضغط في هذه الورقة وهو قلب المجتمع الإسرائيلي المحب للسلام (من الفئتين الثالثة والرابعة) .

وكلمة أخيرة أوجهها للمسؤولين المصريين بوجه خاص باسم شريحة كبيرة من خيرة شباب ورجال مصر الذين درسوا ومازالوا يدرسون اللغة العبرية منذ الستينات من القرن الماضي، عندما أصدر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر توجيهاته بتدريس اللغة العبرية في جامعاتنا المصرية " لكي نتعلم لغة العدو"، وقد كان أساتذتنا الكبار في اللغة العبرية من المحاضرين بالجامعات المصرية والمذيعين بالبرنامج العبري بالإذاعة المصرية بشبكة الإذاعات الأجنبية الموجهة ومن المحللين العسكريين، كانوا جميعاً خير عون لإجهزة الأمن والمخابرات المصرية لرصد وتحليل وتشريح المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته العسكرية؛ فكانت المنظومة الرائعة والملحمة الأسطورية الناجحة في حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ خير شاهد على عمل "كتيبة العبري المصرية" حسب تسمية أساتذنا الكبير في اللغة العبرية والأدب العبري الأستاذ الدكتور إبراهيم البحراوي (في مقاله الجميل الذي نشر بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٥ تعقيباً على قيام كتيبة العبري المصرية بتدريب السينمائيين أيضاً في رائعة المخرج شريف عرفة الأخيرة "ولاد العم")، إن هذه الكتيبة أفرادها يعملون بإخلاص في المؤسسة العسكرية وفي هيئة الإستعلامات، وفي إتحاد الإذاعة والتلفزيون وفي الصحف وفي مجال السياحة وبالطبع يدرسون اليوم في تسع جامعات مصرية (القاهرة / عين شمس / الألسن / الأزهر/ حلوان/ الأسكندرية / المنصورة / طنطا / الوادي الجديد / سوهاج) تقوم بتخريج ما لا يقل عن ٢٠٠٠ طالب سنوياً، أطالب المسؤولين المصريين باسمهم جميعاً بأن يأخذوا حقهم القومي من الإهتمام والتقدير؛ فقد إنقلبت المعايير وبسبب نقص الوعي المعرفي والثقافي لدى غالبية الشعب المصري وللأسف الشديد للغاية لدى كثير من الإعلاميين الدخلاء على مهنة الصحافة والإعلام فإن نظرة المجتمع ومسئولييه لهذا القطاع الكبير من شباب ورجالات مصر العالمين بما يجري داخل المجتمع الإسرائيلي بحكم معرفتهم للغة العبرية، وما يتطلب ذلك من البحث عن المصادر العبرية ومتابعة أنشطة فئات المجتمع

الإسرائيلي المختلفة قد إختلطت عن جهل ودون وعي بورقة التطبيع مع إسرائيل ومقاطعة كل ما هو إسرائيلي فأصبح الشاب الذي يتحدث العبرية أو يعمل بها في أي مجال من المجالات المتاحة في مصر ينظر إليه نظرة شك وإتهام بأنه متعاطف مع اليهود ولغتهم ومتحاييل على القضية الفلسطينية والحق العربي، وأنا هنا لا أبالغ فيما أقول وهذا أمر مؤسف مأساوي ينم عن مدى الجهل الذي وصل إليه مجتمعنا نحو أبنائنا الذين تصل درجة ولائهم وقوميتهم لمصر أضعاف درجة الولاء والقومية التي يتغنى بها المزايدون والمتاجرون بالقضية والذين يجهلون أي شئ عن المجتمع الإسرائيلي بل وعن اليهودية والصهيونية، وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لأطرح تساؤلين هامين للغاية يرتبطان بسياسة الدولة نحو دارسي وخريجي اللغة العبرية بالجامعات المصرية، وسأترك الرد عليها للمسؤولين المصريين، وذلك بدافع قومي وطني من الدرجة الأولى:

السؤال الأول: إذا كانت وزارة التعليم العالي والمسؤولين بالدولة وعلى رأسهم المسؤولين عن التخطيط لسوق العمل وفقاً لإحتياجات الدولة، يعلمون بتخريج ما لا يقل عن ٢٠٠٠ طالب دارسين للغة العبرية سنوياً بعد دراسة جامعية لمدة أربع سنوات، لماذا لا يتم تعيين ١% منهم أي حوالي ٢٠ خريج سنوياً لدواعي الأمن القومي في المطارات والمنافذ والجمارك والموانئ وأجهزة أمن الدولة وشرطة السياحة، وكلها إدارات وأجهزة تتعامل ليل نهار مع سائحين إسرائيليين يفدون للبلاد بشكل دائم بعشرات الآلاف كل عام، وتتطلب طبيعة العمل في هذه المناصب جميعاً معرفة اللغة العبرية وقراءتها، وفهمها حتى يتم التعامل لصالح أمن مصر ولصالح التسويق السياحي الذي ننشده، وهل يتخيل المسؤولين في مصر أن كلية الضباط المتخصصين بأكاديمية الشرطة عندما طلبت تخصص اللغة العبرية من خريجي الجامعات مرة عام ١٩٨٢ (وهي نفس سنة تخرجي) إلتحق زميلي وقتها بالأكاديمية وتخرج ضابطاً لأمن الموانئ، ليعمل في منفذ رفع البرء، وقت أن كانت حركة السياحة الإسرائيلية

اليومية في الثمانينات تدخل لمصر بالآلاف كان وقتها النقيب (خريج الآداب / لغة عبرية) هو أهم شخصية في منفذ رفح؛ حيث كان موظفوا الجمارك والجوازات وأمن الدولة ومندوبو السياحة وغيرهم يستعينون به لترجمة وفهم وقراءة كل ما كان بحوزة السائحين الإسرائيليين، وكم من قضايا تهريب وحيازة أسلحة ودولارات مزيفة نجح النقيب (بتاع العبري كما كانوا يطلقون عليه في رفح، وكنت أعمل وقتها مندوباً للسياحة وأيضاً كانوا يطلقون على (منير بتاع العبري) في الكشف عنها لصالح الأمن القومي بسبب إلمامه ومعرفته للعبرية إلى أن إنتقل لشرطة السياحة وآخر عهدي به برتبة عميد من أبناء كتيبة العبري المصرية، فكيف يكون ميناء طابا البري (المنفذ الدائم للسياحة الإسرائيلية على مدار العام كله بلا توقف بدون ضباط وشرطة سياحة والجوازات وأمن الموانئ وموظفوا جمارك يعرفون اللغة العبرية، وكيف يكون مطار القاهرة الدولي وهو يستقبل يومياً رحلتين لشركتي طيران إير سينا والعال من وإلى تل أبيب بدون أولئك الدارسين والمدرسين للعبرية وكيف تكون إدارة إسرائيل بوزارة الخارجية المصرية بدون هؤلاء الجنود المجهولين (في الواقع نجح أحد الخريجين النابغين في اللغة العبرية في الوصول للإدارة بعد مجهود شاق ومشرف والمستقبل أمامه مفتوح ليضيف لمصر الكثير بتمثيله للكتيبة العبرية). وأرجو أن تكون رسالتي واضحة للإستفادة من الكتيبة العبرية والنظر إليها نظرة فخر وتقدير يستحقونها، بدلاً من نظرات الشك والإتهام التي يتلقونها.

السؤال الثاني: لماذا لا توفر الدولة (ممثلة في وزارة الخارجية والتعليم العالي ورؤساء الجامعات المصرية ومندوبي هيئة الإستعلامات المصريين العاملين في سفارتنا بتل أبيب وقنصليتنا بإيلات) لكوادر المدرسين والمدرسين المساعدين والطلبة في مجال اللغة العبرية المصادر العلمية والأكاديمية المطلوبة بشكل دائم لأبحاثهم ورسائلهم العلمية من كتب وأبحاث علمية تصدر يومياً في إسرائيل وجامعاتها لإتاحتها بمكتبات الجامعة والمراكز البحثية

المصرية (عن طريق بعثتنا الدبلوماسية في إسرائيل بالتنسيق مع رؤساء الجامعات المصرية) بدلاً من توجيه عبارات اللوم والإتهام والتحذيرات المختلفة لآلاف من أفراد الكتيبة العبرية (بدءً من طلاب السنة الأولى وحتى الأساتذة الأفاضل) عندما يفكرون مضطرين للبحث عن مصادر المعلومات الأكاديمية والغير متوافرة بشكل واضح وملموس في مكتبات الجامعات المصرية (وخاصة لطلبة الدراسات العليا لنيل درجات الماجستير والدكتوراة) في المركز الأكاديمي الإسرائيلي الموجود في قلب القاهرة وفقاً لإتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية؟؟؟ إذا كان فكر المقاطعة لكل أشكال التطبيع يشمل المركز الأكاديمي الإسرائيلي حتى بالنسبة للكتيبة العبرية في مصر والتي تقدر بعشرات الآلاف منهم فئات يحتاجون للإطلاع على الكتب والمؤلفات والأبحاث العلمية الحديثة باللغة العبرية فمرحباً بهذا الفكر إذا كان سيخدم أهدافاً قومية لا مجال لنقاشها هنا، ولكن على المسؤولين في الدولة توفير المصادر العلمية التي تصدر في إسرائيل ويحتاجها مئات الباحثين المصريين في المجال الأكاديمي وذلك بأسهل الطرق المتاحة وهو خلق آلية من الإتصال بين الملحقين الإعلاميين بالسفارة المصرية في تل أبيب (وهم من الكتيبة العبرية ممن يعملون في الهيئة العامة للإستعلامات)، وبين رؤساء الجامعات المصرية أو من ينوب عنهم بشكل إسبوعي أو شهري لإحضار أو إرسال أية مادة علمية حديثة تصدر في إسرائيل وتخدم أفراد الكتيبة العبرية في مكتبات جامعاتهم لكي يبعدوا أفراد هذه الفئة المظلومة عن القيل والقال وعن الإتهامات الغير مسئولة عندما يفكرون ويسعون للإرتقاء بدرجاتهم العلمية على غرار أخوتهم من طالبي العلم في المجالات الأخرى.. اللهم بلغت ... اللهم فاشهد.

ونهاية أقول إن ترك مفهوم المقاطعة لكل أشكال التطبيع بشكله العام الذي صيغ به منذ ثلاثين عاماً دون إعادة صياغة لإستغلال العوامل التي يمكن الإستفادة منها لصالح الحق العربي داخل المجتمع الإسرائيلي للضغط الحقيقي المطلوب على من يجب علينا مقاطعتهم رسمياً وشعبياً لن يكون في صالح القضية الفلسطينية، ودائماً سيترك المجال لتفسيرات شخصية حسب تفسيرات الأفراد لدرجات فهمهم للتطبيع الفردي الشعبي دون إنسجام أو توحيد للمفاهيم بسبب عدم المعرفة الكاملة بما يجري حولنا، وأنهى كلامي بما بدأت به، وهو أن الأمر متروك لحرية التعبير والرأي (بشرط الوعي والمعرفة) دون وصاية من أحد على أحد إحتراماً لعقول شعبنا وشبابنا وعلى من يرغب في المقاطعة الشاملة الكاملة دون تمييز أن يفعل ذلك، وعلينا أن نحترم مشاعره ولكن ليس من حق أحد الوصاية على فكر أحد أو توجيه إتهامات خطيرة لأبناء بلده المخلصين لمجرد إختلافه في الرأي معهم.

الباب الخامس

رؤية مستقبلية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي

أرجو أن يكون القارئ العزيز قد تزود ببعض الحقائق التاريخية والمعطيات الغير متاحة بشكل كبير في المنظومة التعليمية لشبابنا أو في المنظومة الإعلامية لشعبنا بصفة عامة، وأتمنى أن تكون الصورة أوضح الآن عند شبابنا وشعبنا فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وفيما يتعلق بالصهيونية واليهودية ودولة إسرائيل بين الحقائق والأساطير والأكاذيب حتى يستطيع شبابنا، وتستطيع شعوبنا التعامل مع هذه الحقائق والمعطيات بالشكل الأكثر فعالية، والسبيل لذلك دائماً وأبداً يتمثل في الموضوعية والوعي المعرفي والثقافي بكل أبعاد الصراع، وبنفس القدر يبتعد عن العاطفة والإنفعالات والمشاعر الغير مبنية على علم ووعي وإدراك، ورغم أن هدفي من الكتابة الذي أوضحته في مقدمة الكتاب ينتهي مع سطور الصفحات السابقة من موضوع معسكر السلام في إسرائيل وموقفنا تجاه قضية التطبيع مع إسرائيل إلا أنني وجدت في نفسي مسئولية قومية ووطنية تتطلب أن أختتم كتابي بطرح تصور جديد لإقتراح حل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً بإستخدام وسائل الضغط السياسية والإعلامية والديبلوماسية بشكل مدروس أو بمعنى أدق باللغة العامية " ملعوب" يختلف عن أسلوب إدارتنا للقضية الفلسطينية طيلة الستين عاماً الماضية والذي لم نجني من ورائه غير التنازلات والخضوع للإملاءات والشروط الإسرائيلية الصهيونية حيث لم تنجح الحركة الصهيونية وأيديولوجيتها في بناء وطن قومي لليهود في فلسطين فحسب؛ بل يجب الإعتراف بكل شجاعة بأنها نجحت في إستدراج العالم العربي أجمع إلى معالجة الصراع العربي الإسرائيلي بالأسلوب والطريقة التي رسمتها لنا من ردود

أفعال وأفعال إنفعالية مبنية على الجهل بما يدور في المجتمع الإسرائيلي وعلاقته باليهودية واليهود في العالم، فلم ندرك على مدار ستة عقود كاملة أية أوراق ضغط يمكننا إستخدامها لإعادة الحق العربي المسلوب، وصرنا أمام العالم مسلوبي البصيرة لا نرى سوى عدو واحد إختلفنا في تحديده وتعريفه حتى اليوم؛ فكل يهودي في نظرنا هو صهيوني، وكل إسرائيلي في نظرنا صار يهودياً، وتناحرنا مع بعضنا البعض في جدال عقيم إستنزف قوانا وعقولنا فتمكن الفكر الصهيوني الإستعماري من فرض نظرية لعبة الديمقراطية (العرقية كما عرفها اليهود أنفسهم) والتي يجب أن يُحل الصراع العربي الإسرائيلي من خلالها لتوفير الأمن والوجود للكيان اليهودي؛ وهو الأمر الذي لا يختلف عليه إثنان في المجتمع الغربي والأمريكي، فدخلنا بأرجلنا الدائرة المفرغة وما تستنزفه من أعوام تلو الأعوام على حساب الحق الفلسطيني من تهويد لكل شئ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن زيادة في مساحة المستوطنات اليهودية الغير شرعية لتغيير الوضع الديموجرافي كل يوم لصالح المفاوض الإسرائيلي على أرض الواقع، وتتاسينا في خضم المعارك الوهمية التي نديرها مع أنفسنا في العالم العربي من بعد رحلة الزعيم الراحل السادات للقدس عام ١٩٧٧، أن هناك واقعاً ملموساً داخل المجتمع الإسرائيلي وحقيقة دامغة أوضحها لنا اليهود المعتدلون أنفسهم، ويفضحونها كل يوم وكأنهم يرسلون لنا ليل نهار بندات إستغاثة مشفرة (باللغة العبرية) مفادها أن غالبية المجتمع الإسرائيلي (بالقطع ما يزيد عن ٥٠% من تعداد سكان إسرائيل لأنه بحسبة بسيطة ما يقرب من نصف هذا الرقم هم عرب إسرائيل من مسلمين ومسيحيين، والذين يربو عددهم على المليون وربع مليون نسمة، يقتربون من ٢٠% من تعداد سكان دولة إسرائيل) لا يقبلون ولا يوافقون على السياسات الصهيونية لحكومات إسرائيل التي تصل إلى الحكم بطريقة ديمقراطية سرطانية محبوكة لفترة وإستبعاد أي مرشح له نوايا يسارية معتدلة من شأنها الخروج على النص، والسيناريو الصهيوني وفقاً للخطوط الحمراء التي تحدثنا عنها وإن

حدث وإخترق أي مرشح إسرائيلي هذا الجدار الديمقراطي المحبوك ووصل إلى السلطة فإنه لا ولن يستطيع تشكيل حكومة إسرائيلية يغلب عليها الفكر اليساري المعتدل، وبالتالي لن تحظى بأغلبية داخل الكنيست الإسرائيلي (الديمقراطي والذي يأخذ بالأصوات في كل قرار يمس الدولة)، وإذا حدث خلل في هذه المنظومة، وقرر رئيس حكومة مثلاً إتخاذ قرار تاريخي لأجل شعب إسرائيل البسيط (من الفئة الثالثة) لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية (مثل إسحاق رابين) فإن مصيره محتوم وسيكون عبرة ودرساً قاسياً لكل من تسول له نفسه في التفكير أو إتخاذ قرارات تخرج عن إطار الأيديولوجية الصهيونية. وقد آن الأوان لتوضيح هذه الحقيقة لشعوبنا العربية أولاً ثم إستغلالها أحسن إستغلال بإخراجها من إطار الرسائل المشفرة بالعبرية إلى كل لغات العالم، مع إظهار وإبراز وإشهار ممثلي أكثر من نصف الشعب الإسرائيلي من يهود ومسلمين ومسيحيين ودعوتهم لكل بلد عربي ومصافتهم أمام أعين العالم كله، وفي كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة لكي يعرف الإتحاد الأوروبي وشعوبه، والإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي أن حكومات إسرائيل المنتخبة ديمقراطياً لا تمثل آمال غالبية الشعب الإسرائيلي في كل ما يتعلق بسياسات الإحتلال والقهر والتعذيب والحصار والتجويع والمذابح ضد الفلسطينيين، وأنه يجب أن يتم عمل إستفتاء عالمي للوصول لصيغة إجبار حكومات إسرائيل اليمينية الصهيونية المتطرفة على القبول بمبدأ مبادلة الأرض بالسلام وفقاً لمرجعيات الشرعية الدولية، ومن أجل توفير الأمن الحقيقي للمجتمع الإسرائيلي داخل كيان معترف به من كل دول العالم له حدود ودستور ويلتزم بقرارات الأسرة الدولية، وقبل أن أطرح تصوري لحل القضية الفلسطينية في نقاط محددة (حتى لا أترك الأمور نظرية دون فكر له أهداف محددة) أدعو كل عاقل في الأمة العربية للرجوع بذاكرته عدة سنوات للوراء لنتذكر جميعاً ماذا حدث في يوغوسلافيا التي كان يحكمها بالحديد والنار الديكتاتور ميلوسوفيتش (والذي وصل للحكم بأسلوب "ديموقراطي" مشابه

لديمقراطية العرقية التي تنتهجها حكومات إسرائيل للوصول للحكم)، ولكن ناشطي المعارضة الشعبية من المثقفين والإعلاميين ورجال الفكر فاض بهم الكيل فقرروا دعوة أفراد الشعب اليوغوسلافي المعارض لسياسات وحكم ميلوسوفيتش للخروج للإحتجاج السلمي المتحضر والتجمع بمئات الآلاف في أكبر الميادين العامة والإعتصام لعدة أيام لإظهار رغبتهم في تغيير نظام الحكم أمام العالم أجمع. وكانت للشعب اليوغوسلافي كلمته ويده العليا في أقل من أسبوع، لأنه بحسبة بسيطة لا يقدر أي حاكم أو طاغية أو أي نظام في العالم أن يقهر أو يسجن أو يقتل مليون مواطن يتظاهرون سلمياً لعدة أيام، دون القيام بأي أعمال عنف أو شغب في منشآت الدولة حتى لا يوفرون ذريعة أو حجة للقمع كما يحدث في أي مكان في العالم.

وقد قصدت من تذكير العرب بهذا المشهد أن أحفز مخيلة القارئ العزيز نحو سيناريو ومشهد أصبح العالم العربي والإسلامي كله في أمس الحاجة إليه وتدعيمه وتعزيزه لوضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي إلى الأبد، ألا وهو رموز دعاة السلام في المجتمع الإسرائيلي وخارجه من رجال فكر وأدب وإعلام وأكاديميين وسياسيين قدامى وحاخامات يهود ومعتدلين من أمريكا وإسرائيل وكل دول أوروبا يتصدرون مظاهرة سلمية من أجل مطالبة حكومة إسرائيل اليمينية الحالية باسم "اليهود المعتدلين"، وباسم "الشعب الغير صهيوني" وباسم "كل الفئات الإسرائيلية التي تريد التعايش مع الدولة الفلسطينية وإقتسام القدس"، وهذه المظاهرة يلتحم فيها رموز وممثلو الشعب الفلسطيني من دعاة السلام ورجال الفكر والدين والإعلام، وكذا رموز الدول العربية (التي تطرح مبادرتها الرسمية للتطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل السلام وفقاً لمبدأ مبادلة الأرض بالسلام)، ويتظاهرون بشكل منظم بأعداد لا تقل عن ربع مليون متظاهر بأي حال من الأحوال، أي يسبقها إعداد جيد للغاية وأقصى درجة من الإستثمار الإعلامي لهذا الحدث، وتكون مظاهراتهم الأولى خارج إسرائيل ومن

قلب العالم العربي والإسلامي، مرة من تركيا، ومرة من القاهرة ومرة من الأردن ثم مرة من فرنسا وبعدها (وهو أمر هام جداً في إعداد جموع شعب خائف ولا يجد أمل في حكوماته المتعاقبة؛ لذا يجب أن يتم هذا التصور خارج إسرائيل في البداية ليرى أفراد الشعب الإسرائيلي المحب للسلام مردود إنتفاضة السلام قبل أن يشارك فيها بفاعلية) يتم الترتيب لأكبر حشد ممكن من رموز السلام في المجتمع الإسرائيلي، ومن كل طوائف اليهود في العالم (بعد مشاهدة ومعايشة أربع مظاهرات تاريخية داخل وخارج الشرق الأوسط) يتم الدعوة فيه لمليون مواطن في أكبر ميادين إسرائيل (ميدان رابين والذي شهد إغتيال أول وآخر رئيس حكومة فكر في الخروج عن النص الصهيوني)، وعندما أقول مليون مواطن فإنني أقولها بكل ثقة وبدون أي خيال جامح لأنه إذا خرج ربع عرب إسرائيل من المسلمين والمسيحيين سيشكلون ثلث مليون متظاهر، وإذا خرج خمس سكان دولة إسرائيل من اليهود الراغبين في السلام والتعايش سيشكلون أكثر من العدد المطلوب لإجبار أية حكومة إسرائيلية على الخضوع للشرعية الدولية، ولكم أن تتخللوا المشهد لمدة يومين إثنين فقط من التظاهر السلمي دون أي أعمال عنف أو شغب، وفي حضور مراقبين دوليين (في شكل إعلام عالمي يأتي لتغطية ما يدور داخل إسرائيل)، وفي حضور مكثف من الإعلام العربي (الذي يرسل مراسلوه ليل نهار من قلب إسرائيل بأخبار الحصار وإجتماعات المسؤولين الإسرائيليين والتي لا تهم أي مواطن عربي أو إسلامي في شيء، وإن كانت تُنْغص عليه معيشتة وتزيد من آلامه وأوجاعه)، ولكم أن تتخللوا كيف سيكون موقف حكومة نتتياهو إذا ما تعرضت بالإذى والقمع لمتظاهرين يهود جاءوا من أطراف العالم المتحضر، ومتظاهرين إسرائيليين من اليهود والمسلمين والمسيحيين، وهم يقفون متشابكي الأيدي للمطالبة بإحلال السلام ووضع حد للفكر الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، فهل بعدها سيجد مجلس الأمن والأمم المتحدة وكل دول أوروبا مبرراً أو حججاً

واهية لعدم فرض قرارات الشرعية الدولية على نظام الحكم في إسرائيل الذي يبرطع بسياساته الإستعمارية الإستيطانية رغم أنف ورغبة معظم مواطنيه!!

وإلى سيادتكم خلاصة قولي وتصوري العملي غير التقليدي لإنهاء المشكلة الفلسطينية رغم أنف حكومة إسرائيل الصهيونية، وهو تصور يتم في نقاط محددة وعلى مراحل زمنية قصيرة - وأكرر قصيرة - لا تتعدى شهوراً من عامنا الحالي ٢٠١٠ والذي بدأ منذ أيام، على النحو التالي:

أولاً- نشر الوعي والثقافة الخاصة بمفهوم السلام الذي طرحته جميع الدول العربية بمبادرة سعودية، وأخذت مصداقيتها وقوتها من جامعة الدول العربية، ويمكن تنفيذها في أي لحظة ستخضع فيها أية حكومة إسرائيلية لضغوط دولية مع الضمانات التي ستكفلها أمريكا والمجتمع الدولي لتلك الحكومة بتوفير الأمن والسلام الذي يطرحه العرب في مبادرتهم للشعب الإسرائيلي بعلاقات حسن الجوار والتعايش وليس بمبدأ القوة. ويجب على الأنظمة العربية العمل بكل قوة على شرح وتوضيح معاني هذه المبادرة للشباب ولكل طوائف الشعب العربي لتهيئته نفسياً للحظة التعايش السلمي مع دولة إسرائيل، ونشر هذا الوعي وثقافة السلام تتطلب شرحاً وتفسيراً لكل ما يجري داخل المجتمع الإسرائيلي (والذي حاولت بكل تواضع الإشارة إليه في كتابي هذا) لكي يعرف كل مواطن عربي ما الفرق بين الصهيوني واليهودي والإسرائيلي، وأن هناك قوى سلام حقيقية داخل المجتمع الإسرائيلي لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير ميزان القوى السياسي الذي يميل دائماً لصالح التيار القومي الديني المتشدد (والذي لا يمثل في قاعدته الشعبية أكثر من ثلث سكان دولة إسرائيل بكل المقاييس والمعايير)، ولكن هذه القوى يمكن الإستفادة منها وإستغلالها لنصرة الحق الفلسطيني وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي العسكري وإقامة الدولة الفلسطينية، ويجب أن تسعى الأنظمة العربية بوعي ودراية لأن يعرف كل مواطن عربي أن الزعيم الراحل السادات قد خاطب هذه الفئة الكبيرة من الشعب الإسرائيلي، وأدرك حقيقة

وجودها، وأن الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات قد تقابل وتصافح وتجاوز مع رموز هذه الفئة عندما كان يناضل من موقعه في تونس (بعد المقاطعة العربية لمصر ومحاولة عزلها عن الأسرة العربية عقاباً لها على تبني سياسة السلام لاستعادة الحق العربي) وأن المثقفين المصريين والعرب الفلسطينيين قد أرددوا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أهمية ونقل معسكر السلام الحقيقي الإسرائيلي إذا ما تكاتفوا معه ولم يتجاهلوه أو يحملوه ما لا يقدر أو يستطيع فعله داخل إسرائيل.

إن هذا الوعي ونشر ثقافة السلام يجب أن يتم كمشروع قومي وبأسرع وقت ممكن حتى نضع نهاية لخلط الأوراق السياسية ببعضها سواء عن جهل أو تنفيذاً لأغراض سياسية تخفي عن الشعوب العربية ولحماية شعوبنا وشبابنا من الإنجراف وراء الشعارات الدينية الخاطئة والدعوات الجهادية الحماسية لتحرير التراب الفلسطيني والعربي بالقوة العسكرية (لأن إستخدام القوة العسكرية له مقومات وظروف ليست متوافرة لدى جميع الأطراف العربية بكل موضوعية وشفافية، ولأن جميع الدول العربية قد وصلت لقناعة تامة بإمكانية وضرورة حل الصراع بالطرق السلمية من أجل المصالح القومية العليا للعالم العربي، والاهم من هذا وذاك هو أن القناعة بحل الصراع سلمياً لا يعني بأي حال من الأحوال التنازل أو التخلي عن فكر المقاومة العربية لكل أشكال العدوان الإسرائيلي بما في ذلك إستخدام القوة لمقاومة القوة الإسرائيلية الغاشمة، ليكن ذلك جلياً لكل شاب وكل قارئ؛ فالمقاومة الشعبية المدنية والمسلحة للإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ حق مشروع للشعب الفلسطيني ومن يمثله، تكفله جميع المواثيق والمعاهدات الدولية، ولكن هناك فارق شاسع بين مقاومة الإحتلال بكل الطرق وإبقاء ورقة المقاومة في يد المفاوض الفلسطيني حتى آخر لحظة في الصراع، وبين إختيار الحل العسكري لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بحرب فاصلة أو بمعركة حاسمة بين

الفلسطينيين والإسرائيليين لأن هذا لم يحدث من الطرفين طيلة ستين عاماً، ولن يحدث أبداً تحت أي ظروف أو شعارات خيالية غير واقعية (ولو كان هذا التصور هو الأوحّد لحل الصراع لما كانت زعامات الدول العربية أجمع قد طرحت المبادرة السلمية لحل الصراع بمبدأ مبادلة الأرض بالسلام)، وكفانا خداعاً للنفس ولشعوبنا ولنسرع الخطى لوقف المخطط الصهيوني لتهويد الأرض المحتلة وزرع كل شبر فيها بمستوطنات تخلق أمراً واقعاً يُعقد الأمور كلما طال الوقت الذي يخطط له زعماء الفكر الصهيوني ويستفيدون منه، وليس لصالحنا بأي حال من الأحوال التأخر في إتخاذ قرارات تاريخية مطلوبة تكسر الجمود الفكري الذي يملكنا ويجعلنا في حالة عجز كامل عن التفكير السليم وإتخاذ القرارات المدروسة لصالح شعوبنا.

ثانياً- العمل بأسرع وقت ممكن على إنهاء الشقاق الفلسطيني المخزي والمثير للأسف والإشمئزاز، وذلك بوقف كل أشكال المتاجرة بالقضية الفلسطينية أو المزايدة عليها لأجل مصالح شخصية خاصة لبعض العناصر والزعامات العربية والفلسطينية التي لا تعمل لصالح الشعب الفلسطيني المقهور بقدر عملها من أجل الإستمرار في مناصب وكراسي تدر عليها ثروات طائلة، وهي تعيش في قصور بدول عربية وأوروبية وتتصّب نفسها ممثلة للشعب الفلسطيني، وأن الألوان لأن تضع هذه الزعامات الوهمية مصلحته فوق مصالحهم الشخصية الزائلة وأن يدرك الشعب الفلسطيني كله أن حالة الشقاق والخلاف والتفكك التي يعيشها زعماءه سواء في السلطة الفلسطينية أو في حماس أو على مستوى باقي المنظمات الفلسطينية سواء الأصولية أو المعتدلة هي العائق الأول والمؤثر ضد تحقيق أحلام السلام والمعيشة داخل كيان سياسي معترف به في الأسرة الدولية، وأنه مع إستمرار هذا الوضع المؤسف لا ولن تستطيع أية قوة عربية أو إسلامية أو دولية إجبار إسرائيل على القبول بقرارات الشرعية الدولية لعدم

وجود وحدة للصف الفلسطيني أو زعامة رشيدة تقوم بتوزيع الأدوار للصالح الوطني الفلسطيني كما تقوم الزعامات الصهيونية بكل حكمة ودهاء بتوزيع الأدوار لصالح الكيان الصهيوني أمام العالم أجمع، وفي هذا الصدد يجب على جميع الأنظمة العربية رفع أيديها فوراً عن التدخل في الشأن الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية الحرجة من الصراع العربي الإسرائيلي، وترك مصر بمفردها تلعب الدور التاريخي المنوط بها، لتوقيع إتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية (الأخوة الأعداء) لأنها الدولة الوحيدة التي تستطيع لعب هذا الدور دون مبالغة أو مزايدة، ويجب أن يستشعر زعماء الأنظمة العربية الخطر والخرج معاً في أخذ البيانات الفلسطينية اليومية الصادرة عن قيادتي حماس وفتح مأخذ الجد، حينما يؤكدون ليل نهار أنه لا بديل عن الدور المصري المسئول للتوصل لإتفاقية المصالحة الفلسطينية الفلسطينية لتوحيد الصف ووضع النقاط فوق الحروف في منظومة توزيع الأدوار الفلسطينية المطلوبة حالياً للوصول للهدف الأسمى؛ وهو إجبار حكومة إسرائيل، لأن إتفاق المصالحة سيعجل بإعطاء قوة الدفع لأي طرح سياسي سلمي سيعرض على الأسرة الدولية لوضع نهاية للصراع من منطلق إدراك العالم العربي لأن عنصر الوقت لا يلعب إلا لصالح الأهداف الصهيونية فقط لا غير، وأن المعرفة والدراسة والإدراك لكل ما يدور حولنا يمثل مسئولية تاريخية على عاتق زعماء العرب والفلسطينيين بضرورة التحرك وإتخاذ القرارات اللازمة قبل فوات الأوان.

ثالثاً- في أثناء العمل لنشر الوعي والمعرفة بما يجري حولنا والعمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية لتوحيد الصف العربي يجب على جامعة الدول العربية بصفتها بيت العرب والقناة الشرعية الدولية التي من خلالها يمكن مخاطبة الأسرة الدولية ومنظماتها، دعوة قادة الأمة العربية لوضع خطة سلام عربية محددة النقاط والأهداف وترتبط بجدول زمني مرحلي لتنفيذها قبل

اللجوء لمجلس الأمن لإستصدار قرار بتنفيذها يتبلور في الإعلان عن قيام دولة فلسطينية والتصويت الدولي على الإعتراف بها بشكل أكثر تحضراً من الذي فعلته قيادات الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل بموجب قرار التقسيم رقم ١٨١ وخوض الحرب مع الأنظمة العربية مستخدمين القوة العسكرية لتنفيذ ذلك الإعلان من جانب واحد دون إعتراف من الطرف الآخر في النزاع وهم الفلسطينيون أصحاب الحق والأرض المسلوبين بالقوة، وأن هذه الخطة بجدولها الزمني يجب أن تصدر عن الدول العربية فقط دون إستئذان أية قوة خارجية حتى ولو كانت أمريكا أو مجلس الأمن، وفي شكل قرار صادر عن زعماء الأمة العربية بالإجماع (٢٢ دولة)، يُضاف إليهم الدول الإسلامية المؤيدة للحق العربي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ليصدر القرار مبدئياً بموافقة ما لا يقل عن خمسين دولة (لا يستأذنون لإصداره أي قوى عربية) ويتضمن حسب تصوري النقاط المرحلية المحددة التالية:

➤ دعوة الحكومة الإسرائيلية للقبول بالمبادرة العربية للسلام (مبدأ مبادلة الأرض بالسلام والبدء فور التوقيع على الإتفاق التاريخي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في التطبيع الكامل في كل مجالات الحياة مع إسرائيل لبناء الثقة بين الشعوب وترسيخ مفهوم السلام الشامل)، وبمرجعيات الشرعية الدولية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية في موعد أقصاه ستة أشهر (من تاريخ القرار العربي الذي سيصدر بالإجماع من جامعة الدول العربية)، وخلال هذه الشهور على إسرائيل وقف كل الأنشطة الإستيطانية حسب مطالب المجتمع الدولي والشرعية الدولية والجلوس حول مائدة المفاوضات لوضع اللمسات الأخيرة والإتفاق الملزم للطرفين حول القضايا التي مازالت معلقة تحت إشراف دولي وهي ترسيم الحدود، وضع اللاجئين والتعويضات الدولية، وضع القدس الإداري في ظل تقسيمها إلى عاصمتين لدولتين وغيرها من موضوعات هامة تمس الحياة اليومية للشعبين مثل قضايا الموارد المائية والمعابر والطرق التي تتيح حق الإنتقال والسفر بين أرجاء

الدولة الفلسطينية، مع تحذير إسرائيل بشكل حاسم وواضح أنه إذا رفضت يد العرب الممدودة بالسلام، ومضت في سياسات المماثلة والتسويق حتى إنتهاء مرحلة خمسة أشهر من مجمل الستة أشهر المحددة؛ فإن جامعة الدول العربية وباقي دول العالم الإسلامي والغربي الحر سوف يستصدرون قراراً ملزماً من مجلس الأمن خلال الشهر الباقي من المهلة لتمكين الفلسطينيين من إعلان دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وخلال هذا الشهر الأخير يتم الإعلان عن الحكومة الفلسطينية الأولى التي ستقوم بتسيير أعمال الدولة الوليدة في سنواتها الأولى (وجزاء من هذه الحكومة من الشخصيات الفلسطينية في المنفى)، ويكون إنتخابها حراً عبر الفلسطينيين في الداخل والخارج.

➤ خلال فترة المهلة يتم تنظيم مظاهرات شعبية عملاقة في عواصم عربية وإسلامية ثم أوروبية لا تقل كل واحدة عن ربع مليون مواطن، ويتم التجهيز لها إعلامياً على أعلى درجة من الحرفية والتوثيق، ويسبق كل مظاهرة دعوة من رموز المجتمع الإسرائيلي ودعاة السلام بمختلف إتجاهاتهم، ومعهم أشهر حاخامات اليهود ورجال الفكر والسياسة اليهود في العالم (حوالي ٢٠ يهودياً نصفهم من إسرائيل ونصفهم الآخر من العالم) إلى البلاد العربية والإسلامية التي ستنظم المظاهرات الشعبية الضخمة، وإجراء أحاديث صحفية وتليفزيونية بلا حدود معهم لإذاعتها وبثها في كل أنحاء العالم، ثم يشاركون مع نظرائهم من معسكر السلام في العالم العربي والإسلامي لحشد الرأي العام العالمي ضد حكومة إسرائيل الصهيونية التي لا تريد أن تخضع للقوانين وللشرعية الدولية. وهذه الخطوة تتطلب من الأنظمة العربية تفعيلاً فورياً لحالة حوار جماهيري عربي على مستوى مسئول للتخلص من حالة التناقض التي نعيشها تجاه قضية المقاطعة للتطبيع مع إسرائيل بتحديد مفهوم المقاطعة، مع من وتحديد مفهوم التطبيع بشكل قاطع، ويندرج على من من فئات المجتمع الإسرائيلي حتى يتم عزل الفئة الصهيونية الحاكمة في إسرائيل عن قاعدتها الشعبية التي ترثها مع

كل إنتخابات إسرائيلية بلعبة الديمقراطية تلك، ليستمر الحال على ما هو عليه إلى ما لا نهاية ما لم نتدخل لوضع حد لهذه الخطة الصهيونية الشيطانية التي تفرز حكومات لا تتحدث باسم أغلب الشعب اليهودي المعتدل.

➤ مع نهاية نصف المهلة (أي بعد ثلاثة أشهر) وأثناء المنظومة الإعلامية العربية والدولية للضغط على إسرائيل وتمهيد الأرضية المناسبة لإستصدار قرار من مجلس الأمن بعد شهرين يتم الدعوة الرسمية لمؤتمر دولي تحت إشراف وتنظيم جامعة الدول العربية من قلب القاهرة يتم فيه توجيه الدعوة لأمريكا وروسيا والإتحاد الأوروبي وتركيا كمراقب، وإسرائيل وكل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وبحضور شرفي لأولئك العشرين رمزاً يهودياً صارخاً، المشاركين مع نظرائهم العرب من معسكر السلام للتحدث في المؤتمر عن يهود العالم - سواء حضرت إسرائيل رسمياً أو رفضت الحضور، وإذا رفضت أمريكا حضور المؤتمر فأهلاً وسهلاً بغيابها، وليعلن العالم الحر في هذا المؤتمر عن تأييدهم لدعوة الجامعة العربية لمجلس الأمن إستصدار قرار بتمكين الفلسطينيين من إعلان دولتهم. وعشية إنعقاد المؤتمر الدولي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي يكون منظموا الحملة الشعبية قد رتبوا المظاهرة الشعبية الكبرى في إسرائيل ليحضرها كل معسكر السلام والراغبين في التعايش السلمي مع الفلسطينيين، وصدقوني لو أن السلطات الإسرائيلية منعت التصريح لدعاة السلام بإقامة هذه المظاهرة الصخمة تحت أية دعاوى فسوف يكون إستغلال ذلك إعلامياً بنفس القدر والقوة لفضح الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة؛ حيث أن صور أربع مظاهرات عملاقة بحضور رموز اليهود في الداخل والخارج ستكون عالقة بأذهان العالم قبيل أنعقاد المؤتمر الدولي المزمع عقده.

➤ العمل خلال الشهر الأخير من المهلة على إستصدار قرار ملزم من مجلس الأمن بإقامة الدولة الفلسطينية مع نشاط دبلوماسي وسياسي مكثف على مستوى العالم كله لتفعيل وتصعيد الضغوط الدولية على إسرائيل حتى تخضع للشرعية الدولية من أجل إرساء السلام في الشرق الأوسط، فإذا إستخدمت أمريكا حق الفيتو لمنع إستصدار القرار من مجلس الأمن تعمل الأسرة الدولية على إصدار قرار من الجمعية العمومية بالإغلبية على غرار القرار رقم ١٨١، والذي أقامت إسرائيل بموجبه دولتها.

رابعاً - لن يخرج العرب من هذه الخطة وهذا الطرح خاسرين لأي شيء؛ بل سيخرجون رابحين في كل الأحوال ومع كل الإحتمالات، فإذا نجح هذا السيناريو فسوف يكون تلاحم رموز دعاة السلام واليساريين اليهود مع نظرائهم في العالم العربي وموافقتهم على المشاركة في الدعوة للتعاون مع معسكر السلام العربي (كما ينادون ليل نهار ويتهموننا بتجاهلهم ومساواتهم بسلطة الإحتلال الصهيونية) خير تجربة حقيقية لإزالة جدار الخوف والكرهية وتعميق مفاهيم العفو التسامح من أجل السلام العادل والدائم في المنطقة، وإذا تخاذل دعاة السلام من اليهود في إسرائيل والعالم وإختلقوا الذرائع والحجج للهروب من مسئوليتهم التاريخية والأدبية (بعدما أشبعونا طيلة عشرين عاماً بالشعارات والتمنيات والنقد اللاذع لحالة التناقض التي نعيشها نحوهم)، فإننا أيضاً سنكون رابحين حيث سنفضح أقنعتهم الزائفة وسوف نضعهم في المكان الذي يستحقونه حينذاك في مصاف المنافقين والمخادعين الذين يستحقون بالفعل كل أشكال مقاطعة التطبيع معهم، وأقول ذلك مسبقاً حتى لا يتهمني أحد بأن هدفي من الحديث عن معسكر السلام الإسرائيلي هو الترويج للتطبيع مع المجتمع الإسرائيلي الذي لا يختلف فيه أحد فيما يتعلق بالعلاقات مع العرب والأيدولوجية الصهيونية، ورغم أنني لا أراهن على جواد معسكر السلام الإسرائيلي فيما يتعلق بالأفكار التي أطرحها لأننا الرابحون في كلتا الحالتين

إلا أن حدسي وخبرتي الميدانية في معرفة المجتمع الإسرائيلي بكل فئاته يؤكدان لي أن الكرة في ملعبنا نحن، وأن معسكر السلام الإسرائيلي لن يتأخر عن فضح حكومته اليمينية من أجل إنهاء الإحتلال البغيض وإحلال السلام مع العرب في المنطقة، لكي ينعم الشعب الإسرائيلي بالأمان والأمن. إن علينا إختبارهم عمليا وليس تقييمهم نظريا فنحن وهم الراحون إذا مانح تعاوننا من أجل السلام ولكن العرب فقط هم الخاسرون إذا ما إستمرت آلية الدائرة المغلقة تأكل في الوقت المهدر بحرفية صهيونية دون تقدم نحو إعادة الحق العربي المسلوب ولن يضير معسكر السلام في إسرائيل إستمرارنا في توجيه الإتهامات له وتقييمه حسب عواطفنا فيكفيه العالم الغربي المتحضر الذي ينظر إليه نظرة إحترام ولا يستطيع أي إنسان عاقل في العالم مطالبة دعاة السلام في إسرائيل بخرق قواعد اللعبة (الديموقراطية) في بلدهم لإجبار حكوماتهم المنتخبة علي القيام بما يريده العالم العربي لحل الصراع من أجل عيون العالم العربي ودون أن يتدخل العالم العربي!!!!

خامساً وأخيراً- لو إستمر العالم العربي في فكره الجامد وتظاهر بعدم معرفة ما يجري على الساحة الإقليمية والدولية وإستمر في خداع شعوبه بالإستمرار في مطالبة حكومات إسرائيل بالخضوع لقرارات الشرعية الدولية طواعية دون تحريك للأمر، ودون إستغلال للقاعدة الشعبية الرافضة لسياسات تلك الحكومات التي لا تمثل رغباتها في السلام للخروج من الحلقة المفرغة التي نسجتها الصهيونية وتستمتع عاماً بعد عام بتنفيذ مخططاتها الإستيطانية نهائياً جهاراً فلا يلوم إلا نفسه ولا يتناول على مصر ورموزها التي أنهت حالة الإنكسار والذل والمهانة التي كان يعيشها العالم العربي وأبدلتها بالكرامة والفخر والثراء الفاحش في إقتصاديات دول البترول بقرارها المدروس بخوض حرب أكتوبر لنسف نظرية الأمن الإسرائيلية في كل بيت، ولا يحق له أن ينتقد مصر والشعب المصري الذي أتاح الفرصة تلو الأخرى للفلسطينيين

بأن يستردوا حقوقهم بالتدريج وبالأساليب السلمية دون إراقة المزيد من دماء الشعب الفلسطيني المنكوب، وعلى من سيهاجمونني وينتقدونني بشدة على أفكار الجريئة التي أطرحها برؤية قومية وطنية خالصة مُرددين نفس الشعارات البالية التي سئمنا منها طيلة عقدين كاملين من الزمان، منتظرين ضغوطاً وهمية ستهبط لهم من السماء على حكومة إسرائيل الحالية أو القادمة أو منتظرين لدولة عربية (غير موجودة في الواقع) ستقوم بتجيش الجيوش لمحاربة إسرائيل حرباً فاصلة عسكرية تحسم الصراع العربي الإسرائيلي دون دراسة لقدراتها العسكرية وللترسانة الأمريكية الرهيبة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في معاركه الخسيسة ضد الشعب الفلسطيني والعربي الأعزل، أقول لهؤلاء كفى خداعاً للنفس وأقتبس لحضراتهم آخر تصريحات لوزير خارجية إسرائيل اليميني المتطرف أقيجدور ليبرمان مع مطلع العام الجديد، حيث صرح مؤخراً علناً أن وزارته لا يجب أن تتشغل بالقضية الفلسطينية وأن الصراع لن يجد له حلاً خلال العشرين عاماً القادمة على الأقل، علماً بأن وزير خارجية إسرائيل الحالي يتبنى علناً سياسة طرد عرب إسرائيل (المواطنين الإسرائيليين) لخارج الخط الأخضر، والعمل على الاعتراف بيهودية الدولة (أي عنصرية الدولة). أما الوزير موشيه بوجي يعلون والذي كان رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي سابقاً فقد صرح مؤخراً أيضاً بأن القضية الفلسطينية هي بدعة اخترعناها وصدقناها.

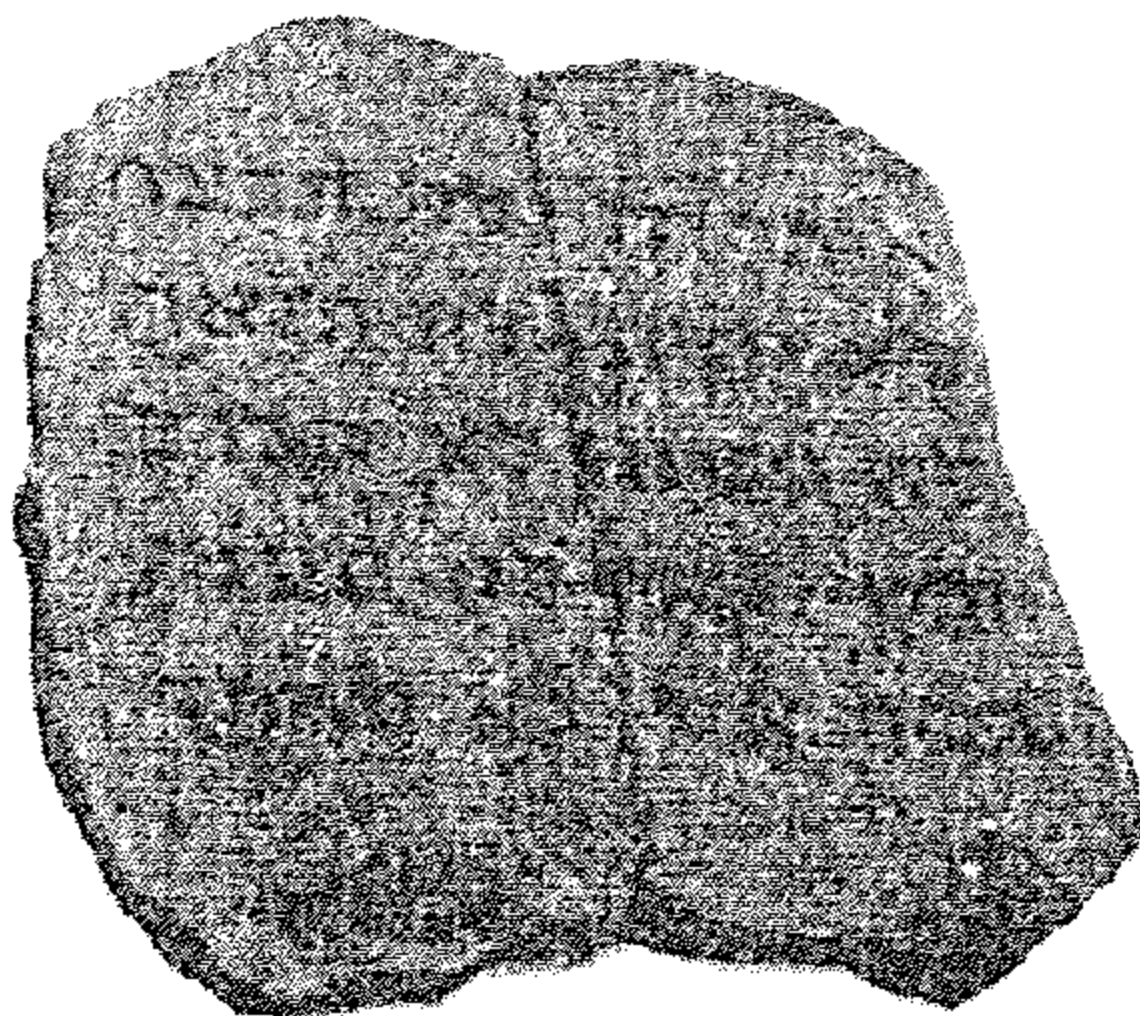
وأؤكد للعالم العربي أيضاً أنه إذا لم نسارع بتغيير أسلوبنا في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي وفقاً للمعطيات والحقائق الموجودة على أرض الواقع بكل شفافية وصراحة فإن عادل الوقت سيؤدي لكارثة ومأساة تاريخية لمن سيبقى من الأحياء من الشعب الفلسطيني بعد عدة سنوات من الآن؛ فالقوة المتنامية بسرعة للمستوطنين اليمينيين المتطرفين في إسرائيل تمثل خطراً داهماً غير ملموس لنا (لأننا مغيبون عن الحقائق وما يجري على الساحة الإسرائيلية)؛

فهم لا يخضعون حالياً للقوانين الإسرائيلية ولا لأوامر الإخلاء التي تصدرها على إستحياء من وقت لآخر بعض المحاكم الإسرائيلية لحفظ ماء وجه الديمقراطية تلك، وسيأتي يوم لا نجد فيه حتى أصوات السلام ولا القاعدة الشعبية الكبيرة من اليهود المعتدلين الذين يمكن إستغلالهم الآن، والآن فقط قبل فوات الأوان لصالح إعادة الحق الفلسطيني والعربي المسلوب، لأن جميع المعطيات والحقائق التي لا نرغب في معرفتها عن المجتمع الإسرائيلي دافنين رؤوسنا في الرمال كالنعام تنفيذاً لفكر المقاطعة لكل أشكال التطبيع، كل المعطيات تؤكد أن تهويد كل شبر في فلسطين في كل يوم مماثلة وتسويق من حكومات إسرائيل المتعاقبة وأن معدلات النمو السكاني والديموجرافي للمستوطنين اليهود المتطرفين ستؤدي لطرد العرب من سكان إسرائيل وتحويل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع صهيوني عرقي عنصري حين يهاجر -= السلام واليهود المعتدلين تاركين الشرق الأوسط للصهاينة وعائدين إلى أوطان آبائهم التي قدموا منها لحل مشكلة يهود أوروبا في القرن قبل الماضي، وليس مستبعداً أن يرجع أبناء اليهود الشرقيين وأحفادهم (الذين لم يكن لهم ناقة ولا جمل في تهجيرهم لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين) إلى أوطانهم في مصر واليمن والعراق والمغرب ليعيشوا مع شتات الشعب الفلسطيني اللاجئين في كل الدول العربية في سلام وأمن كما كان الحال في العصور الوسطى ولينعم اليهود الصهاينة المتطرفون عقائدياً بأرض الميعاد التي قالوا عنها يوماً لترويج أفكارهم وأحلامهم "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

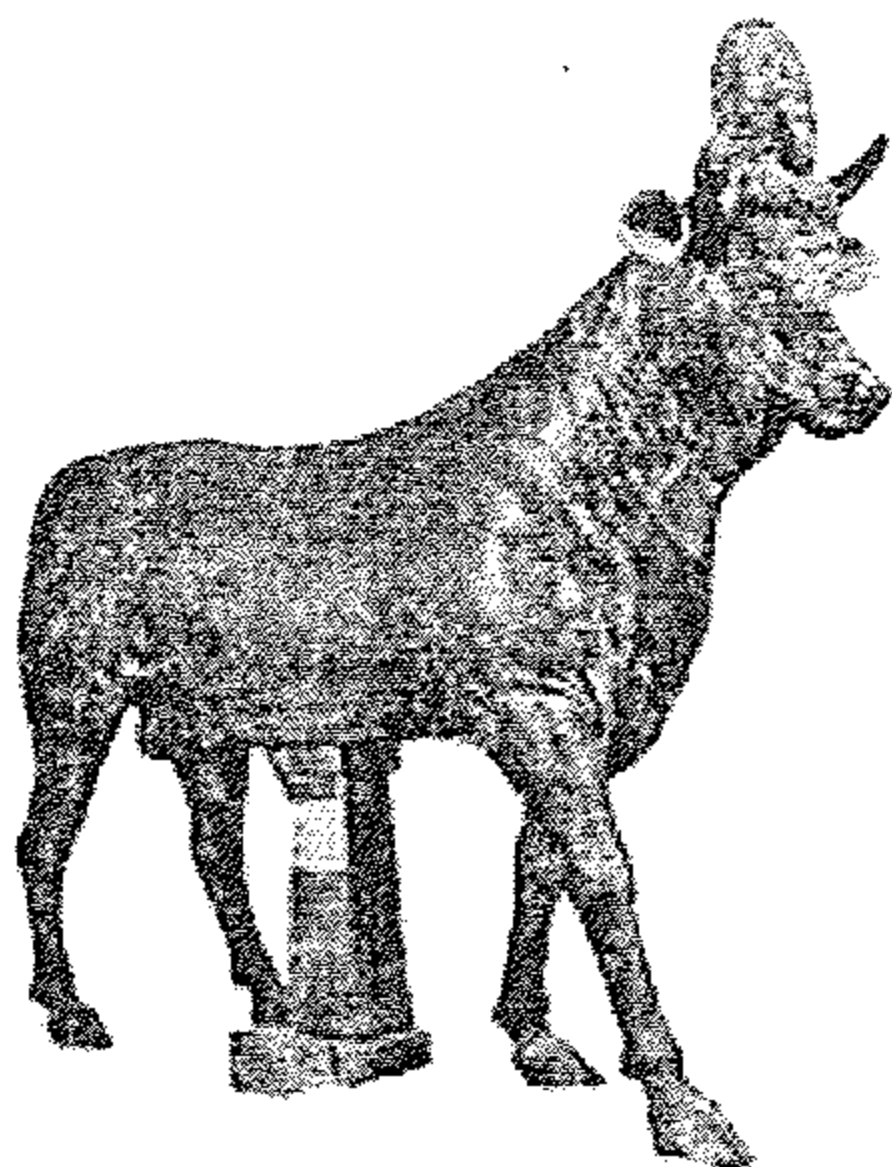
مع وافر تحياتي وإحترامي.. لكل من سيخالفني الرأي.. ويرى في رسالتي درباً من دروب الخيال، اللهم بلغت اللهم فاشهد.

تم بحمد الله ،،،

ملحق الصور



شكل رقم (١)
(لوحتي العهد - ألواح الشريعة)

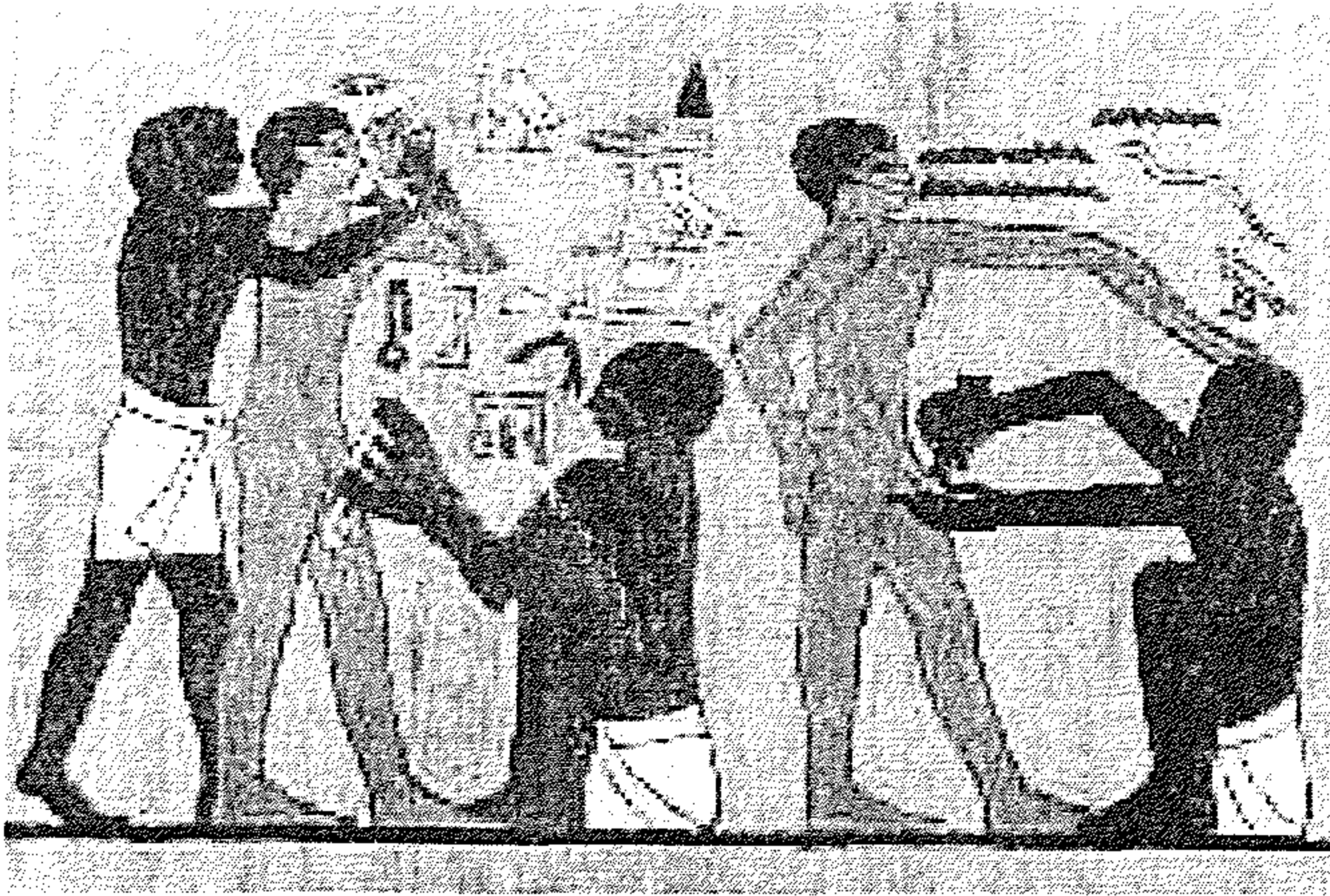


شكل رقم (٢)
(الإله أبيس المصري)



شكل رقم (٣)

(نقش تابوت العهد في معبد كفر ناحوم بفلسطين)

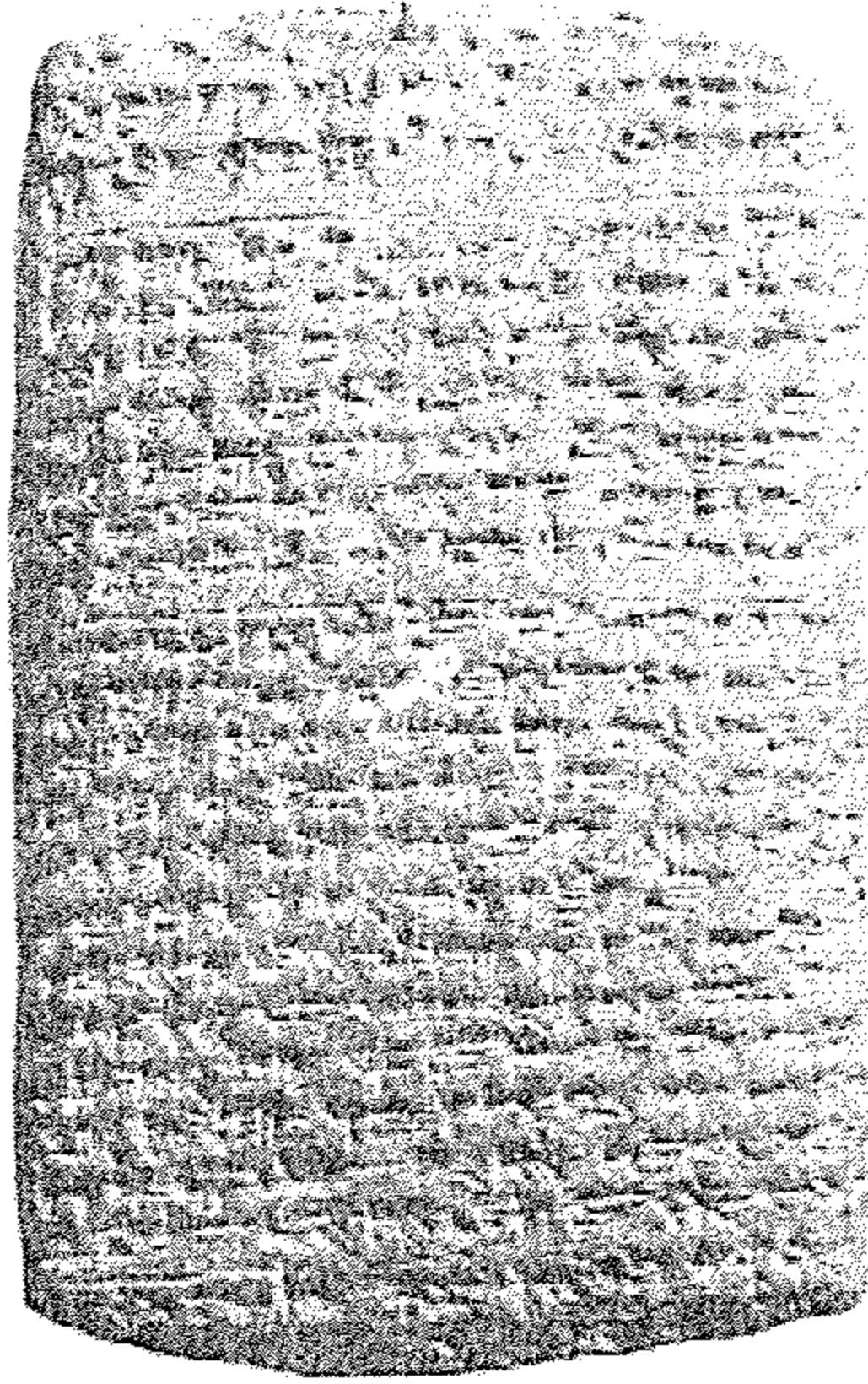


شكل رقم (٤)

(تصوير عملية الطهارة - الختان - عند الفراعنة)



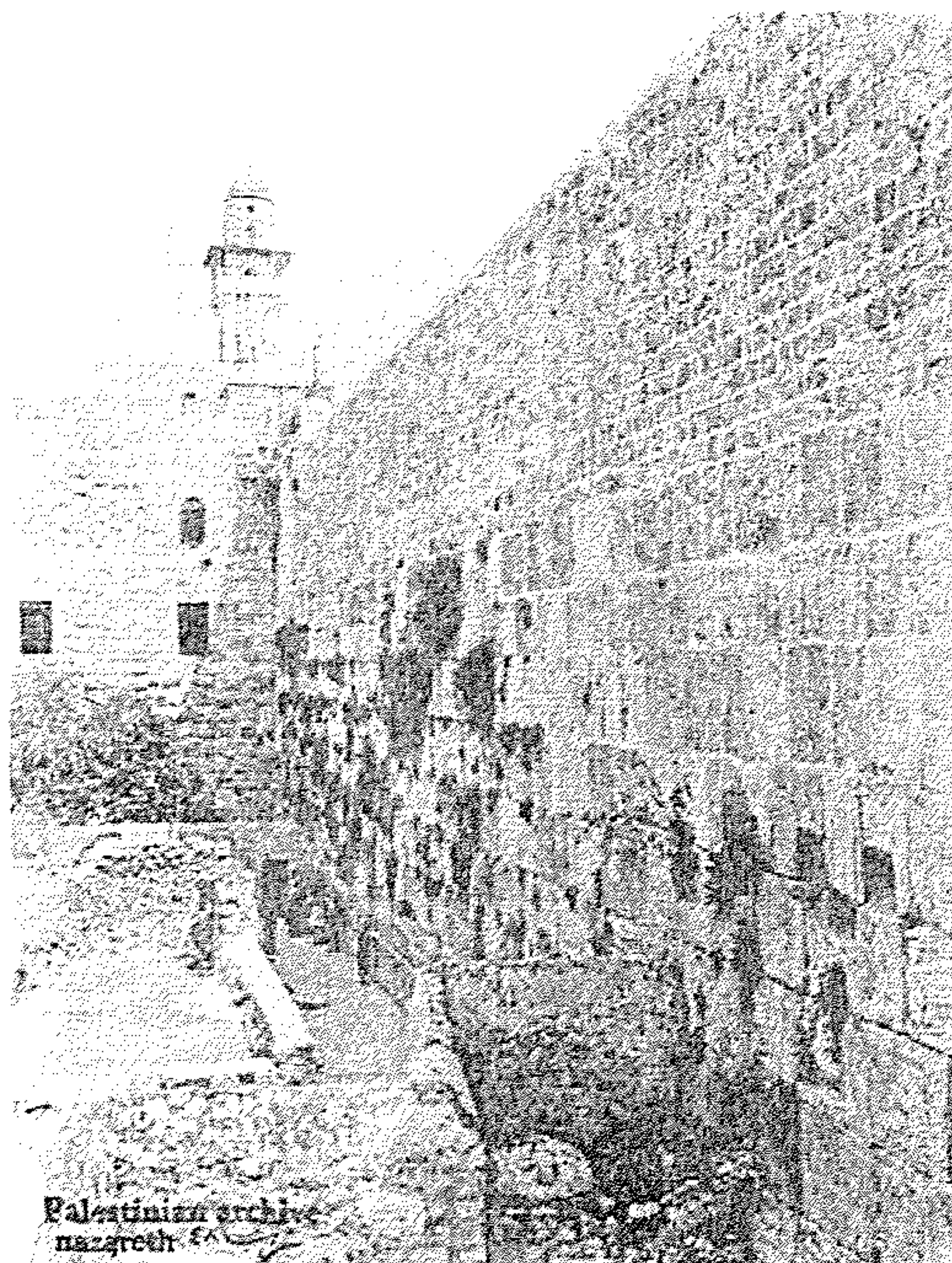
شكل رقم (٥)
(آتون: الإله الخالق الأوحـد)



شكل رقم (٦)
(رسائل تل العمارنة)



شكل رقم (٧) (صفحة من التلمود)



شكل رقم (٨) (حائط البراق)



شكل رقم (٩)
(قبة الصخرة والمسجد الأقصى وحائط البراق)



شكل رقم (١٠)
(حارة المغاربة أو حي المغاربة)



טוב לזייעה
בשרותי א.ש.ד.

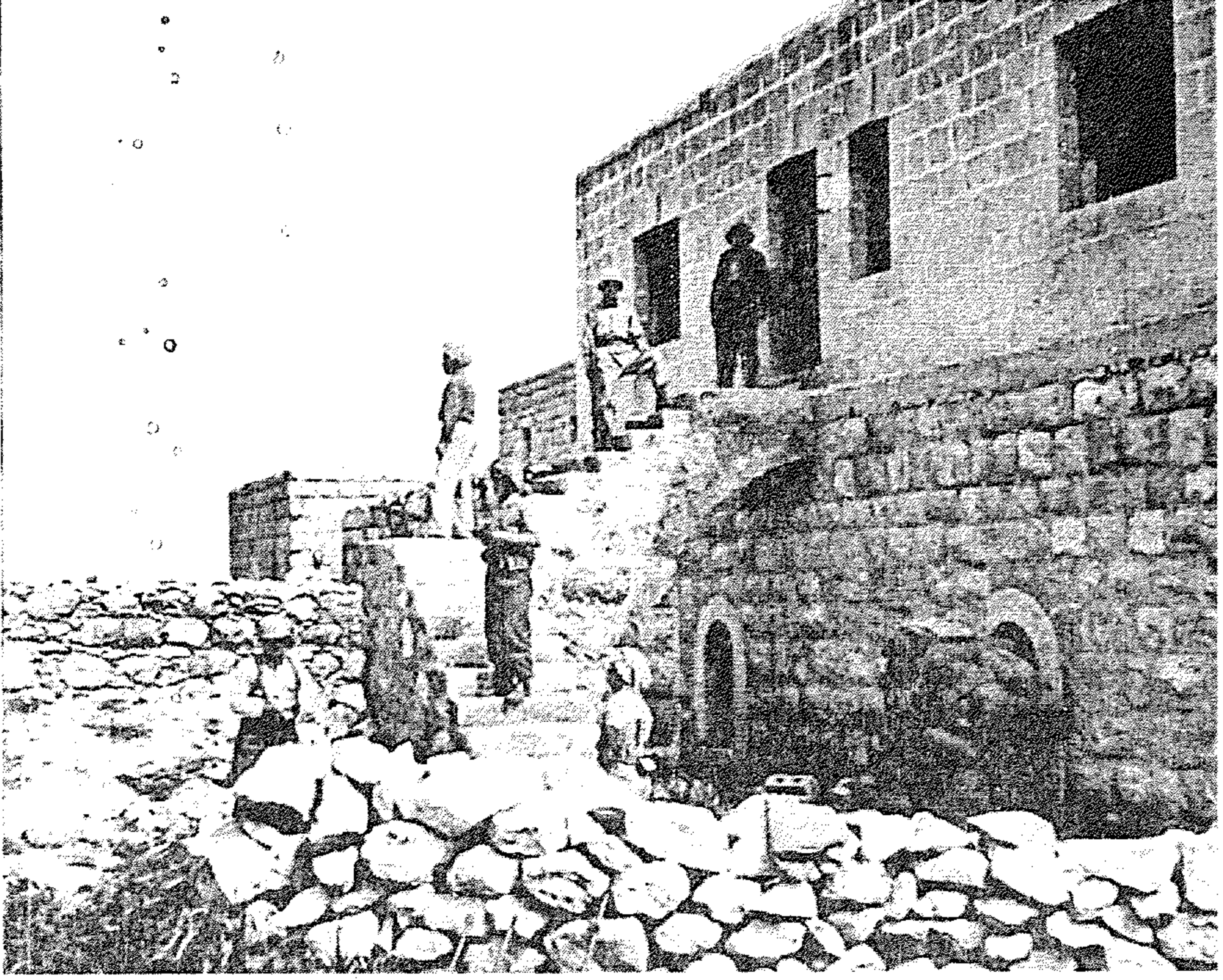
אם לא חשבתם בזה - תמורתו
תורמת למען דור אחרים, היפה

9887

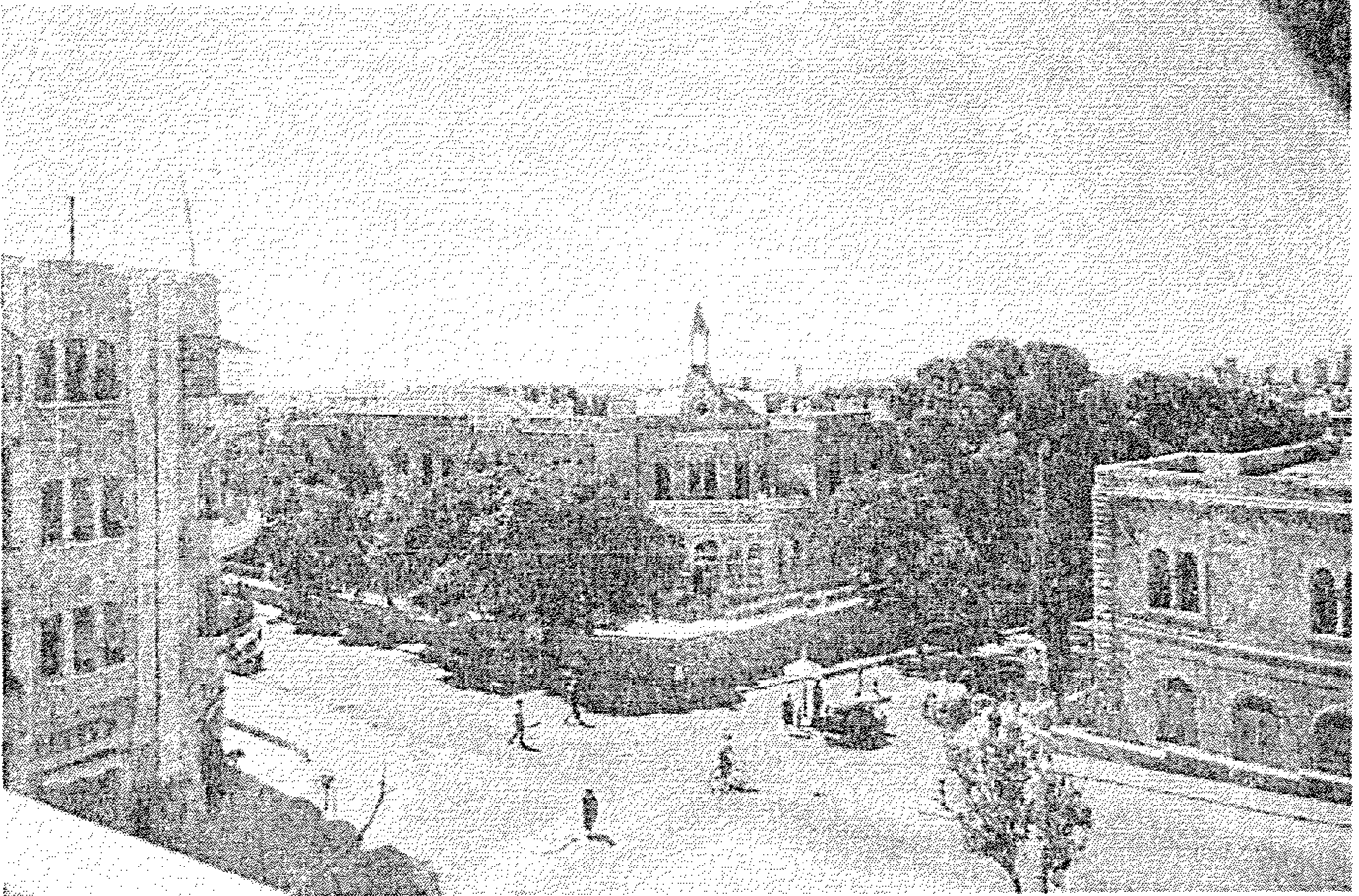
FIELD SIZE



طابع بريد وكوبون لتشجيع الانتقال بوسائل النقل اليهودية داخل اليشوف اليهودي في فلسطين
بالعبرية " ١٩٣٦



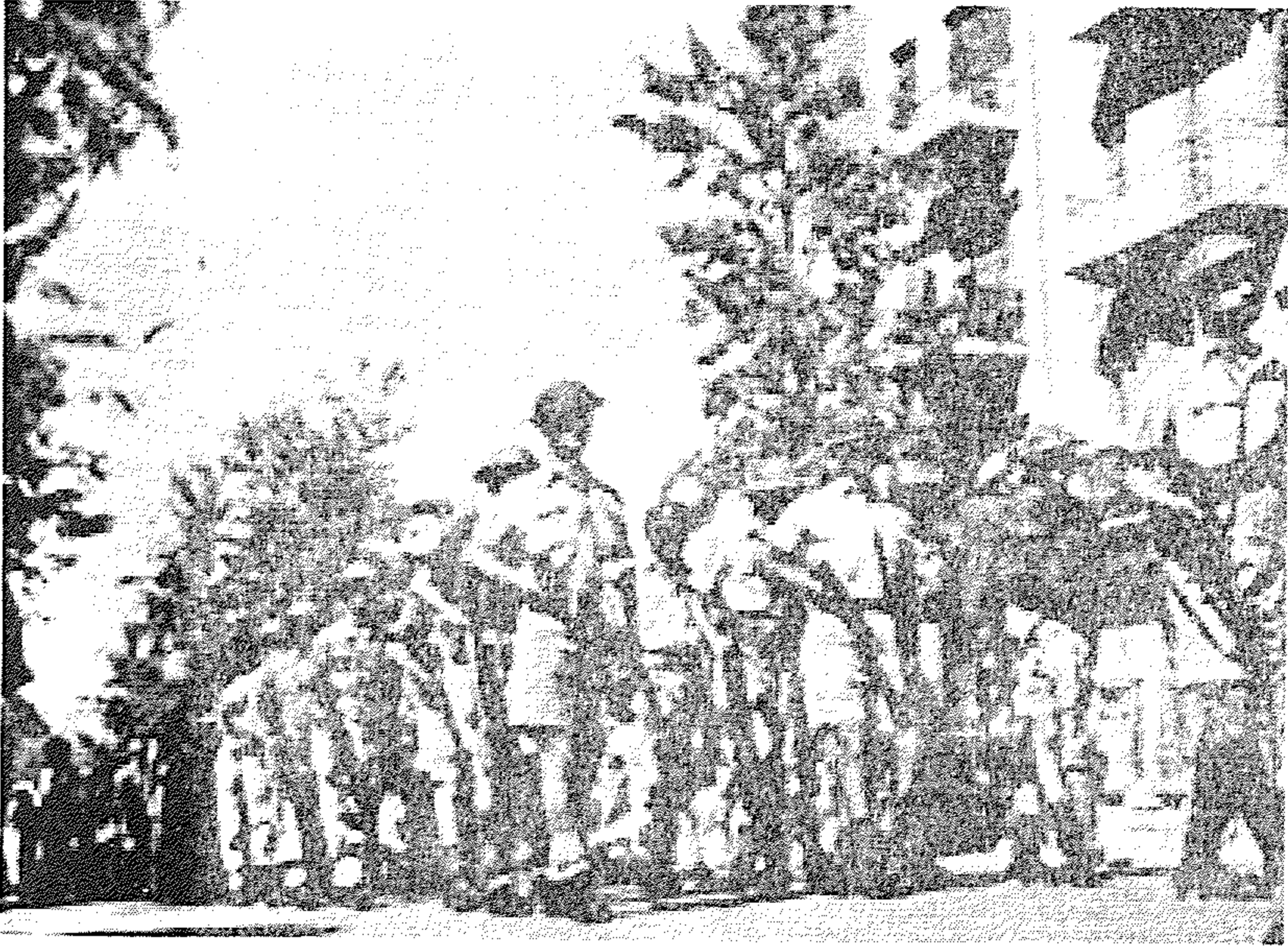
صور لليشوف اليهودي في فلسطين منذ بداية القرن العشرين



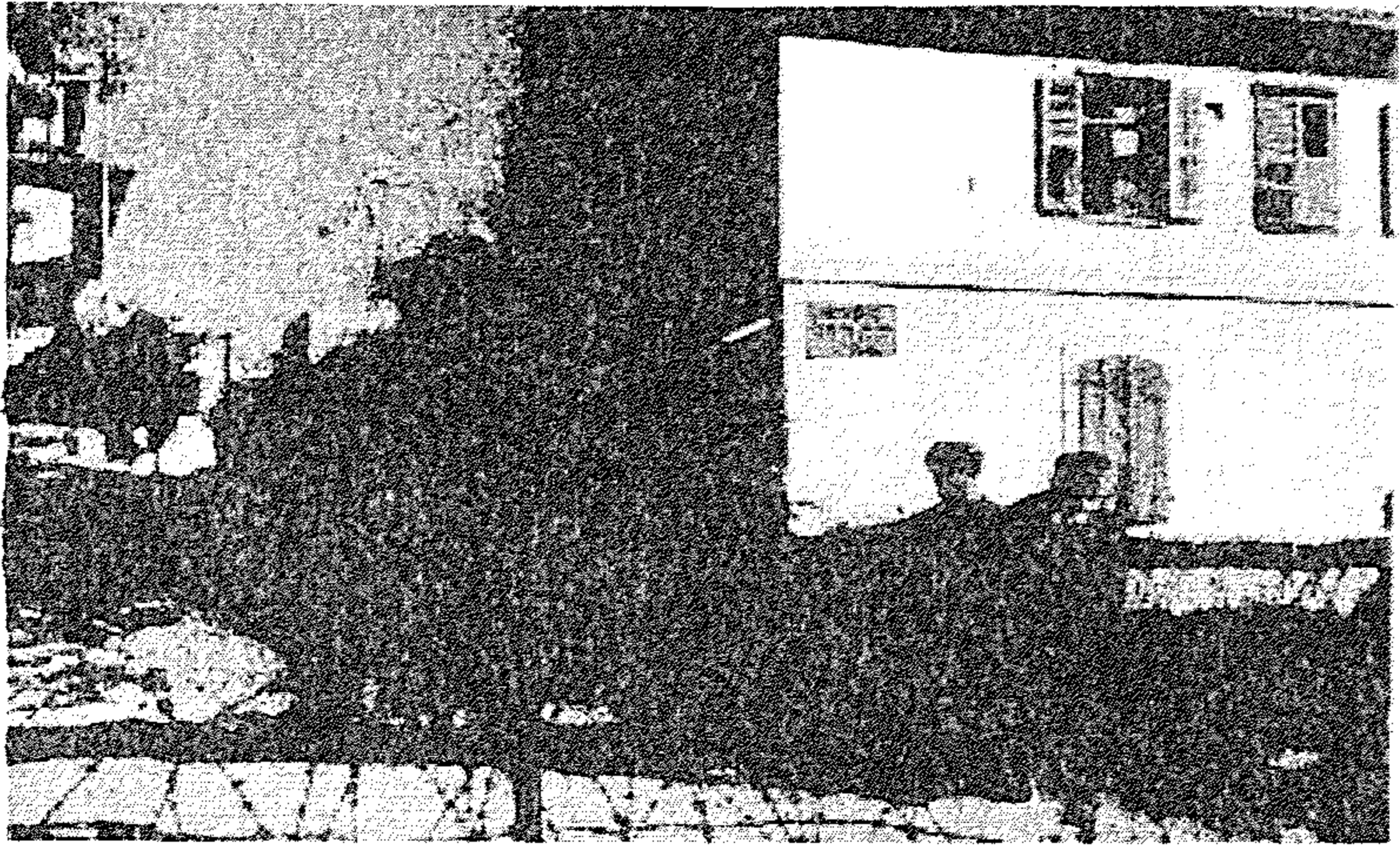
أبناء عائلة وولفنسون اليهودية أقاموا الصيدلية اليهودية الأولى في فلسطين إستجابة لدعوة
الجماعات الصهيونية لإستيطان وتعمير "أرض إسرائيل"



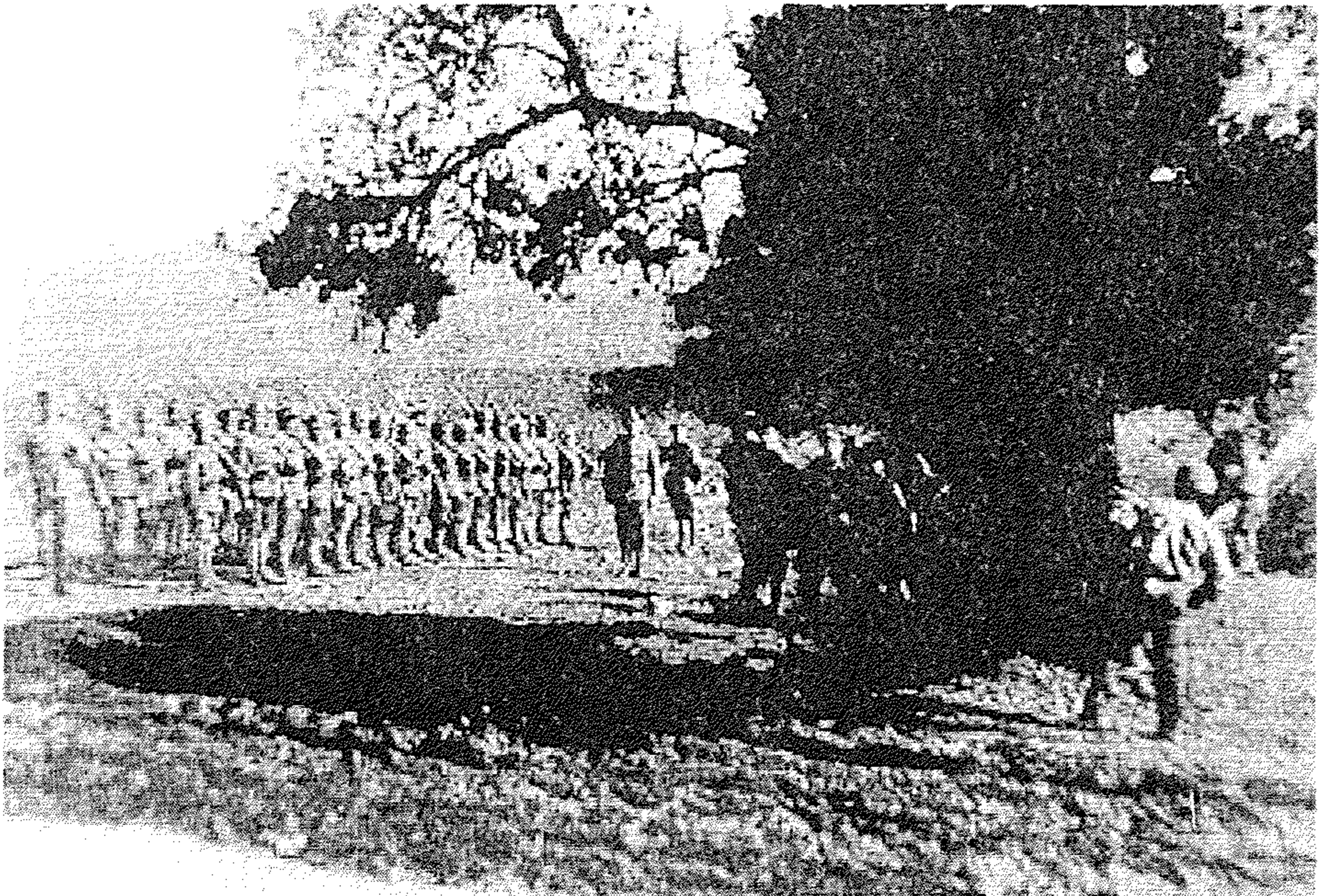
أعضاء في تنظيم الحارس الصغير اليهودي في فلسطين عام ١٩٠٨



أعضاء في تنظيم "إيتسيل" : التنظيم العسكري القومي لليهود في فلسطين عام ١٩٣٦



خلية من وحدات تنظيم "لحي" : محاربون من أجل حرية إسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٠



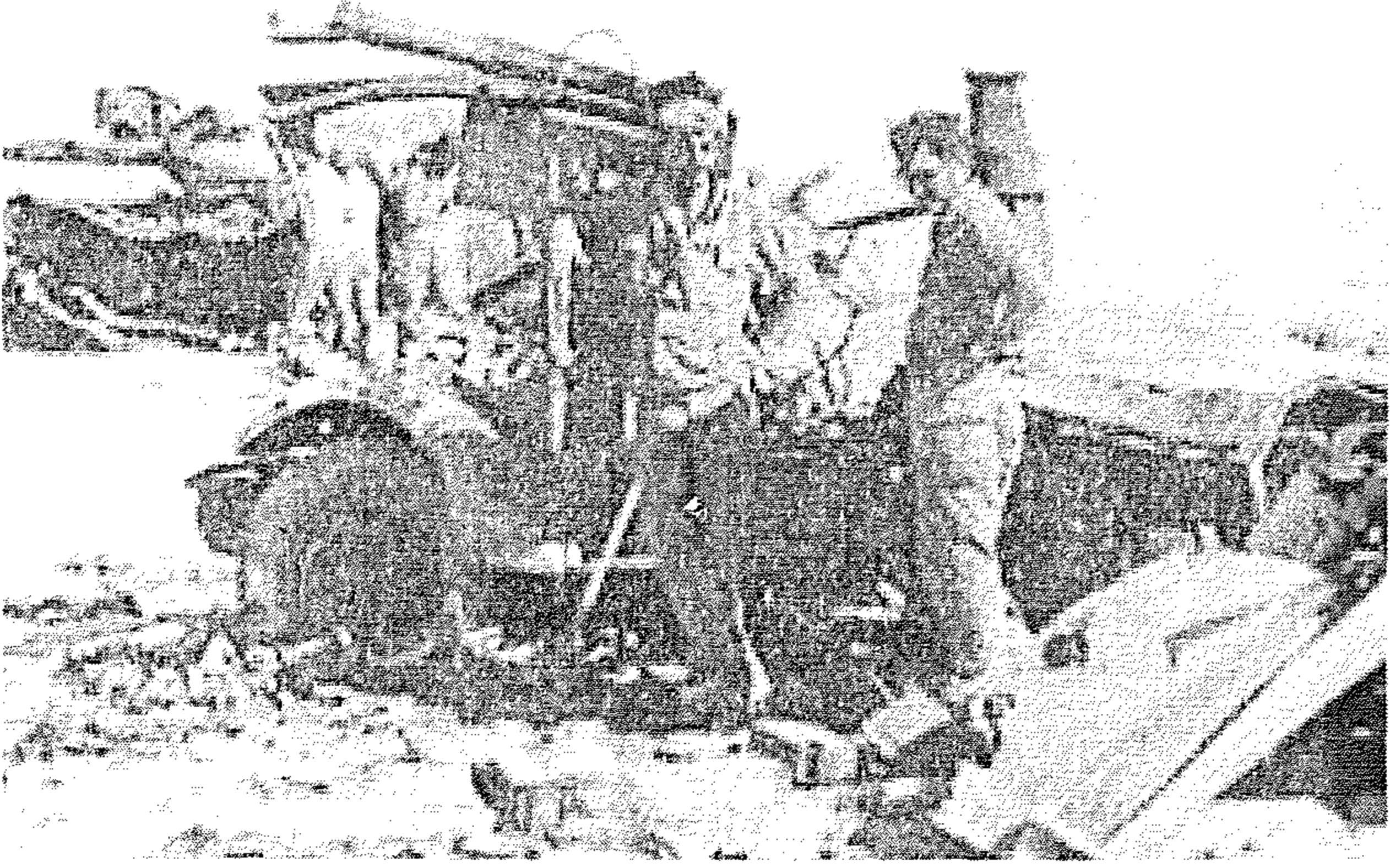
صورة للكتيبة اليهودية المقاتلة " البريجادا" من اليشوف اليهودي في فلسطين والتي شاركت في القتال مع قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤ ولدي نهاية الحرب - مكافأة لهم - أخرجهم الغرب من هذه القوات وكون منهم ماسمي بالفيلق اليهودي وسلحهم بأحدث ما كان لدي الغرب من أسلحة ودفع بهم لفلسطين لمواجهة القوات العربية فيما بعد في حرب فلسطين.



طقس إفتتاح الجامعة العبرية بالقدس عام ١٩٢٥ لخدمة أبناء اليسوف اليهودي في فلسطين



معركة المزرعة الصينية أثناء حرب أكتوبر والتي سحق الجيش المصري خلالها قوة المدرعات الإسرائيلية



الصور تتحدث عن نفسها عن حالة الجنود والمدركات الإسرائيلية في معركة
المزرعة الصينية



حال سلاح المدرعات الإسرائيلية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ (وسقطت أسطورة الجيش الذي لا يقهر)



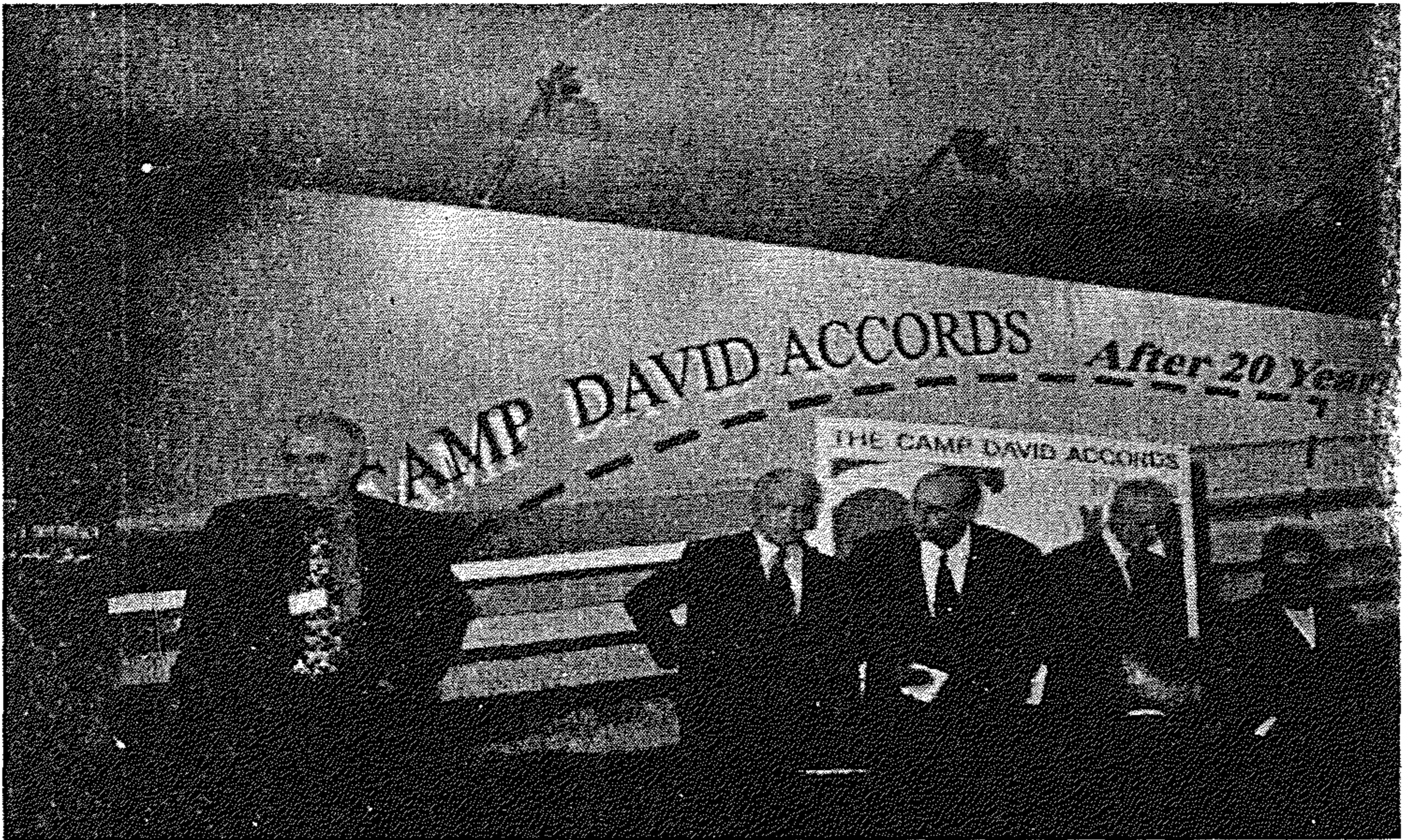
لقاء مع شولاميت آلوني (من مؤسسي حزب ميريتس اليساري المناهض للإحتلال الإسرائيلي)
في وزارة الخارجية الإسرائيلية عام ١٩٩٥



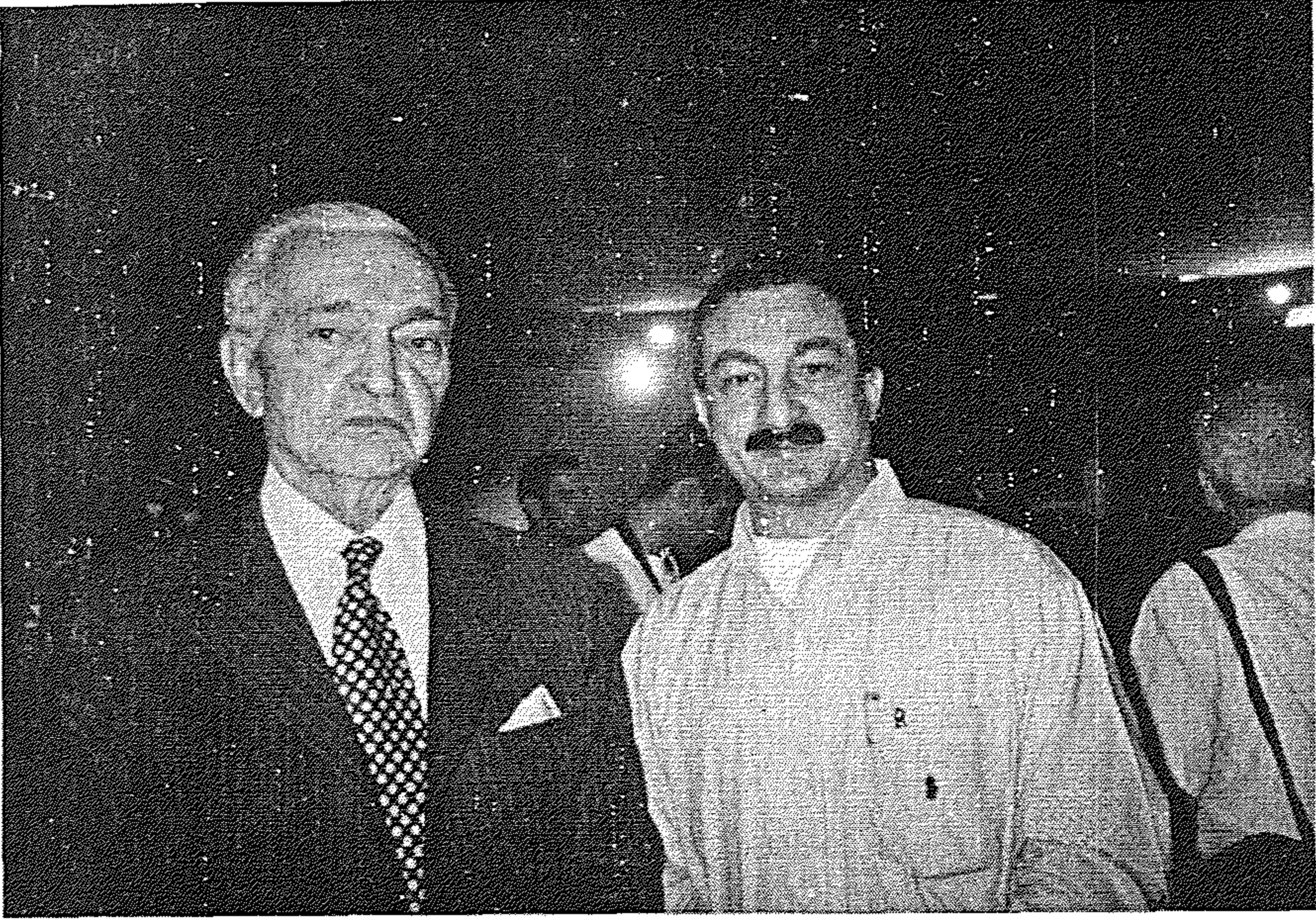
من اليسار الأديب الإسرائيلي المشهور عاموس عوز "أحد مؤسسي حركة السلام الآن" ،
وبجواره د. يورام ميتال رئيس مركز هيرتسوج لأبحاث السلام بجامعة بن جوريون
وهو أحد المؤرخين الجدد وكلاهما من المعارضين للإحتلال - وزوجة عوز في منطقة
النقب عام ١٩٩٥



لقاء مع سيادة السفير محمد بسيوني والسيدة زوجته والكاتب المسرحي علي سالم علي هامش المؤتمر الدولي الذي نظّمته جامعة بن جوريون في نوفمبر ١٩٩٨ بمناسبة مرور ٢٠ عاما علي كامب ديفيد . منير محمود كان محاضر زائر بالجامعة في ذلك الوقت



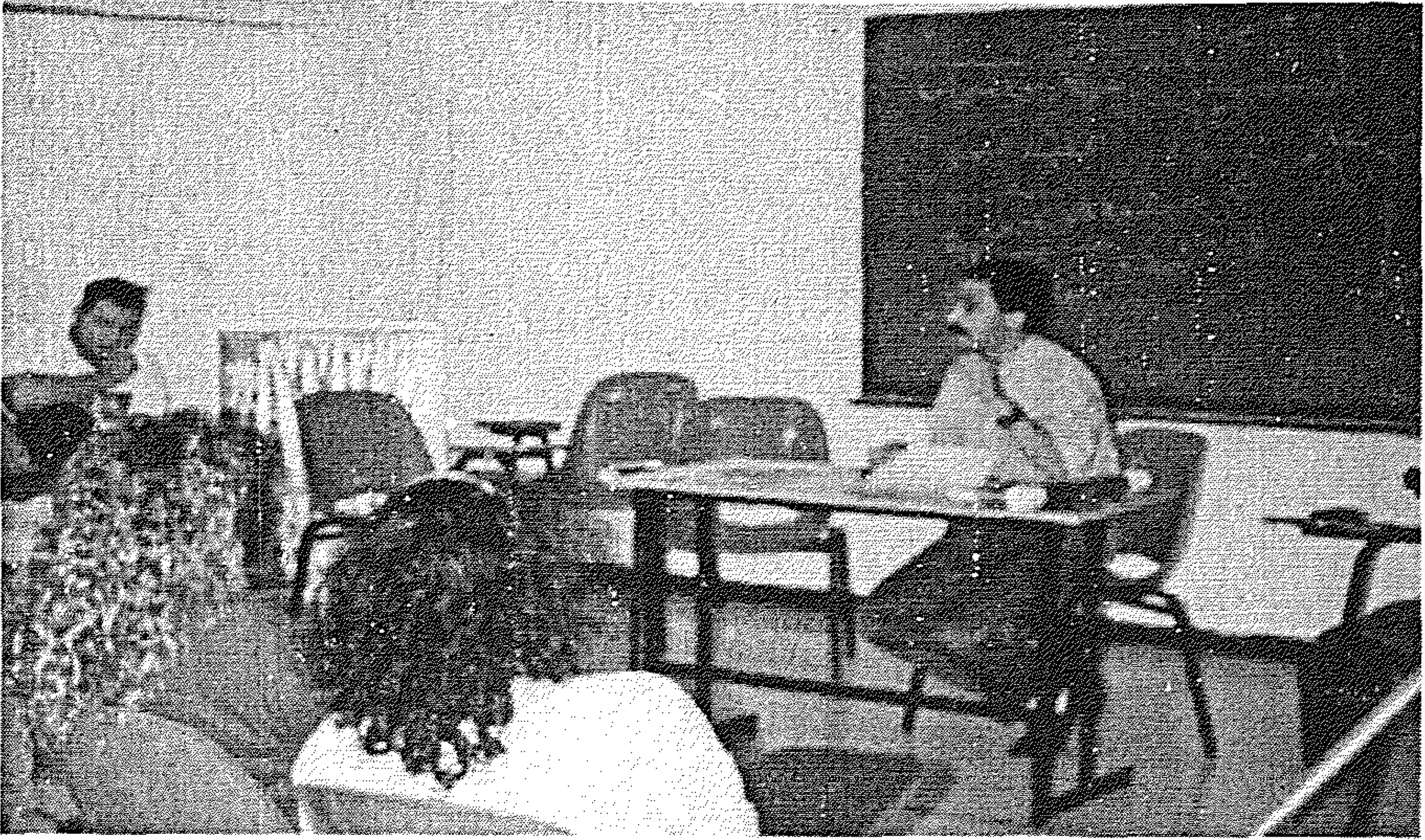
رئيس مجلس الوزراء الراحل د. مصطفى خليل وبجواره رئيس جامعة بن جوريون



لقاء مع رئيس مجلس الوزراء الراحل د. مصطفى خليل علي هامش المؤتمر الدولي
الذي نظّمته جامعة بن جوريون في نوفمبر ١٩٩٨ بمناسبة مرور ٢٠ عاما علي
مفاوضات كامب ديفيد



منير محمود مرشدا ومرافقا لعشرات الوفود الرسمية والمجموعات السياحية العلمية
الإسرائيلية التي تزور مصر للتعرف علي حضارتها العظيمة



منير محمود محاضرا زائرا في المركز اليهودي العربي للسلام " جيفعات حبيبا" عن الحضارة المصرية ومفهوم السلام من المنظور المصري عام ١٩٩٧



منير محمود مع الأساتذة المصريين الكبار والطلبة من الكتبة العبرية في مدينة الفيوم في مارس ٢٠٠١ ضمن أحد الرحلات العلمية التي ينظمها باللغتين العبرية والعربية لدارسي اللغات الشرقية بالجامعات المصرية ويظهر في الصورة جالسا أ.د جمال الرفاعي (الألسن) وخلفه من اليمين أ.د جلاء إدريس (جامعة طنطا) أ.د عبد الوهاب وهب الله (جامعة القاهرة) ود. حسن علي حسن مدير عام الإذاعة العبرية ورئيس شبكة الموجهات بالإذاعة سابقا مع مجموعة من الدارسين للغة العبرية بكلية الآداب جامعة عين شمس

المراجع

- ١) الكتاب المقدس (العهد القديم) .
- ٢) موسوعة الدكتور سليم حسن : " مصر القديمة "، إصدار الهيئة العامة للكتاب.
- ٣) "موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية" : دكتور عبد الوهاب المسيري، إصدار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .
- ٤) كتاب " مصر الفرعونية "، د. أحمد فخري .
- ٥) الموسوعة اليهودية العبرية.
- ٦) الترجمة العربية لكتاب " القرآن والتوراة والإنجيل والعلم" للمؤلف الفرنسي: موريس بوكاي، الطبعة العربية - دار الفتح للإعلام العربي - القاهرة.
- ٧) كتاب " الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية " ومحاورات جارودي بالقاهرة، دار الغد العربي، القاهرة.
- ٨) كتاب " من كتب التوراة "، تأليف ريتشارد إليوت فريدمان - ترجمة: عمرو زكريا، دار البيان للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٩) " مقالات تحليلية للمؤلف نفسه بمجلة "مختارات إسرائيلية " - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (الأعداد ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٦).



توزيع
المؤسسة المصرية
للتسويق والتوزيع
(إمدكو)

شارع الإمام الشافعي - ميت غمر - الدقهلية - مصر
ت & ف: ٦٩٦٣٣٠٠ / ٥٠ موبايل: ٠١٦٥٢٢٩٨٨٩

مؤلف الكتاب

◇ حاصل على ليسانس الآداب، جامعة القاهرة، قسم اللغات الشرقية عام ١٩٨٢، ودرس في العام

التالي مواد تمهيدي الماجستير في الأدب العبري الحديث من نفس القسم بجامعة القاهرة.

◇ حاصل على دبلوم الترجمة الفورية والتحريرية في اللغة العبرية من كلية الألسن، جامعة

عين شمس عام ٢٠٠٠.

◇ يعمل مديعاً ومترجماً ومقدم برامج باللغة العبرية (متعاملاً من الخارج) في شبكة الإذاعات

الأجنبية الموجهة بالإذاعة المصرية منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن،

◇ يعمل معد ومقدم برامج حوارية بفترة البث العبرية بقناة النيل الدولية (قطاع الإخبار المرئي)

منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن.

◇ يعمل مرشداً سياحياً باللغة العبرية منذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم، وهو الوحيد في مصر الذي

يقوم بتنظيم الرحلات العلمية لدارسي اللغة العبرية (ومعهم الشباب المصري من الأقسام

والإتجاهات الأخرى) منذ عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم، في إطار الدعوة التي تبناها تحت شعار « نحو

وعي ثقافي وقومي أعمق ».

◇ يعمل مترجماً وباحثاً في الصحف العبرية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

منذ عام ١٩٩٦ وحتى اليوم.

◇ يعمل في مجال الترجمة والتدريس والتأهيل اللغوي منذ عام ١٩٩١ وحتى اليوم حيث عمل

محاضراً لتأهيل المرشدين السياحيين بالعبرية في كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان

لطلبة دبلوم الإرشاد السياحي في الأعوام من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤، وعمل محاضراً زائراً منتدباً

من الإذاعة في كلية السياحة والفنادق، جامعة المنوفية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

◇ سافر لإسرائيل أكثر من ثلاثين مرة وتعرف خلالها على كل ما يجر

الإسرائيلي لتعميق دراساته الأكاديمية واللغوية والإعلامية بالخبرة

بالتدريس كمحاضر زائر عن « الحضارة المصرية القديمة » و « تعميق من

شهر لطلبة المركز اليهودي العربي للسلام المعروف باسم : جفعات حبيبا)

بجوار حيفا، كما قام بالتدريس كمحاضر زائر لمواد الدراسات العليا لطلبة

الأوسط بجامعة بن جوريون ببئر سبع لمدة فصل دراسي كامل (ثلاثة أشهر)

Bibliotheca Alexandrina



1126364